

د. عمر أمكاسو

المشروع المرابطي في الأندلس

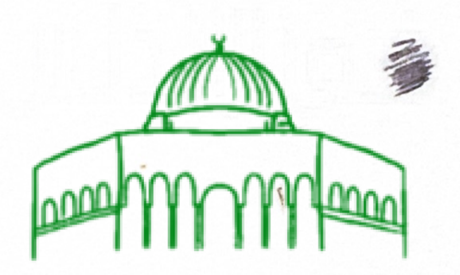
بين النجاح والإخفاق



أفريقيا الشرق







اللهم نجِّ المستضعفين من المؤمنين في
كل مكان ، اللهم الطف بِـ أمة نبيِّك
محمد ﷺ وارحمها وفـرِّج كربتها

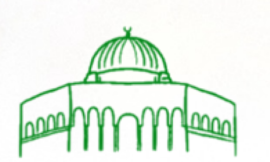
المشروع المرابطي
في الأندلس

هذا الكتاب في الأصل هو أطروحة تقدم بها المؤلف
لنيل شهادة الدكتوراه في الأدب، شعبة التاريخ،
بجامعة محمد الخامس بالرباط
نوقشت يوم 22-06-2010



المؤلف : د. عمر أمكاسو
عنوان الكتاب : المشروع المرابطي في الأندلس
بين النجاح والإخفاق
رقم الإيداع القانوني: 2015 MO 1775
ردمك : 978-9945-630-80-8
أفريقيا الشرق - المغرب
159 مكرر، شارع يعقوب المنصور - الدار البيضاء
الهاتف : 04 95 25 22 05 - 13 98 25 22 05
الفاكس: 20 29 25 22 05 - 80 00 44 22 05
مكتب التصفيف التقني : 39، زنقة علي بن أبي طالب - الدار البيضاء.
الهاتف: 54 / 53 67 29 22 05 الفاكس: 72 38 48 22 05
البريد الإلكتروني : E-Mail : africorient@yahoo.fr
www.afrique-orient.com







اللهم نجِّ المستضعفين من المؤمنين في
كل مكان ، اللهم الطف بِ أمة نبيّك
محمد ﷺ وارحمها وفرّج كربتها

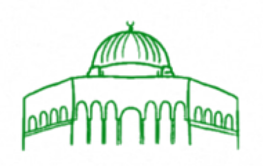
د. عمر أمكاسو

المشروع المرابطي في الأندلس

بين النجاح والإخفاق

أفريقيا الشرق







اللهم نجِّ المستضعفين من المؤمنين في
كل مكان ، اللهم الطف بِ أمة نبيِّك
محمد ﷺ وارحمها وفرّج كربتها

إهداء

أهدي هذا المجهود المتواضع إلى رفيقة العمر زوجتي الفاضلة التي كانت لي خير معين، وإلى فلذات كبدي ابنتي وأبنائي الذين تحملوا الكثير من أجل إنجاز هذا العمل، وإلى رفاق درب الدعوة الذين حظيت منهم بكل التشجيع، وإلى كل من ساعدني تصحيحا وتصفيفا وتصويبا.

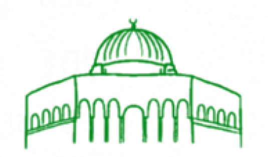




المحتويات

الفصل الثاني





اللهم نجِّ المستضعفين من المؤمنين في
كل مكان ، اللهم الطف بِأمة نبيِّك
محمد ﷺ وارحمها وفرِّج كربتها



تقديم

يعيد هذا الكتاب استنطاق المشروع المرابطي السياسي الإصلاحي الوحدوي، بصفته مشروعا مغربيا متعدد المسارات، تمّ إنتاجه في ظرفية دقيقة كانت الخلافة في المشرق الإسلامي تعيش خلالها انطواء تاريخيا، وأعطابا سياسية، وكانت الأندلس تشهد بدورها ذروة حركة الاسترداد المسيحي، وتفاقم التشرذم السياسي، وارتفاع إيقاع الاحتراب بين كيانات قزمية مهترئة، في الوقت الذي كان المجال المتوسطي على وشك الانفلات من السيادة الإسلامية.

في سياق قراءة هذا المشروع، يقدّم مؤلف الكتاب الدكتور عمر أمكاسو منظورا يروم إيجاد الضوابط والآليات المتحكمة في بنيته، وينطلق في سبيل تحقيق ذلك من إعادة بناء ما تداولته الدراسات السابقة التي نظرت إلى التدخّل المرابطي في الأندلس كحلقة تندرج ضمن سيرورة طبيعية في تاريخ الأندلس، ويقترح البديل من خلال تحليله كاستراتيجية سياسية اجتماعية دينية متكاملة، مسنودة بتخطيط محدّد الأهداف، ومندرج ضمن منظومة إصلاحية تقوم على المثلث الإشكالي الحضاري المتكوّن من الدين والمذهب والجهاد. ومن خلال تفكيك نسيج هذا المثلث الإشكالي، سعى المؤلف إلى دحض المقولة النمطية الرائجة حول كبوة المرابطين ومسؤوليتهم في التراجع الحضاري للأندلس.

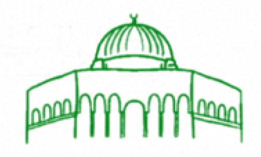
يحمد للمؤلف أيضا قدرته على تحويل جزء من دراسته إلى مختبر يصبو من خلاله إلى اختبار صحة فرضية نجاح المرابطين في تنزيل مشروعهم الإصلاحي بالأندلس، حين أخضع المتون المصدرية ومختلف الآراء لمحكمة المعرفة والواقع، ليخرج بأحكام في منتهى الموضوعية، وهي أن المشروع المرابطي تأرجح بين النجاح

والإخفاق : نجاح تجسّد في توحيد الأندلس، وإعادة إنتاج فكرة الغرب الإسلامي الموحّد، وإيقاف عجلة حركة الاسترداد المسيحي، بينما يتجلى الإخفاق في تعثر تحقيق الاندماج بين هوية ترعرعت بذرتها في بيئة صحراوية قبلية متماسكة، وهوية مجتمع أندلسي متعدد الجنسيات والطوائف، ومشبع بالبيئة الحضرية.

وللإجابة عن حزمة من التساؤلات التي طرحها الباحث لمقاربة هذا المشروع، وضع النصوص في السياقات المؤطرة للأحداث، وحاول بناءها بناء نظريا وتطبيقيا سليما، واستند إلى مجموعة كبيرة من المصادر والدراسات التي كشفت له الخيوط الموجهة لبحثه. وعرف كيف يستفيد من أصول المادة المصدرية ومن مقاربات الدراسات الحديثة ليجعل بعض القضايا المعتمة في منطقة الضوء، متبنيا منهجا تركيبيا يجمع بين آليتين في المتابعة والفهم : السرد الكرونولوجي للأحداث في القضايا التي تستلزم القراءة الاستردادية للتاريخ، ثم التحليل الاستنباطي للأحداث الملتبسة أو التي هي محل جدل وخلاف. وقد أتاح له هذا التوظيف المنهجي المركّب معالجة الموضوع وفق خطة متماسكة، جعلت هذا المنجز البحثي يولّد مجموعة من النتائج المهمة.

وفق الله الباحث لمزيد من سبر غور تاريخ المرابطين، خاصة في المجالات الاجتماعية الدقيقة، والجزر المجهولة التي لا تزال في حاجة إلى تعميق معول الحفر والتنقيب.

الدكتور إبراهيم القادري بوتشيش
مكناس في 7 نوفمبر 2014



اللهم نجّ المستضعفين من المؤمنين في
كل مكان ، اللهم الطف بِ أمة نبيّك
محمد ﷺ وارحمها وفرّج كربتها



تمهيد

يلاحظ الدارس لتاريخ الغرب الإسلامي في العصر الوسيط ذلك الترابط الوثيق بين العُدْوتين : المغرب والأندلس، وقد نسجت خيوط هذه الوحدة منذ الفتح الإسلامي للأندلس في أواخر القرن الأول الهجري الذي انطلق من المغرب بقيادة فاتحين مغاربة أساساً على رأسهم طارق بن زياد.

لكن تمتين هذه العلاقة لم يتم إلا في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي، عند عبور المرابطين إلى الأندلس لنجدة إخوانهم هناك ضد الزحف المسيحي القشتالي المتربص بهم، وما انتهى إليه هذا العبور فيما بعد من عزل ملوك الطوائف وضم نهائي للأندلس إلى الدولة المرابطية.

ثم استمر هذا الترابط طيلة العصر الوسيط ووصل أَوْجَهُ خلال العصر الموحدي لما تمكن الموحدون في أوج قوتهم ليس فقط من بسط نفوذهم على الأندلس، بل استطاعوا إلى حد معتبر استعادة المجد الذي تمتعت به الأندلس في العصر الأموي «الخليفي».

ويمكن أن يستنتج الدارس للتجارب السياسية التي مرت بالمنطقة طيلة العصر الوسيط أن محاولة مد النفوذ إلى الأندلس كانت منذئذ تحتل قائمة الأولويات في البرنامج السياسي لهذه التجارب.

فرغم كون الترابط بين العُدْوتين المغرب والأندلس حدثاً معتاداً في تاريخ الدول الإسلامية، لسعيها المتواصل لتوحيد أكبر عدد من البلدان الإسلامية تحت لوائها في إطار البعد التوحيدي الذي نادى به الإسلام، فإن التدخل المرابطي في

الأندلس وما نتج عنه من توحيد العدوتين، على الأقل على المستوى السياسي، يكتسي أهمية بالغة سواء بالنسبة لتاريخ الدولة المرابطية، أو بالنسبة لتاريخ الأندلس، أو بالنسبة لتاريخ الغرب الإسلامي عامة.

فبالنسبة للمرابطين، شكل هذا التدخل حدثاً بارزاً ومهماً ترك بصماته القوية على مسار تجربتهم التي خرجت لتوها من مرحلة الإمارة الصحراوية البسيطة، وبضمها للأندلس أصبحت تتحكم في أحد المراكز الحضارية الإسلامية الكبرى، مما أثر بعمق على تطورها ومساراتها المختلفة. ومما ساهم كثيراً في إغناء تألقها الحضاري ومنحها زخما حضاريا ساهم في إخراجها من مرحلة البساطة الصحراوية كما تقرر كثير من المصادر والدراسات الحديثة.

ومن جهة أخرى منح هذا الحدث التجربة المرابطية صيتا سياسيا ودينيا واسعا ومصداقية ومشروعية واسعتين تجاوزت الإطار الجغرافي الذي نشأت فيه، ووصلت أصداؤها الطيبة كامل أرجاء العالم الإسلامي؛ مما جعل كبار الفقهاء والعلماء في المشرق - كما في المغرب - يسارعون إلى تأييدها والإشادة بها؛ خاصة باستحضار ما كان الجناح الشرقي من العالم الإسلامي يعيشه في هذه الفترة (القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي) إثر تدهور الدولة العباسية واستبداد السلاجقة بها.

وبالنسبة للأندلس، التي استقبلت التدخل المرابطي وهي تعيش في منعطف تاريخي خطير، إثر استهدافها المتواصل من قبل الزحف المسيحي المتزايد خاصة بقيادة ألفونسو السادس ملك قشتالة، مكنها ذلك التدخل من تخليصها من هذا الزحف المبكر الذي كاد أن يكتسحها كلها بعد السيطرة على طليطلة، حيث وضعت معركة الزلاقة الشهيرة الحد لأطماع ألفونسو، وفرضت عليه الانتقال من مرحلة الهجوم على المواقع الإسلامية إلى مرحلة الدفاع عن كيانه أمام الحملات الجهادية المرابطية المتواصلة.

وكان من ثمار هذا التدخل الأولية التمديد من عمر الوجود الإسلامي بالأندلس، الذي كان قاب قوسين أو أدنى من السقوط، لمدة تزيد عن ثلاثة قرون، ومنح الأندلس زخماً حضارياً جديداً ومتميزا مثله المشروع المرابطي، مما أثر في جميع مجالات الحياة بها وطبعها بخصائص ذلك المشروع.

ومن جهة أخرى وضع التدخل المرابطي في الأندلس حداً لواقع التجزئة والتفكك والصراعات الداخلية الاستنزافية الذي عاشت فيه الأندلس طيلة عصر ملوك الطوائف، ونقلها من حالة التجزئة وما ارتبط بها من ضعف وهوان، إلى حالة الوحدة وما اتسمت به من قوة ومنعة.

ومن جهة ثالثة دشن هذا التدخل عهد وحدة الأندلس مع المغرب والربط بين العُدْوتين بشكل كبير ومؤثر وإعادة بناء الكيان الجيوسياسي للغرب الإسلامي.

وبخصوص أثر التدخل المرابطي في الأندلس على الغرب الإسلامي، فقد شكل هذا الحدث منعطفاً مهماً في تاريخ المنطقة برمتها، حيث دشن عهد الوحدة في هذا الجناح الغربي من العالم الإسلامي، الذي عانى طيلة فترات متتالية من التجزئة والتشتت، مما ساهم في رسم المسار المستقبلي لهذه المنطقة والذي بقي دائما متأرجحا بين التجزئة والوحدة، حيث شكل هاجس الوحدة بين العدوتين منذئذ أهم العوامل المحركة للتجارب السياسية لدول المنطقة التي تلت المرابطين خلال العصر الوسيط، وأصبحت هذه الوحدة أول بند في أهدافها إلى مطلع العصر الحديث.

كما أن هذا الحدث لم يكن فقط حدثاً تاريخياً وسياسياً عابراً، بل أسهم إلى حد بعيد في رسم الملامح الحضارية الكبرى لمنطقة الغرب الإسلامي، حيث ربط بين مصير العُدْوتين اللتين أصبحتا منذ ذلك التاريخ كياناً حضارياً واحداً تمازجت فيه حضارتا المغرب والأندلس وتفاعلتا بشكل خلاق وكبير.

وبذلك، فإن حدث التدخل المرابطي في الأندلس وما ترتب عنه وما لابسه من ظروف وحيثيات وتطورات ومواقف يعتبر من القضايا التاريخية البالغة الأهمية سواء في تاريخ المغرب والأندلس خاصة، أو في تاريخ الغرب الإسلامي عامة، مما يجعله يستحق أن يفرد بدراسة خاصة.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن التدخل المرابطي في الأندلس - وما ترتب عنه من نتائج على العُدوتين خاصة، وعلى الغرب الإسلامي عامة - غالبا ما تناولته المصادر التاريخية الإخبارية والدراسات التاريخية المعاصرة باعتباره حدثا عاديا يندرج ضمن السيرورة التاريخية الطبيعية للدولة المرابطية؛ بيد أن هذا الحدث

في نظري يرتبط أساسا بتنزيل مشروع سياسي دعوي متكامل وضعته الحركة المرابطية نصب أعينها منذ انطلاقها، ويقوم على ثلاثة أبعاد رئيسية هي : الإصلاح، والتوحيد، والجهاد.

وتزخر المصادر التاريخية الإخبارية وكذا الدراسات المعاصرة بتفاصيل حدث التدخل المرابطي في الأندلس، لكنها في الغالب الأعم لم تلتفت - حسب علمي المتواضع - بالشكل المطلوب لموضوع هذا الكتاب، ولم تفرده بدراسة خاصة.

فالغالب على هذه المصادر والدراسات هو تناول القضية، موضوع الكتاب بشكل عَرَضي، إما في سياق التأريخ للدولة المرابطية، أو في سياق التأريخ للأندلس، أو في سياق التأريخ لمنطقة الغرب الإسلامي.

لكن بعض الدراسات الحديثة تناولت جوانب مهمة من موضوع هذا الكتاب، وشكلت بالنسبة لي منطلقا مهما في مقاربة هذا الموضوع، وأخص بالذكر دراسة الباحث التونسي عمر حمادي التي عالجت موضوع الفقهاء في العصر المرابطي[1]، والتي استفاضت في تتبع الأدوار الطلائعية للفقهاء في مختلف مراحل تطور المشروع المرابطي، ويهمنا منها الدور الذي تصدى له هؤلاء في التدخل المرابطي في الأندلس؛ سواء في الاستنجاد الأندلسي بالمرابطين الذي كان الفقهاء أبطاله بامتياز، أو في تيسير عملية العبور وخوض المواجهات بين المسلمين والمسيحيين الذي قام فيه الفقهاء بأدوار التعبئة والتحريض والمشاركة الفعلية في المواجهات؛ أو في استنزال ملوك الطوائف وضم المرابطين للأندلس الذي أعطاه الفقهاء المشروعية الدينية بفتاواهم وتوجيهاتهم للقيادة المرابطية.

ولا يفوتني هنا التنويه كذلك بدراسة الباحث الموريطاني محمد محمود عبد الله بن بية[2] التي تطرقت لموضوع الأثر السياسي للفقهاء في عصر المرابطين، ومكنتني من استكمال صورة تلك الأدوار التي تصدى لها الفقهاء في التجربة المرابطية عموما، وفي التدخل المرابطي في الأندلس بشكل خاص.

---

1 - ابن حمادي، عمر : الفقهاء في عصر المرابطين، رسالة السلك الثالث في التاريخ، جامعة تونس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس 1987.

2 - ابن بية، محمد محمود عبد الله : الأثر السياسي للعلماء في عصر المرابطين، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، 2000م.

ومن هذه الدراسات التي تناولت جوانب من موضوع الكتاب وأفادتني كثيرا دراسات الدكتور إبراهيم بوتشيش القادري المتنوعة[1] التي تناولت بالتحليل العميق والواسع موضوع الحياة الاجتماعية والاقتصادية للأندلس خلال العصر المرابطي الذي قلما تلتفت إليه المصادر الكلاسيكية، ويضيع في ثنايا تركيزها على الأحداث السياسية والعسكرية، وعلى حياة الحكام ووجهاء المجتمع. وأخص بالذكر - ضمن هذه الدراسات القيمة - أطروحته حول الحياة الاجتماعية في العصر المرابطي[2]، التي أفادتني كثيرا في تتبع التحولات التي أحدثها التدخل المرابطي في الأندلس على المستوى الاجتماعي، وفي تبين مكانة الجالية المرابطية داخل المجتمع المرابطي ومدى اندماجها فيه، وبالتالي مدى نجاحها في التأثير على خصائص ومميزات المجتمع الأندلسي.

وفي نفس الخط يمكننا إدراج أطروحة الأستاذ جرادة غازي سعيد التي تناولت هي الأخرى موضوع الحياة الاقتصادية والاجتماعية في العصر المرابطي بالمغرب، وساعدتني على تسليط الأضواء على هذه الجوانب[3]، وكذا كتاب أحمد سيد أبو زيد الذي عالج موضوع «الحياة الاجتماعية في الأندلس عصر دولتي المرابطين والموحدين»[4].

---

1 - من هذه الدراسات :

- إضاءات حول تراث الغرب الإسلامي وتاريخه الاقتصادي والاجتماعي، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 2002.
- الحياة الاجتماعية في المغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ الإسلامي، جامعة المولى لإسماعيل، كلية الآداب، مكناس، 1990-1991.
- مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط 1، 1998.
- «وثائق حول التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للمغرب والأندلس في العصر الوسيط»، مجلة دار النيابة، عدد 13، السنة 1987.

2 - القادري بوتشيش، إبراهيم : الحياة الاجتماعية في المغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ الإسلامي، جامعة المولى لإسماعيل، كلية الآداب، مكناس، 1990-1991.

3 - القادري بوتشيش، إبراهيم : الحياة الاجتماعية في المغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ الإسلامي، جامعة المولى لإسماعيل، كلية الآداب، مكناس، 1990-1991.

4 - أبو زيد سيد أحمد، سعيد : الحياة الاجتماعية في الأندلس : عصر دولتي المرابطين والموحدين، الطبعة الأولى، 1996.

بينما أفادتني دراسة الأستاذ حسن علوي حافظي حول «المرابطون : الدولة، الاقتصاد، المجتمع»[1] في تتبع بعض تفاصيل الحياة الاجتماعية في الأندلس، وخاصة موضوع لثام المرابطين الشيق، وما شكله من عائق في اندماج المرابطين داخل المجتمع الأندلسي.

وبخصوص الجوانب السياسية لموضوع الكتاب، وجدتني أمام عدة دراسات تناولت بالتفصيل السيرورة التاريخية لكل من المغرب والأندلس خلال العصر المرابطي، واستعرضت الأحداث السياسية والعسكرية الكبرى لهذا العصر، وقد وفرت لي هذه الدراسات المتنوعة والمتعددة المقاربات مادة تاريخية مهمة أفادتني في تتبع مسارات التطور التاريخي للحركة المرابطية في مختلف مراحلها.

وأخص بالإشارة هنا كتاب عبد الواحد بنصبيح «المرابطون بحث في المكونات السياقية»[2]، الذي حاول وضع الحركة المرابطية في مختلف السياقات المحيطة بها مما أكسبه طابع الشمولية في مقاربة هذا الموضوع؛ وهناك أيضا كتاب محمد عبد الهادي شعيرة عن التاريخ السياسي للمرابطين[3]، وهو كتاب وصفي للحركة المرابطية في مساراتها السياسية؛ وكذا كتاب الليبي محمد علي الصَلاَّبي، «صفحات مشرقة من التاريخ الإسلامي»[4]، وهو كتاب غلبت عليه النفحة الدعوية، وحاول مقاربة موضوع الحركة المرابطية باعتبارها حركة دعوية تصحيحية.

ولا يجب أن نغفل هنا الدراسات الاستشراقية والأجنبية التي تناولت جوانب من موضوع الكتاب وفق مقاربات خاصة بها، وعلى رأس هذه الدراسات الكتاب القيم للمؤرخ الإسباني خاسينطو بوش بيلا الذي عنونه ب «المرابطون»[5]، وفي الحقيقة، يعد هذا الكتاب من أهم الدراسات الأوربية

1 - حافظي علوي، حسن : المرابطون : الدولة الاقتصاد المجتمع، جذور للنشر، الطبعة الأولى، 2007، الرباط.

2 - بنصبيح، عبد الواحد : المرابطون : بحث في المكونات السياقية، مكتبة سلمى الثقافية.

3 - شعيرة، محمد عبد الهادي : المرابطون : تاريخهم السياسي 430-539هـ، مكتبة القاهرة الحديثة، الطبعة الأولى 1969.

4 - الصَلابي، علي محمد محمد : صفحات مشرقة من التاريخ الإسلامي، دار الإيمان، الاسكندرية.

5 - Jacinto Bosh Vila : *Los Almoravides*, Editorial universidad de Granada, 3ª Edicion.

والاستشراقية حول موضوع المرابطين، وقد شهد له الكثيرون بالنزاهة في تناول هذا الموضوع[1]، وتتمثل أهميته في كونه أحاط بالموضوع من مختلف جوانبه، كما أنه يقدم لنا وجهة نظر إسبانية حول الموضوع الذي هو جزء من التاريخ الوسيط لهذا البلد.

عموما يجد الباحث في الموضوع زخما كبيرا من الدراسات الجادة التي تناولت جوانب مهمة منه من خلال مقاربات متنوعة ومختلفة، مما يوحي بأن الموضوع مستهلك وبأنه نال حقه من المعالجة؛ بيد أن الجديد الذي يتوخى هذا الكتاب إضافته لتلكم الدراسات هو تناول الموضوع باعتباره قضية تاريخية مستقلة بذاتها، من خلال تسليط ما يمكن من أضواء على مدى نجاح المرابطين في تنزيل مشروعهم القائم على التوحيد والإصلاح والجهاد في الأندلس، وعلى علاقات التأثير والتأثر بين الطرفين وما تفرضه من إشكالات تاريخية تستحق أن تفرد لها مثل هذه الدراسة.

أما عن الإشكاليات التي حاول الكتاب معالجتها، فقد انطلق من فرضية مفادها أن الحركة المرابطية في خضم تطوراتها ومساراتها الدعوية والسياسية أفرزت مشروعا سياسيا دعويا يقوم على ثلاثة أبعاد كبرى : هي إصلاح الأوضاع الدينية في المنطقة، والتوحيد ببعديه السياسي والمذهبي، والجهاد في سبيل الله.

فبخصوص البعد الأول، أي الإصلاحي، فقد استدعته الحالة الدينية التي خيمت على المنطقة خلال هذه الفترة وما كان يشوبها من انحرافات، تأرجحت بين حد أدنى وحد أقصى.

فالحد الأدنى تمثل فيما سجله المؤرخون من ضعف تدين قبائل صنهاجة - التي احتضنت الحركة المرابطية - وانتشار عدة مفاسد في أوساطها، مما جعل زعيمها يحيى الجدالي يقدم على استقدام الشيخ عبد الله بن ياسين ليتصدى لإصلاح هذه الأوضاع.

---

1 - انظر مثلا : بنعبود، امحمد : «يوسف بن تاشفين عند المؤرخين الإسبان : خاسنطو بوش فيلا نموذجا»، ندوة يوسف بن تاشفين، العدد 1، مراكش، أبريل 2000، سلسلة منشورات مؤسسة البشير للتعليم الحر.

والحد الأقصى مثلته الديانة البورغواطية التي انتشرت في منطقة تامسنا منذ القرن الثاني الهجري، وأنشأت لها بهذه المنطقة الغنية كيانا سياسيا قويا مد نفوذه على جزء مهم من المغرب الأقصى، واستطاع أن يصمد أمام الأدارسة وما تلاهم من إمارات مغراوية وغيرها.

ولم تكن الأوضاع الدينية في العدوة الأندلسية أقل حاجة للإصلاح لما شابها من انحرافات واختلالات فرضتها سمات التنوع والانفتاح التي طبعت المجتمع الأندلسي آنذاك.

أما بخصوص البعد التوحيدي للمشروع المرابطي ببعديه السياسي والمذهبي، فقد فرضه ما عرفه الغرب الإسلامي في هذه الفترة من تجزئة سياسية جسدتها إمارات بني مغراوة وغيرها التي حكمت المغرب، وممالك الطوائف التي ظهرت في الأندلس، وكل هذا وفر المناخ الملائم لرفع شعار استعادة وحدة المنطقة.

ومن جهة أخرى، وفيما يرتبط بالوحدة المذهبية، فقد عرف الغرب الإسلامي تشتتا مذهبيا كبيرا، تمثل في كثرة المذاهب والطوائف الدينية من بورغواطيين وشيعة ووثنيين وخوارج وسنيين بمختلف مذاهبهم.

أما البعد الثالث لهذا المشروع فتمثل في الجهاد، وقد اقتضته التطورات الخطيرة التي عرفتها الأندلس خلال القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي، والتي تمثلت في انطلاق حركة حروب الاسترداد بزعامة الملك القشتالي ألفونسو السادس، وما ترتب عن ذلك من بداية سيطرة المسيحيين على القواعد الإسلامية في الأندلس، بعد سقوط طليطلة، وتهديدهم المتصاعد للكيان الإسلامي فيها.

بيد أن قادة الحركة المرابطية - بمن فيهم زعيمها الروحي الشيخ عبد الله بن ياسين - لم يخلفوا لنا تراثا مكتوبا يسعفنا في منح المصداقية التوثيقية لهذه الفرضية، لأن هذه الحركة كانت في أساسها مبنية على الجانب العملي تجاوبا مع مقتضيات البيئة الصحراوية التي نشأت فيها وما اتسمت به من بساطة وعفوية، وتساوقا مع المذهب المالكي الذي شكل الإطار الفكري - أو الإيديولوجي بلغة اليوم - لهذه الحركة، والذي تميز عن غيره من المذاهب بنزوعه نحو الجوانب العملية، وابتعاده عن الجانب الفلسفي الكلامي.

وبناء على هذه الفرضية، يحاول الكتاب معالجة عدة إشكاليات ترتبط بها، والإشكالية الأساس منها هي :

- ما مدى نجاح المرابطين في تنزيل مشروعهم القائم على التوحيد والجهاد في الأندلس؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الأساسية إشكاليات ثانوية، مثل :

- ما هو الجديد الذي مثله ضم المرابطين للأندلس، سواء بالنسبة للدولة المرابطية، أو بالنسبة للأندلس، أو بالنسبة لمنطقة الغرب الإسلامي برمتها؟
- ما هو السياق العام الذي يندرج فيه هذا الحدث؟
- هل يتعلق الأمر فقط بواجب النجدة والنصرة التي يفرضها الانتماء الإسلامي للعدوتين، كما يبدو من اكتفاء يوسف بن تاشفين في العبور الأول بإيقاف الزحف المسيحي عقب معركة الزلاقة والعودة إلى المغرب دون ضم الأندلس؟
- أم يفسر ذلك بوجود أطماع السيطرة على الأندلس عند المرابطين منذ البداية كما يبدو من ضمهم لها في العبور الثالث وقضائهم على ملوك الطوائف على افتراض أن العبور الأول كان مجرد تمهيد لهذه السيطرة وأن تأخير هذه السيطرة فرضته ظروف تكتيكية معينة؟
- كيف تعامل أهل الفكر والرأي وعموم النخبة السياسية والفكرية في العُدْوتين مع هذا الحدث؟
- وإلى أي حد تقبله أهل الأندلس الذين كانوا في مستوى حضاري يبدو أرفع من المستوى الحضاري للدولة المرابطية التي خرجت لتوها من مرحلة إمارة صحراوية بسيطة؟
- وكيف يمكننا فهم ما ورد في بعض المصادر من حصول نوع من التقزز ومن عدم الرضا بهذا الواقع عند بعض النخب الأندلسية؟

- إلى أي حد أثر هذا الحدث على الحياة العامة بكل جوانبها في العدوتين؟ وخاصة مستقبل التجربة المرابطية ومستقبل الأندلس؟ ومستقبل وحدة الغرب الإسلامي التي دشنها المرابطون؟
- ما هي أبرز مظاهر التأثير والتأثر بين العدوتين التي تمخضت عن حدث التدخل المرابطي في الأندلس؟

كانت تلكم مجموعة من الإشكاليات التي حددتها لهذه الدراسة، وقد انضافت إليها إشكاليات أخرى أثناء المعالجة وفي فترة الاحتكاك بالمصادر والمراجع، فتحت لي آفاقا جديدة للبحث. وأبرز الإشكاليات المتولدة عن هذا الاحتكاك:

- هل كانت التجربة المرابطية، كما تقدمها لنا الأسطوغرافية الكلاسيكية وكثير من الدراسات التاريخية الحديثة، مجرد تطور طبيعي للعصبية الصنهاجية التي سرعان ما تقوت بتحالفها مع دعوة عبد الله بن ياسين، فأسست دولة أخذت تتنامى بشكل تدريجي وطبيعي حتى أصبحت مترامية الأطراف؟

- وهل كان وراء هذه الحركة مشروع سياسي دعوي شامل ومتكامل نظّر له الفقهاء المالكيون أمثال أبي عمران الفاسي ووكاك بن زلو اللمطي وعبد الله بن ياسين، وسعوا إلى تجسيده على أرض الواقع، في إطار التدافع الحاصل في العالم الإسلامي خلال القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي بين المد الشيعي الذي مثله الفاطميون والمذهب السني الذي آلت قيادته إلى مالكية الغرب الإسلامي بعد انهيار السلطة العباسية في المشرق الإسلامي؟ وبذلك يحق لنا أن نسائل ما تقدمه لنا الأسطغرافية الكلاسيكية من لقاء عرضي بين الجدالي زعيم التحالف الصنهاجي وأبي عمران الفاسي ووكاك بن زلو؛ فهل تم هذا اللقاء الذي أسس فيما بعد دولة مترامية الأطراف فعلا بصفة عرضية بريئة أم بناء على مخطط بعيد المدى كما أسلفت؟

- إذا انطلقنا من فرضية انطلاق التجربة المرابطية من مشروع متكامل نظر له فقهاء المالكية في الغرب الإسلامي وسعوا إلى تجسيده بالتحالف مع العصبية الصنهاجية الفتية، ومن كون هذا المشروع انبنى أساساً على ثلاثة أبعاد كبرى، هي:

- إصلاح الأوضاع الدينية في نقطة الانطلاق، وهي الصحراء التي مثلت المجال الجغرافي للعصبية الصنهاجية وكذا في الأندلس.
- استعادة السيطرة السنية على العالم الإسلامي انطلاقا من جناحه الغربي، بينما تكلف بذلك السلاجقة في الجناح الشرقي، وذلك من خلال نشر المذهب المالكي، وتوحيد المنطقة تحت لوائه. واستعادة الوحدة السياسية في الجناح الغربي من العالم الإسلامي، والقضاء على واقع التجزئة الذي مثلته إمارات مغرب ما بعد الأدارسة ودويلات الطوائف في الأندلس.
- التصدي للزحف الصليبي الذي استهدف العالم الإسلامي في هذه الفترة، من خلال الجهاد في الأندلس وإيقاف الزحف المسيحي الذي أتى على طليطلة وبات يهدد باقي المواقع الإسلامية في الأندلس.

• إذا انطلقنا من هذه الفرضية التي تثبتها كثير من الوقائع التاريخية، لنا أن نتساءل عن مدى نجاح المرابطين في تجسيد هذا المشروع الكبير على أرض الواقع ؟ وبالتالي نتساءل عما إذا كانت الحركة المرابطية مجرد حلقة في مسلسل الهبة التي شهدها العالم الإسلامي برمته، على مشارف انهيار الدولة العباسية واشتداد الصراع الشيعي السني وتجدد الحروب الصليبية؟ أم أنها شكلت بداية صحوة شاملة، سرعان ما عمت باقي أطراف العالم الإسلامي، لاستعادة قوته أمام الزحف الصليبي الذي تصدى له المرابطون بكفاءة في الجناح الغربي من العالم الإسلامي، وتصدى له فيما بعد الأيوبيون في الجناح الغربي؟

• هل كان ضم المرابطين للأندلس فعلا عامل تراجع حضاري كما تقدمه لنا كثير من المصادر والمراجع خاصة المشرقية والإسبانية[1]، فالأولى تنطلق من

---

1 - من ذلك قول دوزي إن مجيء المرابطين إلى الأندلس «كان نذيرا بانقلاب بعيد المدى، فقد دالت دولة الحضارة وقامت الهمجية على أنقاضها. أما حسن الإدراك فقد حلت محله الخرافات... فبدلا من أن نسمع مساجلات العلماء في دور العلم، ومناقشتهم في الفلسفة، ونشيد الشعراء، وغناء أهل الموسيقى. بدأنا لا نسمع إلا أصوات الفقهاء وصليل السيوف».

ونفس الرأي- تقريبا- يردده عبد الله عنان، حين ذهب إلى كون الدولة المرابطية : «لم تكن سوى دولة دينية عسكرية قبل كل شيء، ولم تكن بطبيعتها البدوية الخشنة تميل إلى الأخذ بأساليب التمدن الرفيعة، أو تتجه إلى رعاية العلوم والآداب».

تمجيد العصر «الخليفي»، معتبرة إياه أوج ما وصلت إليه الحضارة الأندلسية، بل تلحق به عصر ملوك الطوائف وتعتبره امتدادا لذلك الأوج الحضاري بالاستناد أساسا إلى ما عرفته هذه الفترة من ازدهار أدبي وشعري على الخصوص، رغم واقع التجزئة السياسية والتناحر الطائفي والتكالب المسيحي. والثانية تنطلق من زاوية متعصبة للإسبان وتتناول المرابطين باعتبارهم غزاة من الصحراء لا قبل لهم بالتحضر والتمدن الذي كانت عليه الأندلس؟

- أم أن الوجود المرابطي في الأندلس ساهم في الدفع بتألقها الحضاري نحو الأمام رغم ما اعتراه من اختلالات شوشت عليه مثل إقدام المرابطين على إحراق كتاب إحياء العلوم للغزالي، وتضييقهم على الحركة الصوفية في الأندلس، وتحفظهم على الفلسفة وعلوم الكلام؟

أما خطة الكتاب، فقد بنيتها على فكرة تتبع مسارات حدث التدخل المرابطي في الأندلس، ومدى نجاح المرابطين في تنزيل مشروعهم الجهادي والتوحيدي من خلال هذا التدخل.

ولذلك انطلقت في الفصل الأول من تتبع ما عرفته العُدوتان المغرب والأندلس من تطورات متناقضة خلال القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي، تمثلت بالنسبة للمغرب في نشأة الحركة المرابطية إثر التحالف الذي حصل بين عصبية صنهاجة ودعوة عبد الله بن ياسين، وما تلا ذلك من تطورات أوصلت هذه الحركة الفتية إلى بسط نفوذها على الصحراء وكامل المغرب الأقصى وجزء مهم من المغرب الأوسط؛ وفي الأندلس تمثلت هذه التطورات في ظهور ممالك الطوائف وما رافقه من ضعف وصراعات أفضت إلى انطلاق حركة الاسترداد المسيحية.

فما شهده المغرب خلال هذه الفترة من وحدة وقوة شكل بمفهوم المناطقة القضية؛ بينما ما شهدته الأندلس من ضعف وتراجع وزحف مسيحي شكل نقيض القضية.

وفي الفصل الثاني وقفت عند حدث الاستنجاد الأندلسي بالمرابطين باعتباره الخيط الذي ربط بين واقع المنطقتين أي القضية ونقيضها، فاستعرضت السياق

العام والخاص للحدث، ثم تطوراته ومجرياته، وبعد ذلك نتائجه الأولية المتمثلة في معركة الزلاقة وما أسفرت عنه من تحولات.

وفي الفصل الثالث، عالجت موضوع عزل ملوك الطوائف من قبل المرابطين وما اكتنفه من ملابسات وعوامل، وما أسفر عنه من تحولات. كما تتبعت تطور الوجود المرابطي في الأندلس بعد ذلك، وصولا إلى انهياره واستقصاء العوامل التي أدت إلى ذلك.

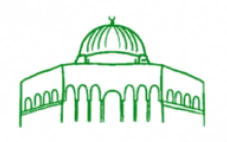
وبعد ذلك، خصصت الفصل الرابع لعلاقات التأثير والتأثر بين الكيانين المرابطي والأندلسي، مركزا على مظاهر النجاح والإخفاق في تنزيل المرابطين لمشروعهم في الأندلس.

ثم ختمت الكتاب بمجموعة من الملاحظات استعرضت فيها نتائجه وحدوده وآفاقه.

وأهم المشاكل التي اعترضتني في الكتاب :

- على كثرة المصادر والمراجع التي أرخت لموضوع الكتاب، وجدت أن أغلبها يكتفي بالسرد التاريخي الكرونولوجي، وقلما يلتفت إلى تحليل القضايا الكبرى المرتبطة بالكتاب، وهذا ما تطلب مني جهداً كبيرا لاستقصاء تلك القضايا وتحليلها ومناقشتها. ومن حسن الحظ أن الدراسات الحديثة كثيرا ما أسعفتني في ذلك.
- هناك تحامل كبير على التجربة المرابطية في كثير من المصادر والمراجع خاصة المشرقية والاستشراقية وبعض المصادر الأندلسية نفسها، وفي خضم هذا التحامل، أجد صعوبة كبيرة في استقصاء الحقائق، باستحضار الخلفيات التي تحكمت في ذلكم التحامل، ولا تسعفني المادة المصدرية المتوفرة كثيرا لإجلاء حقيقة التجربة المرابطية في الأندلس.


واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا



الفصل الأول

المغرب والأندلس خلال القرن 5 هـ / 11 م

قيام الدولة المرابطية في المغرب وممالك الطوائف في الأندلس

خلال القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي عرفت كل من العُدوتين المغرب والأندلس تطورات تاريخية متناقضة : ففي المغرب تأسست الدولة المرابطية وتمكنت في ظرف وجيز من توحيد المغرب الأقصى وجزء مهم من المغرب الأوسط بالإضافة إلى الصحراء، وحققت الوحدة السياسية والمذهبية في هذه المناطق؛ بينما في الأندلس انهارت دولة الأمويين، لتحل محلها ممالك الطوائف التي جزأت البلاد، ودشنت مرحلة تراجع الوجود الإسلامي في الأندلس.

وقد وفرت هذه التطورات المتناقضة في العُدوتين الإطار العام لانطلاق المشروع المرابطي في الأندلس. فما هي ملابسات هذه التطورات المتناقضة في كل من العدوتين؟ وكيف ساهم ذلك في تدخل المرابطين في الأندلس؟

بالنسبة للمغرب فإن المتتبع لمسار الحركة المرابطية يلاحظ أنها مرت بعدة مراحل من رحلة الأمير يحيى الجدالي إلى الحج واستقدامه للشيخ عبد الله بن ياسين، إلى وضع هذا الشيخ لأسس الدعوة المرابطية ودعائمها، إلى تكوين الإمارة الصحراوية، إلى بناء الدولة المغربية، وصولا إلى مرحلة الدولة المترامية الأطراف، التي أصبحت تتحكم في معظم الغرب الإسلامي بما في ذلك الأندلس.

وبتتبع هذه المراحل التي استغرقت زهاء قرن من الزمن، نستنتج أن الأمر لا يتعلق بدولة عادية تروم الوصول إلى السلطة واكتساب الجاه وتحقيق الغلبة، كما كان حال عدد من الدول التي حكمت المنطقة.

إننا نجد أنفسنا أمام مشروع دعوي سياسي متكامل، يقوم على دعوة إصلاحية، أساسها تصحيح الأوضاع الدينية في المنطقة، وتربية طليعة مؤمنة مجاهدة حملت لواء هذا المشروع ووصلت به إلى مداه.

ويمكننا أن نستنتج أيضا أن هذا المشروع كان يروم بالدرجة الأولى تحقيق الوحدة المذهبية في الغرب الإسلامي متمثلة في تعميم المذهب السني المالكي، بعدما تعرض للتهديد أمام الزحف الشيعي الذي مثله الفاطميون، ولو بعد انسحابهم من إفريقية إلى مصر، وأمام الجيوب المذهبية الأخرى القائمة في المنطقة، ولو أن نفوذها كان محدودا.

إن المشروع المرابطي انطلق باعتباره دعوة إصلاحية حمل لواءها الشيخ عبد الله بن ياسين مدعما بالفقهاء المالكيين، الذي حاول تربية طليعة مؤمنة مجاهدة في رباطه قبالة شنقيط، وسرعان ما انتقل بها من مرحلة التكوين إلى مرحلة الزحف والجهاد.

وكان ذلك في اتجاهين: الأول نحو الجنوب في مواجهة القبائل الزنجية في غانا و بلاد السودان، والثاني نحو الشمال في مواجهة الكيانات المغراوية في درعة وسجلماسة وسوس، وصولا إلى أغمات ومشارف تامسنا.

ثم جاءت مرحلة النجاح مع الأمير يوسف بن تاشفين الذي على يده انتقلت الحركة المرابطية إلى دولة مترامية الأطراف.

فما هي الخطوات التي قطعها هذا المشروع منذ أن كان مجرد دعوة إصلاحية محدودة الانتشار في الصحراء، حتى أصبح دولة قوية بسطت نفوذها على كل بلاد المغرب الأقصى، فضلا عن الصحراء والجزء الغربي من المغرب الأوسط؟

وما هي طبيعة المجال الجغرافي الذي احتضن هذه التجربة؟ وما العصبية القبلية التي حملت المشروع وتفاعلت معه؟ وما أصولها التاريخية؟ وما هي معالم دعوة عبد الله بن ياسين التي كانت بمثابة الإطار الإيديولوجي - بلغة اليوم - لهذه التجربة؟ وما تطوراتها؟ وكيف انتقلت من مرحلة التعريف إلى مرحلة التكوين ثم مرحلة التنفيذ والتنزيل؟ وما العوامل التي ساعدت على نجاح هذه الدعوة وعلى زحفها نحو الشمال؟ وكيف تطورت على يد يوسف بن تاشفين إلى مرحلة التمكين المتمثلة في بناء الدولة المرابطية المترامية الأطراف.

وبخصوص العُدوة الثانية، أي الأندلس، فقد شهدت في نفس الفترة تحولات مغايرة ومناقضة لما كان عليه الأمر في عدوة المغرب، حيث انتقلت من الوحدة والمنعة خلال الحكم الأموي، إلى التجزئة والضعف في عصر ملوك الطوائف.

فكيف وقع هذا التحول؟ وما أهم الكيانات التي جسدت تجربة ملوك الطوائف؟ وكيف كانت أوضاع الأندلس في ظل هذا التحول؟

تلكم مجموعة من التساؤلات نحاول الإجابة عنها في هذا الفصل من خلال أربعة مباحث.

المبحث الأول

الحركة المرابطية في مرحلة الدعوة

أولا : المجال الجغرافي والعصبية القبلية للحركة المرابطية

المجال الجغرافي للحركة المرابطية

ينحدر المرابطون من مجال صحراوي واسع يقابله اليوم موقع موريتانيا ومالي وغانا والنيجر. ويمتد هذا المجال الفسيح من مصب نهر السنغال وحوضه الأدنى، إلى منحنى النيجر وبحيرة تشاد. ويحده غربا المحيط الأطلنطي، وشمالا مرتفعات الأطلس، وشرقا بلاد الهكار الجزائرية[1].

وتخترق هذا المجال طرق تجارية لها أهمية قصوى في تجارة القوافل الصحراوية التي تعد العمود الفقري لاقتصاد المنطقة طيلة العصرين الوسيط والحديث، وأهم هذه الطرق:

الطريق الممتد من تارودانت نحو نول، وصولا إلى أوليل، وهو الذي يربط بين المغرب والسودان.

والطريق الثاني هو طريق مالي وغانا الممتد من سجلماسة ثم درعة وصولا إلى أوداغشت ثم باقي بلاد السودان، وفيه عدة مراكز تجارية مهمة، وخاصة

---

1 - شعيرة، محمد عبد الهادي : المرابطون : تاريخهم السياسي 430-539هـ، مكتبة القاهرة الحديثة، الطبعة الأولى 1969، ص 15.

سجلماسة التي تعد من أقدم مراكز تجارة القوافل الصحراوية وأغناها في المنطقة؛ وهي مشهورة بزراعة الحناء والبلح إلى درجة أن الشريف الإدريسي ذكر أن فلاحيها يزرعون بماء نهرها (وهو نهر زيز) ما يزرعه فلاحو مصر بالنيل[1]، وهي ملتقى طرق القوافل التجارية الرابطة بين السودان والمغرب، وقد كثر بها العمران، وكانت في هذه الفترة خاضعة لنفوذ بني مدرار، ثم أمراء مغراوة قبل أن يضمها المرابطون.

ومن مراكز هذا الطريق أيضا درعة التي استفادت من موقعها على نهر درعة في زراعة الحناء، كما استفادت من كونها صلة وصل بين المغرب والسودان.

ومن هذه المراكز أيضا أوداغشت المشهورة بتجارة التبر، وهي بوابة السودان من جهة المغرب.

والطريق الثالث هو طريق الصحراء من السودان إلى جبل نفوسة وصولا إلى طرابلس، وهو الذي يربط تجارة السودان بالمشرق.

نستنتج من هذا الوصف أن المجال الجغرافي الذي نشأت فيه الحركة المرابطية أول الأمر مجال غني، سواء من الناحية التجارية، باعتباره يحتضن كبريات طرق تجارة القوافل الصحراوية، التي كانت آنذاك بمثابة النشاط الاقتصادي الأساس، والمصدر الأول للثروة والجاه؛ أو من الناحية الفلاحية، إذ رغم طابعه الصحراوي المقفر باستثناء أقصى الجنوب ذي المناخ شبه المداري الرطب صيفا- رغم ذلك، تتخلل المنطقة عدة واحات قامت فيها زراعة سقوية كثيفة، أمَّنت الاكتفاء الذاتي الغذائي لساكنة المنطقة. كما أنها مجال رعوي مهم، خاصة إذا استحضرنا أن مناطق رعي صنهاجة امتدت خارج هذا المجال لتصل شتاء إلى تخوم الأطلس وما وراءه في الشمال، وصيفا إلى ضفاف نهر النيجر في الجنوب.

وقد وصل الإسلام إلى هذا المجال في وقت مبكر يعود إلى القرن الأول الهجري بجهود فردية سلمية، وامتد إليها نسبيا نفوذ خوارج سجلماسة وكذا النفوذ الإدريسي والفاطمي[2].

---

1 - الشريف الإدريسي، محمد : نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، الجزائر 1957، ص 45.

2 - شعيرة، محمد عبد الهادي : المرابطون : تاريخهم السياسي، 430-539هـ، ص 26.

ويذكر ابن خلدون أن الملثمين واصلوا نشر الإسلام نحو بلاد السودان[1]، كما يذكر مؤرخون معاصرون أن الدولة المرابطية التي نشأت بهذا المجال تعد خامس إمارة إسلامية بالمنطقة. الأولى قامت في عهد عبد الرحمان الداخل وعاصرت دولة تاهرت، والثانية عاصرت دولة الأدارسة، والثالثة عاصرت حكم الناصر بالأندلس، وحكم الفاطميين بإفريقية، والرابعة أقامها ابن تيفاوت، وهي التي أحياها يحيى بن إبراهيم الجدالي، والتي شكلت النواة الأولى للدولة المرابطية[2] كما سنرى لاحقا.

العصبية القبلية للحركة المرابطية

كان هذا المجال الصحراوي الفسيح موطنا لكبريات القبائل الصنهاجية التي ساهمت في تكوين الدولة المرابطية، وهي قبائل متعددة يذكر ابن أبي زرع أنها سبعون قبيلة[3]، أشهرها لمتونة، وكدالة، ومسوفة، ولمطة، ومسراتة، وتكلاتة، ومنداسة، وبني وارث، وبني مسيفر، وبني دخير، وبني زياد، وبني موسى، وبني لماس وبني فشتال...وهي قبائل تعتمد أساسا في حياتها على الرعي ولا يعرفون حرثا ولا زرعا ولا ثماراً[4].

كان أول ملوكهم بالصحراء هو تيولوتان بن تلاكاكين الصنهاجي اللمتوني، الذي ملك بلاد الصحراء كلها، ودان له بها أزيد من عشرين ملكا من ملوك السودان[5]، وقد توفي عام 222هـ بعد حكم دام خمس وستين سنة، وولي بعده حفيده الأثير بن فطر بن تيلوتان المعروف بيلتان إلى 287هـ، ثم ابنه تميم بن الأثير إلى 306هـ[6]. وهو الذي ثارت عليه أشياخ صنهاجة وقتلوه، فافترق أمرهم ولم يجتمعوا على أحد بعده مدة مائة وعشرين سنة. إلى أن قام فيهم الأمير محمد بن

1 - ابن خلدون، عبد الرحمن : كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ج 6، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1413/1992، المجلد السادس، ص 215.

2 - شعيرة، محمد عبد الهادي : المرابطون : تاريخهم السياسي، ص 26.

3 - ابن أبي زرع، علي الفاسي : الأنيس المطرب، دار المنصور بالرباط، 1972، ص 120.

4 - نفسه.

5 - نفسه، ص 120-121؛ ابن خلدون، العبر، ج 6، ص 215.

6 - ابن خلدون : العبر، ج 6، ص 215.

تيفاوت المعروف بتارشتا، وكان من أهل الدين والصلاح والجهاد، وقد استُشْهِد في إحدى المعارك ضد قبائل السودان بعد ثلاثة أعوام من الحكم، وبعده تولّى الأمر صهره يحيى بن إبراهيم الجدالي[1]، الذي افتتح عهدا جديدا من تاريخ القبائل الصنهاجية، وهو العهد الذي توج بتأسيس الدولة المرابطية.

ويرجح كثير من المؤرخين أن الحركة المرابطية قامت على أكتاف أربع قبائل صنهاجية ضمن القبائل السبعين السالفة، وهي: لمتونة ومسوفة ولمطه وكدالة، وتضيف بعض المصادر جزولة[2].

وكانت البداية في قبيلة كدالة على يد زعيمها يحيى بن إبراهيم الجدالي، حيث تحالفت مع لمتونة ذات الرياسة التقليدية في بني ورتنطيق، وإليها ينتسب ابن تيفاوت الذي أحيى ملك صنهاجة بعد اندراسه لمدة مائة وعشرين سنة كما سلف.

وانضمت قبيلة مسوفة لهذا التحالف وهي المشهورة بخبرتها العسكرية، ثم قبيلة لمطة التي ينتسب إليها الفقيه المشهور وجاج بن زلو اللمطي شيخ ابن ياسين[3].

هذا التحالف الصنهاجي الرباعي وفر للحركة المرابطية عصبية قبلية قوية منحتها البساطة وقوة العزم وسلامة الطبع. وهذا ما سماه ابن خلدون عناصر الخشونة والتوحش[4]، وهي لا تعني الوحشية التي قابل بها بعض المؤرخين المحدثين ما كان في الأندلس من ترف ورقة طبع[5].

كما أن هذا التحالف القبلي سيشكل القاعدة البشرية والاجتماعية والعصبية للحركة المرابطية، وسيزداد تماسكا وقوة بتبني الدعوة الياسينية، واتخاذها إطاراً دعوياً وفكرياً وإيديولوجيا لبناء المشروع المرابطي.

وبذلك توفر للحركة المرابطية كل من العصبية القبلية والدعوة الدينية، وهما العنصران الأساسيان لتكوين الدول حسب نظرية ابن خلدون المشهورة. فكيف ساهم هذان العنصران في تكوين الدولة المرابطية ؟

---

1 - ابن أبي زرع : الأنيس المطرب، ص 121.

2 - ابن خلدون : العبر، ج 6، ص 214.

3 - شعيرة، محمد عبد الهادي : المرابطون : تاريخهم السياسي، ص 28.

4 - ابن خلدون : العبر، ج 6، ص 214.

5 - شعيرة : المرابطون تاريخهم السياسي، ص 14.

قبل التطرق لهذا التزاوج الخلاق بين العصبية الصنهاجية والدعوة الياسينية الذي أفضى إلى تأسيس الدولة المرابطية ووضع مشروعها، حَرِيٌّ بنا أن نلقي نظرة على الأصول التاريخية للمرابطين وسبب تسميتهم بالملثمين.

ثانيا : الأصول التاريخية للحركة المرابطية ونقطة انطلاقها

الأصول التاريخية للحركة المرابطية

اشتهرت القبائل الصنهاجية في التاريخ باسم الملثمين، وهي من أكثر القبائل الأمازيغية انتشاراً في المغرب، حيث «لا يكاد قطر من أقطاره يخلو من بطن من بطونها في جبل أو بسيط»[1].

وبعض المؤرخين يُرجع أصلهم إلى حمير بن سبأ في اليمن[2] ؛ بينما يرى آخرون أنهم من أصل أمازيغي[3]، ينتهي إلى صناك من بطون البرانس، الذي عرَّبَته العرب بإضافة الهاء، فصار صنهاج[4].

وقد وردت أقوال كثيرة في سبب تسميتهم بالملثمين، منها أن أجدادهم من حمير كانوا يتلثمون من شدة الحر[5]، وهذا مذهب من يرى أنهم من أصل يمني. ومنها أنهم في إحدى غاراتهم على عدوهم ببلاد السودان، خالفهم هذا العدو إلى ديارهم وهي خالية إلا من النساء والأطفال والشيوخ، فأمر الشيوخُ النساءَ أن يرتدين لباس الحرب ويتلثمن، فلما رأى العدو ذلك فر، فاتخذوا منذئذ اللثام شعاراً لهم[6].

ومن هذه الأقوال أن طبيعة الجو في الصحراء، الذي يتميز بكثرة الزوابع الرملية هي التي فرضت عليهم التزام اللثام، وهذا أمر معروف في ساكنة الصحراء إلى يومنا هذا.

---

1 - ابن خلدون : العبر، ص 179.

2 - ابن خلدون : العبر، ص 179.

3 - نفسه.

4 - نفسه.

5 - نفسه.

6 - ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني : الكامل في التاريخ، طبعة دار الفكر، بيروت 1978، المجلد الثامن، ص 71.

ومهما يكن، فيبدو أن اسم الملثمين كان خاصا بقبيلة لمتونة في بداية الأمر، ثم توسع ليصبح شعارا للتحالف القبلي الصنهاجي، ثم للدولة المرابطية، وفي ذلك قال الشاعر :

قوم لهم نسبُ العُلا في حمير ×× وإن انتموا إلى صنهاجة فهمُ همُ
لما حَوَوْا إحراز كل فضيلة ×× غلب الحياء عليهم فتلثموا[1]

نقطة الانطلاقة للحركة المرابطية (رحلة الأمير يحيى بن إبراهيم واستقدامه للشيخ عبد الله بن ياسين)

خلصنا فيما سبق إلى أن الأمير يحيى بن إبراهيم الجدالي آل إليه أمر القبائل الصنهاجية وأصبح أميرَها المطاع، وعلى يده انطلقت الشرارة الأولى لمسيرة تأسيس الدولة المرابطية.

وقد اشتهر في قومه بالشجاعة، والكرم، والجود، والروح القيادية العالية، ورجاحة العقل، ونفاذ البصيرة، والحرص على هداية قومه[2].

وفي عام 427هـ[3] خرج هذا الأمير قاصداً الحج إلى بيت الله الحرام مستخلفا ابنه إبراهيم بن يحيى[4]. وكانت عادة الحجاج آنذاك، وإلى عهد قريب، أن يقرنوا بين الحج وطلب العلم والتجارة.

وفي هذا الصدد مر يحيى الجدالي في عودته من الحج بالقيروان التي كانت تعد آنذاك واحدا من أكبر مراكز الفقه المالكي، وإليها انتهت زعامة هذا المذهب في عموم الغرب الإسلامي في ذلك العهد. ولقي يحيى الجدالي بالقيروان الفقيه المشهور أبا عمران الفاسي، الذي ارتحل إليها من فاس.

---

1 - ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني : الكامل في التاريخ، طبعة دار الفكر، بيروت 1978، المجلد الثامن، ص 71.

2 - الصَلاَّبي، علي محمد محمد : صفحات مشرقة من التاريخ الإسلامي، دار الإيمان، الاسكندرية ج 2، ص 196.

3 - ابن أبي زرع، الفاسي : الأنيس المطرب، ص 122.

4 - ينفرد ابن أبي زرع برواية كون إبراهيم بن يحيى الكدالي هو الذي قام بهذه الرحلة بعد أن توفي أبوه وأصبح أميرا على قبائل صنهاجة، انظر الأنيس المطرب، ص 121-122.

وقيل إن سبب رحيل أبي عمران الفاسي من فاس إلى القيروان هو أنه فر من بطش بني مغراوة بفاس والتجأ إلى القيروان ليواصل رسالته في نشر المذهب المالكي، وأصبح زعيما للمدرسة المالكية في إفريقية، بعد انتصار هذه المدرسة على الهيمنة الفاطمية الشيعية، واستردادها لإشعاعها في الشمال الإفريقي. فمن هو هذا الفقيه ؟

عاش أبو عمران الفاسي ما بين 368 و430 هـ / 979 و1039 م، وهو شيخ المالكية في مدينة القيروان ؛ قال عنه الحميدي : «فقيه القيروان، إمام في وقته دخل الأندلس وله رحلة إلى المشرق، وصل فيها إلى العراق، فمن مشايخه بالأندلس أبو الفضل أحمد بن قاس بن عبد الرحمن صاحب قاسم بن أصبغ، وأبو زيد عبد الرحمن بن يحيى العطا، وأبو عثمان سعيد بن نص، وسمع بالقيروان من أبي الحسن علي بن محمد بن خلف القابسي وغيره، وبمصر من أبي الحسين عبد الكريم بن أحمد ابن أبي جدار وغيره، وبمكة من أبي القاسم عبيد الله بن محمد بن أحمد السفطي وغيره، ومن العراق من أبي الفضل عبيد الله بن عبد الرحمن الزهري وغيره ؛ وكان مكثراً عالماً»[1].

وقال عنه الحِميري: «الفقيه الإمام المشهور بالعلْم والصلاح...»[2]. وقال عنه ابن فرحون : «قال حاتم بن محمد : كان أبو عمران من أحفظ الناس وأعلمهم، جمع حفظ المذهب المالكي إلى حديث النبي صلى الله عليه وسلم ومعرفة معانية، وكان يقرأ القرآن بالسبع ويجوده مع معرفته بالرجال وجرحهم وتعديلهم... أخذ عنه الناس من أقطار المغرب والأندلس واستجازه من لم يلقه. وله كتاب التعليق على المدونة، كتاب جليل لم يكمل، وغير ذلك... قال حاتم : ولم ألق أحداً أوسع علماً منه ولا أكثر رواية...»[3].

جلس يحيى الجدالي إلى هذا الفقيه المالكي السني المشهور، وتتلمذ على يديه، وأعجب أبو عمران بيحيى الجدالي لما رأى فيه من حرص على التعلم والتفقه.

---

1 - الحميدي : جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، تحقيق محمد بن تاويت الطنجي، مصر، 1952، ج 1، ص 121.

2 - الحميري : الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق إحسان عباس، بيروت، مكتبة لبنان، ط 1984، ج 1، ص 435.

3 - ابن فرحون : الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ج 1، ص 172.

ومن خلال هذه التلمذة والملازمة اكتشف الأمير يحيى جهل قومه بالدين، وانحرافهم عن السنة الصحيحة، وانغماسهم في الملذات[1]، فطلب من شيخه هذا أن يبعث معه من يعلمهم أمور دينهم، وندب الشيخ أبو عمران تلامذته لذلك، لكنهم امتنعوا وأشفقوا من دخول الصحراء[2] ؛ فأرشده إلى أحد تلامذته بالسوس الأقصى، وهو وجاج بن زلو اللمطي، الذي سبق له أن تعلم على يد أبي عمران هذا، ثم رحل إلى سوس حيث كان يتعبد ويدرس العلم في رباط أنشأه بأكلو (قرب تيزنيت حاليا).

لما وصل الأمير يحيى إلى هذا الفقيه انتدب بدوره لتلك المهمة أنجب تلامذته وهو عبد الله بن ياسين الجزولي.

يمكننا أن نتوقف هنا لنتساءل : هل تحركات الأمير يحيى هاته، وملاقاته لهؤلاء المشايخ الذين انتهت إليهم زعامة المذهب المالكي في الشمال الإفريقي في ذلك العصر، هل تمت هذه التحركات بمحض الصدفة كما تقدمها لنا الأسطوغرافيا القديمة ؟ أم يحكمها تخطيط مسبق يرمي إلى بناء كيان سياسي على أساس المذهب السني المالكي في إطار الصراع السني - الشيعي (المالكي – الفاطمي)، الذي تأجج في الشمال الإفريقي إثر سيطرة الفاطميين على جزء كبير من هذه المنطقة، وعملهم على نشر المذهب الشيعي ومحاربة المذهب السني ؟!

وإذا سلمنا بهذه الأطروحة، أي التخطيط لبناء كيان سياسي على أساس المذهب المالكي، وهذا ما ترجحه كثير من القرائن، كما سنرى في تتبعنا لمسار نشأة الدولة المرابطية[3] ؛ إذا سلمنا بذلك، ألا يمكننا أن نضيف أن حماس يحيى الجدالي في تنفيذ خطوات هذا المشروع يمكن أن يحركه، إلى جانب العاطفة الدينية، الطموح السياسي لقبائل صنهاجة في إطار صراعها مع قبائل زناتة ومغراوة التي سيطرت على معظم المغرب بعد الأدارسة، وأصبحت تتحكم في أهم محاور تجارة القوافل، وخاصة سجلماسة وسوس وفاس وأغمات ؟

إننا إزاء عدة قرائن تاريخية تسير في اتجاه تأكيد مشروعية هذه التساؤلات.

---

1 - ابن أبي زرع : الأنيس، ص 123.

2 - نفسه.

3 - انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب.

ثالثا : عبد الله بن ياسين ووضع أسس الحركة المرابطية

ارتبط اسم عبد الله بن ياسين بتزعم الدعوة المرابطية ونشأة دولتها في جميع المصادر التاريخية التي أرخت لهذه الحركة؛ ومع ذلك يواجه الباحث في موضوع هذه الحركة مشكلة قلة المادة المصدرية المتعلقة بهذا الزعيم، وبمرحلة انطلاقة دعوته، فضلا عن تأخر تدوين الكثير من المادة المتوفرة عن ذلك العصر بأكثر من قرن، أو حتى ثلاثة قرون[1]، وانتماء جزء كبير منها للعصر الموحدي الذي ناصب الحركة المرابطية العداء السافر مما يقلل من مصداقيتها التاريخية.

وانطلاقا من هذه المادة، نجد إجماعا على أن عبد الله بن ياسين منذ أن حل بين ظهراني صنهاجة، أصبح زعيمَها الروحي وبدأ منذئذ في وضع أسس الحركة المرابطية مرورا بمرحلتين:

مرحلة الدعوة، وفيها انكب عبد الله بن ياسين على تكوين مجموعة من تلامذته تكوينا متكاملا، يجمع بين التربية الإيمانية والتربية الجهادية، وهذه المجموعة هي التي قامت فيما بعد بدور الطليعة في الحركة المرابطية، وهي التي وفرت أطر الدعوة والدولة معا للحركة المرابطية.

ثم بعد ذلك انطلق إلى مرحلة التنفيذ، حيث خرج بتلامذته من رباط التربية والتكوين إلى مقاتلة القبائل المجاورة لنشر دعوته في صفوفها.

فمن هو عبد الله بن ياسين هذا ؟ وما هي ملامح دعوته ومشروعه ؟ وكيف نجح في إرساء دعوته تلك في الصحراء ؟

من هو عبد الله بن ياسين ؟

كما سبق، لا تسعفنا المادة المصدرية كثيرا لاستكشاف جميع معالم شخصية عبد الله بن ياسين ومساراتها الثقافية والسياسية ؛ وكل ما يمكننا تسجيله في هذا الصدد أنه عبد الله بن ياسين بن مكوك بن سيرين بن علي الجزولي، ويعود أصل أسرته إلى الصحراء المحاذية للسوس.

---

1 - الشكري، أحمد : «عبد الله بن ياسين مؤسس الدولة المرابطية»، مجلة المغرب الإفريقي، العدد 1، السنة 2000، ص 75.

درس على يد فقيه السوس المشهور وجاج بن زلو اللمطي، الذي تخرج بدوره من مدرسة القيروان على يد أبي عمران الفاسي. ووصفه ابن أبي زرع بأنه من أهل الفطنة والدين والورع والأدب والسياسة، وأنه كان مشاركا في العلوم[1]. كما كان من كبار فقهاء المالكية المشهورين بالزهد والتقشف[2].

وتذكر بعض المصادر[3] أن عبد الله بن ياسين رحل إلى الأندلس في عهد ملوك الطوائف، واجتهد في الأخذ من مشايخها الكبار، ولما عاد لزم وجاج بن زلو اللمطي بمدينة نفيس التي أسس بها رباطا بالاتفاق مع شيخه أبي عمران الفاسي[4].

وقد وقع اختيار الأخير عليه ليصحب الأمير يحيى بن إبراهيم الجدالي إلى الصحراء بناء على وصية أبي عمران الفاسي، خاصة وأنه ينحدر من القبائل الصنهاجية. وبذلك فهو على علم بتقاليدها وأعرافها وبيئتها.

وبهذا نسجل أن عبد الله بن ياسين قد تم تأهيله في رباط وجاج الذي كان يعُج بطلبة العلم، وعُرف عنه البعد عن مظاهر الترف والميل إلى التعبد والزهد والتقشف، وملازمة الرباطات تقربا إلى الله تعالى. وكل هذا أهله ليكون من بين أكثر الدعاة تأثيرا في تاريخ الغرب الإسلامي.

لكن من الغريب جدا أن كتب التاريخ في المغرب والأندلس أغفلت حياة هذا الفقيه الداعية المجدد بشكل مثير للدهشة. وربما يعود ذلك إلى كون جل ما كتب عن العصر المرابطي، الذي ينتمي إليه الشيخ ابن ياسين، ينتسب إلى العصر الموحدي، وبذلك طبع بالنظرة العدائية التي تميز بها الموحدون تجاه كل ما هو مرابطي، وكثير منه تعرض للإتلاف.

فلا نكاد نجد ترجمة وافية لعبد الله بن ياسين، لا في كتب التاريخ ولا في كتب الطبقات، إلا ترجمة جد مقتضبة عند القاضي عياض في كتابه ترتيب المدارك[5].

---

1 - ابن أبي زرع : روض القرطاس، ص 84.

2 - حمدي، محمد عبد المنعم محمد حسين : تاريخ المغرب والأندلس في عصر المرابطين، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، 1986، ص 39.

3 - مؤلف مجهول : الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، تحقيق د. سهيل زكار وعبد القادر زمامة، دار الرشاد الحديثة، البيضاء، 1979 ؛ ص 191.

4 - القادري بوتشيش، إبراهيم : تاريخ المغرب الإسلامي، دار الطليعة، بيروت، سنة 1994، ص 50.

5 – عياض، القاضي : ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، ضبطه وصححه محمد سالم هاشم، بيروت، دار الكتب العلمية، 1998، ص 105.

ويذكر بعض الدارسين أن القاضي عياض توسع في هذه الترجمة في كتابه «تاريخ سبتة»[1]، لكنه مصدر مفقود.

غير أن بعض الدارسين يذكرون أن ابن ياسين كان مجرد عالم عادي، ولم يكن صاحب دعوة تجديدية، ويستدلون على ذلك بكونه لم يخلف مؤلفات على غرار ما عرف به المصلحون المجددون[2].

وهذه الدعوى باطلة، لأن ابن ياسين إن لم يخلف تراثا مكتوبا، فقد كان زعيما عمليا، واعتمد في تكوين أتباعه على التلقين والتحفيظ، على غرار ما عرف في البيئة الصحراوية. كما أن قدرته على تكوين طليعة مؤمنة حملت مشعل الحركة المرابطية ووصلت بها إلى تكوين دولة مترامية الأطراف، هذه القدرة هي خير دليل على كونه زعيما ومصلحا ومجددا.

دعوة عبد الله بن ياسين

مهما تكن العوامل التي أدت إلى ندرة ما كتب عن عبد الله بن ياسين، فقد قدم إلى الصحراء مع الأمير يحيى الجدالي عام 430هـ ليتصدى لمهمة إصلاح الأوضاع الدينية للقبائل الصنهاجية، التي كان تدينها سطحيا ومختلطا بكثير من البدع. فقد «كان الدين عندهم قليلاً، وأكثرهم جاهلية، ليس عند أكثرهم غير الشهادتين، ولا يعرف من وظائف الإسلام سواهما..»[3].

وقد مرت دعوة ابن ياسين بمرحلتين أساسيتين، هما مرحلة التربية والتكوين، ثم مرحلة التنفيذ:

أ- مرحلة التربية والتكوين

في هذه المرحلة، لاقى ابن ياسين الكثير من الصعوبات في سبيل إرساء دعائم دعوته، إذ وجد أغلب الملثمين لا يُصلون ويجهلون تعاليم الإسلام الأساسية، ولذلك رفضوا الانصياع لتعاليمه.

---

1 - شعيرة، محمد عبد الهادي : المرابطون تاريخهم السياسي، ص 36.

2 - نفسه، ص 36.

3 - القاضي عياض : ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، ج 2، ص 64.

وفي هذه المرحلة وما تلاها أيضا، حرص ابن ياسين على اقتفاء أثر السيرة النبوية، فقد بدأ دعوته بين صفوف جدالة، لكنه لما لم يجد فيها الاستجابة الكاملة، ما لبث أن هاجر إلى رباطه المعروف، واستأنف هناك مسيرته.

وتذكر بعض المصادر[1] أنه بدأ في بث دعوته في منطقة تدعى بأزقى، حيث اختط هو وأتباعه مدينة بسيطة، جعل دورها متساوية إمعانا في التواضع والمساواة، وأنشأ بها بيت مال، وصار هو خازنَه.

إلا أن بعض الأعيان في جدالة تذمروا من إصلاحاته لما تشكله من خطر على امتيازاتهم، وعلى رأسهم الجوهر بن سكى، فخربوا داره وطردوه من أزقى.

وبذلك فشلت الدعوة الياسينية في قبيلة جدالة التي حل بها ابن ياسين أول الأمر، فانتقل إلى قبيلة لمتونة التي وجد فيها ترحيبا أكبر، واستعدادا أكثر.

وهناك أنشأ رباطه المشهور، وكان ابن ياسين في هذه الهجرة يتشبه بهجرة الرسول صلى الله عليه وسلم إلى المدينة لما لم يجد في مكة البيئة المناسبة لدعوته، مما يظهر لنا مدى حرصه على الاقتداء بالرسول صلى الله عليه وسلم.

وقد بنى عبد الله بن ياسين وأتباعه هذا الرباط في أدنى حوض نهر السنغال في مكان محصن، وتذكر بعض المصادر أنه بني في جزيرة مقابلة لمصب هذا النهر. وبخصوص اختيار هذا الموقع ينسب ابن أبي زرع إلى يحيى بن إبراهيم الجدالي مبرر امتياز هذا الموقع بتوفره على : «الحلال المحض الذي لا شك فيه من أشجار البرية وصيد البر، وأصناف الطير والوحش والحوت»[2]

ويتكون هذا الرباط من مسجد وغرف للمرابطين. وقد أورد البكري[3] مقتطفات عن الحياة فيه، منها أنه قائم على أساس الاكتفاء الذاتي بحيث يسعى المرابطون لتوفير قوتهم بأنفسهم اعتمادا على الصيد والزراعة وصنع الثياب والأسلحة، وكان أيضا قائما على تحقيق حياة إسلامية مثالية والتقشف والتجرد

---

1 - انظر، شعيرة : المرابطون، التاريخ السياسي، ص 43.

2 - ابن أبي زرع : الأنيس المطرب، ص 125.

3 - البكري، أبو عبيد عبد الله : المغرب في ذكر بلاد المغرب، قطعة مستخرجة من كتاب المسالك والممالك، باريس 1965.

لطلب العلم، حيث كان المرابطون يجتهدون كثيرا في العبادات بإقامة الصلوات الخمس جماعة وتلاوة القرآن الكريم والأذكار.

وفرض ابن ياسين عقوبات زجرية على أتباعه، منها تعزير من تخلف عن صلاة الجماعة: فمن فاتته ركعة واحدة ضُرب خمسا، ومن تخلف ضرب عشرين[1].

وإلى جانب ذلك كان المرابطون يثابرون في طلب العلم والتفقه في المذهب المالكي ولم يقتصروا على الجانب النظري، بل اهتموا أيضا ببث دعوتهم عن طريق تأليف بعثات دعوية لترغيب القبائل المجاورة في الانضمام إليهم ولجمع الزكوات، كما كانوا يتلقون تداريب عسكرية في الفروسية والرمي.

كان هذا الرباط خاضعا لنظام دقيق بحيث لا يقبل فيه إلا من تأكد استعداده لقبول نظامه، فيُسْلِم إسلاما جديدا ويُضرب حدودا احتياطية تشمل حد الزنا وحد الشراب وحدَ الافتراء. كما يُلزم بإنكار ما كان عليه من قبل، وبصلاة القضاء المستمرة تعويضا لما كان من تفريط من قبل[2].

كانت ثمرة هذا الرباط هي تربية طليعة مؤمنة مجاهدة ازداد عدد أفرادها من تسعة إلى ألف ثم ثلاثة آلاف[3]. وألفت هذه الطليعة حولها جماعات من الأنصار والمتعاطفين من القبائل المجاورة، ووثقت الصلة بين الرباط ومحيطه، بعدما كان الرباط منعزلا عن هذا المحيط في بداية أمره، وذلك من خلال بعثات جمع الزكوات والتفقيه في الدين، وكذا من خلال الحملات العسكرية التي ينظمها المرابطون بين الفينة والأخرى لفتح المناطق الوثنية المجاورة.

هذه التجربة الفتية تعرضت لهزة عنيفة، كادت أن تعصف بها، إثر وفاة الأمير يحيى الجدالي عام 440هـ، حيث كاد الخلاف أن يشق صفوف المريدين، لولا أن ابن ياسين حسم الأمر بالشورى، حيث جمع المرابطين في مجلس عام تم فيه نقل الإمارة السياسية من جدالة إلى لمتونة في شخص يحيى بن عمر اللمتوني. وتذكر بعض المصادر أن زعيم جدالة المنازع له قتل بعد ذلك، وهو المدعو الجوهر الجدالي[4].

---

1 - شعيرة: المرابطون : تاريخهم السياسي، ص 38.

2 - نفسه.

3 - ابن الأثير، علي : الكامل في التاريخ، ج 8، ص 135.

4 - ابن الأثير : الكامل في التاريخ، ج 8، ص 135.

ب – مرحلة التنفيذ

بقي يحيى بن عمر أميراً على المرابطين في الرباط، وفي عهده كبرت الجماعة المرابطية واستكملت شروط الخروج إلى الناس.

وقد اختلفت المصادر في تحديد الجبهة الأولى للفتح المرابطي ما بين قائل بأنها ديار جدالة عند أوليل، وقائل بأنها أوداغشت[1].

والراجح أنها مدينة أوداغشت، بحكم كونها ملتقى طرق القوافل التجارية[2]، وقد استُشهد يحيى بن عمر في هذا الفتح عام 447هـ ليخلفه أخوه أبو بكر بن عمر الذي قاد الفتوحات المرابطية نحو الشمال.

قبل استئناف الفتوحات المرابطية نحو الشمال، عمدت الحركة المرابطية إلى توحيد القبائل الصنهاجية من أجل بناء عصبية قوية على حد تعبير ابن خلدون.

وانطلق ذلك بتوجيه من عبد الله بن ياسين، جاء فيه : «قد أصلحكم الله وهداكم إلى صراط مستقيم، فوجب عليكم أن تشكروا نعمته، وتأمروا بالمعروف وتنهوا عن المنكر، وتجاهدوا في سبيل الله حق جهاده. اخرجوا على بركة الله تعالى، وأنذروا قومكم، فإن تابوا وأنابوا ورجعوا إلى الحق فخلّوا سبيلهم، وإن تمادوا في غيهم استعنا بالله وجاهدناهم»[3].

نستخلص من هذا التوجيه إعلان عبد الله بن ياسين عن استكمال مرحلة التكوين والتأهب الكامل للانتقال إلى مرحلة نشر الدعوة أو التنفيذ، مع تحديد الخطوة الأولى في ذلك وهي إنذار القبائل الصنهاجية، ليتأتى للحركة بناء قاعدة انطلاق مُؤَمَّنَة وتشكيل عصبية قبلية متماسكة.

وهكذا انتقلت الحركة المرابطية إلى مرحلة الزحف ونشر الدعوة الياسينية، وكانت البداية هي مقاتلة قبيلة جدالة التي رفضت الإذعان لهذه الدعوة في بدايتها وطاردتها من ديارها، إذ حاصرت أهلَ الرباط، لكنهم تمكنوا من فك هذا الحصار وإلحاق الهزيمة بجدالة التي أُرغِمت على الدخول في الحلف

---

1 - يذهب ابن خلدون إلى أن سجلماسة هي الوجهة الأولى لهذا التوسع المرابطي، العبر، ج 6، ص 217.

2 - شعيرة : المرابطون : تاريخهم السياسي، ص 46.

3 - ابن أبي زرع : الأنيس، ص 126.

المرابطي، بعدما قتل منها المرابطون أعدادا كثيرة في معركة فاصلة يصفها المؤرخون المحدثون بالمجزرة[1].

ثم سار ابن ياسين ومن معه إلى ثاني قبيلة صنهاجية كبرى وهي لمتونة، فقاتلهم حتى أذعنوا له، وتذكر بعض المصادر أن لمتونة دخلت هذه الدعوة سلما دون حرب[2]، وكذلك الشأن بالنسبة لمسوفة ولمطة.

بذلك توحدت القبائل الصنهاجية الكبرى تحت لواء الدعوة المرابطية وشكلت عصبية قبلية قوية، وفَّرَت الأساسَ البشري والاجتماعي لهذه الحركة، وكانت الرئاسة في هذا التحالف للمتونة. ومن خلال هذا التحالف تشكلت النواة الأولى للكيان السياسي المرابطي في الصحراء حوالي 448 / 449هـ أو ما يمكن تسميته بالإمارة المرابطية الصحراوية.

المبحث الثاني

الحركة المرابطية من الصحراء إلى الزحف نحو الشمال وتوحيد المغرب

أولا : أوضاع المغرب في أوائل القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي

عكس التجارب الصنهاجية السابقة، التي بقيت منحصرة في الصحراء، اتجهت الحركة المرابطية الجديدة نحو الشمال بعدما استكملت أسسها الدعوية (الدعوة الياسينية) والعصبية (توحيد القبائل الصنهاجية).

وكان المغرب آنذاك في منتصف القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي مهيئا لتبني مثل هذه الدعوة الفتية القائمة على التوحيد المذهبي (المذهب المالكي) والسياسي، بالنظر إلى ما تميز به من تجزئة سياسية وتشرذم مذهبي وديني.

فقد كانت تتقاسمه أربعة كيانات سياسية ومذهبية متصارعة، هي :

---

1 - الصلابي : صفحات مشرقة من التاريخ الإسلامي، ص 238.

2 - شعيرة : المرابطون: تاريخهم السياسي، ص 38.

1 - الكيان الأول، قبائل غمارة المستقرة في جبال الريف وهي من بطون مصمودة، وظهر فيها مشعوذون خلال القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي، كما قصدها الخوارج للتحصن في جبالها، وهم : «عريقون في الجاهلية، بل الجهالة، والبعد عن الشرائع بالبداوة والانتباذ عن موطن الخير، وتنبأ فيهم إنسان يعرف بحاميم بن من الله، ولقب بالمفتري... وأجابه بشر كثير من غمارة وأقروا بنبوته، ووضع لهم شريعة استهواهم برخصها... ووضع لهم قرآنا بلسانهم»[1].

2 - الكيان الثاني، الإمارة البورغواطية : البورغواطيون من الجيل الأول من المصامدة، وقد كانت لهم الرياسة في صدر الإسلام، وهم قبائل كثيرة استقرت في منطقة تامسنا على الساحل الأطلسي من سلا إلى آسفي[2]. وأسسوا دولة مترامية الأطراف في هذه المنطقة، في القرن الثاني الهجري. وقد قامت هذه الدولة على ديانة غريبة هي خليط من الإسلام والوثنية واليهودية، وضعها زعيمهم الذي ادعى النبوة، وهو المدعو صالح بن طريف، وقد زعم أنه المعني بقوله تعالى :

﴿إِن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِن تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُومِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾[3].

ووضع صالح بن طريف هذا ما سماه قرآنا بالأمازيغية، في ثمانين سورة تحمل أسماء الأنبياء والحيوانات، وتضمنت هذه الديانة عدة تعاليم وشعائر خارجة عن الإسلام[4].

واستمرت هذه الدولة من 125هـ إلى أن قضى عليها المرابطون كما سنرى لاحقا، في حين أنها استعصت على الدول التي كانت قبلهم.

---

1 - انظر : الاستبصار في عجائب الأمصار، لمؤلف مجهول، ص 190.

2 - ابن خلدون : تاريخ ابن خلدون، ج 6، ص 245.

3 - سورة التحريم، الآية 4.

4 - ابن خلدون : تاريخ ابن خلدون، ج 6، ص 245 - 246 ؛ ابن أبي زرع، الأنيس المطرب، ص 129.

3 - الكيان الثالث، الإمارات الزناتية : تشكلت من قبائل مغراوة وبني يفرن وغيرها من القبائل الزناتية والصنهاجية. وقد حكمت أطرافا مهمة من المغرب بعد تفكك الدولة الإدريسية، وخاصة أغمات ودرعة وسجلماسة وفاس. وحاولت توحيد المغرب والقضاء على البورغواطيين دون جدوى. وقد عُرف حكامها بالجور والتعسف، مما سهل على المرابطين القضاء عليهم كما سيأتي لاحقا.

4 - الكيان الرابع، الشيعة والوثنيون، استقروا في جنوب المغرب ببلاد سوس على شكل أقليات مبعثرة.

فأما الشيعة المعروفة بالبجلية فقد استقروا بمدينة تارودانت، إحدى كبريات محطات التجارة الصحراوية. وأما الوثنيون فكانوا أقلية صغيرة استقرت في جبال الأطلس الكبير، وقد اشتهروا بتقديس الأكباش وعبادة الأوثان[1].

ثانيا : دوافع الزحف المرابطي نحو الشمال وأهدافه

يتضح لنا من خلال السرد السالف أن المغرب كان يعاني من تجزئة سياسية كبرى ومن تشتت مذهبي، مما هيأه لاستقبال واحتضان الدعوة المرابطية القائمة على التوحيد السياسي والمذهبي. إلى جانب ذلك، يمكننا رصد دوافع أخرى للزحف المرابطي نحو الشمال على الشكل التالي :

- **دوافع سياسية دعوية** : فقد أوردت كثير من المصادر أن بعض الفقهاء المالكية في سجلماسة وسوس و درعة وأغمات وغيرها كاتبوا ابن ياسين منذ بداية دعوته، وشكوا إليه ظلم الأمراء الزناتيين، وعبروا عن رغبتهم في الانضمام إلى دعوته الإصلاحية وفي التعاون مع المرابطين لاستئصال هؤلاء الأمراء الظلمة[2].

وسنرى فيما بعد أن هذه المكاتبات ربما تنم عن خطة شاملة وضعها الفقهاء المالكية لإنشاء كيان سياسي سني مالكي كبير في الشمال الإفريقي، في إطار استراتيجية مواجهة الفكر السني للفكر الشيعي في العالم الإسلامي آنذاك.

---

1 - ابن خلدون : تاريخ ابن خلدون، ج 6، ص 125.

2 - نفسه، ص 218.

- **دوافع اقتصادية** : فبعد استيلاء المرابطين على أوداغشت، التي تعد واحدة من أهم مصادر تجارة القوافل الصحراوية، كان من المفترض أن يتشوفوا إلى التحكم في باقي المراكز المهمة لهذه التجارة، وخاصة سجلماسة وتارودانت ودرعة.

وقد كان هذا شأن كل الدول التي نشأت في المغرب طيلة العصرين الوسيط والحديث، إذ تبدأ دائما في السيطرة على الجنوب باعتباره يضم المحاور الرئيسية لتجارة القوافل الصحراوية.

- **دوافع عصبية قبلية**: يمكننا إجمالها في التنافس والصراع بين قبائل صنهاجة ممثلة في المرابطين، وقبائل زناتة ممثلة في الإمارات التي سيطرت على جل البلاد بعد الأدارسة، حيث تأجج هذا الصراع كثيراً في هذا العصر[1].

ثالثا : الزحف نحو الشمال واستكمال التحكم في محاور تجارة القوافل الصحراوية

كانت بداية الزحف المرابطي نحو الشمال بالاستيلاء على منطقة درعة عام 447هـ. ويذكر المؤرخون أن ذلك تم استجابة لدعوة فقهاء درعة وسجلماسة ابن ياسين إلى تخليصهم من طغيان الأمير الزناتي المغراوي مسعود بن واندين[2].

وبعد ذلك، زحفوا على سجلماسة، حيث تمكنوا من قتل الأمير مسعود ابن واندين، وتشتيت جيوشه، واستولوا على هذه المحطة المهمة ما بين 447 و449 هـ.

وبذلك ازداد تحكمهم في تجارة القوافل الصحراوية، وذاع صيتهم في بقية المناطق.

كانت المحطة الثانية في هذا الزحف هي بلاد سوس، حيث تمكن المرابطون بقيادة أميرهم الجديد أبي بكر بن عمر – الذي تولى بعد وفاة أخيه يحيى بن عمر اللمتوني – من السيطرة على عاصمة سوس آنذاك تارودانت والقضاء على الشيعة البجلية المسيطرين فيها كما سلف[3].

---

1 - شعيرة : المرابطون : تاريخهم السياسي، ص 38.

2 - نفسه، ص 59-64.

3 - نفسه.

بعد السوس، توجهوا نحو أغمات - التي تعد هي الأخرى أحد أكبر مراكز تجارة القوافل، والتي يحكمها أمير مغراوي آخر هو لقوط بن يوسف المغراوي، ودخلوها عام 449 هـ بعدما فر أميرها إلى تادلة حيث سيقتل فيها. وتزوج الأمير المرابطي أبو بكر بن عمر أرملته زينب النفزاوية التي كان لها شأن كبير في الحركة المرابطية[1].

ونظرا لأهمية أغمات وموقعها الاستراتيجي، اتخذها المرابطون عاصمة أولية وقاعدة لاستئناف الزحف نحو باقي مناطق المغرب.

هكذا تمكن المرابطون في المرحلة الأولى من زحفهم نحو الشمال من توحيد جنوب وجنوب شرق المغرب تحت حكمهم، وبذلك أحكموا السيطرة على أهم شرايين تجارة القوافل الصحراوية، كما وجهوا ضربات قاضية لمنافسيهم المغراويين.

وفي المرحلة الثانية من هذا الزحف اتجهوا نحو تامسنا حيث اصطدموا بالبورغواطيين في معارك حامية الوطيس، وأصيب في إحداها عبد الله بن ياسين بجروح أودت بحياته رحمه الله فيما بعد حوالي 452 هـ.

غير أن المرابطين، رغم خسارتهم في هذه المعركة لزعيمهم الروحي عبد الله بن ياسين، تمكنوا من استئصال شأفة البورغواطيين الذين استعصوا على الفاطميين والأدارسة والمغراويين فيما قبل.

وتذكر بعض المصادر أن المرابطين، بعد استشهاد ابن ياسين، بايعوا أبا بكر بن عمر بالإمامة الكبرى - حسب لفظ ابن خلدون-، أي الجمع بين الوظيفة الدعوية والسياسية معا[2]، بينما ترجح مصادر أخرى أن المرابطين اختاروا الفقيه سليمان بن حدو ليخلف ابن ياسين في الزعامة الدعوية، غير أنه استشهد هو الآخر في حرب بورغواطة[3].

بعد القضاء على برغواطة، شرع المرابطون في بناء مدينة مراكش عام 454هـ ليتخذوها قاعدة جديدة لدولتهم، واختاروا لها بيئة شبيهة بالبيئة الصحراوية قرب أغمات.

---

1 - شعيرة: المرابطون: تاريخهم السياسي، ص 59-64.

2 - ابن الأثير: الكامل في التاريخ، المجلد الثامن، ص 75.

3 - ابن خلدون: تاريخ ابن خلدون، ج 6، ص 217.

بعد إحكام السيطرة على الجنوب المغربي، عاد القائد المرابطي أبو بكر بن عمر إلى الصحراء ليختص بقيادتها، واستخلف على الشمال ابن عمه يوسف بن تاشفين.

يمكننا هنا أن نتساءل عما إذا كان ذلك مجرد تقسيم للأدوار بين القائدين؟ أم أنه ناتج عن صراع على السلطة؟ أم أملته الاضطرابات التي قامت بالصحراء إثر انتفاضة جدالة وتحركات السودان، كما نجد في المصادر الإخبارية؟

أيا كانت الأسباب، فقد عاد أبو بكر إلى الصحراء ليتصدى للفتنة الناشئة هناك، وليواصل التوسع نحو الجنوب. وبذلك أمَّن للحركة المرابطية قاعدة الانطلاق وضمن لها استمرار التدفق البشري، بينما أصبح يوسف بن تاشفين أميرا على الشمال حيث واصل المجهودات المرابطية لاستكمال توحيد المغرب. فما هي أهم إنجازاته على هذا المستوى؟

المبحث الثالث

المرابطون واستكمال توحيد المغرب ووضع أسس الدولة

أولا : يوسف بن تاشفين وظروف توليته

بعدما أرست الحركة المرابطية قاعدتها في الصحراء، وسيطرت على جل محاور تجارة القوافل جنوب شرق المغرب، انتقلت في عهد يوسف ابن تاشفين (453 - 500هـ) إلى مرحلة جديدة من تاريخها تحولت فيها إلى دولة مترامية الأطراف، حيث مدت نفوذها على كامل المغرب الأقصى إلى جانب الجزء الغربي من المغرب الأوسط وبلاد الأندلس.

وإذا طبقنا النظرية الخلدونية على هذه الحركة، فيمكننا اعتبار المرحلة السابقة - أي مرحلة الدعوة الياسينية والإمارة الصحراوية - بمثابة مرحلة التأسيس، بينما تعتبر المرحلة التي نحن بصددها بمثابة مرحلة الازدهار والتمكين والتوسع.

ويجمع المؤرخون القدامى والمحدثون أن الفضل فيما عرفته هذه المرحلة من تقدم الحركة المرابطية واستواء أمرها، يعود بالدرجة الأولى إلى الأمير يوسف بن تاشفين الذي يشهد له هؤلاء المؤرخون بعدد من خصال القيادة والاستقامة.

ومن ذلك أنه كان مشهورا بالتدين والورع والزهد، حتى كان لباسه الصوف وأكله الشعير ولحوم الإبل وألبانها، واقتصر على ذلك ولم يبرحه طيلة عمره إلى أن توفي رحمه الله[1].

كما يوصف بأنه كان بطلا، شجاعا، نجدا، حاذقا، جوادا، كريما، عادلا، متورعا، عزيز النفس، كثير الخوف من الله تعالى، بل قيل عنه إنه خلق للزعامة[2].

ينتمي يوسف بن تاشفين إلى قبيلة لمتونة التي آلت إليها قيادة صنهاجة، واحتفظت بالرئاسة منذ أن حولها إليها الإمام عبد الله بن ياسين بعد وفاة الأمير يحيى بن إبراهيم الجدالي.

ولقد تلقى تعليمه الأول بقلب الصحراء من أفواه المحدثين والفقهاء، وتربى منذ صغره على تعاليم الإمام عبد الله بن ياسين، وتفانى في خدمته. ونبغ في فنون الحرب وفي السياسة والإدارة.

ويقف بعض المؤرخين[3] مليا عند خبر زواج يوسف بن تاشفين من زينب النفزاوية، بعدما طلقها ابن عمه أبو بكر إثر عودته إلى الصحراء، معتبرا إياها بمثابة قيمة إضافية لشخصيته الفذة، بالنظر إلى ما اشتهرت به هذه المرأة من رجاحة العقل وسداد الرأي ومعرفة عميقة بإدارة الأمور، إذ نشأت في محيط الحكم والسياسة لما كانت زوجا لأمير أغمات المغراوي لقوط بن يوسف الذي أطاح به المرابطون. وقد مدحت كتب التاريخ هذه المرأة واعتبرتها من خيرة نساء المرابطين.

وقبل توليه رئاسة الحركة المرابطية، كان يوسف بن تاشفين قائدا مشهورا من قوادها، مما أكسبه الخبرة العسكرية وأهله للمرحلة التالية.

---

1 - ابن أبي زرع : الأنيس المطرب، ص 136.

2 - اشباخ، يوسف : تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين، ترجمة عنان، محمد عبد الله، ج 1، الطبعة الثانية، القاهرة، ص 65.

3 - انظر : ابن عذاري، المراكشي : البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط 3 ، 1983، ص 21.

وقد بزغ نجمه في معركة الواحات عام 448هـ التي تولى فيها قيادة مقدمة الجيش المرابطي لفتح سجلماسة. وفيها أبان عن قدرة عسكرية فائقة، وإثر ذلك عينه الأمير أبو بكر بن عمر واليا على سجلماسة، مما أتاح له فرصة اكتساب الخبرة السياسية والإدارية إلى جانب خبرته العسكرية.

ثم كانت له مساهمة كبيرة في باقي الفتوحات المرابطية بسوس وتامسنا وأغمات وغيرها باعتباره من كبار قادة الجيش المرابطي.

ويروي المؤرخون القدامى عدة روايات[1] حول ظروف تخلي الأمير أبي بكر بن عمر عن الرئاسة لابن عمه يوسف، وهي روايات لا تخلو من الصنعة والإخراج والمبالغة، وفيها من الإشارات ما يتنافى مع الأوصاف والخصال التي أثبتها نفس المؤرخين ليوسف بن تاشفين. حيث تصوره هذه الروايات طامعا في الحكم، متهافتا عليه، ومحتالا على ابن عمه، ومظهرا له كل أنواع الجفاء والقوة، حتى لا يطمع في العودة إلى الرئاسة بعد إيابه من الصحراء. بيد أن بعض المصادر تضرب بهذه الروايات عرض الحائط، ونجد عند ابن أبي زرع رواية تثبت أن أبا بكر هو الذي تنازل عن الرئاسة لابن عمه يوسف بن تاشفين عن كامل الرضا والاقتناع، حيث خاطبه قائلا: «يا يوسف، أنت ابن عمي ومحل أخي، وأنا لا غنى لي عن معاونة إخواننا بالصحراء ولم أر من يقوم بأمر المغرب غيرك، ولا أحق به منك، وقد خلعت نفسي لك ووليتك عليه، فاستمر على تدبير الملك، وأنت حقيق به وخليق له، وما وصلت إليك إلا لأؤمرك في بلادك وأسلم لك الأمر وأعود»[2].

وفي نفس الاتجاه نجد بعض الإشارات عند الصلابي أوردها في كتابه «صفحات مشرقة» ومنها: «وعندما رجع أبو بكر من الصحراء جمع أشياخ المرابطين من لمتونة، وأعيان الدولة، والكتاب والشهود، وأشهدهم على نفسه بالتخلي ليوسف عن الإمارة، وعلل الأمير أبو بكر هذا التنازل لابن عمه يوسف بدينه وفضله وشجاعته وحزمه ونجدته وعدله وورعه وسداد رأيه ويمن نقيبته،

---

1 - انظر مثلا: ابن عذاري: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ج4، ص23 ؛ ابن أبي زرع: روض القرطاس، ص 135 ؛ مجهول: الحلل الموشية، ص 25-26-27.

2 - ابن أبي زرع: روض القرطاس، ص 86.

وأوصاه الوصية التالية : يا يوسف، إني قد وليتك هذا الأمر وإني مسؤول عنه، فاتق الله في المسلمين وأعتقني وأعتق نفسك من النار، ولا تشيع من أمر رعيتك شيئا، فإنك مسؤول عنه. والله تعالى يصلحك ويمدك ويوفقك للعمل الصالح والعدل في رعيتك. وهو خليفتي عليك وعليهم»[1].

ويمكننا أن نستنتج وجود تناقض صارخ بين ما توحي به هاتان الروايتان من رضا أبي بكر برئاسة يوسف بن تاشفين وتنازله الطوعي، وبين ما تقدمه لنا الأسطوغرافيا الكلاسيكية من أن الأمر كان غلبة وانتزاعا وتسلطا وتحايلا. ويبدو أن الأرجح هو تنازل الأمير أبي بكر بن عمر عن الرئاسة ليوسف بن تاشفين.

مهما يكن، فقد آلت الرئاسة الكاملة للحركة المرابطية إلى يوسف ابن تاشفين في 453هـ ليدشن مرحلة جديدة من مسار هذه الحركة هي مرحلة التمكين والتوسع التي ستقود مباشرة إلى مرحلة العبور إلى الأندلس وضمه إلى الدولة المرابطية.

فما هي أبرز تطورات هذه المرحلة، وكيف قادت إلى المرحلة الأندلسية التي هي تتويج فترة ازدهار الحركة المرابطية ؟

ثانيا : استكمال فتح المغرب في عهد يوسف بن تاشفين

تزخر المصادر التاريخية بذكر ما اتخذه يوسف بن تاشفين من إعدادات تنظيمية وإدارية وعسكرية بعدما آلت إليه رئاسة الحركة المرابطية استعدادا لاستكمال فتح المغرب ولباقي الفتوحات.

ومن ذلك أنه عمد إلى تأسيس جيش عظيم من مائة ألف فارس من قبائل صنهاجة وجزولة والمصامدة وزناتة والأغزاز (جنس من الترك)، وقسمه إلى أربعة فرق، وعين عليها أربعة من أشهر القادة المرابطين وهم : السير بن أبي بكر اللمتوني، ومحمد بن تميم الجدالي، وعمر بن سليمان المسوفي، ومدرك التلكاني[2]. ثم أكمل بناء مدينة مراكش[3]، واتخذها عاصمة جديدة وقاعدة لفتوحاته. كما

1 - الصلابي : صفحات مشرقة من التاريخ الإسلامي، ج 2، ص 254.

2 - ابن أبي زرع : روض القرطاس، ص 163.

3 - تذكر بعض المصادر أنه هو الذي شرع في بناء مراكش، انظر الأنيس المطرب، ص 139، والكامل لابن الأثير، ج 8، ص 137.

أنه دون الدواوين مثل ديوان الجند، وديوان الخراج، وديوان الرسائل، وديوان الإيرادات المالية[1]، وديوان السكة، وديوان الخاتم، وديوان البريد، وديوان إدارة الأقاليم أو إمارة البلدان[2].

بذلك يعد ابن تاشفين بحق المؤسس الحقيقي للدولة المرابطية، التي كانت قبله مجرد إمارة صحراوية تفتقر إلى كثير من هذه التنظيمات الإدارية والعسكرية.

ورغم عنايته الفائقة بالإعداد العسكري وبتجهيز جيشه، فإنه لم يستخدم الأسلوب العسكري وحده في استكمال فتح المغرب، بل استخدم أيضا حنكته السياسية حيث وظف الخلافات السياسية بين قادة الإمارات وحالف بعضها لمقاتلة آخرين.

بذلك أكمل ابن تاشفين كامل استعداده للتصدي لمهمة إتمام توحيد المغرب، وتطلب منه ذلك مواجهة قبائل مغراوة وبني يفرن وزناتة التي اقتسمت النفوذ في المغرب[3].

ومما ساعده في مهمته هاته ما كان يعانيه رعايا هذه الكيانات من جور حكامها وتعسفهم، بالإضافة إلى الدعاية الواسعة التي حظيت بها الحركة المرابطية تحت إشراف الفقهاء المالكيين المبثوثين في هذه المناطق، الذين نشطوا كثيرا في تعبئة الناس حول المشروع الجديد.

وكانت البداية من مدينة صدينة التي تجمع فيها تحالف القبائل المعارضة لنفوذ المرابطين من زواغة ولماية ولواتة وصدينة وسدراتة ومديونة وبهلولة[4]، حيث حاصرها ابن تاشفين حتى فتحها عنوة وقتل بها خلقا عظيما[5].

وبعد ذلك هاجم قلعة فازاز وقضى على صاحبها المهدي بن توالي اليحشفي الزناتي[6]، ثم صار إلى فاس مستجيبا لنجدة أمير مكناسة المهدي بن سوف

---

1 - ابن أبي زرع : الروض، ص 137.

2 - نفسه، ص 138.

3 - ابن خلدون : العبر، ص 218.

4 - ابن أبي زرع : القرطاس، ص 139.

5 - الناصري، السلاوي : الاستقصاء، ج 2، ص 27.

6 - ابن خلدون : العبر، ج 6، ص 218.

الجزنائي ضد المعنصر المغراوي، صاحب فاس، مقابل الدخول في طاعته. فأقره ابن تاشفين على أعماله[1].

غير أن صاحب فاس عبأ قبائل مغراوة وزناتة ضد أمير مكناسة قبل أن تصله النجدة المرابطية فقضى عليه وقتله، وبعث رأسه إلى الحاجب سكوت البورغواطي، صاحب سبتة وطنجة، وأقوى الأمراء الزناتيين آنذاك. ونهض ابن تاشفين للانتقام لحليفه فحاصر فاس حتى فتحها صلحا بعد أن فر صاحبها المعنصر[2].

وبعد فاس، توجه ابن تاشفين إلى قبائل غمارة ونازلهم[3]، وفتح كثيرا من بلادهم، ثم عاد إلى محاصرة قلعة فازاز، وانتهز المعنصر المغراوي هذه الفرصة ليستعيد فاس ويقتل عاملها المرابطي ومن بها من المرابطين.

لكن ابن تاشفين تدارك الأمر وعاد إلى محاصرة فاس ثانية حتى برز إليه المعنصر في حرب عظيمة انتهت بهلاك المعنصر وتفتيت جيشه، واستعادة المرابطين لفاس. بعد ذلك اجتمعت زناتة على أمير جديد هو القاسم بن محمد بن عبد الرحمن من ولد موسى بن أبي العافية الذي خرج لمقاتلة المرابطين في وادي صفير وأحرز النصر عليهم.

في هذه الأثناء أرسل ابن تاشفين جزءً من الجيش المحاصر لقلعة فازاز الاستراتيجية إلى نجدة فاس، وصار في جزء آخر لفتح بني مراسن ثم فندلاوة وبلاد ورغة سنة 458هـ[4]، ثم بلاد غمارة سنة 460هـ.

وفي 462هـ نازل فاس مرة أخرى وحاصرها حتى فتحها عنوة للمرة الثانية، وفتك بمن فيها من بني مغراوة فتكا شديداً[5].

ولم يكتف ابن تاشفين بذلك، بل عمد إلى تغيير معالمها العمرانية والقضاء على كل ما يمت بصلة إلى العهد القديم، فأمر بهدم أسوارها الفاصلة بين عُدوتي

---

1 - ابن خلدون : العبر، ج 6، ص 218.

2 - اختلف المؤرخون في تاريخ هذا الفتح الأول لفاس : في الحلل الموشية : عام 467هـ ؛ عند ابن عذاري : عام 447هـ ؛ عند ابن أبي زرع في الروض : عام 455هـ، وعند ابن خلدون : عام 455هـ أيضا.

3 - ابن أبي زرع : الروض، ص 41 ؛ ابن خلدون : العبر، ج 6، ص 219.

4 - ابن خلدون : العبر، ج 6، ص 219.

5 - نفسه.

القرويين والأندلسيين، وصَيَّرها مصرا واحداً[1]، وأدار عليها الأسوار وأمر باستكثار المساجد بها.

ثم توجه إلى ملوية فافتتحها، وفتح حصون وطاط من بلاد طنجة، كما أخضع مدينة الدمنة عنوة سنة 465هـ، وواصل فتوحاته حتى وصل أحواز تازة حدّا فاصلا بينه وبين الزناتيين.

إثر ذلك تمَّ لابن تاشفين التحكم في سائر المغرب الأقصى عدا طنجة وسبتة وأحوازهما، وقسم البلاد عمالات على بنيه وأمراء قومه وذويه[2].

ولم تتوقف فتوحات ابن تاشفين عند هذا الحد، بل واصلت زحفها في اتجاهين : الأول لضم المدينتين المتبقيتين طنجة وسبتة، والثاني لمطاردة فلول الزناتيين الذين لجؤوا إلى تلمسان.

فبالنسبة للهدف الأول، كانت طنجة وسبتة آنذاك تحت حكم الحاجب سكوت البورغواطي أحد كبار الأمراء الزناتيين، وقبل ذلك كانتا تابعتين للحموديين الأدارسة الذين بسطوا نفوذهم على جنوب الأندلس في إطار ممالك الطوائف.

وقد امتد نفوذ الحاجب سكوت إلى جل بلاد غمارة حيث استمر زهاء عشرين سنة. ولما وصلت الجيوش المرابطية إلى غمارة دعا الأمير ابن تاشفين الحاجب سكوت إلى الموالاة، وكاد هذا الأخير أن يستجيب له لولا أن ابنه المسمى ضياء الدولة ثَنَّاه عن عزمه. فخرج سكوت لمواجهة الجيش المرابطي الذي قاده صالح بن عمران عام 470هـ، وكان النصر في هذه المعركة حليف المرابطين حيث قتل الحاجب سكوت وفر ابنه ضياء الدولة إلى سبتة معتصما بها.

وبعد فتح طنجة، واصل المرابطون زحفهم في اتجاه الشرق لمطاردة زناتة، وللقضاء على أية مقاومة منهم يمكنها أن تهدد المرابطين في المستقبل. وحقق هذا الهجوم الوقائي أهدافه حيث ألحق هزيمة كبرى بجيش تلمسان، وأسر قائده المعلي بن يعلي المغراوي الذي قتل بعد ذلك.

---

1 - ابن خلدون : العبر، ج 6، ص 219.

2 - نفسه.

وعاد ابن تاشفين نحو الريف فغزاها وفتح جرسيف ومليلة وسائر بلاد الريف، وخرب مدينة نكور التي لم تعمر بعد ذلك[1].

ثم توجه ابن تاشفين إلى المغرب الأوسط، وفي طريقه فتح وجدة وبلاد بني يزناسن، ثم ضم مدينة تلمسان واختط قربها مدينة تكرارت مكان محلته. ثم فتح تينس ووهران وجبل ونشريس، ووصل إلى الجزائر[2] حيث توقف عند مملكة بجاية التابعة للصنهاجيين بني عمومة المرابطين.

وبذلك تحقق له هدف تطهير المنطقة من الزناتيين حلفاء الفاطميين فيما سبق. وأصبح المغرب الإسلامي كله مقسما إلى قسمين كلاهما تحت الحكم الصنهاجي: قسم شرقي يحكمه بنو زيري وبنو حماد الصنهاجيون، وقسم غربي يحكمه المرابطون.

أما سبتة التي التجأ إليها ضياء الدولة ابن الحاجب سكوت، فقد وجه إليها ابن تاشفين ابنه المعز في جيش عظيم، فحاصَرها بَرا وبحرا حتى دخل إليها وقتل بها ضياء الدولة عام 477هـ. وتذكر بعض المصادر أنه تلقى مساعدة من المعتمد بن عباد حاكم إشبيلية في محاصرة سبتة من جهة البحر. وإذا صح ذلك، فإنه يعتبر أول صلة بين ابن عباد وابن تاشفين، وهي الصلة التي تطورت فيما بعد في إطار ضم الأندلس.

هكذا إذن بسط المرابطون نفوذهم على الصحراء وصولا إلى مشارف السودان، وعلى كامل المغرب الأقصى، وعلى الجزء الغربي من المغرب الأوسط، لينتقلوا فيما بعد إلى مرحلة جديدة هي مرحلة ضم الأندلس.

ثالثا : استنتاجات عامة عن عوامل تكوين الحركة المرابطية والسياق العام الذي نشأت فيه

في هذا المبحث سنستعرض مجموعة من الاستنتاجات مركزين على إبراز موقع بناء الدولة المرابطية في استراتيجية الصراع السني - الشيعي، الفاطمي -

---

1 - ابن خلدون : العبر، ج 6، ص 220.

2 - نفسه، ص 220 ؛ ابن أبي زرع : الأنيس، ص 143.

المالكي، من خلال الانطلاق من عوامل نشأة الدولة المرابطية، والظروف الإقليمية والعالمية التي ساهمت في تحديد المرجعية الفكرية للحركة المرابطية، وطبيعة هذه المرجعية، وما اتسمت به من خصائص الانفتاح والمرونة، أو التعصب والإقصاء لغيرها من المذاهب الفقهية والعقدية، عسانا نكتشف الأبعاد الحقيقية لهذه التجربة الفريدة، في ارتباطها بمحيطها الإسلامي إقليميا في الغرب الإسلامي وعالميا في العالم الإسلامي.

ونتساءل بهذا الصدد عن الخلفيات الكامنة وراء قيام الحركة المرابطية ؟ وهل كانت هذه التجربة مجرد حركة سياسية عادية، أم لها خلفيات أعمق من ظاهر حركتها التي استعرضنا أشواطها الكبرى فيما سبق من مباحث في هذا الفصل؟

فمن خلال تأملنا للمسار السياسي والدعوي للحركة المرابطية، في ارتباطه بالتحركات الكبرى التي عاشتها المنطقة الإسلامية في نفس الفترة، يمكننا بدون عناء كبير أن نكتشف أن وراء ذلك المسار خلفية دينية مذهبية مالكية، كانت آنذاك في تدافع مرير مع الخلفية الشيعية في صيغتها الفاطمية على مستوى العالم الإسلامي برمته.

وهذا ما تؤكده بعض الدراسات المعاصرة، التي اهتمت بهذا الموضوع من هذه الزاوية، وخاصة بحث الأستاذ محمد حمادي التونسي حول دور الفقهاء في الدولة المرابطية[1].

ولإثبات هذه الفرضية، يجب علينا في بحثنا عن العوامل التي ساعدت على قيام الحركة المرابطية، ألا نحصر هذه العوامل في الإطار الجهوي الضيق، ونعزلها عن المحيط الخارجي العام الذي تمثله كافة منطقة الغرب الإسلامي، وما وراءها من دار الإسلام عامة.

فما عرفه هذا المحيط من أحداث، لم يساهم فقط في تكوين الحركة المرابطية، بل ساهم أيضا في تحديد توجهاتها، ورسم معالمها الأساسية.

فالتاريخ الرسمي لانطلاق الحركة المرابطية، حسب بعض المصادر، هو 427هـ، وهو تاريخ يسبق بقليل سلسلة القرارات العملية التي اتخذها المعز بن

---

1 - انظر مثلا : ابن حمادي، عمر : الفقهاء في عصر المرابطين، رسالة السلك الثالث في التاريخ، جامعة تونس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس 1987.

باديس لإحداث القطيعة بينه وبين الشيعة الفاطميين، وقد توالت هذه القرارات على مدى عشر سنوات من 433هـ إلى 443هـ.

وبينت بعض الدراسات أن الفقهاء المالكية بالقيروان كان لهم دور كبير في دفع المعز لاتخاذ هذا القرار، حيث عرف عن هؤلاء الفقهاء معارضتهم ومقاومتهم الشديدة للشيعة.

ويرى بعض الدارسين المحدثين أن هناك محاولة مالكية لتأسيس كيان سياسي سبقت الدولة المرابطية، وتمثلت في المحاولة التي قام بها فقهاء الدولة الزيدية، لولا رد الفعل الفاطمي[1] المتمثل في تخريب القيروان، وإجلاء فقهائها.

ويربط هؤلاء بين هذا الفشل وانطلاق الحركة المرابطية بما هي امتداد لهذا المشروع . ومما يستدلون به على هذه العلاقة موضوع السكة، حيث بينت بعض الدراسات أن نفس الآية التي نقشها الزيديون في سكتهم عقب اتخاذ قرار القطيعة مع الفاطميين، هي التي نقشها المرابطون على أول سكة لهم، وهي قوله سبحانه وتعالى (ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه)[2]. وفي هذا الاختيار إشارة من طرف خفي إلى أن الفاطميين خارج الملة.

ومن الدلائل التي يمكن سوقها للربط بين الحدثين كذلك وجود جالية قيروانية تعيش بين قبائل الصحراء، والتحول الذي عرفته الحركة المرابطية نحو التوسع إلى الشمال بدءا من 447 هـ، في الوقت الذي تكثفت فيه الهجرة القيروانية، وكذا احتلال كثير من القيروانيين لمناصب عليا في الدولة المرابطية، وعلى رأسهم عدد من الفقهاء أمثال أبي بكر الحضرمي وأبي عبد الله محمد بن سعدون ؛ هذا فضلاً عن الدور الطلائعي الذي قام به الفقيه أبو عمران الفاسي في المشروع المرابطي انطلاقاً من القيروان.

إلا أن الباحث ابن حمادي لا يرى في هذه القرائن إلا امتداداً للجهود التي انطلقت في المشرق، في مطلع القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي، من قبل بقايا السلطة العباسية لمحاصرة المد الشيعي، وهذا الرأي تبناه كذلك عبد

1 - ابن حمادي : الفقهاء في عصر المرابطين، ص 513.

2 - سورة آل عمران، الآية 85.

الله العروي، حيث يرى أن المالكية ضمت جهودها إلى جهود المذاهب السنية الأخرى لمحاصرة المد الشيعي، وأن المرابطين «ظهروا بصيغة نظراء غربيين للسلاجقة في المشرق»[1].

من خلال ما سبق، يمكننا أن نذهب إلى أن المشروع المرابطي كان في أساسه مشروعاً مالكياً يندرج ضمن سياق المواجهة السنية للمد الشيعي الفاطمي في الغرب الإسلامي. وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن الحضور المالكي في الغرب الإسلامي، ما هي حدوده ؟ وما علاقته بباقي المذاهب السنية وغير السنية ؟

المذهب المالكي في الغرب الإسلامي

عرف المغرب في القرون التي سبقت القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي عدة مذاهب فقهية وعقائدية وسياسية ؛ وقد سبق أن وقفنا عند الخريطة الدينية والسياسية التي تجسد هذا التنوع المذهبي في المغرب قبل المرابطين.

وقبل ذلك كان هناك حضور كبير للمذهب الحنفي الذي كان ينافس الحضور المالكي، وربما يتفوق عليه في بعض الأصناف الاجتماعية[2].

أما القيروان فقد عرفت الشافعية والداودية[3]، وكذا الإرجاء والاعتزال[4]، كما ظهرت بالمنطقة إمارات خارجية، ومعتقدات خاصة كالبورغواطية.

وفي العصر الفاطمي عرفت الخارطة المذهبية تبسيطا كبيرا، حيث قضى الفاطميون، في غمرة توسعاتهم، على الإمارات الخارجية، وخاصة الرستمية والمدرارية، وتقلصت بعض المذاهب الأخرى أمام الهيمنة الشيعية، كالحنفية والمعتزلة، بينما صمدت أخرى كالمالكية.

وبذلك تَأَتّى للمذهب المالكي أن يبسط نفوذه على هذه المنطقة، خاصة بعد تبني بني عامر له في الأندلس، وأضحى أكبر توجه سني بالغرب الإسلامي.

---

1 - العروي، عبد الله: تاريخ المغرب، ترجمة روفان قرقوط، بيروت، 1977، ص 161-162.

2 - الطالبي، محمد: «البيئة التي أنشأت سحنون»، دراسات تاريخية إفريقية، الجامعة التونسية 1982، ص 162.

3 - القاضي عياض: المدارك، ج1 و2، ص 54.

4 - نفسه.

إذن، فالحركة المرابطية هي حركة فقهاء المالكية ضمن تحرك سني شامل. والاعتقاد أنها امتداد للسعي الذي قام به فقهاء القيروان لإقامة دولة سنية هو اعتقاد محتمل جدا، وهناك ما يؤيده بقوة كما ذكرنا. كل ذلك يفسر لنا، ولا شك، الطابع المالكي الذي ميز هذه الحركة منذ خطواتها الأولى، ولازمها حتى النهاية[1].

فهل يعني انطلاق التجربة المرابطية من المذهب المالكي وبجهود فقهائه معاداة المرابطين للمذاهب غير المالكية ؟

يصعب علينا أن نجزم بهذا الأمر؛ فبالنسبة للمغرب، لا تذكر المصادر، وهي مالكية بالطبع، أي وجود ملحوظ للاتجاهات السنية الأخرى غير المالكية فيه عند دخول المرابطين.

وتوحي ذات المصادر أن المذهب المالكي مذهب حديث العهد نسبيا في المغرب عند قيام المرابطين، وقد يعود إلى أواخر القرن الثالث والنصف الأول من القرن الرابع الهجريين، ليبرز بعد ذلك إثر تصدي الفقهاء المالكية لمظاهر الظلم والجور التي مارستها الإمارات الزناتية باسم المذهب، أمثال أبي عمران الفاسي، ووكاك بن زلو، وعبد الله بن ياسين.

ويرتبط هذا الظهور، كما سلف، بالتحول النسبي الشامل الذي عرفته المنطقة الإسلامية.

أما في الأندلس فيبدو الأمر أكثر وضوحاً، حيث إن المالكية فرضت نفسها منذ مدة، واستطاعت أن تظهر على الاتجاهات غير السنية، وأن تتغلب على المذاهب السنية الأخرى.

فمذهب الأوزاعي الذي كان مذهب الأندلسيين في البداية، سرعان ما تقلص بعد تبني الحكم الأول (180 – 206هـ) للمذهب المالكي، ثم تقلص تماما في القرن الثالث تقريبا، حيث لا نجد مثلا في كتاب «الصلة» التي ترجمت لفقهاء النصف الثاني من القرن الرابع والقرن الخامس الهجريين أي ذكر لفقيه أوزاعي،

---

1 - حمادي : الفقهاء في العصر المرابطي، ص 523.

كما لا تقدم «جذوة المقتبس» للحميدي الظاهري سوى ترجمة أوزاعي واحد، توفي قبل 250هـ، وهو الفقيه زهير بن مالك البلوي[1].

ولعل عدم تمكن المذهب الأوزاعي من الانتشار في المشرق نفسه ساهم في هذا التقلص في المغرب الإسلامي[2].

أما الحنفية والحنبلية، فالتراجم لا تقدم لنا سوى حضورا ضعيفا لهما[3]. وهذا عكس الوضع بالنسبة للشافعية، حيث كان لها حضور هام من خلال عدة قنوات، كانتشار مؤلفات كبار الشافعية، وتتلمذ كثير من علماء الأندلس على يد كبار مشايخ الشافعية في المشرق.

وقد انتشرت الشافعية عند من عرفوا من فقهاء الأندلس بالميل إلى النظر والاجتهاد، ونفس الشيء بالنسبة للظاهرية، التي كان لها أتباع ومتعصبون في الأندلس.

من خلال هذا السرد نصل إلى أن المذاهب السنية غير المالكية كان لها وجود محدود في الغرب الإسلامي ؛ ومع ذلك فهذا الوجود المحدود صبغ المنطقة بنوع من التشتت المذهبي، وهو ما تصدى له المرابطون من خلال سعيهم لتوحيد الغرب الإسلامي سياسياً ومذهبياً، ليقف جبهةً واحدة في مواجهة المد الشيعي.

لكن هذا السعي لم يكن ليجعل المرابطين يعادون المذاهب الأخرى غير المالكية كما اتهمهم البعض[4].

فمن خلال المصادر، لا نجد ما يدل على حصول أية حادثة تدل دلالة واضحة على أن العصر المرابطي عرف اضطهاد عالم أو شخص ما، أو تتبع كتاب ما لانتمائه لغير المالكية[5].

والمثال الواضح على ذلك هو الفقيه محمد بن علي جعفر القبي المشهور بابن الرحامة (567-479هـ)، الذي ذكرت المصادر أنه كان شافعيا، لكنه كان

---

1 - الطالبي : البيئة التي أنشأت سحنون، ص 535.

2 - نفسه، ص 296.

3 - نفسه.

4 - انظر مثلا : العروي : تاريخ المغرب، 171.

5 - ابن حمادي : الفقهاء في عصر المرابطين، ص 535.

إنتاجاً مرابطياً لحماً ودماً[1]؛ حيث تتلمذ على شيوخ المغرب والأندلس، ولم يرتحل خارجها، وعرف عنه اهتمام كبير بكتب الغزالي، إذ عكف على البسيط واختصر الإحياء، ومال إلى الاجتهاد والنظر[2].

ورغم ما اشتهر عن المرابطين وفقهائهم من كراهية الإحياء وعلوم النظر، فقد استخلصه علي بن يوسف، واتخذه من أخص حاضري مجلسه[3]، وقدمه للقضاء في فاس، وشغل هذه الخطة مدة. فأين نحن مما يقوله العروي مثلا من أن المالكية في هذا العصر شنت حربا على المذاهب الأخرى وخاصة الشافعية[4]؟

نصل من هذا الاسترسال إلى أن المشروع المرابطي الذي انطلق من الصحراء مع انبثاق الدعوة الياسينية لم يكن في الواقع سوى تجسيدا لكيان سياسي مالكي سني، جاء في سياق التدافع الكبير الذي عرفته المنطقة، وكذا عموم البلاد الإسلامية، ما بين الاتجاه السني والاتجاه الشيعي؛ ولذلك ارتكز هذا المشروع على ثلاثة أهداف كبرى، هي إصلاح الأوضاع الدينية في المنطقة، وتحقيق الوحدة المذهبية والسياسية، ورفع لواء الجهاد.

وقد نجح المشروع المرابطي إلى أبعد الحدود في تنزيل هذه الأهداف الثلاثة وتحقيقها على مستوى المغرب.

فبخصوص الهدف الأول، رأينا كيف نجح المرابطون في إحداث صحوة دينية كبرى، خاصة في نقطة انطلاقهم بالصحراء، وتمكنوا من تصحيح الأوضاع الدينية في هذه المنطقة، بفضل جهود الطليعة المرابطية المتخرجة من رباط الصحراء، والتي استفادت من صحبة الشيخ عبد الله بن ياسين.

وبخصوص الهدف الثاني للمشروع المرابطي المتمثل في التوحيد السياسي والمذهبي، فقد رأينا أن المرابطين تمكنوا في وقت وجيز من تغيير الخارطة السياسية والمذهبية للمغرب، من حالة التجزئة السياسية والتشتت الديني إلى حالة الوحدة

---

1 - ابن حمادي: الفقهاء في عصر المرابطين، ص 540.

2 - ابن عبد الملك، أبو عبد الله محمد بن محمد الأنصاري الأوسي المراكشي: الذيل والتكملة، تحقيق محمد بن شريفة، الرباط، المغرب 1984، ج 3، رقم 123، ص 325.

3 - نفسه.

4 - العروي: تاريخ المغرب، ص 171.

السياسية تحت حكم مركزي واحد هو الحكم المرابطي، والوحدة المذهبية تحت لواء المذهب المالكي.

أما الهدف الثالث المتمثل في إحياء الجهاد في سبيل الله، فرأينا أن المرابطين سرعان ما تحولوا إلى قوة جهادية كبيرة منذ عهد الرباط الصحراوي، من خلال الحملات الجهادية التي كانوا ينظمونها ضد القبائل الوثنية المجاورة لرباطهم. وبعد مرحلة التربية والتكوين وسعوا نطاق هذه الحملات وصولاً إلى أوداغشت في أعماق بلاد السودان. كما أن زحفهم نحو الشمال ضد القوى السياسية التي كانت تحكمه، يندرج هو الآخر ضمن تحقيق ذلك الهدف الجهادي، خاصة في تلك المواجهة المريرة ضد البرغواطيين.

ونتساءل في آخر هذا الفصل عن مدى نجاح هذا المشروع المرابطي في الأندلس، فهل حقق هذا المشروع هناك نفس النجاح الذي حققه في المغرب ؟ وقبل ذلك، ما هو الواقع الذي آلت إليه الأندلس في نفس الفترة ؟ وكيف ساعد هذا الواقع في الاستنجاد بالمرابطين، وفي تنزيل مشروعهم في الأندلس ؟

المبحث الرابع

الأندلس خلال القرن 5هـ / 11م
من الدولة الأموية إلى عصر ملوك الطوائف

في الوقت الذي نجح فيه المرابطون في تأسيس دولة قوية فتية في الضفة الجنوبية من حوض البحر الأبيض المتوسط، وفي توحيد جزء كبير من الشمال الإفريقي تحت نفوذهم، بقيادة الأمير يوسف بن تاشفين، كانت العدوة الشمالية من الغرب الإسلامي الممثلة في الأندلس تعيش في ظل تطورات سياسية مغايرة لما كان عليه شأن عدوة المغرب.

فبعد سقوط الدولة الأموية في نهاية القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي، التي جسدت تجربة وحدوية متميزة في الأندلس، تمزقت الأندلس إلى دويلات صغيرة، تأرجحت ما بين العصبيات العربية والأمازيغية والصقلبية، واشتد التنافس والصراع بين أمرائها المعروفين بملوك الطوائف.

واستمر هذا التفكك ما يزيد عن ثمانين سنة، طبعها الانحلال السياسي والاجتماعي العميق، وساد خلالها التناحر بين الممالك الطائفية، إلى درجة استعانتها بالممالك المسيحية ضد بعضها البعض[1]. وانتهزت هذه الممالك وخاصة قشتالة التي توحدت لتوها مع ليون على يد فرناندو الأول الملقب بالعظيم، انتهزت هذه الفرصة لفرض سيطرتها على تلكم الممالك، حتى أن معظمها أصبح يؤدي الجزية لألفونسو السادس، خليفة فرناندو، وكل ذلك مهد لانطلاقة مبكرة لحروب الاسترداد.

ونريد في هذا الفصل أن نلقي نظرة مركزة على هذا الواقع الجديد الذي آلت إليه الأندلس في ظل تجربة ملوك الطوائف من خلال ثلاثة مباحث، هي :

المبحث الأول : نحلل فيه عوامل ظهور هذه الممالك، وكيف انقلب أمر الأندلس من الوحدة والعزة إلى التفكك والذلة.

المبحث الثاني : نتعرف فيه على أهم هذه الممالك والتطورات الكبرى التي مرت بها.

المبحث الثالث : نستعرض فيه الأوضاع العامة التي آلت إليها الأندلس في ظل حكم ملوك الطوائف، وما أفرزه ذلك من بداية حروب الاسترداد بزعامة الممالك المسيحية المجاورة وخاصة مملكة قشتالة ؛ مما شكل الإطار العام لحدث استنجاد الأندلس بالمرابطين.

أولا : عوامل ظهور ممالك الطوائف في الأندلس

إذا تتبعنا تاريخ الأندلس منذ فتحها من قبل المسلمين في أواخر القرن الأول الهجري / السابع الميلادي يمكننا أن نلاحظ بلا عناء كبير أن مسارها الحضاري السياسي عرف تصاعداً مثيراً، حيث انتقلت من عصر القوط المسيحيين الذي تميز بانحطاط حضاري شامل، إلى عصر الازدهار تحت الحكم الإسلامي.

ولم تستغرق فترة تبعية الأندلس للسلطة المركزية في المشرق فيما سمي بعصر الولاة سوى مدة قصيرة، ثم ما لبث أن استقل بها عبد الرحمن الداخل

---

1 - القادري بوتشيش، إبراهيم : «مواقف العلماء الأندلسيين من التحديات الصليبية بالأندلس في القرن 5هـ/ 11م، مجلة المؤرخ العربي، عدد 60، السنة 2001، ص 57.

الأموي المعروف بصقر قريش والفار من الانقلاب العباسي على أسرته، وأسس بها الشوط الثاني من الدولة الأموية، وذلك عام 138هـ/ 756م.

وفي ظل هذه الدولة وما تلاها من العهد العامري الذي يمكن اعتباره امتداداً لها، تمتعت الأندلس بالوحدة والقوة والمنعة، في الوقت الذي بدأت فيه فلول القوط تسترجع قواها وتؤسس ممالك مسيحية على هوامش الأندلس وتشن بعض الغارات على التخوم دون أن تحقق أي تقدم أمام قوة الأندلس وتماسكها.

ومع بداية القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي، بدأ التدهور يتسرب إلى هذه التجربة، وانتهى أمرها بالسقوط، بعد حكم دام حوالي مائتين وأربعة وثمانين عاماً، لتنشأ على أنقاضها تجربة سياسية متميزة ومغايرة لها تماماً، وإن ورثت عنها كثيراً من مظاهر التألق الحضاري خاصة في المجال الفكري والأدبي والعمراني، وهي تجربة ملوك الطوائف.

فما هي ترى العوامل التي أفرزت هذه التجربة المتميزة ؟ وكيف وقع هذا التحول في الأندلس من عصر الوحدة والمنعة والقوة إلى عصر التفكك والاستباحة والضعف ؟ وقبل ذلك متى انطلقت البداية الفعلية لتجربة ملوك الطوائف ؟

في الواقع، يصعب أن نضع تاريخا مدققاً لانطلاق هذه التجربة، نظرا لترابط الأحداث المفضية إليها، وتدرج التجربة في البروز، حيث لم تظهر بشكل جلي طفرة واحدة.

فبعض الدارسين يرجع هذا الحدث إلى وقت مبكر ويؤرخ للبداية الأولى لهذا العهد باغتيال عبد الرحمن بن المنصور عام 399هـ/ 1009م، وذلك على خلفية الصراع الذي احتدم بين العناصر المضرية القرشية والعناصر القحطانية اليمنية، إثر نجاح عبد الرحمن بن المنصور المنتمي للعصبية اليمنية القحطانية في استصدار قرار تعيينه ولياً للعهد من هشام المؤيد، مستغلا ما كان عليه من ضعف؛ فاعتبر ذوو العصبية المضرية القرشية - وهم أنصار الدولة الأموية التقليديين - ذلك خرقا سافراً للتقليد المعروف عند الفقهاء السنيين بوجوب بقاء «الخلافة» في عصبيتهم، أي العصبية القرشية[1].

---

1 - عنان، محمد عبد الله: دولة الإسلام في الأندلس، العصر الثاني: من دول الطوائف منذ قيامها حتى الفتح المرابطي، دار سحنون للنشر والتوزيع، ط3، 1990، ص 12.

وإثر ذلك أقدموا على اغتيال ابن المنصور العامري، فكان هذا الحدث إيذاناً باندلاع الفتن وإيقاظ باقي العصبيات الأمازيغية والصقلبية، فبادرت كل عصبية إلى تشكيل كيان سياسي خاص بها وتطورت هذه الأحداث إلى ظهور ممالك الطوائف[1].

بينما يتقدم بعض المؤرخين المحدثين أمثال المستشرق بروفنسال بهذه الانطلاقة إلى عام 400هـ / 1009م[2]، وهو العام الذي تمكن فيه سليمان بن الحكم بن سليمان بن عبد الرحمن الناصر لدين الله الملقب بالمستعين من دخول قرطبة، مما دشن تحرك أهم العناصر الأخرى المشكلة لساكنة الأندلس من أجل تشكيل كيانات سياسية خاصة بها.

وفعلا نجح معظمها في ذلك: فالعناصر العربية اليمنية كونت كيانها باشبيلية؛ والعناصر العربية المضرية القرشية بزعامة بني حمود تغلبت على مالقة والجزيرة الخضراء ؛ بينما استقلت العناصر الأمازيغية الصنهاجية بغرناطة وطليطلة ممثلة على التوالي في بني ذي النون وبني زيري.

ويؤرخ البعض الآخر لبداية عصر ملوك الطوائف بعام 422 هـ لما أعلن الوزير أبو الحزم بن جهور سقوط الدولة الأموية في الأندلس، إثر سيطرته على عاصمتها قرطبة، مما حدا بكل أمير من أمراء الأندلس للاستقلال بمدينته، وتأسيس أسرة حاكمة من أهله وذويه[3].

ومن خلال ما سبق نتوصل إلى أن هناك صعوبة بالغة في تحديد تاريخ انطلاق تجربة ملوك الطوائف بالأندلس.

ومن العوامل التي أدت إلى تلك الصعوبة، أن ممالك الطوائف هاته لم تستطع فرض نفسها فور نشأتها، ولم تحظ بالقبول والمشروعية إلا بعد مدة من تاريخ تأسيسها.

ويعود ذلك إلى أنها واجهت إشكالية شرعية السلطة بشكل كبير، فمن المعروف أن الأندلس - بعد عصر الولاة الذي كانت فيه تابعة للمشرق - أصبحت

---

1 - عنان: دولة الإسلام في الأندلس، ص 12.

2 - Levi Provençal : *Histoire de l'Espane Musulmane*. Paris, 1950. VI I. P.310.

3 - عنان: دولة الإسلام في الأندلس، ص 13.

تخضع لحاكم واحد هو الحاكم الأموي الذي كان مسنوداً بنسبه القرشي وبلقب «الخليفة» ممّا وفر له المشروعية السياسية والدينية.

وخلّف سقوط الدولة الأموية فراغاً من جانب هذه المشروعية، وقد حاول ملوك الطوائف ملأ هذا الفراغ بعدة طرق: فبنو زيري ذوو الأصل الأمازيغي أعلنوا بيعتهم لبني حمود القرشيين ؛ وبنو عباد المنتمون للعصبية اليمنية القحطانية ادعوا وجود «خليفة» أموي بدولتهم في اشبيلية، وأعلنوا ولاءهم له، بل طالبوا غيرهم بذلك ؛ وآخرون مثل بني جهور بسطوا أيديهم إلى العلماء والفقهاء لاكتساب المشروعية المفقودة[1].

وقد وقف لسان الدين الخطيب كثيراً على هذه الإشكالية، وصور افتقاد ملوك الطوائف للمشروعية الدينية والسياسية بقوله : «.. ليس لأحدهم في الخلافة إرث، ولا في الإمارة سبب، ولا في الفروسية نسب، ولا في شروط الإمامة مكتسب..»[2].

ويمضي ابن الخطيب في هذا الوصف معدداً ما انتحله هؤلاء الثوار من مظاهر الملك والجاه للظهور بمظهر الحكام الشرعيين، ولاستدرار ولاء الرعية فيقول «اقتطعوا الأقطار، واقتسموا المدائن الكبار، وجبوا العمالات والأمصار، وجندوا الجنود، وقدموا القضاة، وانتحلوا الألقاب، وكتبت عنهم الكتاب الأعلام، وأنشدهم الشعراء، ودونت بأسمائهم الدواوين، وشهدت بوجوب حقهم الشهود، ووقفت بأبوابهم العلماء، وتوسلت إليهم الفضلاء، وهم ما بين محبوب، وبربري مجلوب، ومجند غير محبوب، وغُفْل ليس في السراة بمحسوب، ما منهم من يرضى أن يسمى ثائراً، ولا لحزب الحق مغايراً. وقصارى أحدهم أن يقول : أقيم على ما بيدي، حتى يتعين من يستحق الخروج به إليه. ولو جاءه عمر بن عبد العزيز لم يقبل عليه، ولا لقي خيراً لديه. ولكنهم استوفوا في ذلك آجالاً وأعماراً، وخلفوا آثاراً، وإن كانوا لم يبالوا اغتراراً، من معتمد ومعتضد ومرتضى وموفق ومستكف ومستظهر ومستعين ومنصور وناصر»[3].

---

1 - عبد الله، ابن بلقين : مذكراته المسماة بـ «كتاب التبيان»، تحقيق ليفي بروفنسال، دار المعارف، مصر، 1955، ص 85.

2 - ابن الخطيب، لسان الدين : أعمال الأعلام، طبعة بيروت، ص 144.

3 - نفسه.

أما بخصوص العوامل الكامنة وراء هذا التطور السلبي الذي عرفته الأندلس، والمتمثل في ظهور ممالك الطوائف بالأندلس، فقد اختلف حولها الباحثون تبعا للزاوية التي ينطلق منها كل باحث.

فقد حاول بعض المهتمين بتاريخ الأندلس من الإسبان استجلاء هذه العوامل بربطها بأصول الوجود الإسلامي في الأندلس برمته، وما اكتنفه من صراع بين مختلف العصبيات المشكلة لساكنة الأندلس.

ومن هؤلاء الباحث الإسباني أنطونيو بيريس Antonio vires الذي توصل إلى اعتبار هذا العصر مرحلة حتمية في مسار تطور العناصر السكانية التي وفدت على الأندلس سواء من المشرق أو من المغرب. ويرى أن هذه العناصر غالبا ما تكون في البداية متماسكة ومتحدة، لكن سرعان ما تفترق كلمتها وتتمزق وحدتها فتعمل كل مجموعة منها باقتطاع جزء من الأرض وتكوين إمارة مستقلة بها[1]. ولعلنا نلمس في هذا التحليل تأثر هذا الباحث بنظرية ابن خلدون حول تطور العصبيات وتلاشيها.

ويفسر باحثون آخرون ظهور ملوك الطوائف بالسياسات الخرقاء والقصيرة الأمد التي تبنتها الدولة الأموية تجاه باقي العصبيات المشكلة للمجتمع الأندلسي، حيث لم تحرص على صهر العناصر البشرية المكونة لهذه العصبيات في بوتقة الإسلام، بقدر ما صرفت كل اهتماماتها للتغلب على معارضيها والانتصار لعصبيتها المضرية القرشية، وترسيخ نفوذها في الأندلس[2].

بينما يرى آخرون أن العامل الأساس في نشوء ممالك الطوائف هاته، يعود في الاعتبار الأول إلى الحكم المطلق والمستبد للمنصور بن أبي عامر بعد سيطرته على الأوضاع إثر الفتنة المعروفة في كتب التاريخ بثورة العرب والمولدين والتي

---

1 - Antoni Vives Y Escudero : *Monedas de los denastios*. Arabigo Espanol, Madrid. 1983, PP.5.

نقلا عن عبد القادر عثمان محمد جاد الرب، «المرابطون وعزل ملوك الطوائف»، مجلة دراسات إفريقية، ع 27، السنة 2002، ص 255.

2 - عبد القادر عثمان محمد جاد الرب: «المرابطون وعزل ملوك الطوائف»، مجلة دراسات إفريقية، ع 27، السنة 2002، ص 255-256.

اجتاحت كل أنحاء الأندلس ما بين 275هـ و300هـ وأسفرت عن استقلال معظم المدن الكبرى عن قرطبة، لكنها بقيت معترفة بتبعيتها لها.

واستمرت هذه السياسة في عهد خلفه عبد الرحمن الناصر الذي اختار اصطناع الموالي والصقالبة وتفضيلهم بالمناصب العليا، وكذا في عهد المنصور بن أبي عامر رغم انتمائه إلى العنصر اليمني القحطاني. فقد استمر في تقريب الموالي والصقالبة إمعاناً منه في مواجهة العصبية المضرية القرشية.

وكان رد فعل العناصر العربية والأمازيغية هو انصراف ولائها عن الدولة الأموية العامرية وتخاذلها عن نصرتها. ولما سنحت لها الفرصة بادرت إلى الانقضاض على الحكم الأموي وتأسيس كياناتها على أنقاضه.

ومهما تكن العوامل المفسرة لهذه الظاهرة التاريخية المتميزة، فإنها لا تبعد عن الافتراضات السالفة كلها وتبقى كلها مرتبطة أساساً بالخلفية العصبية التي شكلت العمود الفقري للتجربة برمتها.

فالسياسة الأموية معروفة، منذ انطلاق دولتها بالمشرق، بارتكازها الكبير على الأساس العصبي المتمثل في العنصر العربي القرشي المضري، وبالتالي تهميشها لباقي العصبيات، ضدا على مبدئي الوحدة والمساواة اللذين جاء بهما الإسلام وحافظ عليهما الخلفاء الراشدون إلى حد بعيد.

ولا شك أن الأمويين استمروا في هذه السياسة في شوطهم الثاني بالأندلس، ومن شأن مثل هذه السياسة أن تستفز العناصر الأخرى المقصية والمهمشة، وتُشعرها بالحرمان والرغبة في الانتقام عند سنوح الفرصة.

ولما انتقل الحكم إلى العامريين، الذين اعتبروا امتداداً للحكم الأموي، قلبوا ظهرهم للعناصر العربية ووالوا الموالي والصقالبة، كرد فعل على تلك السياسة.

وبناء على هذا التحليل نفهم كيف بادرت كل العصبيات إلى اغتنام فرصة الضعف البادي على الدولة الأموية في نهاية القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي ومطلع القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي، إثر اندلاع الصراع على الحكم، فسارعت مختلف هذه العصبيات إلى تقويض الحكم الأموي وتأسيس كياناتها على أنقاضه.

نخلص مما سبق أن ظهور ممالك الطوائف بالأندلس في مستهل القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي، كان نتيجة طبيعية للتدهور الذي دب في كيان الدولة الأموية منذ نهاية القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي نتيجة تضافر عدة عوامل سياسية واجتماعية وبشرية. فما هي أهم هذه الممالك ؟ وما التطورات الكبرى التي عرفتها والتي مهدت للاستنجاد بالمرابطين ؟

ثانيا : أهم ممالك الطوائف وتطوراتها

يصعب الحديث عن رقم محدد وثابت لممالك الطوائف التي قامت بالأندلس عقب سقوط الدولة الأموية والعامرية بها. وذلك بسبب الاضطرابات السياسية التي لم تسلم منها أية واحدة منها.

فحدود هذه الكيانات لم تستقر قط، بل كانت ما بين مد وجزر، بسبب نزاعاتها المستمرة مع بعضها البعض أو مع الممالك المسيحية، مثلما وقع لمملكة اشبيلية مثلا. والضعيفة منها تحتويها القوية، مثلما وقع عند سيطرة بني عباد على إمارة البكريين في ولبة (Huelva)، وعلى إمارة العامريين في مرسية (Murcia) وعلى إمارة بني مزين في باجة (Beja).

وقد تتوالى أكثر من أسرة واحدة على حكم إمارة واحدة، مثلما وقع لإمارة بلنسية (Balancia) التي توالى على حكمها بنو عامر ثم بنو ذي النون.

وأحياناً يُخلع حاكم لينصب محله حاكم آخر، قد يكون من أسرة أخرى، كما وقع في طليطلة حين خلع أعيانها حاكمها القادر من بني ذي النون، لينصبوا محله المتوكل بن الأفطس صاحب بطليوس.

وفي بعض الحالات يتنازل حاكم لآخر، كما فعل عبد العزيز البكري - وهو بالمناسبة والد الجغرافي المشهور أبي عبيد البكري صاحب كتاب «المسالك والممالك»-، حينما تخلى عن حكم إمارة ولبة وجزيرة شلطيش لصالح المعتضد بن عباد صاحب اشبيلية[1].

1 - الحجي، عبد الرحمن علي: التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة (92هـ/ 897 هـ)، دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة، 1987 / 1407، ص 354-355.

فبسبب هذه الاضطرابات المستمرة التي رافقت تجربة ممالك الطوائف منذ قيامها حتى قضاء المرابطين عليها، لم يستقر عددها عند رقم محدد، بل عرف هو الآخر المد والجزر.

ورغم ذلك يمكننا تصنيف هذه الممالك بناء على عدة اعتبارات:

فمن حيث الاعتبار الجغرافي والأهمية السياسية، يمكننا الحديث عن سبعة ممالك كبرى مهمة، هي:

- مملكة سرقسطة في الثغر الأعلى : حكمها بنو هود
- مملكة قرطبة، وسط الأندلس، حكمها بنو جهور
- مملكة طليطلة في الثغر الأوسط، حكمها بنو ذي النون
- مملكة بطليوس في الثغر الأدنى، حكمها بنو الأفطس
- مملكة اشبيلية غربي الأندلس، حكمها بنو عباد
- مملكة بلنسية شرقي الأندلس، تداولت حكمها عدة أسر
- مملكة غرناطة، جنوبي الأندلس، حكمها بنو زيري[1].

وداخل هذه الأقاليم الرئيسية يوجد عدد كبير من المدن والقواعد التي استقلت بنفسها، واعتبرت إمارات قائمة بذاتها، وبعضها اختفى بالانضمام أو الخضوع لإمارات أكبر منها.

ومن حيث الاعتبار الطائفي الذي كان أساس ظهور هذه الممالك، يمكننا تصنيف ممالك الطوائف حسب انتماءاتها العصبية إلى أربعة مجموعات[2] كما يلي :

1 - الممالك التابعة لموالي العامرية : وهم الذين حكموا في شرق الأندلس في كل من :

---

1 - الحجي، عبد الرحمن علي : التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة (92هـ / 897 هـ)، دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة، 1407/1987، ص 354-355.

2 - بتصرف عن الحجي : التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة (92هـ / 897 هـ) ص 355 وما بعدها.

– **ألمرية ومرسية** : فقد كانت ألمرية ومرسية تحت حكم خيران العامري (405 هـ - 419 هـ) ثم خلفه فيهما زهير العامري (419 هـ - 429 هـ)، وبعده استقلت كل واحدة من المدينتين، فأصبحت ألمرية من نصيب بني صمادح (433 هـ - 484 هـ)، وأصبحت مرسية من نصيب بني طاهر (429 هـ - 471 هـ).

– **دانية وما والاها من جزائر وبلنسية** : كانت دانية والجزائر تابعة لمجاهد العامري وابنه إقبال الدولة من بعده (400 هـ - 468 هـ) إلى أن ضمها بنو هود إلى ملكهم، وسقطت عام 484 هـ في يد المرابطين.

أما بلنسية فقد توالى عليها عدد من الأمراء إلى أن ثار فيها القاضي ابن جحاف (485 هـ - 487 هـ) ومن يده أخذها القائد النصراني المعروف بالسيد القنبيطور ثم استرجعها المرابطون فيما بعد.

2 - **الممالك التابعة للأمازيغ** : تتكون بدورها من أربع مجموعات، هي:

– **بنو زيري الصنهاجيون في غرناطة ومالقة** : أسس هذه الإمارة حبوس بن ماكسن، وعقد بينه وبين جيرانه من باقي الأمراء روابط المودة، وحاول التوسع فاستولى على قبره وجيان. وخلفه ابنه باديس فكانت بينه وبين زهير العامري صاحب المرية حرب، قتل فيها زهير العامري، ثم مد نظره إلى ما في يد بني حمود، وكانوا قد ضعفوا فاستولى على مالقة، وهنا اصطدم بابن عباد في نزاع مرير من أجل السيطرة على تلك المدينة المهمة، فكان له النصر على ابن عباد. وقد طال حكم باديس وألقى شؤون الدولة إلى وزيره اليهودي ابن النغرالة، وإلى نفوذ النساء في القصر، حتى ساءت أحوال غرناطة، وثار أهلها على اليهود فقتلوا منهم مقتلة. ولما توفي باديس خلفه حفيده عبد الله بن بلقين صاحب المذكرات المعروفة ب «كتاب التبيان». وقد تجددت المنافسة بينه وبين ابن عباد إلى أن سقطت طليطلة في يد الفونسو السادس (الاذفونش) ملك قشتاله، واتفق أمراء الأندلس على الاستعانة بالمرابطين، كما سيرد لاحقا، وكان المرابطون هم الذين أزالوا عبد الله عن ملكه (484 هـ) ونفوه إلى المغرب[1].

1 - انظر تفاصيل ذلك في هذا البحث، في فصل عزل المرابطين لملوك الطوائف في الباب الثالث.

– **بنو الأفطس أصحاب بطليموس** : زعموا الانتساب إلى قبيلة تجيب العربية، لكن المرجح أنهم من العصبية الأمازيغية. وقد كانت مملكتهم واسعة، حيث توسعت على حساب بني عباد من جهة ؛ وبني ذي النون من جهة أخرى. ومن أشهر حكامها محمد بن الأفطس الملقب بالمظفر، الذي صمد مدة أمام فرناندو ملك قشتالة، لكنه اضطر أخيرا إلى أن يدفع له الجزية ؛ ومنهم المتوكل بن الأفطس الذي شهدت المملكة في عهده شيئا من الاستقرار، إلى إن أزال المرابطون دولته.

– **بنو ذي النون في طليطلة** : وتقع في الثغر الأوسط، مما جعلها من الممالك المواجهة لحدود الممالك الإسبانية، ومن ثم كان موقعها في غاية الأهمية الاستراتيجية، واشتد الصراع حولها بين المسلمين والمسيحيين. ومن رجال هذه الدولة إسماعيل بن ذي النون الملقب بالظافر، وولده يحيى الملقب بالمأمون، وحكم هذا الثاني ثلاثة وثلاثين عاما، وكان على نزاع مع ابن هود صاحب سرقسطة وابن عباد صاحب اشبيلية، إلى درجة استعانته بفرناندو ضد بني هود، في مقابل دفع الجزية وإقراره له بالسيادة، فلم يتردد ابن هود هو الآخر في الاستعانة بنفس الملك. وفي ظل هذا الاستقطاب والتنافس، غزا المأمون هذا ممتلكات بني هود فاستولى على بلنسية، وحاول الاستيلاء على قرطبة فلم يمكنه ابن عباد من ذلك. ولما تولى الأمر حفيده يحيى القادر اضطرمت من حوله الفتن حتى فر ولجأ إلى ألفونسو حليف جده السابق، ليعينه على استرجاع عرشه، وفعلا أعانه على ذلك، لكن ألفونسو استغل هذا الصراع والتنافس ليستولي على طليطلة عام78 4 هـ / 1085 م، وكان ذلك إيذانا بالخطر الماحق الذي هدد ملوك الطوائف مما دفعهم للاستنجاد بالمرابطين.

– **بنو رزين أصحاب السهلة** : مؤسس الدولة هذيل بن عبد الملك في شنتمرية، وكان جبارا عسوفا محبا للترف، وخلفه ولده أبو مروان عبد الملك، وقد طال أمد حكمه حتى بلغ ستين عاما. أدى الجزية لألفونسو بعد سقوط طليطلة. وخلفه ابنه حسام الدولة يحيى، الذي كان في غاية الضعف، وفي عهده استولى المرابطون على شنتمرية (497 هـ) وخلعوه.

3 - مجموعة الممالك التابعة للعرب من العصبية القحطانية اليمنية:

وهي بدورها أربع ممالك :

– **بنو عباد اللخميون في اشبيلية** (414 هـ - 484 هـ) : تعد هذه الإمارة من أكبر وأشهر ممالك الطوائف بالأندلس في هذا العهد، ومؤسسها هو القاضي إسماعيل بن عباد، انطلقت من اشبيلية، ثم ظلت تتوسع حتى أصبحت أكبر دولة من دول الطوائف. فقد استولى المعتضد على لبلة، وعلى حصون من مملكة بني الأفطس، وعلى ولبة، وعلى جزيرة شلطيش، وشنتمرية الغرب؛ ثم فتح مدينة شلب وولى عليها ابنه المعتمد، وبذلك أصبحت هذه الإمارة تمتد من شرقي الوادي الكبير حتى المحيط الأطلسي غربا والجزيرة الخضراء جنوبا. إلا أن المعتضد كان كغيره من ملوك الطوائف يدفع الجزية لفرناندو. ولما خلفه ابنه المعتمد سار على سياسة أبيه في التوسع فاستولى على مرسية، وهدد مملكة غرناطة، وفاوض الفونسو ليحالفه كي يحتلا غرناطة معا. وظل المعتمد يدفع الجزية لألفونسو حتى اضطر إلى الاستعانة بالمرابطين بعد سقوط طليطلة. ثم بعد ذلك خلعه المرابطون وضموا اشبيلية إلى نفوذهم.

– **بنو هود الجذاميون** : أصحاب سرقسطة أو الثغر الأعلى، استولوا عليها بعد أن زالت دولة التجيبيين عنها، وأول حكامهم عليها سليمان الذي كان في حرب مع المأمون بن ذي النون، ولجأ كل منهما إلى ملك من ملوك الإسبان يستعين به في هذا الخلاف. وقبل موت سليمان قسم مملكته بين أولاده الخمسة. وأبرزهم أحمد الملقب بالمقتدر، وقد تغلب على ثلاثة من إخوته وقامت بينه وبين الرابع حسام الدولة منازعات طويلة وفي عهده غزا النورمانيون مدينة بربشتر (456 هـ) فتقاعس عن إنجادها لأنها من أملاك أخيه، لكنه فيما بعد أعان على استردادها. وكان المقتدر هو الآخر يدفع الجزية لملوك قشتالة، واستعان بالسيد القنبيطور ومن معه من جنود مرتزقة ضد جيرانه. وقد تجددت الفتنة بين خلفائه فعاد كل من المؤتمن، وأخيه المنذر يستعين بالأجانب، وكان المؤتمن يعتمد على جهود السيد القنبيطور، الذي استعان به للاستيلاء على بلنسية. وقد اتخذه المؤتمن أداة يصد بها زحف المرابطين حتى وجد أن شانجة (شانسو) الاراجوني يهدد مملكته سرقسطة، فلجأ إلى حماية المرابطين إلى أن قتل في عام 503 هـ، وتسلم المرابطون المدينة بدعوة من أهلها.

– **بنو القاسم في البونت :** مؤسس هذه الإمارة عبد الله بن قاسم وخلفه ابنه محمد عين الدولة ثم أحمد عز الدولة، وقد تعرضت هذه الدولة الصغيرة لغارات السيد القنبيطور ودفعت له الجزية حتى استولى عليها المرابطون عام 497 هـ.

– **بنو حمود الحسنيون :** رشحوا أنفسهم لخلافة بني أمية عند اندلاع ما عرف بالفتنة في نهاية العصر الأموي، فنصب علي بن حمود نفسه «خليفة» بقرطبة وتلقب بالناصر؛ وولي بعده أخوه القاسم بن حمود المأمون، حتى ثار عليه ابن أخيه ابن علي بمالقة، واستولى على قرطبة، وتلقب بالمعتلي؛ وكذلك غلب على الجزيرة الخضراء. لكن حكمه بقرطبة لم يطل كثيراً فسرعان ما قُتل، فبويع إدريس بن علي ومن بعده حسن بن يحيى وكان الصراع بين الحموديين أنفسهم سبب ضعفهم، مما شجع بني عباد للاستيلاء على مملكتهم عام 446 هـ. وبذلك زالت الدولة الحمودية في الجزيرة مثلما زالت من مالقة. ويجب أن نذكر أن بني حمود كانوا عربا ولكن اعتمادهم كله كان على العناصر الأمازيغية أو السودانية.

4 - المجموعة التابعة لموالي الأمويين والمنتمية للعصبية العربية القرشية : تتكون هذه المجموعة من الممالك التالية :

– **بنو جهور أصحاب قرطبة :** أول القائمين منهم بالأمر أبو الحزم بن جهور، باختيار من شعب قرطبة. وتضم هذه الإمارة مدنا أخرى منها جيان وبياسة وأبدة، وقد قامت سياسة أبي الحزم على التآلف والمصانعة دون الحرب. ولما توفي عام 435هـ، خلفه ابنه الوليد بن جهور فسار على سيرة أبيه. وتأرجحت هذه المملكة بين أطماع بني عباد وبني ذي النون حتى سقطت في يد العباديين، وبذلك زالت دولة بني جهور بعد أربعين سنة من الحكم فقط[1].

نستنتج من هذا السرد التاريخي لأهم الممالك الطائفية، أنها قامت على الأساس الطائفي المرتكز على الصراع المحموم بين العصبيات الكبرى المكونة

---

1 - بتصرف: إحسان عباس : تاريخ الأدب الأندلسي، دار الثقافة، بيروت، 1985؛ المراكشي، عبد الواحد : المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تقديم وتحقيق وتعليق محمد زينهم محمد عزب، دار الفرجاني، القاهرة، 1994، ص 20 وما بعدها.

لساكنة الأندلس، وهي: العصبية العربية بشقيها المتنافسين القرشي المضري، واليمني القحطاني، والعصبية الأمازيغية، والعصبية المحلية الصقلبية المعروفة بموالي العامرية.

ومن الملاحظ أن زعماء هذه الممالك المعروفين بملوك الطوائف، كانوا ممن شغل مناصب عليا في عصر الدولة الأموية، فمنهم من كان وزيراً سابقاً، ومنهم القائد من ذوي النفوذ والجاه، ومنهم من كان حاكماً لإحدى المدن، ومنهم من كان قاضيا، ومنهم الزعماء ذوي المال والحسب... ولنا أن نتساءل في آخر هذا المبحث، كيف كانت أوضاع الأندلس في ظل هذه الممالك المتصارعة المتنابذة؟

ثالثا : أوضاع الأندلس في ظل ملوك الطوائف

لقد تفنن مؤرخو الأندلس وأدباؤها في وصف واقع الأندلس في ظل ملوك الطوائف، وتصوير مظاهر الانحلال والتفكك والضعف التي تميزت بها، وخلفوا لنا تراثا غنيا في ذلك، وفيه يُجمع هؤلاء على أن وضعية ملوك الطوائف كانت قمة في التردي السياسي والاجتماعي والخلقي والديني، رغم ما ورثوه من تألق حضاري من الدولة الأموية خاصة في الجانب الأدبي والعمراني.

ويمكننا اقتطاف بعض هذه الشهادات لنُدرك مدى الانحطاط الذي آلت إليه الأندلس خلال هذه الفترة، مما هيأها للاستنجاد بالمرابطين.

ومن ذلك، الوصف المعبر الذي يقدمه إلينا ابن الخطيب في قوله: «وذهب أهل الأندلس من الانشقاق والانشعاب والافتراق إلى حيث لم يذهب كثير من أهل الأقطار، مع امتيازها بالمحل القريب، والخطة المجاورة لعُبَّاد الصليب، [يقصد قربها من الممالك المسيحية المهددة لها باستمرار]، ليس لأحدهم في الخلافة إرث، ولا في الإمارة سبب، ولا في الفروسية نسب، ولا في شروط الإمامة مكتسب. اقتطعوا الأقطار، واقتسموا المدائن الكبار، وجبوا العمالات والأمصار، وجندوا الجنود، وقدموا القضاة، وانتحلوا الألقاب، وكتبت عنهم الكتاب الأعلام، وأنشدهم الشعراء، ودونت بأسمائهم الدواوين، وشهدت بوجوب حقهم الشهود، ووقفت بأبوابهم العلماء، وتوسلت إليهم الفضلاء، وهم ما بين محبوب، وبربري مجلوب، ومجند غير محبوب، وغُفْل ليس في

السراة بمحسوب، ما منهم مِن يرضى أن يسمى ثائراً، ولا لحزب الحق مغايراً. وقُصارى أحدهم أن يقول: أقيم على ما بيدي، حتى يتعين من يستحق الخروج به إليه. ولو جاءه عمر بن عبد العزيز لم يقبل عليه، ولا لقي خيراً لديه. ولكنهم استوفوا في ذلك آجالاً وأعماراً، وخلفوا آثاراً، وإن كانوا لم يبالوا اغتراراً، من معتمد ومعتضد ومرتضى وموفق ومستكف ومستظهر ومستعين ومنصور وناصر ومتوكل. كما قال الشاعر:

مما يزهدني في أرض أندلس — أسماء معتضد فيها ومعتمد

ألقاب مملكة في غير موضعها — كالهر يحكي انتفاخاً صولة الأسد»[1]

ويمضي ابن الخطيب في تشخيص هذا الواقع المتردي في لوحة شعرية معبرة يقول في مطلعها:

حتى إذا سِلْكُ الخلافة انتثر — قام بكل بقعة مليك

وذهب العين جميعا والأثر — وصاح فوق كل غصن ديك[2]

ونجد عند ابن الكردبوس وصفاً آخر لهذا الواقع يشخص فيه بدقة أحوال الجميع في قوله: «ذُلَّ الرئيس والمرؤوس، وافتقرت الرعية، وفسدت أحوال الجميع بالكلية، وزالت من النفوس الأنفة الإسلامية. أذعن من بقي منهم [يقصد ملوك الطوائف] خارج الذمة إلى أداء الجزية، وصاروا للفونس عمالاً يجبون له الأموال، لا يخالف أمره أحد، ولا يتجاوز له أحد»[3].

ففي هذا الوصف الشامل يصور لنا ابن الكردبوس الواقع المتردي للأندلس في ظل ملوك الطوائف من جميع نواحيه: سياسيا (ذُلَّ الرئيس والمرؤوس)، واجتماعيا واقتصاديا (وافتقرت الرعية، وفسدت أحوال الجميع بالكلية)، وأخلاقيا (وزالت من النفوس الأنفة الإسلامية)، ومن حيث العلاقات التي تربط

---

1 - الخطيب، لسان الدين: أعمال الأعلام، طبعة بيروت، ص 144 ؛ والبيتان الشعريان المقتبسان للشاعر الأندلسي أبي الحسن بن رشيق القيرواني كما يروي المراكشي في المعجب، ص 4.

2 - نفسه.

3 – ابن الكردبوس: الاكتفا في أخبار الخلفاء، الجزء الخاص بالأندلس، نشر وتحقيق أحمد مختار العبادي، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية في مدريد، المجلد 13، مدريد 1965-1966، ص 77.

ملوك الطوائف بالممالك المسيحية (أذعن من بقي منهم خارج الذمة إلى أداء الجزية، وصاروا للفونس عمالاً يجبون له الأموال، لا يخالف أمره أحد، ولا يتجاوز له أحد).

واتسمت العلاقة بين تلك الممالك الطائفية بالعداء والصراعات الدموية التي أدت إلى ضعفها، وقد وصف أحد المؤرخين هذه الحالة بقوله «وجعل الله بين أولئك الأمراء، ملوك الطوائف، من التحاسد، والتنافس، والغيرة ما لم يجعله بين الضرائر المترفات والعشائر المتغايرات[1]».

وقال الفقيه ابن عبد البر الذي عاش تلك المرحلة «وانقطع ملك بني أمية بعد الأربعمائة بأعوام يسيرة، فصار كل من غلب على موضع ملكه واستعبد أهله، وكثر فيها الأمراء، فضعفوا وصاروا خولاً للنصارى يؤدون إليهم أضعاف ما كان المسلمون يأخذون منهم اليوم[2]»:

كما أن الأمير عبد الله بن بلقين - الذي كان من ضمن ملوك الطوائف هؤلاء - يصور الحالة السياسية السائدة آنذاك بقوله «وبقي الناس لا إمام لهم، فتنافسوا على الدنيا وطمع كل واحد في الآخر، وكذلك لا يصح أمر بين نفسين، فكيف سلاطين كثيرة؟! وأهواء مختلفة»[3].

ولم يكن هذا الواقع السياسي المهترئ سوى انعكاس للوضع الاقتصادي السيء الذي أفرزته اعتداءات الفونسو، الذي شكل قوة ضغط على ملوك الطوائف، حتى جعلهم حسب تعبير دوزي «في المعصرة[4]»، وذلك باستنزاف مواردهم المالية عن طريق سن ضرائب سنوية[5] ازدادت مقاديرها بشكل كبير إلى درجة أن بعضهم عجز عن أدائها[6]، فكانت جولاته العسكرية تعود كل مرة محملة

---

1 - ابن الخطيب: أعمال الإعلام، ص 244.

2 - ابن عبد البر، أبو عمر يوسف النمري القرطبي: القصد والأمم في التعريف بأصول أنساب العرب والعجم، ص 35، نشره حسام الدين القدسي، طبعة القاهرة، 1350 هـ.

3 - ابن بلقين، عبد الله: كتاب التبيان، تحقيق بروفنسال، دار المعارف بمصر، ص 18.

4 - Dozy : *Histoire des Musulmanes Jusqu'à la Conquête de L'Andalousie par les Almoravides*, leyde 1932 , T. 3. P. 120.

5 - Fossier : *Enfance d Europe : Aspects économiques*. Paris. 1982. P. 254.

6 - ابن بلقين: التبيان، ص 76.

بالضرائب، كما أصبح الفونسو حسب تعبير أحد الباحثين[1] من أكبر الوجوه «التي ستضاعف الزحف المسيحي، ولعل تلقيب نفسه بذي الملّتين[2] يؤيد هذا المعنى، ويدلل أيضاً على عزمه استرجاع الأندلس برمتها، وقد ظل الأمر على هذا النحو حتى قدوم المرابطين.

وغالباً ما يُحمِّل المؤرخون ملوكَ الطوائف المسؤولية عن هذا الواقع، بما اشتهروا به من إسراف في الترف، وتفنن في صنوف البذخ، وقد أورد المؤرخون كثيراً من مظاهر ذلك الترف والبذخ، مما يشبه الأساطير، لولا إجماع هؤلاء المؤرخين عليها.

وفرضت في عصر الطوائف أنواع من الجباية على الرعيّة، وفرضت المغارم على الأهالي، حتى الحجاج لم ينجوا من دفع المغارم في موسم الحج، إلى أن أبطل ذلك يوسف بن تاشفين بعد دخوله الأندلس وقضائه على ملوك الطوائف.

وقد كان موظفو الدولة ممن يتولّون شؤون الرعيّة لا يراعون الشرع، ولا همّ لهم إلاّ أن يزدادوا ثروة وخاصة أولئك الذين أوكلوا بجمع الضرائب ومراقبة الناس. فابن عبدون يصف أعوان صاحب المدينة بأنهم شر الناس ولا يجب أن يصدّق كلامهم إلاّ إذا شهد على ذلك الجيران «لأن الشر أحب إليهم من الخير، فمنه يأكلون ويلبسون السحت، ومنه يعيشون، وليس للخير إليهم طريق، يجب ألا يخرج منهم في رسالة في المدينة أكثر من واحد لئلا يكثر الجعل والهرج والأذى»[3].

وفي ظل هذا الحكم اضطرب المجتمع الأندلسي، وانتكست مُثله، واشتد الغلاء، وانتشرت الأوبئة، وعمت الكوارث، فقد كانت رحى الحروب تعصف بالرعيّة، وانعدم الاستقرار والأمن وفسدت أخلاق الناس، واستبيحت المحرّمات، وهتكت الأستار، ونقضت شرائع الدّين، وفسدت نفوس الحكّام والمحكومين.

---

1 - Calmette : *Histoire d'Espagne*. Paris, 1947. P. 80.

2 - Dozy : cit. P. 121.

3 - ابن عبدون: رسالة في القضاء والحسبة، نشر ليفي بروفنصال، ضمن ثلاث رسائل عن الحسبة والمحتسبين، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة 1955، ص 30 – 33.

وسنرى أن المرابطين حاولوا بعد دخلوهم الأندلس بقيادة يوسف بن تاشفين وقضائهم على ملوك الطوائف، أن يغيروا هذا الواقع ويوفروا الحياة الهادئة للمجتمع الأندلسي، ويحاربوا كثيراً من مظاهر التفكك والانحلال الاجتماعي في ظل التطبيق الصارم لشرع الله الذي اشتهروا به.

وخلاصة القول أن بلاد الأندلس دخلت في منعطف جديد من تاريخها مع بداية القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي، تحت حكم ملوك الطوائف، وتميز هذا العهد بالتردي العام على جميع المستويات، مما جعلها مطمعا للممالك المسيحية التي - على العكس من ذلك - استعادت قوتها في هذه المرحلة ووحدت صفوفها وبدأت في سياسة الاسترداد.

فعلى الجانب الآخر في الجبهة المضادة، حصلت تطورات مغايرة في الممالك المسيحية عكس ما كان عليه واقع الأندلس.

فقد اتحدت مملكتا قشتالة Castilla وليون Leon على يد فرناندو الأول Fernando I - الملقب بالعظيم - عام 429هـ/ 1037م، وبذلك توحدت حركة المقاومة الإسبانية النصرانية[1]، وكانت لفرناندو بعض المناوشات مع المسلمين التي استمرت بعد وفاته مع خليفته ألفونسو السادس.

وبعد وفاة فرناندو، اقتسم أبناؤه المملكة بناء على وصيته، لكن ابنه ألفونسو السادس Alfonso VI المعروف في المصادر العربية بالأذفونش، تمكن من إعادة توحيد مملكة قشتالة، وفرض نفسه ملكا عليها بعد القضاء على باقي إخوته.

وقد دشن الملك ألفونسو السادس بشكل رسمي وواضح حروب الاسترداد، مستغلا ما كان عليه ملوك الطوائف من ضعف، حتى تواتر عنه أنه قال، - مخبراً عن أحوال مسلمي تلك الفترة - «كيف أترك قومًا مجانين تسمى كل واحد منهم باسم خلفائهم وملوكهم، وكل واحد منهم لا يسل للدفاع عن نفسه سيفا، ولا يرفع عن رعيته ضيما ولا حيفا»[2].

---

1 - عنان، محمد عبد الله : دول الطوائف منذ قيامها حتى الفتح المرابطي، القاهرة 1960، ص 336، 364.

2 - اشباخ، يوسف : تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين، ترجمة عنان، محمد عبد الله، ج 1، الطبعة الثانية، القاهرة، ص 20-24 ؛ الحجي، عبد الرحمن علي : التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي إلى سقوط غرناطة، بيروت 1976، ص 630.

وقام ألفونسو هذا بالإغارة على العديد من المواقع الإسلامية، واحتلها، وكان من أبرزها مدينة طليطلة Toledo حاضرة بني ذي النون وعاصمة الدولة الأموية سابقا لمدة تزيد عن ثلاثمائة وخمسين عاما.

وقد صمدت طليطلة لأكثر من خمسة أعوام متتالية من الغارات المتتالية ثم الحصار من قبل القشتاليين، ولم يتحرك لنصرتها من ملوك الطوائف سوى حاكم بطليوس(Badajoz) المتوكل بن الأفطس، الذي أرسل جيشا بقيادة ابنه الفضل لنجدتها، إلا إنه لم ينجح في رد الهجوم القشتالي عليها.

وعلى العكس من ذلك، كان المعتمد بن عباد - حاكم أشبيلية وأقوى ملوك الطوائف- قد تعاون مع ألفونسو في حربه ضد بني ذي النون بسبب كونهم أبرز منافسيه السياسيين في المنطقة، وكذلك بسبب خوفه من بطش ألفونسو وقوته، حيث كان يدفع له الجزية سنويا - مثلما كان يفعل بقية حكام الطوائف سوى بني الأفطس- نظير اتقاء شره.



واتجه ألفونسو بعد احتلاله لطليطلة، نحو مملكة بني هود المتهالكة الضعيفة، وضرب حصاراً شديداً على عاصمتهم مدينة سرقسطة، حتى أوشك أن يدخلها لولا اضطراره لفك هذا الحصار لما وصلت جيوش المرابطين إلى الأندلس.

وفي نفس الوقت، بدأت أطماع ألفونسو تتجه نحو اشبيلية نفسها، حتى روي أنه شرع في محاصرتها قبيل العبور المرابطي، ووجه تهديداً بالغاً فيه كثير من التهكم إلى حاكمها - وحليفه السابق - المعتمد، جاء فيه «كثر - بطول مقامي - في مجلسي الذباب، واشتد علي الحر، فأتحفني من قصرك بمروحة أروح بها عن نفسي وأطرد بها الذباب عن وجهي»، فرد عليه المعتمد «قرأت كتابك، وفهمت خيلاءك وإعجابك، وسأنظر لك في مراوِح من الجلود اللمطية تروح منك لا تروح عليك إن شاء الله»[1] (ويقصد بذلك عزمه على الاستعانة بالمرابطين).

وعموماً، تردت أحوال الأندلس على جميع المستويات، وغدت بذلك مطمعاً لتوسعات الممالك النصرانية وخاصة قشتالة، ولم يكن بإمكان ملوك الطوائف،

1 - مجهول : الحلل الموشية، ص 41 و42.

وهم على ما رأينا من فرقة وبذخ وفساد وصراع، أن يتصدوا لهذه الأطماع التي أخذت تتزايد بتزايد ضعف الأندلس وتقوي الممالك الإسبانية.

لذلك كان من البديهي أن تتجه أنظار أهل الأندلس من الخاصة والعامة إلى العُدوة المغربية، حيث ذاع صيت القوة المرابطية الفتية، واشتهر عند الجميع حرصهم على الجهاد والتوحيد. فما هي يا ترى ملابسات استنجاد أهل الأندلس بهذه القوة المجاهدة؟ وما الأطراف المشاركة في هذا الاستنجاد؟ وما هي مجرياته؟ وما أبرز نتائجه؟

نخلص من هذا الفصل أن كلا من العدوتين المغرب والأندلس قد شهدا خلال القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي تحولات تاريخية متناقضة في مساراتها العامة.

فبالنسبة للعدوة المغربية، شهدت انطلاق الحركة المرابطية، التي تدرجت من دعوة دينية تزعمها عبد الله بن ياسين وتبنتها العصبية الصنهاجية في الصحراء، إلى تأسيس اللبنة الأولى للكيان السياسي المرابطي في الصحراء، الذي سرعان ما بدأ في الزحف على شمال المغرب، حتى تمكن من بناء دولة قوية وحدت المغرب كله وجزء مهما من المغرب الأوسط تحت نفوذها.

وتمكنت هذه الحركة الفتية المتصاعدة من نقل المغرب من حالة التجزئة السياسية تحت حكم الإمارات الزناتية والبرغواطية واليفرنية والمغراوية وغيرها، والتشتت المذهبي الذي مثلته الطوائف الدينية والمذهبية السائدة في ربوعه قبل المرابطين؛ إلى حالة الوحدة السياسية التي جسدها توحيد المرابطين لأطراف المغربَ تحت حكمهم، والوحدة المذهبية التي مثلها تعميمهم للمذهب المالكي وقضائهم على المذاهب والطوائف الدينية والمذهبية الأخرى.

وبالنسبة للأندلس، اتخذت خلال هذه الفترة مسارا تاريخيا مغايرا تماماً؛ حيث انتقلت من حالة الوحدة السياسية والمنعة الحضارية، التي تمتعت بها في ظل حكم الدولة الأموية، وما رافقها من منعة وصمود أمام الممالك المسيحية وتألق حضاري، إلى حالة التجزئة السياسية التي فرضها عليها ملوك الطوائف، وما رافقها من صراعات داخلية مريرة، وتقاعس عن الجهاد، وعجز

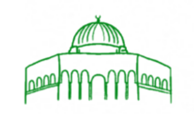
عن صد الهجمات المسيحية التي وصلت إلى حد السيطرة على مدن بارزة مثل طليطلة.

وقد شكلت هذه التحولات المتناقضة التي مرت بها العُدوتان خلال القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي، الإطار التاريخي الذي سيحتضن تلاقي الكيانين المرابطي والأندلسي بعد ذلك فيما عرف باستنجاد أهل الأندلس بالمرابطين ضد التحرشات المسيحية المتزايدة.

فقد ارتكزت الحركة المرابطية في مشروعها السياسي الدعوي على الجهاد والتوحيد، وكانت الأندلس، وهي تمر بما سبقت الإشارة إليه في أمس الحاجة لهاتين القضيتين، أي الجهاد والتوحيد. فكيف سيتم التلاقي بين الكيانين ؟ وما هي العوامل المساعدة عليه؟ وما التطورات التي مر بها ؟









الفصل الثاني

استنجاد أهل الأندلس بالمرابطين
الحدث وتطوراته ونتائجه

تكتسي قضية استنجاد ملوك الطوائف بالمرابطين ضد ألفونسو السادس وما تلاها من عبور الجيوش المرابطية إلى الأندلس أهمية بالغة في تاريخ العدوتين خاصة، وفي تاريخ الغرب الإسلامي برمته.

فقد شكلت هذه القضية الإطار العام لتحالف المرابطين وملوك الطوائف في معركة الزلاقة الشهيرة التي أحرز فيها المسلمون نصرا كاسحا على ألفونسو السادس والتحالف المسيحي عام 479 هـ/ 1086 م، مما مكن من وضع الحد لسياسته التوسعية، التي تغيرت لتوها من خيار الاكتفاء بفرض الجزية المالية على ملوك الطوائف إلى خيار التوسع على حسابهم، وتدشين سياسة الاسترداد، بعد السيطرة على طليطلة عام 478 هـ/ 1085 م وما تلا ذلك من تهديد إشبيلية نفسها.

كما كان هذا الحدث من جهة أخرى سبباً مباشراً لتوثيق الصلة بين العدوتين منذ ذلك الحين، وكذا تغيير مسارهما التاريخي.

فبالنسبة للأندلس، حدد ذلك الحدث مصير تجربة ملوك الطوائف، إذ سرعان ما تم القضاء عليهم وعزلهم نهائيا، وضم الأندلس إلى الدولة المرابطية. كما أنقذها العبور المرابطي من سقوط وشيك في يد الممالك المسيحية، وأعاد لها وحدتها وعزتها اللتين افتقدتهما منذ سقوط الدولة الأموية بها وطيلة حكم ملوك الطوائف.

وبخصوص المغرب، أثر هذا الحدث بعمق في التجربة المرابطية نفسها، وغير مسارها العام، حيث انتقلت الدولة المرابطية بعد ضمها للأندلس إلى مرحلة جديدة ومتميزة من تاريخها، وازدادت هذه التجربة تحضراً وتألقاً بالتفاعل الحضاري الذي انطلق بين العدوتين بهذا الحدث التاريخي المهم.

أما أهمية الحدث بالنسبة لتاريخ الغرب الإسلامي فتتجلى فيما رسخه من توحيد سياسي ومذهبي في المنطقة، وما أفضى إليه من تمديد فترة الوجود الإسلامي في الأندلس، والتصدي للزحف المسيحي الذي كاد أن ينهي هذا الوجود في وقت مبكر. وبذلك سطر حدث استنجاد الأندلس بالمرابطين مساراً جديداً في تاريخ المنطقة على مستوى ميزان القوة بين الكيانين الإسلامي والمسيحي.

ولهذه الأهمية وغيرها، حظيت هذه المسألة باهتمام كبير من قبل المؤرخين، سواء منهم القدامى أو المحدثون، وتعددت الروايات بشأنها بشكل مثير، كما تناولتها عدة دراسات وحاولت سبر أغوارها.

وإن كان هذا الحدث لا يشكل في ظاهره موضع خلاف بين الروايات القديمة والدراسات الحديثة حيث تجمع كلها على وقوعه، وعلى حقيقة الاستنجاد وعبور الجيوش المرابطية إلى الأندلس، وما تلاه من وقوع معركة الزلاقة وعواقبها وانعكاساتها على جميع الأطراف، وما توج به ذلك كله من ضم الأندلس إلى الحكم المرابطي بعد عزل ملوك الطوائف؛ مع ذلك كله، يمكن للمتتبع لمختلف الروايات الكلاسيكية أن يلمس فيها تضاربا كبيرا يصل إلى حد التناقض أحيانا، في سرد تفاصيل هذا الحدث وما ارتبط به من وقائع، وخاصة ما يتعلق بتحديد تاريخ الاستنجاد، وتعيين الأطراف التي بادرت بالاستنجاد، وكذا سرد وقائع العبور المرابطي ومجرياته. وكل هذا يضفي طابعا إشكاليا على حدث استنجاد أهل الأندلس بالمرابطين، من حيث تاريخه، والأطراف الصانعة له، ومجرياته.

ونريد في هذا الفصل أن نلقي أضواء تاريخية على هذا الإشكال التاريخي البارز من خلال ثلاثة مباحث:

– **المبحث الأول**: ندرس فيه الإطار العام الذي أفرز حدث الاستنجاد باستقصاء العوامل التي أسهمت في تمتين العلاقات بين العدوتين قبل وقوع هذا الحدث، باعتبار ذلك يشكل إطارا عاما للحدث، ثم استعراض عوامل الاستنجاد المتعلقة بالعدوتين معا وما عرفتاه من تطورات.

– **المبحث الثاني**: نخصصه لمناقشة قضية تاريخية اعتراها كثير من اختلاف وجهات النظر بخصوص حدث الاستنجاد، ألا وهي تحديد الأطراف المشاركة

فيه، أي من هو أول من استنجد بالمرابطين. ثم نتعرض لمجريات الحدث وتطوراته التي أفضت إلى اندلاع معركة الزلاقة الشهيرة.

- **المبحث الثالث** : نعالج فيه ما أفضى إليه العبور الأول من مواجهة إسلامية- مسيحية في معركة الزلاقة الشهيرة، التي أسست لبداية منعطف جديد من العلاقة بين العدوتين. ونستعرض فيه ما كان قبل هذه المعركة من استعدادات وخطط من الجانبين، ثم مجريات المعركة، والنتائج التي تمخضت عنها بالنسبة للأطراف الثلاثة المعنية، وهي المرابطون، والأندلس، وألفونسو السادس.

المبحث الأول

السياق العام لحدث استنجاد أهل الأندلس بالمرابطين

قبل الخوض في تفاصيل السياق العام الذي يندرج فيه حدث استنجاد الأندلس بالمرابطين، يجمل بنا أن نشير في البداية إلى حصول إجماع عند كل المؤرخين القدامى على أن هذه القضية تندرج في إطار الجهاد في سبيل الله الذي رفع المرابطون لواءه عاليا، والذي كان من الأسس المتينة لمشروعهم منذ انطلاقه في الصحراء، والذي فرضه الواقع المزري للأندلس في هذه الفترة من تاريخها وهي ترزح تحت حكم ملوك الطوائف، المتسم بالتمزق واشتداد الصراعات الداخلية، وتكالب النصارى على المنطقة، خاصة بعد انتقال ألفونسو السادس من سياسة الاكتفاء بفرض الجزية على ملوك الطوائف إلى سياسة التوسع إثر سيطرته على طليطلة عام 478 هـ/ 1085 م.

ويجدر بنا أن نرسم الإطار العام لهذا الحدث بتتبع العوامل المختلفة التي ساهمت في وقوعه وتطوره.

وقبل ذلك من المفيد جدا إلقاء نظرة تاريخية عابرة على العلاقات بين العدوتين قبل هذا الحدث، لنتعرف على ما هنالك من أواصر تاريخية وحضارية واجتماعية واقتصادية وفكرية بين العدوتين، وهي التي شكلت الإطار العام لما وقع من تفاعل بينهما فيما بعد، تطور إلى الاستنجاد ثم إلى الاندماج.

وبعد ذلك نستعرض العوامل المباشرة التي أفرزت لنا حدث الاستنجاد المتعلقة بالأندلس؛ ثم نقف عند عوامل الاستنجاد المرتبطة بالطرف المرابطي.

فما هي إذن عوامل التواصل الموجودة بين العدوتين، المغرب والأندلس، قبل حدث الاستنجاد بالمرابطين ؟ وما أثرها على ذلكم الحدث ؟ وما هي العوامل المباشرة التي أفضت إلى الاستنجاد ؟

أولا : عوامل التواصل بين العدوتين

من البديهي أن قيام أي شكل من أشكال العلاقات بين منطقتين أو دولتين يقتضي، بالضرورة، تعارفهما على مختلف المستويات.

وعلى الرغم من أن علاقات المغرب بالأندلس قديمة قدم تاريخ البلدين، وأن المغاربة هم أول من أطلق اسم الأندلس على شبه الجزيرة الإيبيرية، على رأي الدكتور الطاهر أحمد مكي، وعنهم أخذه الفاتحون العرب[1]، فذلك لا يعني استمرارية التواصل بين العدوتين إلى عصر المرابطين على منحى واحد، لأن العوامل المؤطرة لهذا التواصل كانت عرضة للتغيير والتبديل باستمرار.

وباستقصاء المصادر يمكننا استنباط العديد من العوامل المؤطرة لهذا التواصل وإجمالها في العناصر التالية :

وجود جالية مغربية بالأندلس وأندلسية بالمغرب

فمن المعروف أن المغرب قد قام - بحكم موقعه الجغرافي - بدور بارز في الفتح الإسلامي للأندلس، حيث أشرف فاتحون مغاربة بأنفسهم على هذه العملية، بقيادة طارق بن زياد رحمه الله، ولا شك أنه اصطحب معه عددا من المجاهدين المغاربة.

ومع هذا الفتح وبعده، استقر كثير من هؤلاء بالجزيرة وطاب لهم المقام بها لما تتوفر عليه من مغريات الاستقرار. ومما لا شك فيه أيضا أن بعض هذه المجموعات

---

1 - مكي الطاهر أحمد : دراسات أندلسية في الأدب والتاريخ والفلسفة، ط3، القاهرة، 1987، ص 9-25.

قد ذابت في وسط المجموعات العربية والأندلسية، وبعضها قد حافظ على هويته، وساهم في تقوية جسور التواصل بين الأندلس وأوطانه الأصلية، بل وصل كثير منهم، كما رأينا سالفاً، إلى منصب الأمراء في كثير من الممالك الطائفية.

ومن هذه الهجرات أيضاً هجرة تعد أكبر شاهد على قوة التواصل بين العُدوتين، ويتعلق الأمر بهجرة مجموعة من أسرة بني زيري الصنهاجية الحاكمة بإفريقية إلى الأندلس بعد حصولها على إذن العبور من المنصور بن أبي عامر برسم المرابطة والجهاد، نتيجة بعض الخلافات الأسرية حول الصراع على الحكم، وذلك في عام 393 هـ/ 1002 م، أي في عهد عبد الملك المظفر بن المنصور بن أبي عامر[1] ؛ وقد نجح هؤلاء الوافدون في استغلال الاضطرابات والفتن التي اجتاحت الأندلس في نهايات القرن الرابع الهجري وبدايات القرن الخامس إبان ما عرف بفترة ملوك الطوائف، واستطاعت أن تؤسس كيانا سياسيا خاصا بها بالبيرة Elvira أولا، ثم غرناطة Granada، واستمر التواصل بينها وبين أوطانها الأصلية إلى أن وضع ابن تاشفين حدا لها بعزل آخر أمير من أمرائها بالأندلس، وهو الأمير عبد الله بن بلقين، ونفيه إلى المغرب في 438هـ/ 1090 م[2].

ومن جانب آخر، نجد في كثير من المصادر التاريخية حديثا مستفيضا عن هجرة مضادة للأندلسيين إلى المغرب عبر فترات تاريخية مختلفة، وأهمها المجموعات الأندلسية التي هجرت من قرطبة Cordoba فراراً من بطش الحكم الربضي، بعد ثورتها ضده في عام 203 هـ/ 818 م على خلفية الاضطرابات العرقية التي شهدتها الأندلس بين مختلف العصبيات المكونة لساكنتها، واستقر معظم هؤلاء في عدوة الأندلسيين بفاس بدعوة من الأمير إدريس الثاني[3]. ومن الطبيعي أن يحافظ هؤلاء الوافدون على صلاتهم بأوطانهم الأصلية، وأن يسهموا في تقوية الأواصر بين العدوتين.

---

1 - ابن بلقين، عبد الله : كتاب التبيان، تحقيق بروفنسال، دار المعارف بمصر، 1955، ص 16-18.

2 - ابن بلقين : كتاب التبيان، ص 24-25، 41، 43، 149، 150 ؛ ابن بسام : الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تحقيق إحسان، عباس، الدار العربية للكتب، ليبيا، 1978، القسم الأول، ج 1، ص 457-458.

3 - ابن عذارى : البيان المغرب، ج 2، ط 3، ص 75-77.

ظل عدد من قوافل الحجيج الأندلسي، منذ افتتاح إسبانيا ودخولها للإسلام، يمر عبر المغرب في طريق الذهاب أو العودة من الحرمين الشريفين. وقد كان بعض هؤلاء الحجيج يستقرون بالمغرب لبعض الوقت أو نهائيا إما طلبا للعلم أو للرزق، مما جعلهم يسهمون بدورهم في تقوية الأواصر بين العدوتين.

وفضلا عن ذلك، فإن موسم الحج - باعتباره مؤتمرا مفتوحا بين كافة المسلمين - وفر فرصة أخرى لتعارف وتواصل أهل العدوتين خاصة وتواصلهم، وأن الطرفين يشتركان في جزء غير يسير من طريق الحجاز مما يتيح لهما فرصا واسعة للتواصل والتعارف.

ومن جهة أخرى، فإن الموقع الجغرافي المتقارب للعُدوتين يجعل التواصل التجاري بينهما أمرا متيسرا وحتميا ؛ فمضيق جبل طارق الذي يفصل بينهما لا يتعدى عرضه في أضيق جوانبه الإثني عشر ميلا، أي حوالي 14 كيلومترا، ولذلك كانت قوافل التجارة والحجيج تعبر هذا المضيق جيئة وذهابا باستمرار[1]، وقد قام هؤلاء التجار بدور مهم في التعريف بأحوال بلادهم والبلاد التي زاروها.

وإضافة إلى التجار، فهناك طائفة الرحالة، الذين كانت تستهويهم الرحلات، ومعرفة أحوال الدول والشعوب، وكان بعضهم يسجل كل مشاهداته، وانطباعاته، والبعض الآخر يكتفي بحكايتها.

وللأسف لم يبق لنا أي كتاب لرحالة مغربي عن وصف أندلس القرن الخامس الهجري، موضوع دراستنا، لكن هذا لا يعني عدم وجود من قام بذلك، فالإهمال والضياع والبلى كلها عوامل من شأنها أن تحرمنا من كثير من المصنفات القديمة.

وعلى العكس من ذلك، برز من الأندلسيين في القرن الخامس الهجري جغرافي شهير وهو أبو عبيد الله البكري، الذي يتضح مما أورده من معلومات دقيقة عن المدن المغربية، وبعض المدن الإفريقية، والكيانات السياسية بهذه

1 - ابن الفرضي : تاريخ علماء الأندلس، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، 1966، ص 278،206 ؛ ابن بشكوال : الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم، نشر وتصحيح الحسني، عزت العطار، مصر، 1955، ص 47-48، 75، 142.

المناطق، ومن وصفه الدقيق للمسالك التجارية، التي تربط بين هذه المدن، وما يتوفر فيها من خدمات لراحة المسافرين، والإمكانيات الزراعية والصناعية لهذه الأماكن، والمذاهب الحياتية لأهلها، يتضح من ذلك كله أن التواصل بين العدوتين كان قويا وفعالا.

وتزداد هذه الحقيقة تأكيدا إذا أخذنا في الاعتبار ما يؤكده الدارسون من أن البكري هذا لم تطأ قدمه العدوة المغربية، وإنما اعتمد فيما أورده من معلومات مفصلة ودقيقة عنها على المؤلفين السابقين له في هذا المجال، كيوسف الوراق، والمغاربة الذين كانوا يتوافدون على الأندلس، والأندلسيين الذين زاروا المغرب وإفريقية[1].

دور رحلات العلماء وطلاب العلم

من المعروف أن حث الإسلام على طلب العلم دفع العلماء وطلاب العلم إلى التنقل عبر أرجاء دار الإسلام على اتساعها لملاقاة الشيوخ المشهورين والأخذ عنهم. وقد كان حظ العدوتين من هذه الحركية الثقافية الفكرية الحضارية جد وافر، بالنظر إلى تقاربهما الجغرافي وما بينهما من أواصر من جهة، وبالنظر إلى ما كان بهما من مراكز علمية ذاع صيتها في العالم الإسلامي، مثل جامع القرويين بفاس وجامع قرطبة بالأندلس.

وفي هذا الصدد كان العلماء وطلاب العلم في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي - موضوع دراستنا هاته - من العدوتين يتنقلون، وبحرية تامة، بين مراكز العلم فيهما. وتحفظ لنا كتب التاريخ والتراجم والطبقات أسماء العديد من هؤلاء[2]، ويورد كثير من هذه المصنفات اسم الشيخ عبد الله بن ياسين، الزعيم الروحي للمرابطين ضمن هؤلاء الطلاب[3].

1 - البكري : المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، وهو جزء من كتاب المسالك والممالك، الجزائر، 1858، ص 189.

2 - ابن بشكوال، أبو القاسم خلف بن عبد الملك : كتاب الصلة، الدار المصرية للتأليف 1966، ص 144.

3 - دندش، عصمت عبد اللطيف : دور المرابطين في نشر الإسلام في غرب إفريقيا، 430-515 هـ / 1058-1121م، بيروت، 1988، ص 63 ؛ ابن عذاري المراكشي : البيان المغرب، ج 4، ص 8-10.

ثانيا : عوامل الاستنجاد المتعلقة بالأندلس

في ظل الانكسار التاريخي الكبير الذي عرفته الأندلس بعد سقوط الدولة الأموية، وما قابله من نهوض في الجانب المسيحي تجسد أساساً في نشاط عملية الاسترداد، بقيادة الملك القشتالي ألفونسو السادس، كان ملوك الطوائف يعيشون حياة طابعها البذخ والترف والمجون، على حساب رعاياهم، الذين كانوا يئنون من كثرة الضرائب والإتاوات المفروضة عليهم. وفضلا عن ذلك فقد ابتعدوا عن الدين، وتقاعسوا عن الجهاد، وهادنوا ملوك النصارى، وتقربوا إليهم بالهدايا، والتزموا لهم بدفع الإتاوات، فنتج عن ذلك زيادة سخط رعاياهم عليهم وتذمرهم من سياستهم، فتطلعوا لمنقذ ينقذهم من هذا الواقع المختل، ويعيد للإسلام قوته وهيبته في الجزيرة، ويوقف الأطماع المسيحية المتزايدة.

وفي هذه الفترة العصيبة ظهر المرابطون في العدوة المغربية المجاورة كقوة إسلامية فتية جسدت بكل وضوح وجلاء النموذج المضاد والمعاكس لما كان عليه ملوك الطوائف؛ فقد اشتهرت بإحيائها لفريضة الجهاد مقابل تقاعس ملوك الطوائف عن هذا الفرض، وعرفت بتمسكها بتعاليم الإسلام وخاصة في مجال الحقوق والواجبات المالية والأحكام، عكس حال ملوك الطوائف في انحرافهم عن قيم الإسلام وشرعه، وخاصة في المجال الجبائي، وهو المجال الذي تضرر منه أهل الأندلس كثيرا في ظل التزامات ملوك الطوائف بدفع ضرائب وإتاوات ضخمة لمن يوالونهم من الأمراء المسيحيين بالجزيرة.

وأمام هذا الواقع المتناقض، الذي جسد صورة قاتمة منفرة إلى أبعد الحدود في الجانب الأندلسي، وبالمقابل قدم صورة مشرقة مغرية من الجانب المرابطي، كان من الطبيعي أن تتطلع أنظار أهل الأندلس إلى هذه القوة الفتية الواعدة، وتشرئب إليها أعناقهم وهم يعانون من التأزم والضياع والهوان.

وبذلك شكلت سمعة المرابطين المتصاعدة التي ذاع صيتها في عموم المنطقة خطرا حقيقيا وبالغا على المستقبل السياسي لملوك الطوائف، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار أنه منذ عهد المعتضد بن عباد حاكم إشبيلية، كان زوال الملك على يد قوة مغربية هاجسا يؤرق مضاجع البعض من ملوك الطوائف[1] ؛ وقد كان ملوك

---

1 - ابن بسام، أبو الحسن علي : الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار الثقافة 1997، القسم 2، ج 1، ص 40.

الطوائف على علم ووعي بكل هذا، إلا أن عوامل أخرى أشد إلحاحا وقوة جعلت كلمة معظمهم تجتمع على الاستنجاد بيوسف بن تاشفين. فما هي هذه العوامل ؟

تقدم لنا الأسطغرافية الكلاسيكية، في معرض تأريخها للتدخل المرابطي في الأندلس، سلسلة من الأحداث المتفاوتة الأهمية، التي أسهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في تفسير ذلكم الحدث التاريخي البالغ الأهمية، ونلمس اختلافا بيّنا بينها بخصوص تغليب حدث معين على الأحداث الأخرى واعتباره السبب الأساس في الاستنجاد.

والواقع أن كل واحد من هذه الأحداث أسهم بنصيبه في تأزيم وضع الأندلس واضطرارها إلى الاستنجاد بالمرابطين. ويمكننا تصنيف هذه العوامل على الشكل التالي :

مأساة بربشتر[1] (Barbastro) وسقوطها في يد النورمان

رغم وجود فاصل زمني يزيد عن عشرين عاما بين هذا الحدث الذي وقع في 456 هـ / 1064 م، ودخول المرابطين إلى الأندلس الذي تم في 479 هـ / 1086 م، فقد كان له أثر بالغ في عملية الاستنجاد، لأنه يؤشر إلى المنحى الجديد الذي أخذته تطورات الأندلس في ظل ملوك الطوائف منذ منتصف القرن الخامس الهجري / أواخر القرن الحادي عشر الميلادي.

وخلاصة هذا الحدث أن النورمان والفرنسيين المؤيَدين من البابا قاموا بمحاصرة هذه المدينة الاستراتيجية سنة 479 هـ / 1086 م لمدة أربعين يوما، حتى سقطت في يد هؤلاء الغزاة الذين استباحوها شر استباحة، وأعملوا فيها النهب والسلب والقتل والأسر، لكن المسلمين تداعوا إلى نجدتها وتمكنوا من تحريرها بعد تسعة أشهر من الاحتلال[2].

وتتأكد علاقة هذه الواقعة بما نحن بصدده من استنجاد أهل الأندلس بالمرابطين من عدة أوجه :

---

1 - بربشتر قلعة حصينة تقع شمالي سرقسطة على أحد روافد نهر إيبرو Ebro، وتعد من المراكز الإسلامية الشهيرة في الأندلس.

2 - الحجي : التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة (92هـ / 897 هـ)، ص 359-360.

أولها أنها تؤرخ لأول موقع إسلامي سقط في يد المسيحيين في هذه الفترة العصيبة من تاريخ الأندلس. وثانيها أنها تؤرخ، في كثير من المصادر، لبداية الاستنجاد بالمرابطين، كما سنرى لاحقا، عند تطرقنا لمجريات الاستنجاد. وثالثها أن كثيراً من المؤرخين والأدباء الأندلسيين استوقفهم هذا الحدث الرهيب ووصفوه بكل المثالب، وتنبهوا إلى خطورة ما سيُفضي إليه من تطورات، وبأن ما حل ببربشتر هاته يهدد باقي المناطق في ظل تقاعس ملوك الطوائف.

فهذا ابن بسام المعاصر للحدث اعتبره فاتحة المصائب[1] ؛ ومما أورده في هذا الصدد : «...إلى أن طرق الناعي بها قرطبتنا فجأة...فصك الأسماع وأطار الأفئدة، وزلزل الأرض الأندلسية قاطبة، وصير للكل شغلا تسكع الناس في التحدث به والتسآل عنه، والتصور لحلول مثله أياماً، لم يفارقوا فيها عادتهم من استبعاد الوجل، والاغترار بالأمل، والإسناد إلى أمراء الفرقة الهمل، الذين هم منهم ما بين فشل ووكل، يصدونهم عن سواء السبيل..»[2].

وقد أفرزت هذه المأساة جوا خاصا طبع الحياة الأندلسية طيلة النصف الثاني من القرن الخامس الهجري، وتميز أساسا بالتنادي إلى الجهاد والتنبيه إلى خطورة ما آلت إليه الأندلس.

وتصدى المفكرون من الفقهاء والأدباء وغيرهم لهذه المهمة التوعوية، وعلى رأسهم ابن عبد البر النمري الذي وجه عدة رسائل إلى عامة المسلمين يذكي فيهم روح الجهاد ويستنهض هممهم ويحثهم على الوحدة والتضامن؛ ومما جاء في بعضها: «من الثغور القاصية والأطراف النائية، المعتقدين للتوحيد، المعتصمين بعصمة الإسلام... إلى من بالأمصار الجامعة، والأقطار الشاسعة، بجزيرة الأندلس، من ولاة المؤمنين، وحماة المسلمين، ورعاة الدين من الرؤساء والمرؤوسين، سلام عليكم...

«أما بعد : حرسكم الله بعينه التي لا تنام، فإنا خاطبناكم مستنفرين، وكاتبناكم مستغيثين، وأجفاننا قرحى، وأكبادنا حرى، ونفوسنا منطبقة، وقلوبنا محترقة،

---

1 - ابن بسام : الذخيرة، ق3، م1، ص 181.

2 - ابن بسام : الذخيرة، ق، م1، ص 180 ؛ ابن عذاري : البيان المغرب، ج 3، ص 254.

على حين نشر الكفر جناحيه، وأبدى الشرك ناجذيه، واستطار شرر الشر، ومسنا وأهلنا الضر...»[1].

ونلمس بوضوح في هذه الرسالة شدة الموقف وخطورة الحدث الذي خيم بظلاله السوداء على المنطقة برمتها، وكل هذا، بلا شك، أسهم في بلورة المسار الجديد الذي ستعرفه الأندلس والمتمثل أساسا في الاستنجاد بالمرابطين.

ولم يمض وقت طويل على هذه المأساة التي أنضجت المسار الجديد للصراع بين القوتين الإسلامية والمسيحية في الجزيرة، حتى فجع أهل الأندلس بمأساة أكبر وأعمق ألا وهي سقوط طليطلة.

سقوط طليطلة Toledo في يد ألفونسو السادس (478 هـ / 1086 م)

يعد حدث سقوط طليطلة في يد ألفونسو السادس بتاريخ 478 هـ / 1086 م حدثا بالغ التأثير في تطور الأحداث بالأندلس، وفي علاقتها بالمغرب. فقد كان هذا الحدث الرهيب بحق النقطة التي أفاضت الكأس بالنسبة للأوضاع المتأزمة بالأندلس، وكان العامل الأساس الذي عجل بانتقال الأندلس من وضعية إلى أخرى.

وقد أفاض المؤرخون القدامى، وخاصة الأندلسيون، في ذكر هذا الحدث والتعليق عليه، واجتهدوا في تصويره بأشد ما يمكن من القتامة والخطورة؛ فهذا ابن قصيرة ينقل أجواء هذا الحدث الرهيب مستعملا صورا بلاغية جد معبرة قائلا:

«... ثم لم يزل التخاذل يتزايد، والتدابر يتساند، حتى حلت الفاقرة، وقضيت القضية، وتعجلت البلية، بحصول مدينة طليطلة في أيدي النصارى، وهي في الجزيرة كنقطة الدائرة، وواسطة القلادة، تدركها من جميع نواحيها ويستوي في الإضرار بها قاصيها ودانيها»[2].

وقد ارتجت الأندلس كلها لهذه الحادثة الأليمة رجة عنيفة، وأحس الأندلسيون قاطبة إثر ذلك أن بلادهم كلها إلى ضياع ما دامت واسطة قلادتها قد سقطت بيد ألفونسو السادس.

---

1 - ابن بسام : الذخيرة، ق 3، م 1، ص 173، 174.

2 - ابن بسام : الذخيرة، ق 1، ج 1، ص 249.

وبنفس الحسرة والعمق والدقة، صور الشعراء هذه المأساة الكبرى، ومن ذلك هذه الأبيات التي عبر فيها الشاعر الأندلسي عبد الله بن فرج اليحصبي المشهور بابن العسال، عن هذه النكبة وعن الآثار المرتقبة لمصير الإسلام في الأندلس بعدها، والتي جاء فيها:

يا أهل أندلس حثوا مطيكم		فما المقام بها إلا من الغلط

الثوب ينسل من أطرافه وأرى		ثوب الجزيرة منسولا من الوسط

ونحن بين عدو لا يفارقنا		كيف الحياة مع الحيات في سفط[1]

ويلخص لنا ابن الأثير هذه المأساة ضمن سرده لأحداث 478هـ، مشيرا إلى العوامل التي أفرزتها، قائلا : «في هذه السنة 478هـ استولى الفرنج - لعنهم الله - على مدينة طليطلة من بلاد الأندلس، وأخذوها من المسلمين، وهي من أكبر البلاد وأحصنها.

«وسبب ذلك أن الأذفونش - ملك الفرنج بالأندلس - كان قد قوي شأنه، وعظم ملكه، وكثرت عساكره، مذ تفرقت بلاد الأندلس، وصار كل بلد بيد ملك. . .فحينئذ طمع الفرنج فيهم وأخذوا كثيرا من ثغورهم.

«وكان قد خدم قبل ذلك صاحبَها القادر بالله بن المأمون بن يحيى بن ذي النون[2]، وعرف من أين يؤتى البلد، وكيف الطريق إلى ملكه، [يشير إلى ما سبق استعراضه من استعانة القادر بألفونسو] فلما كان الآن [يقصد سنة 478هـ] جمع الأذفونش عساكره، وسار إلى مدينة طليطلة يحصرها سبع سنين، وأخذها من القادر فازداد قوة إلى قوته. . »[3].

وتزداد خطورة هذا الحدث إذا علمنا أن الفونسو السادس لم يكتف بالسيطرة على طليطلة، بل مد نفوذه على كل أعمال الثغر الأوسط من الأندلس التي كانت

---

1 - ابن بسام : الذخيرة، ق 2، ج 1، ص 250 ؛ المقري، أحمد بن محمد : نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، شرحه وضبطه وعلق عليه وقدم له د. مريم قاسم طويل ود. يوسف علي طويل، بيروت، دار الكتب العلمية، 1995، ج 6، ص 84.

2 - يشير هنا إلى ما كان من علاقات بين القادر بالله وألفونسو، حيث ساند القادر ألفونس في انتزاع عرش قشتالة.

3 - الكامل : ابن الأثير، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة 5، 1985، ج 8، ص 298.

تابعة لبني ذي النون، حتى أصبحت المنطقة الممتدة من وادي الجمارة حتى مدينة طلبيرة وأعمال شنتبرية كلها تحت احتلال مملكة قشتالة النصرانية.

كما أن هذا النصر الذي أحرزه الفونسو السادس على حساب أمراء الطوائف زاده بطشا وتطلعا إلى السيطرة على المزيد من ثغور الأندلس، ودشن مرحلة جديدة من مراحل العلاقات بين الممالك النصرانية والإمارات الإسلامية في الأندلس، هي مرحلة الزحف التدريجي للممالك النصرانية وبداية حركة الاسترداد، وعدم اكتفائها بمجرد الضرائب التي كانت تفرضها على ملوك الطوائف. ومن الجهة المقابلة زاد ذلك ملوك الطوائف تزلفا إلى ألفونسو السادس وخضوعا له، ودفعا لمزيد من الجزية له اتقاء بطشه.



وقد صور المؤرخ ابن الكردبوس هذا الوضع القاتم بكل أبعاده تصويرا دقيقا بقوله: «وذُل الرئيس والمرؤوس، وافتقرت الرعية، وفسدت أحوال الجميع بالكلية، وزالت من النفوس الأنفة الإسلامية، وأذعن من بقي منهم خارج الذمة إلى أداء الجزية، وصاروا للفنش عمالا يجلبون له الأموال، لا يخالف أمره، ولا يتجاوز له أحد»[1].

إذن، فقد كان إقدام ألفونسو السادس على احتلال مدينة طليطلة مؤشرا واضحا وجليا لبقية ملوك الطوائف، وإنذارا لهم بأن الدور زاحف نحوهم، وأن سابق علاقاتهم مع ألفونسو لن تنفعهم أمام هذا التحول الخطير في سياسته تجاههم، وذلك بالنظر إلى ما أقدم عليه تجاه طليطلة، على الرغم من العلاقة الوطيدة التي كانت تربطه بسلف صاحبها يحيى بن إسماعيل بن المأمون بن ذي النون، والعهود الموثقة التي كانت بينهما، بل على الرغم من الدور الذي لعبه المأمون بن ذي النون في وصول ألفونسو نفسه إلى السلطة[2].

ومن الناحية الاستراتيجية، لم يكن خافيا على أهل الأندلس خطورة هذا التقدم، باعتبار موقع طليطلة الحساس، الذي يسمح لألفونسو وجيوشه بعبور نهر تاجو Tajo، وبالتالي التمكن من التوغل في الجنوب الأندلسي بسهولة بالغة،

---

1 - ابن الكردبوس: الاكتفاء على أخبار الخلفاء، الجزء الخاص بالأندلس، نشر وتحقيق أحمد مختار العبادي، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية، المجلد 13، مدريد 1965 – 1966 ص 77.

2 - ابن بسام: الذخيرة، ق 4، ج 1، ص 114-115.

الشيء الذي زاد من مخاوف ملوك الطوائف على عروشهم، وعلى رأسهم المعتمد بن عباد[1].

وعلاوة على ما سبق، فإن ضعف مملكة سرقسطة Zaragoza قد أمَّن بلا شك لألفونسو الجبهة الشرقية، وجعله مطمئنا من أي هجوم ضده من ناحيتها، مما وفر له حرية الحركة والتصدي لدور سياسي أكبر في الجنوب الإسباني المسلم، بل بهذا الإنجاز الكبير أصبح ألفونسو زعيما غير منازع للمسيحية ومدافعا عنها في مواجهة الإسلام وممالكه، مما أكسبه مزيدا من الدعم المعنوي فضلا عن السياسي من قبل العالم المسيحي بأسره.

ونظرا لهذه الاعتبارات كلها وغيرها، يجمع المؤرخون القدامى والمحدثون على أن سقوط طليطلة شكل الحدث البارز الذي أفضى إلى الاستنجاد بالمرابطين، وبالتالي دخول الأندلس مرحلة جديدة من تاريخها، ويربطون به حدثا آخر لا يقل أهمية في نسج هذا المسار، بل يعد السبب المباشر فيه، ألا وهو تأزم العلاقات بين ابن عباد وألفونسو.

تأزم العلاقات بين ابن عباد وألفونسو السادس

يعد المعتمد بن عباد رجل الجزيرة الأول بلا منازع، لتفوقه على نظرائه من ملوك الطوائف في المجال العسكري والاقتصادي، ولحنكته ودهائه ودربته، ولمكانة مملكته إشبيلية التي تعد من أهم ممالك الطوائف بالأندلس وأكبرها خلال تلك الفترة، ولاعتباره، في نظر كثير من أهل الأندلس، الوريث الشرعي لمجد الدولة الأموية بالأندلس، هذا فضلا عما عرف به من براعة في قرض الشعر مما زاده صيتا وشهرة[2]. وقد وصفه ابن الأبار بأنه «من الملوك الفضلاء، والشجعان العقلاء، والأجواد الأسخياء المأمونين، عفيف السيف والذيل»[3].

واعتبارا لهذه المميزات وغيرها، كان المعتمد محل تقدير واحترام كبيرين عند باقي وصفائه من ملوك الطوائف، رغم ما وقع بينه وبينهم من صراع وتوتر بسبب توسعاته التي رام من خلالها استعادة مجد الأندلس.

---

1 - مؤلف مجهول: الحلل الموشية، ص 38؛ ابن الكردبوس: تاريخ افتتاح الأندلس، ص 89-90.

2 - الحجي: التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة (92هـ/ 897 هـ)، ص 390.

3 - ابن الأبار: الحلة السيراء، ج 2، ص 54.

أما الفونسو السادس فهو يعد هو الآخر زعيم الممالك النصرانية بالأندلس بدون منازع، خاصة بعد فرضه الجزية على عدد من ملوك الطوائف، ونجاحه في احتلال طليطلة.

وقد أعماه تفوقه على جيرانه من حكام الأندلس المسلمين، وظن أن ملوك الطوائف كلهم كابن ذي النون صاحب طليطلة الذي سيطر على ممتلكاته.

ونجد في كثير من المصنفات التاريخية الإخبارية تركيزا شديدا على ما وقع بين هذين الزعيمين من توتر العلاقات الذي بلغ حدا من التأزم توج بالاستنجاد بالمرابطين. ومع هذا التركيز نجد تضاربا جليا في تفسير عوامله.

اختلف المؤرخون القدامى في رواياتهم حول السبب المباشر للعداء بين الزعيمين. فمنهم من يبرر ذلك بانشغال المعتمد عن أداء الإتاوة لالفونسو السادس بغزو المرية، فغضب عليه ألفونسو السادس، وطالبه بتسليم بعض حصونه إلى عماله زيادة على الإتاوة عقابا له على تأخيرها[1].

ومن هذه الروايات من يبرر ذلك العداء بإمعان ألفونسو في الاستخفاف بالمعتمد عندما طلب منه السماح لزوجته القمطيجة بدخول جامع قرطبة لتلد فيه، زاعما أن الأطباء والقساوسة أشاروا عليه بذلك[2].

وتذكر روايات أخرى أن سبب تأزم العلاقات بين المعتمد والفونسو يعود إلى أن الأخير أرسل سفارة إلى المعتمد على رأسها وزيره اليهودي ابن شاليب، لمطالبته بالتعجيل بدفع الإتاوة، غير أن رئيس الوفد - ابن شاليب - تجاوز حدود الأدب واللياقة الديبلوماسية في تعامله مع المعتمد، وأغلظ له القول، فغضب الأخير وأنزل محبرة كبيرة على رأسه فأرداه قتيلا، وأمر بصلبه في قرطبة[3].

ونجد في روايات أخرى وقائع مغايرة لهذه الحادثة، إذ تشير إلى أن ألفونسو السادس أرسل سفارته السنوية إلى المعتمد لقبض الإتاوة برئاسة ابن شاليب

---

1 - الحجي : التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة (92هـ/ 897 هـ)، ص 393.

2 - ابن الخطيب : أعمال الأعلام، ج 3، ص 185 ؛ المقري : نفح الطيب، ج 4، ص 356-358.

3 - الحميري، أبو عبد الله حمد بن عبد الله : الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق عباس، إحسان، بيروت، 1975، ص 85 ؛ المقري : نفح الطيب، ج 4، ص 358.

اليهودي، ونزلت السفارة خارج باب إشبيلية، وأرسل إليها المعتمد الإتاوة، فرفض ابن شاليب تسلمها، وطالب أن يأخذها ذهبا فضلا عن بعض السفن التي تصنع في إشبيلية، مما أثار غضب المعتمد فأمر بقتل اليهودي رئيس الوفد وسجن الباقين[1]، ثم استفتى بعض المقربين إليه من الفقهاء فيما فعل، فأفتوا له بصحته.

أما ألفونسو السادس، فلما ورد عليه ما فعله ابن عباد قام بإرسال رسالة شديدة اللهجة له، وتوعده بالانتقام، فرد عليه المعتمد بالمثل[2].

وبذلك تأكد ألفونسو من إصرار ابن عباد على موقفه وتمسكه بعزته، فبدأ يعد العدة للانتقام منه. وحينما وصل ذلك إلى المعتمد، جمع خاصته واستشارهم في الأمر، فدار الرأي حول خيارين لا ثالث لهما:

إما أن يقف في وجه ألفونسو اعتمادا على إمكانياته الذاتية المحدودة، وستكون النتيجة بلا شك انهزامه و فقدانه لدولته، وربح ألفونسو للرهان، وهو يعلم يقينا أنه لن يجد أية مساعدة من وصفائه ملوك الطوائف الآخرين لسوء علاقاته معهم، ولتخاذلهم أصلا عن مواجهة ألفونسو ؛ فضلا عن أن ذلك، حتى على افتراض حدوثه، لن يُجْدِيَ شيئا أمام القوة الجبارة لألفونسو. وبذلك يبدو هذا الخيار مستبعدا لعواقبه الوخيمة المؤكدة.

والخيار الثاني هو المبادرة إلى الاستعانة بالمرابطين، باعتبارهم قوة فتية قريبة ترفع شعار الجهاد، على الرغم من المخاطر التي تكتنف مثل هذا الخيار بالنظر إلى ما يمثله المشروع المرابطي من تناقض صارخ مع مشروع ملوك الطوائف ؛ فالأول قائم أساسا على الجهاد والتوحيد، بينما الثاني يقوم على التخاذل والتشتت، وقد يكون مصير الاستعانة بالمرابطين، في ظل هذا الواقع، هو القضاء على ملوك الطوائف وضم الأندلس.

والواقع أن ابن عباد، رغم وعيه بكل هذه الأبعاد، مال إلى الخيار الأخير ووافقه على رأيه هذا بقية ملوك الطوائف انتصارا لدينهم وسدا للذرائع.

---

1 - مجهول : الحلل الموشية، ص25-26 ؛ ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، نشر وتحقيق محمد عبد الله عنان، ج 2، الطبعة الأولى القاهرة، 1974، ص.110

2 - الحميري : الروض المعطار في خبر الأقطار، ص .288

وهناك أكثر من مبرر لهذا الخيار: أولها المبرر الشرعي الذي يؤكد على الاستعانة بالمسلمين ضد الأعداء، ويحرم أي شكل من أشكال الموالاة لغير المسلمين خاصة في خضم المواجهة والصراع. وثانيها خشية المعتمد ومن معه أن يعتبرهم المرابطون أذنابا لألفونسو السادس، فيقوموا بانتزاع عروشهم في حالة انتصارهم على ألفونسو السادس. وثالثها طمعه في أن يحظى بالعون والمساعدة من المرابطين ليسحق أعداءه[1]، وبذلك يحقق حلمه في توحيد الأندلس تحت رايته[2].

ولم يكن ابن عباد وحده المدرك لهذا الأمر، بل كان باقي ملوك الطوائف ينحون هذا المنحى بعدما لمسوا أن ألفونسو قد غير سياسته تجاههم من الاكتفاء بالجزية إلى خيار الاستئصال.

تغير سياسة ألفونس السادس تجاه ملوك الطوائف من الاكتفاء بالجزية إلى سياسة الاسترداد

نجد عند ابن بلقين في مذكراته - وهو المعاصر لهذه الأحداث، بل والمساهم في صناعتها عن قرب - تسجيلا دقيقا لهذا التحول الذي طرأ على علاقة ألفونس بملوك الطوائف، إذ يقول: «وكما رأينا كلَبَ النصراني (يعني الفونسو السادس) على الجزيرة وأخذه لطليطلة، وقلة رفقه، بعدما كان يقنع منا بالجزية وصار يروم أخذ القواعد، وإن أخذه لطليطلة للضعف المتوالي عليها عاما بعد عام، وكذلك كان من شأنه في أخذ البلاد، إذ كان مذهبه أن لا ينازل معقلا، ولا يفسد أجناده على مدينة لبعد مراميها ومن فيها من مخالفي ملته، وإنما كان يأخذ منا الجزية عاما بعد عام، ويعنف عليها بما شاء من أصناف التعدي إلى أن تضعف وتلقي بيدها كما فعلت.

«فوقع من ذلك في الأندلس رجة عظيمة، وأشرب أهلها خوفا وقطع رجاء من استيطانها، وجرت بين المعتمد وألفونسو مخالفات كثيرة، وسأله أن يتخلى

1 - الحميري: الروض المعطار في خبر الأقطار، ص 288؛ التازي، عبد الهادي، «يوسف بن تاشفين والمعتمد بن عباد»، قمة مراكش، العلم الثقافي، 3 فبراير 1996، ص 7.

2 - ابن بلقين: كتاب التبيان، تحقيق ليفي بروفنصال، القاهرة 1955، ص 164-165.

له عن معاقل كان الموت عنده أولى من إعطائها، فوجست نفسه منه بالجملة ورام كسره بطوائف المرابطين...»[1].

انطلاقا من هذا النص، كانت دول الطوائف، نتيجة ضعفها وتآمر بعضها على بعض، وطبيعة سلوك حكامها، ملتزمة بدفع ضريبة سنوية لألفونسو السادس، سماها البعض بالجزية، مقابل الكف عن مهاجمتها ومسالمتها وحمايتها من بعضها البعض.

وقد استمر ألفونسو في هذه السياسة منذ بداية عصر ملوك الطوائف إلى احتلاله لطليطلة في 478 هـ/ 1086 م، حيث دشن هذا الاحتلال مرحلة جديدة في هذه العلاقات.

فقد أبان ذلكم الحدث عن الضعف الكبير للجبهة الإسلامية والتهاون الخطير لملوك الطوائف في حماية ممتلكاتهم، فلم يتردد ألفونسو في مواصلة هذه السياسة الجديدة التي أثبتت جدواها باحتلال طليطلة، إذ لم يعد مكتفيا بتلك الضريبة، بل تطلع إلى إفقارها أكثر، وتشويه سمعة حكامها، وضم أراضيها تدريجيا إلى ملكه. وفي ظل هذه السياسة الجديدة، أقدم ألفونسو - في جرأة كبيرة وغير مسبوقة - على مطالبة بعضها، كغرناطة وإشبيلية، بالتنازل له عن بعض المواقع الحساسة من ترابها ليتخذها قاعدة لتنفيذ تلك السياسة الجديدة[2].

ونتيجة لتلكم السياسة الجديدة أضحت الاستعانة بالمرابطين ضد الفونسو خيارا لا مفر منه لهؤلاء الأمراء المغلوبين على أمرهم، خاصة وقد تشكل رأي عام شعبي ينحو هذا المنحى بلجوء بعض الأندلسيين إلى المرابطين لينقذوا بلادهم من هذا الخطر الداهم.

لجوء مجموعات من الأندلسيين إلى المرابطين أمام عدم وجود قوة إسلامية بديلة

لقد كان من الطبيعي أن تفرز التطورات الخطيرة التي شهدتها بلاد الأندلس بدءاً من منتصف القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي رأيا عاما يتسم

1 - عبد الله بن يلقين : كتاب التبيان، صفحة 101-102.

2 - الحميري : الروض المعطار في خبر الأقطار، ص 288.

بعدم الرضا بالواقع ، والحنق على ملوك الطوائف ، والبحث عن المنقذ من خارج منظومة ملوك الطوائف المهترئة.

فبالنظر إلى الواقع المزري الذي آلت إليه الأندلس في ظل حكم هؤلاء، والذي بلغ مداه إثر احتلال طليطلة وما تلاه من استهتار ألفونسو بملوك الطوائف، واشتطاطه في مطالبه منهم - بالنظر إلى ذلكم الواقع ، من الطبيعي أن يكون كثير من الأندلسيين الغيورين على دينهم ووطنهم غير راضين عن هذه الحالة المزرية، ولذلك تشير المصادر التاريخية إلى لجوء بعض المجموعات الأندلسية إلى يوسف بن تاشفين واستغاثتهم به، خاصة بعدما تأكد لها حرصه على الجهاد في سبيل الله، وقوة جيشه وسلطانه، والتزامه الصارم بالإسلام، لإنقاذ مسلميها مما هم فيه من ذل وخنوع للنصارى، وظلم من حكامهم المسلمين، الذين صاروا في الواقع مجرد عمال لألفونسو السادس[1].



ومما لا شك فيه أن تكون أخبار هؤلاء قد وصلت إلى ملوكهم، وشكلت ما يمكن اعتباره بلغة اليوم ضغطا شعبيا. ولا يستبعد أن تكون هذه التحركات عاملا إضافيا حفز هؤلاء الملوك للمسارعة إلى الاستنجاد بابن تاشفين، والأخذ بزمام المبادرة، قبل أن يتوغل المرابطون في بلادهم دون إذنهم، وينفلت الحبل من بين أيديهم، وتدور الدائرة عليهم.

وإذا أسقطنا خيار الاستنجاد بالدولة المرابطية من الاعتبار، باستحضار ما يمثله مشروعها من تناقض جلي مع مشروع ملوك الطوائف، كما أسلفنا، وعلى افتراض خشية ملوك الطوائف من أن يؤدي الاستنجاد بها إلى إسقاط مشروعيتهم المهتزة أصلاً - إذا فعلنا ذلك، فما هي يا ترى الخيارات الأخرى المطروحة أمام ملوك الطوائف، وإلى أي حد يمكنها أن تحقق لهم المراد ؟

باستحضار العامل الجغرافي، يمكننا افتراض الاستنجاد بالدول الأخرى - غير الدولة المرابطية - التي كانت قائمة آنذاك في الشمال الإفريقي القريب من الأندلس.

---

1 - ابن بلقين : كتاب التبيان، ص 10 ؛ الحميري : الروض المعطار، ص 288.

ويعد أعراب بني هلال المسيطرون على إفريقية أولى هذه الخيارات ؛ فمما راج في بعض المصادر[1] أن بعض ملوك الطوائف كانوا يميلون إلى الاستعانة بعرب بني هلال الموجودين بإفريقية في مدافعة ألفونسو السادس، ولكنهم تراجعوا عن رأيهم بعدما جوبهوا بما فعله هؤلاء الأعراب بالمعز بن باديس حينما استعان بهم في حربه ضد بني عمومته بني حماد أصحاب القلعة حيث لم يتوان هؤلاء في اكتساح المنطقة برمتها. وبذلك سقط هذا الخيار في الاعتبار[2].

أما دولتا بني زيري بالقيروان وبني حماد بالقلعة ثم بجاية، فقد كانتا مشغولتين بالتصدي لعرب بني هلال وزناتة، ويستنزفهما الصراع الداخلي والثنائي[3].

وتبقى الخيارات الأخرى المتبقية أقل حظوظا. فالدول الإسلامية بالمشرق كانت مشغولة بمشاكلها الداخلية، وتعيش حالة من الضعف والانشقاق لا تؤهلها لمهمة إنقاذ الأندلس.

فالدولة العباسية كانت في هذه الفترة ترزح تحت سيطرة الأتراك السلاجقة، وأضحى «خليفتها» دمية في أيديهم لا سلطة له على شيء، وفي نفس الوقت اشتد الصراع بين أمرائها حول السلطة[4].

أما الدولة الفاطمية، التي تمثل نظريا ثاني قوة إسلامية في المشرق، فقد كان حاكمها في هذا العصر المستنصر (427 - 487 هـ / 1035 م – 1094)، أضعف من أن يحرك ساكنا، حيث اضطرب حبل الأمن في دولته لدرجة أنه اضطر لاستدعاء واليه على عكا بدر الجمالي، ليساعده في إعادة الأمور إلى مجراها عام 466 هـ / 1073 م ؛ لكن هذا الأخير استبد بالسلطة دونه، وصارت بذلك أشبه بغريمتها الدولة العباسية في الضعف واستبداد الموالي بسلطتها.

وفضلا عن هذه الفتن الداخلية التي كانت تطحن القوتين الإسلاميتين العباسية والفاطمية في هذه الفترة، فقد احتدم الصراع بينهما حول ملكية

---

1 - المقري : نفح الطيب، ج 4، ص 360.

2 - انظر تفاصيل الحدث عند : ابن الأثير : الكامل، ج 8، ص 141 ؛ والتازي، عبد الهادي، يوسف بن تاشفين والمعتمد بن عباد، «قمة مراكش»، العلم الثقافي، 2 فبراير 1996، ص 7.

3 - ابن الأثير : الكامل في التاريخ، ج 9، ص 567-569، وج 10، ص 16، 29-44-46.

4 - ابن خلدون : العبر، ج 6، ص 951-988.

بلاد الشام[1] مما زاد من ضعفهما، وبالتالي أكد ذلك عجزهما عن نصرة الأندلس.

ونخلص من هذا كله إلى عدم وجود قوة إسلامية بديلة عن المرابطين، وبالتالي غدا الاستنجاد بهم هو الخيار الأوحد بالنسبة للأندلسيين، رغم ما يمثله هذا الخيار من مغامرة غير مضمونة العواقب عند ملوك الطوائف.

لكن هذا الخيار، مهما تكن عواقبه، يعد فرصة لتصحيح بعض الأخطاء القاتلة التي ارتكبها هؤلاء الملوك، في خضم تصارعهم، وعلى رأسهم المعتمد بن عباد الذي وصل به الأمر إلى مساندة ألفونس في السيطرة على طليطلة، فكان الاستنجاد بالمرابطين نوعا من المراجعة لمثل ذلك السلوك الشائن.

رغبة المعتمد بن عباد في التكفير عن مساندته لألفونسو ضد صاحب طليطلة

سبق أن أشرنا إلى أن العلاقة بين ملوك الطوائف بلغت حدا من التوتر والسوء والتأزم إلى حد استعانة بعضهم ضد بعض بالأمراء المسيحيين وخاصة ألفونسو. بل تجاوز هؤلاء كل الحدود والاعتبارات الشرعية في تنافسهم المحموم على السلطة والنفوذ، ولم يجدوا غضاضة في تقديم كل أشكال الدعم للعدو للإيقاع بغرمائهم والسيطرة على ممتلكاتهم والتوسع على حسابهم.

ومن الصور القاتمة التي تمثل هذا الواقع ما ذهب إليه يوسف أشباخ[2] من أن المعتمد بن عباد - مدفوعا بحقده على القادر بالله صاحب طليطلة - قد قام بدور كبير في سقوط طليطلة في يد الفونسو السادس عام 478 هـ / 1085 م، وذلك لما قدمه له من عون ومساعدة أثناء حصاره لها. ولكنه بعد سقوطها انتبه إلى خطورة الموقف الجديد الذي استجد بذلك، وتبينت له انعكاسات سلوكه على مستقبله السياسي هو نفسه، وليس فقط مستقبل غرمائه، فضلا عن مستقبل

---

1 - جرادة، غازي سعيد : الحياة الاقتصادية والاجتماعية في العصر المرابطي بالمغرب، أطروحة دكتوراه قدمت إلى كلية الآداب بالرباط، 1992، ومحفوظة بخزانة الرسائل بالكلية تحت رقم 50ر959، ج 1، ص 7.

2 - أشباخ، يوسف : تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين، ج 1، الطبعة الثانية، ترجمة عنان، محمد عبد الله، القاهرة، 1958، ص 69.

الأندلس قاطبة، واكتشف تعارض موقفه مع تعاليم دينه، فشعر بعقدة الذنب، فحاول التكفير عن ذلك كله بتحطيم دولة النصارى بالأندلس.

ولأنه لا يملك القدرة على هذا المشروع الطموح، وقد وصل ألفونسو إلى قمة بطشه وأصبح فوق إمكانياته البشرية والمادية، رأى ضرورة الاستعانة بالمرابطين.

وفي حقيقة الأمر لم يكن المعتمد وحده هو الواقع في هذه الحسابات الخاطئة، التي لا تلقي بالا، لا للعواقب ولا لمصلحة الإسلام والمسلمين، بل كان ملوك الطوائف أجمعون قد شاركوه في ذلك بشكل غير مباشر، لأن الإمكانيات المالية التي استغلها ألفونسو في الاستيلاء على طليطلة هي عبارة عن إيرادات الإتاوات التي كانوا يدفعونها له. وفضلا عن ذلك فإنهم في معظمهم كانوا طامعين في الاستيلاء على طليطلة لما شعروا بضعف صاحبها، فتقاعسوا عن نجدته ولم يقدموا له، ولو عبارات المجاملة والمواساة، حينما حاصر ألفونسو حاضرته، وانتظروا ببرودة قاتلة سقوط طليطلة، ولذلك لما شعر صاحبها بعدم جدوى المقاومة وبالعجز وتقاعس غرمائه، قرر تسليمها إلى ألفونسو عوضا عن تسليمها لواحد من وصفائه ملوك الطوائف [1].

الرغبة في إحداث التصادم بين القوتين : المرابطين والفونسو السادس من أجل كسر شوكتهما وإبعاد خطرهما معاً

لقد وجد ملوك الطوائف أنفسهم محاصرين بين خطرين لا قبل لهم بهما، وكلاهما يشكل تهديدا مباشرا لمستقبلهم السياسي، وبالتالي لما يرتبط بذلك من مصالح وامتيازات.

فمن جهة، لم يكن خطر المرابطين، – بما يمثلونه من مشروع مضاد لمشروع ملوك الطوائف، وبما يحظون به من مشروعية كان هؤلاء الملوك يفتقرون إلى الحد الأدنى منها، وبما أكسبهم ذلك كله من مصداقية ومشروعية تتزايدان يوما بعد يوم – لم يكن هذا الخطر بأبعاده هاته وغيرها غائبا عن أذهان ملوك الطوائف، بل كلما ازداد تأزم أوضاع الأندلس، ازدادت حدة هذا الخطر.

---

1 - ابن الكردبوس : تاريخ افتتاح الأندلس، تحقيق أحمد مختار العبادي، مدريد، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية، م 65، 1966، ص 84-85.

ومن جهة أخرى، أضحى ملوك الطوائف قاب قوسين أو أدنى من خطر لا تقل نتائجه السياسية عن الخطر المرابطي، ألا وهو الزحف النصراني بقيادة ألفونسو السادس، علما أن هذا الأخير يهدد باستئصال الوجود الإسلامي برمته من المنطقة.

ويمكننا أن نستنتج من مذكرات ابن بلقين - أحد أولئك المعنيين بهذه التحديات بشكل مباشر - أن تفكير ملوك الطوائف، أو على الأقل بعضهم، وخاصة المعتمد بن عباد، قد ذهب إلى أن السبيل للخروج من هذا المأزق الحرج هو الاستعانة بالمرابطين، لمواجهة النصارى، لضرب عصفورين بحجر واحد: فإن تغلب المرابطون على ألفونسو شفعت لهم عندهم مساعدتهم لهم. وإن كانت الغلبة لألفونسو جددوا معاهداتهم معه. أما إذا فكر الغالب في ضم ملكهم إلى ملكه، فإنهم في هذه الحالة سيوحدون صفوفهم، ويقفون في وجهه، وستكون الغلبة لهم، لأنه بالتأكيد، سيكون منهوك القوى[1]. ومما يشير إلى هذا الاحتمال قول ابن بلقين: «... فوجست نفسه منه بالجملة، [يقصد توجس المعتمد من ألفونسو] ورام كسره بطوائف المرابطين...»[2].

فنحن هنا أمام نص صريح من شاهد عيان، يثبت أن المعتمد لما توجس خيفة من ألفونسو السادس، وهو يتلقى تهديداته ومطالبه التعجيزية بعد سيطرته على طليطلة، فكر في أن يكسر شوكة الطرفين بعضهما ببعض. ولعل ذلك يشكل عاملا إضافيا شجعه على الاستعانة بالمرابطين.

نخلص مما سبق إلى أن هناك جملة من العوامل تسعفنا بها المصادر التاريخية، يمكننا اعتبارها العوامل المباشرة لاستنجاد أهل الأندلس بالمرابطين، وتشترك هذه العوامل كلها في رسم صورة كالحة لواقع الأندلس في نهاية القرن 5 هـ/ 11 م، كما تبقى مترابطة فيما بينها، وتشكل علامات بارزة في الخط البياني المنحدر لذلكم الوضع.

وطبعا، تتفاوت هذه العوامل في درجة مسؤوليتها عما حدث، ما بين عوامل مباشرة قوية مثل سقوط طليطلة وتأزم علاقة ألفونس بالمعتمد، وعوامل غير مباشرة أقل تأثيراً مثل باقي العوامل.

---

1 - ابن بلقين: كتاب التبيان، ص 101-102.

2 - نفسه، ص 101.

ولتكتمل صورة السياق العام لحدث الاستنجاد بالمرابطين الذي نحن بصدد تحليله، يجدر بنا أن نشير، ولو بإيجاز، إلى العوامل المرتبطة بالطرف الثاني من المعادلة، أي المرابطين.

ثالثا : عوامل الاستنجاد المتعلقة بالمرابطين

إن المتتبع للمصادر التاريخية، سيلحظ تلك الاستجابة السريعة من المرابطين لاستغاثة أهل الأندلس. فهل يعزى ذلك إلى عوامل مبدئية ترتبط بواجب النصرة الذي يقتضيه الدين الإسلامي، وبوفاء المرابطين لشعار الجهاد الذي شكل أساسا مركزيا لمشروعهم الدعوي والسياسي؟ أم أن الأمر يفسره تلهف المرابطين للسيطرة على الأندلس، وبالتالي اقتناصهم لهذه الفرصة السانحة لتحقيق أطماعهم التوسعية ؟

فما هي إذن العوامل الكامنة وراء هذه الاستجابة المرابطية السريعة لاستغاثة الأندلسيين ؟

يمكننا رصد هذه العوامل على الشكل التالي:

العامل الديني

في الواقع تصعب الإجابة عن التساؤلات السالفة إذا انطلقنا من خلفية فلسفية نتوسل تأكيدها وترسيخها بتغليب عامل على عوامِلٍ أخرى في تفسير السيرورة التاريخية للتاريخ البشري، اللهم إذا تعسفنا في لي النصوص وتحميلها ما لا تطيق، كي نرغمها على تأكيد مصداقية توجه إيديولوجي معين وأحقيته على توجهات أخرى.

وأعتقد أن ما عرفته الدراسات التاريخية مؤخراً من تطورات في مناهجها وفلسفتها وأدوات اشتغالها قد تجاوز ذلك السجال الإيديولوجي العقيم الذي طفحت به الكتابات التاريخية خلال الستينات والسبعينات من القرن العشرين. ومما عزز هذا التطور ما تسعفنا به العلوم الإنسانية الأخرى الموازية للتاريخ، والتي تؤكد أن الإنسان يشكل وحدة متكاملة لا تقبل التجزيء بين أبعادها الروحية والمادية والفكرية.

ومن البديهيات التي أكدتها تلك التطورات أن الفهم السليم لأي حدث تاريخي، لا يتأتى إلا بوضعه في سياقه العام الزمني والمكاني بكل ملابساته ومميزاته وخصوصيات صانعيه والمساهمين فيه، وليس بقطعه من ذلك السياق ومعالجته انطلاقا من واقع آخر مغاير لسياقه الأصلي زمانا ومكانا وملابسات.

الذي دفعني إلى هذه المقدمة لهذا المقطع من هذه الدراسة هو ما نجده من إشارات في بعض الدراسات المعاصرة، التي تنفي أي دور للعامل الديني في تفسير نجدة المرابطين لأهل الأندلس، وتركز على الهدف التوسعي بما يعنيه من غلبة العوامل المادية أو على الأقل السياسية.

وباستحضار واقع التجربة المرابطية ومبادئها والأسس التي قام عليها مشروعها الدعوي السياسي، والمحيط الذي نشأت فيه زمانا ومكانا، مما أسلفنا الإشارة إليه[1]، يتأكد الحضور القوي للعامل الديني في نجدة المرابطين لإخوانهم من أهل الأندلس. ويزداد هذا العامل حضورا في تفسير تلك النجدة إذا وضعنا الحدث في سياقه السالف، واستحضرنا الصدى البالغ الذي أحدثه احتلال الفونسو السادس لطليطلة Toledo في الأوساط المسلمة[2]، والذي بلغ حدا لا يمكن تجاهله بأي حال من الأحوال، خاصة بالنسبة لدولة كالدولة المرابطية، التي تبين لنا مما سلف أن أساس قيامها هو نصر دين الله تعالى والجهاد في سبيله. ولذلك فإن أي تقاعس عن جهاد النصارى مع مسلمي الأندلس يعتبر تناقضا صارخا وغير مبرر مع المبدأ الذي قامت عليه.

ومما يمكن أن يحتج به ضد الحضور القوي لهذا العامل الديني في تفسير حدث نجدة المرابطين لأهل الأندلس ما تشير إليه بعض الروايات التاريخية من إضمار يوسف بن تاشفين لهدف ضم الأندلس وهو يبادر إلى الاستجابة لاستغاثة الأندلسيين مُظهرا أنه مدفوع إلى ذلك بواجب النصرة الديني.

---

1 - انظر تفاصيل ذلك في الباب الأول من هذا البحث.

2 - بروفنسال : الإسلام في المغرب والأندلس، ص 12.

ومن ذلك ما جاء عند عبد الواحد المراكشي في قوله : «فرجع المعتمد إلى الأندلس مسرورا بإسعاف أمير المسلمين إياه في طلبته، ولم يدر أن تدميره في تدبيره، وسل سيفا يحسبه له ولم يدر أنه عليه...»[1].

وفي موضع آخر يشير المراكشي بشكل صريح إلى نية ابن تاشفين المبيتة في السيطرة على الأندلس وليس فقط نجدة أهلها ضد النصارى، حيث يقول: «... وجعل [يقصد ابن تاشفين بعد معركة الزلاقة] يظهر التأفف من الإقامة بجزيرة الأندلس، ويتشوق إلى مراكش، ويُصغر قدر الأندلس، ويقول في أكثر أوقاته: كان أمر هذه الجزيرة عندنا عظيما قبل أن نراها، فلما رأيناها وقعت دون الوصف. وهو في ذلك كله يُسر حسواً في ارتغاء..»[2] ؛ والجملة الأخيرة هي مثل عربي معروف يستعمل للتعبير عن إضمار عكس ما يظهره الإنسان، إلى أن يقول : «... ثم إنه أحب أن يجول في الأندلس على طريق التفرج والتنزه، وهو يريد غير ذلك، فجال فيها ونال من ذلك ما أحب، وفي خلال ذلك كله، يُظهر إعظام المعتمد وإجلاله، ويقول مصرحا : إنما نحن في ضيافة هذا الرجل وتحت أمره، وواقفون عند ما يحده.

«... ورجع أمير المسلمين إلى مراكش، وفي نفسه من أمر الجزيرة المقيم المقعد. وبلغني أنه قال لبعض ثقاته من وجوه أصحابه : كنت أظن أني قد ملكت شيئا، فلما رأيت تلك البلاد، صغرت في عيني مملكتي، فكيف الحيلة في تحصيلها..»[3].

لكن، مهما كانت إيحاءات هذه الإشارات التي قد نفهم منها ضمور الدافع الديني وقوة الدوافع الأخرى، فلا يجب أن تدفعنا إلى إنكار أهمية الدافع الديني فيما أقدم عليه ابن تاشفين من عبوره إلى الأندلس لنصرة الإسلام في ربوعها وإعلاء كلمة الله فيها، خاصة إذا استحضرنا الخلفية السياسية التي تحكم أصحاب هذه الإشارات.

---

1 - المراكشي، عبد الواحد : المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي، القاهرة، 1949، ص 130 - 131.

2 - نفسه، ص 118.

3 - نفسه، ص 120-123.

فالمراكشي معروف بولائه المطلق للموحدين الذين قامت دولتهم على أنقاض الدولة المرابطية، ولم يخف في كتابه «المعجب» عداءه للمرابطين، وانتقاده الشديد لسياستهم رغم ما يكتنف ذلك من اعتراف ببعض فضائلهم.

أما ابن بلقين، فقد أطاح المرابطون بحكمه في غرناطة وعزلوه مع باقي ملوك الطوائف[1]، ونفوه إلى أغمات التي ألف فيها كتابه «التبيان» وهو يعيش في خضم هذه الأحداث، ومن الطبيعي إذن أن يلقي ذلك بظلاله على شهادته في حق المرابطين.

وحتى إذا افترضنا صحة ما توحي إليه هذه الإشارات، أي وجود دوافع أخرى لمبادرة ابن تاشفين في نجدة أهل الأندلس تغطي الدافع الديني أو على الأقل تزاحمه، فلا يعدو أن يكون ذلك مندرجا في سياق البعد التوحيدي لسياسة المرابطين، وهو عامل آخر يقدم لنا تفسيرا إضافيا لنجدتهم لأهل الأندلس. فما هي حقيقة هذا العامل ؟ وما مدى حضوره في تفسير ما نحن بصدده ؟

البعد التوحيدي في سياسة الدولة المرابطية

من المعروف أن الإسلام يكتسي بعدا توحيديا وعالميا، باعتباره الدين الخاتم للرسالات السماوية، والمهيمن عليها، وفي هذا المعنى نجد كثيرا من الآيات القرآنية ووقائع السيرة النبوية. ومن ذلك قوله تعالى في سورة الأنبياء : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾[2]، وقوله تعالى في سورة سبأ : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾[3]، وما نجده في سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين، رضي الله عنهم، من جهود لنشر الدعوة الإسلامية على أوسع نطاق.

ولذلك كان هذا البعد التوحيدي والعالمي حاضرا بقوة في كل التجارب السياسية التي عرفها التاريخ الإسلامي، على الأقل طيلة العصر الوسيط والحديث.

---

1 - انظر فصل عزل ملوك الطوائف في هذا البحث.

2 - سورة الأنبياء، الآية 107.

3 - سورة سبأ، الآية 28.

ولم يكن الغرب الإسلامي بدعا من هذه التجارب، فالدول التي قامت فيه خلال هذه الفترة وضعت ذلك البعد على رأس أولوياتها.

فالدولة الفاطمية قامت على هذا المنظور. فبعد بسط سيطرتها على معظم بلاد المغرب اتجهت أنظارها صوب مصر، وبعد سيطرتها عليها اتخذتها مركزا لانتزاع السلطة من العباسيين في العراق والشام والحجاز، كما قامت ببعض المحاولات لانتزاع الأندلس من الأمويين.

أما الدولة الأموية بالأندلس، فقد كان تبنيها للمنظور التوحيدي العالمي للدولة الإسلامية واضحا في عصر ازدهارها في عهد عبد الرحمان الثالث (300-350 هـ / 912-961 م)[1].

أما عن الدولة المرابطية، موضوع دراستنا هاته، فمن المفترض أن يكون البعد التوحيدي حاضرا في مشروعها بقوة، وذلك باستحضار اطلاع مؤسسيها عن كثب على الوضعية التجزيئية المزرية التي آل إليها الغرب الإسلامي خاصة، والعالم الإسلامي برمته عامة، وكذا بالانطلاق من الأسس التي ارتكز عليها المشروع المرابطي برمته، وضمنها نجد البعد التوحيدي الذي يجسد هذا الأمر.

فزعيمها الأول يحيى بن إبراهيم يفترض، بحكم مولده ونشأته ورحلته لأداء فريضة الحج وطلب العلم، أن يكون على علم بأحوال المغرب بصفة عامة، وأجزاء من بلاد المشرق كالأراضي المقدسة.

كما أن زعيمها الديني، عبد الله بن ياسين، بحكم تجواله لطلب العلم بالأندلس والمغرب، واجتماعه بعدد من العلماء وطلاب العلم، الذين كانوا يتنقلون بين مراكز العلم المنتشرة في مدن أرض الإسلام وحواضره، كان بلا شك، على علم بمشاكل المسلمين وهمومهم في معظم أوطانهم.

وقد حاول في بداية مشواره الدعوي السياسي تجسيد هذا البعد من خلال الحملات الجهادية التي قادها نحو الجنوب في اتجاه الإمارات الوثنية جنوب الصحراء، والحملات التوحيدية الأولى التي قادها نحو الشمال ضد الإمارات

1 - العبادي، أحمد مختار : في تاريخ المغرب والأندلس، بيروت 1978، ص 179-181.

التجزيئية القائمة في المغرب آنذاك. وبذلك يمكننا أن نقول إنه قد وضع اللبنات الأولى لتنفيذ المنظور الوحدوي الإسلامي للدولة المرابطية.

وبعد الشيخ عبد الله بن ياسين، سار خلفاؤه أبو بكر بن عمر ويوسف بن تاشفين على نفس الدرب، حتى أفلح الأخير في توحيد المغرب الأقصى وجزء كبير من المغرب الأوسط تحت رايته[1]. وكان من الطبيعي أن يتطلع إلى إكمال توحيد الغرب الإسلامي سيرا على هذا المشوار، ولذلك لا نستغرب نجدته السريعة لأهل الأندلس، التي قد تكون بداية لذلك التطلع، أو على الأقل يمكننا اعتبارها تجسيداً لإيمانه بوحدة المسلمين المعنوية، في انتظار سنوح فرصة التجسيد الفعلي والسياسي لتلك الوحدة.

ومما يعزز الحضور القوي للبعد الوحدوي في مشروع ابن تاشفين أنه لم يتردد في مبايعة العباسيين[2]، رغم ما كانوا عليه في هذه الفترة من ضعف باد للعيان، ورغم أن هذه المبايعة جاءت في سياق النصر الكاسح الذي أحرزه المرابطون في معركة الزلاقة، مما أكسبهم مصداقية ومشروعية قد تنافس ما كان عليه العباسيون، وكلا العاملين - أي ضعف العباسيين وانتصار المرابطين - يسير في اتجاه مضاد لهذه المبادرة من حيث المبدأ، لكن إيمان ابن تاشفين بوحدة المسلمين كان أقوى من هذه الاعتبارات السياسية، وهو الذي أسهم بلا شك في تغليبه لخيار الاعتراف ب »الخلافة العباسية«[3].

إذن يمكننا اعتبار العاملين السالفين، العامل الديني والبعد الوحدوي، من أهم العوامل التي جعلت المرابطين يستجيبون لنجدة أهل الأندلس.

وهذان العاملان متكاملان ومترابطان بشكل كبير، وليس بينهما أي تنافر وتناقض كما قد نفهم ممن يذهب إلى ضعف العامل الديني في الحدث، وضموره أمام العامل السياسي؛ فالحرص على توحيد الجبهة الإسلامية وعلى وحدة المسلمين وتضامنهم ضد أعدائهم ليس إلا تجسيدا عمليا للإيمان القوي لدى القادة المرابطين.

---

1 - انظر تفاصيل هذه الجهود في الباب الأول من هذا البحث.

2 - ابن عذاري : البيان المغرب، ج 4، ط 3، ص 28.

3 - سنعود لمناقشة هذا الاختيار في الفصل الخاص بمعركة الزلاقة ونتائجها.

لكن مهما تكن قوة العاملين السالفين في تفسير حدث الاستنجاد، لا ينبغي أن تدفعنا إلى إغفال عوامل أخرى قد يكون لها دورها في ذلك بدرجات متفاوتة من القوة. فما هي هذه العوامل المساعدة ؟

عوامل أخرى مساعدة على نجدة المرابطين للأندلس

ضمن هذه العوامل المساعدة يمكننا إدراج نشوة النصر التي ولدتها الانتصارات المتتالية لدى القادة والزعماء المرابطين، وما يرتبط بذلك من حوافز مادية ومعنوية من غنائم وذيوع الصيت، وكذا كثرة تردد الوفود الأندلسية الرسمية وغير الرسمية المستنجدة بالمرابطين، وإلحاحهم الشديد على المبادرة بالجواز إلى الأندلس، كما سنرى لاحقا، مما شكل نوعا من الضغط الديني والسياسي معا على المرابطين.

ويمكننا أن نضيف ضمن هذه العوامل اطمئنان المرابطين على الجبهة المغربية بعدما استقرت أوضاعهم فيها، وبعدما أفلحوا في إخضاعها لنفوذهم وتوحيدها، مما شجعهم على نقل عملياتهم الحربية إلى العدوة الأندلسية.

وكذا التسهيلات اللوجيستيكية التي لم يبخل بها المعتمد بن عباد، والتي شجعت المرابطين بلا شك في المضي في مبادرتهم، وخاصة تنازل ابن عباد لابن تاشفين عن حصن الجزيرة الخضراء، كما سنرى لاحقا في استعراضنا لمجريات الاستنجاد.

وبالنظر إلى طبيعة الأسس التي قامت عليها الدولة المرابطية، ومكانة الفقهاء في مشروعها، لابد من الإشارة، في معرض هذه العوامل المساعدة، إلى دور الفقهاء في هذا الحدث، سواء داخل المغرب أو في الأندلس، المتمثل في عملهم على تهيئ الظروف المناسبة لهذه المبادرة من خلال قيامهم بدعاية واسعة النطاق للمشروع المرابطي، وتشجيعهم لملوك الطوائف على الاستنجاد بالمرابطين، وتشجيعهم ليوسف بن تاشفين للمضي فيها.

وختاماً، فإننا من خلال مباحث هذا الفصل توصلنا إلى تحديد السياق العام والخاص الذي أطر حدث استنجاد الأندلسيين بالمرابطين.

ففي السياق العام، رأينا أن هناك عدة عوامل قوت التواصل بين العدوتين قبل تاريخ الاستنجاد، مما هيأ المناخ الملائم لحدث الاستنجاد، حيث شكل هذا الحدث استمرارا لذلك التواصل الذي ترسخ عبر عدة قرون بين العدوتين، وتأكيدا للعلاقات المميزة بينهما.

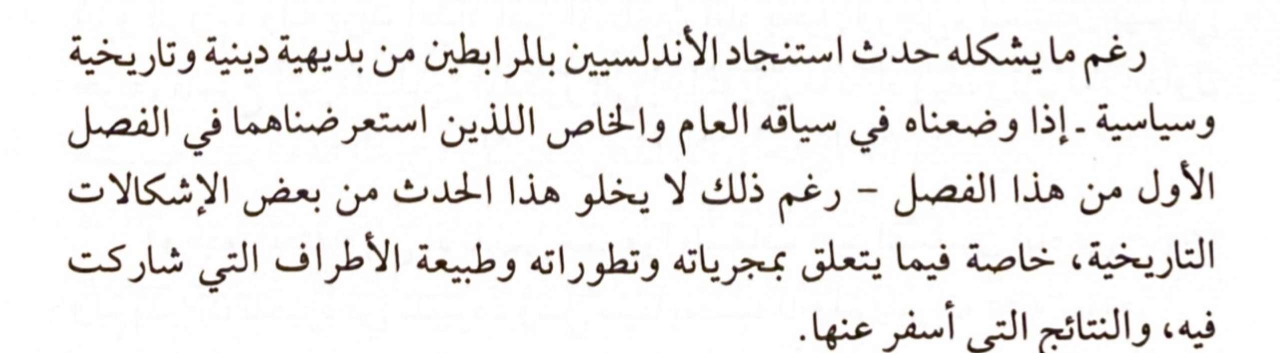
أما في السياق الخاص، فقد وقفنا على العوامل المباشرة التي أفرزت لنا حدث الاستنجاد الأندلسي بالمرابطين من خلال استعراضنا لأوضاع الأندلس التي وصلت حدا خطيرا من التأزم أمام تطاول ألفونسو السادس وزحفه للسيطرة على القواعد الإسلامية واحدة تلو الأخرى، وأمام تخاذل ملوك الطوائف واستكانتهم ورضوخهم المذل للضغوط المسيحية المتزايدة.

كما استعرضنا العوامل المباشرة لحدث الاستنجاد المتعلقة بالمشروع المرابطي، والمتأرجحة بين البعدين الديني والتوحيدي اللذين شكلا العمود الفقري لذلك المشروع، دون إغفال باقي العوامل المساعدة التي قدمت لنا مزيدا من الأضواء الكاشفة لحدث الاستنجاد.

فما هي مجريات حدث الاستنجاد هذا ؟ وما تطوراته ؟ وما الأطراف التي أسهمت فيه؟

المبحث الثاني

الاستغاثة بالمرابطين، الحدث والوقائع



رغم ما يشكله حدث استنجاد الأندلسيين بالمرابطين من بديهية دينية وتاريخية وسياسية ـ إذا وضعناه في سياقه العام والخاص اللذين استعرضناهما في الفصل الأول من هذا الفصل - رغم ذلك لا يخلو هذا الحدث من بعض الإشكالات التاريخية، خاصة فيما يتعلق بمجرياته وتطوراته وطبيعة الأطراف التي شاركت فيه، والنتائج التي أسفر عنها.

ولذلك نخصص هذا المبحث لمعالجة هذه القضايا من خلال تحديد الأطراف الأندلسية التي اتخذت مبادرة الاستنجاد، لنرى هل كان الأمر مجرد مبادرة فردية اتخذها المعتمد بن عباد، كما تصور كثير من المصادر والمراجع؟ أم أن هذا الأمر

أكبر من تلك المبادرة الفردية، وأنه نتيجة لتوجه تيار عام تشكل في الأندلس في خضم التطورات السلبية التي عرفتها في أواخر القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي؟

وفي الفقرة الثانية نرى هل توقفت مبادرات الاستنجاد بما وقع قبل معركة الزلاقة؟ أم أنها كانت من قبل واستؤنفت فيما بعد؟

أولا : من اتخذ مبادرة الاستنجاد بالمرابطين ؟

إذا حاولنا تلمس أجوبة شافية عن مثل هذه التساؤلات من خلال المصادر التاريخية المعنية سنجد نوعا من الاضطراب والاختلاف، بل وأحيانا التناقض، في سرد كثير من التفاصيل المرتبطة بهذا الحدث وتطوراته، وخاصة بين المصادر المعاصرة للحدث والمصادر المتأخرة عنه.

فمثلا إذا انطلقنا من رواية المعجب لعبد الواحد المراكشي[1]، وهو مصدر متأخر عن الحدث، إذ لم يؤلف إلا في القرن التاسع الهجري، نجد أن المعتمد بن عباد جاز بنفسه إلى المغرب ليلتقي يوسف بن تاشفين وليستنجد به مباشرة، وأن الأخير بادر إلى الإجابة مضمرا أمرا آخر.

يقول المراكشي في ذلك : «ولما كانت سنة 479 هـ جاز المعتمد على الله البحر قاصدا مدينة مراكش إلى يوسف بن تاشفين، مستنصرا به على الروم، فلقيه يوسف المذكور أحسن لقاء، وأنزله أكرم نزل، وسأله عن حاجته، فذكر أنه يريد غزو الروم، وأنه يريد إمداد أمير المسلمين إياه بخيل ورجل، ليستعين بهم في حربه. فأسرع أمير المسلمين المذكور إلى إجابته إلى ما دعاه إليه، وقال له : أنا أول منتدب لنصرة هذا الدين، ولا يتولى هذا الأمر أحد إلا أنا بنفسي.

«فرجع المعتمد إلى الأندلس مسرورا بإسعاف أمير المسلمين إياه في طلبته، ولم يدر أن تدميره في تدبيره، وسل سيفا يحسبه له ولم يدر أنه عليه[2]...».

---

1 - المراكشي، عبد الواحد : المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي، القاهرة، 1949، ص 130-131.

2 - المراكشي، عبد الواحد : المعجب في تلخيص أخبار المغرب، ص 130-131.

ففي هذه الرواية نكتشف أن المراكشي وقع في عدة أخطاء: فقد جزم بأن المعتمد نفسه هو الذي قصد مراكش عام 479 هـ وهو المبادر بالاستنجاد، وهذا مناف للصواب كما سنرى لاحقا.

ولعل السبب في وقوع المراكشي في مثل هذه الأخطاء يعود أساسا إلى أنه لم يؤلف كتابه «المعجب» إلا في القرن التاسع الهجري في 621 هـ لما كان بمصر، ولم يجد المصادر الضرورية للتثبت من هذه الأحداث، وهو يصرح بنفسه بذلك في مقدمة كتابه «المعجب» إذ يقول: «والوجه الثاني أنه لم يصحبني من كتب هذا الشأن شيء أعتمد عليه وأجعله مستندا كما جرت عادة المصنفين... والوجه الثالث أن محفوظاتي في هذا الوقت على غاية الاختلال والتشتت، أوجبت ذلك هموم تزدحم على الخاطر وغموم تستغرق الخاطر»[1].

والثابت في المصادر المعاصرة للحدث، كما سنرى لاحقا، أن المعتمد بن عباد لم يرحل بنفسه إلى يوسف بن تاشفين بل أرسل إليه وفدا[2]، ولم يحدث ذلك في 479 هـ، بل بعد معركة الزلاقة سنة 481 هـ عندما استنجد المعتمد بن عباد بيوسف بن تاشفين، بعد سيطرة المسيحيين على حصن لييط (Aledo)، أملا في الحصول على مساعدته على استرجاع هذا الحصن الاستراتيجي، حيث عاد الخطر القشتالي يهدد إشبيلية من جديد بسيطرة ألفونسو عليه.

ونجد عند الحميري رواية أخرى مخالفة، إذ تعتبر المعتمد بن عباد هو صاحب المبادرة في الاستنجاد بالمرابطين، لكن هذه المرة ليس بشكل مباشر، بل عبر وفد من كبار قضاة الأندلس شارك فيه قضاة الغرب الأندلسي، وتزعمه قاضي الجماعة بقرطبة أبو بكر بن عبد الله بن أدهم ووزير المعتمد أبو بكر بن زيدون.

وفي ذلك يقول الحميري: «وانفرد ابن عباد بتدبير ما عزم عليه من مداخلة يوسف بن تاشفين، ورأت ملوك الطوائف بالأندلس ما عزم عليه من ذلك، فمنهم من كتب إليه ومنهم من شافهه. فلما عزم، خاطب المتوكل عمر بن محمد

---

1 - المراكشي، عبد الواحد: المعجب في تلخيص أخبار المغرب، ص 4.

2 - نجد نفس الزعم بأن المعتمد رحل بنفسه إلى ابن تاشفين ليستنجد به ضد ألفونسو عند بعض المؤرخين المعاصرين، مثل ذ محمد زنيبر في مساهمته «يوسف بن تاشفن» في «مذكرات من التراث المغربي»، المجلد الثاني، طبعة 1985، ALTAMIRA.S.A.MADRID، ص 134.

صاحب بطليوس، وعبد الله بن حبوس بن الحسن الصنهاجي صاحب غرناطة، يأمرهما أن يبعث إليه كل واحد منهما قاضي حضرته، ففعلا، ثم استحضر قاضي الجماعة بقرطبة أبا بكر بن عبد الله بن أدهم، وكان أعقل أهل زمانه.

«فلما اجتمع القضاة عنده بإشبيلية، أضاف إليهم وزيره أبا بكر بن زيدون، وعرفهم أنهم أربعتهم رسله إلى يوسف بن تاشفين، وأسند إلى القضاة ما يليق بهم من وعظ يوسف وترغيبه في الجهاد، وأسند إلى ابن زيدون ما لا بد منه في تلك السفارة من إبرام العقود السلطانية...»[1].

لكن الحميري يعود في نفس الموضع ليؤكد أن الأمر لا يقتصر على هذا الوفد الرسمي المبعوث من المعتمد ومن ورائه ملوك الغرب الأندلسي، وبالتالي لم ينفرد المعتمد بهذه المبادرة، بل سبقته وفود أخرى شعبية ألحت في طلب الإغاثة من يوسف بن تاشفين، وبالغت في استعطاف فقهائه ووزرائه إلى حد «الإجهاش بالبكاء»، على حد تعبير الحميري، حيث يردف قائلا: «وكان يوسف بن تاشفين لا يزال يفد عليه وفود ثغور الأندلس، مستعطفين، مجهشين بالبكاء، ناشدين الله والإسلام، مستنجدين بفقهاء حضرته ووزراء دولته، فيستمع إليهم ويصغي لقولهم، وترق نفسه لهم»[2].

ومما تنفرد به رواية صاحب «الروض المعطار» أيضا ذكره أن إخلاء صاحب سبتة لها للمرابطين، لاتخاذها قاعدة للعبور نحو الأندلس، كان تحت طائلة فتوى الفقهاء الذين استفتاهم يوسف بن تاشفين في الموضوع، وهي الفتوى التي أكدها الوفد الرسمي المبعوث من المعتمد والمكون أساسا من قضاة الغرب الأندلسي. وفي ذلك يقول الحميري: «.. وقد أذن صاحب سبتة بقصده الغزو وتشوفه إلى نصرة أهل الأندلس، وسأله أن يخلي الجيوش تجوز في المجاز - يقصد مضيق جبل طارق - فتعذر عليه، فشكا يوسف إلى الفقهاء، فأفتوا أجمعون بما لا يسر صاحب سبتة.

«ولما انتهت الرسل إلى ابن تاشفين - أي الوفد الرسمي - أقبل عليهم وأكرم مثواهم، وجددوا الفتوى في حق صاحب سبتة بما يسره...[3]».

---

1 - الحميري: الروض المعطار في خبر الأقطار، ص 288.

2 - نفسه، ص 289.

3 - نفسه.

ونجد عند ابن الأبار وغيره توضيحاً أكثر لملابسات فتوى فقهاء الأندلس في حق صاحب سبتة، إذ يقول : «وازدلف خلال ذلك إلى سبتة أمير المغرب حينئذ أبو يعقوب يوسف بن تاشفين اللمتوني حسبة ورغبة في الجهاد، وقد دانت له بلاد العدوة، وسأل من سقوت بن محمد، صاحب سبتة، أن يبيح له فرض الإجازة إلى الأندلس، فأبى وتمنع من ذلك. فأفتى الفقهاء بقتاله لصده عن سبيل الله؛ فقتل هو وابنه في خبر طويل، وفتح الله على ابن تاشفين سبتة، وأمكنه الحصول على مراده بذلك»[1].

ونخرج من هذه الرواية أن إخلاء سبتة لم يكن تحت طائلة هذه الفتوى التي تواتر عليها رأي فقهاء العدوتين، كما يشير الحميري فقط، بل كان ذلك عن طريق القوة، علما أن ابن تاشفين لم يلجأ لذلك كعادته إلا بعد الحصول على فتوى الفقهاء التي اعتبرت تمنع ابن سقوت صداً عن الجهاد في سبيل الله، وبالتالي تجب مقاتلته.

أما ابن الكردبوس فلا ينسب المبادرة إلى المعتمد بن عباد وحده، كما رأينا عند المراكشي، ولا إلى سفارة ابن عباد من القضاة، كما وجدنا عند الحميري، بل ينسبها إلى رؤساء غرب الأندلس كلهم على السواء دون أن يعطي الزعامة في ذلك للمعتمد على غرار ما رأينا عند الحميري.

وطبعا هناك فارق كبير بين الروايتين، رواية الحميري التي تنسب المبادرة إلى المعتمد، رغم ذكرها استعانته بوفد قضاة الغرب الأندلسي، ورواية ابن الكردبوس التي تعتبر الأمر مبادرة جماعية لملوك الغرب الأندلسي، وتخص منهم بالذكر ابن عباد وابن الأفطس، دون أن تعطي ميزة للمعتمد على غيره في ذلك.

يقول ابن الكردبوس في ذلك: «ولما تيقن كل من ثار ورأس، ولا سيما رؤساء غرب الأندلس، كابن عباد وابن الأفطس، مذهب القش فيهم [يقصد توسعات ألفونسو]، وأنه لا يقنع منهم بجزية ولا هدية، ورأوا أن الرجوع إلى الحق أحق، فاستصرخوا بالمرابطين، واستنصروا بأمير المسلمين يوسف بن تاشفين، على أن

---

1 - ابن الأبار: الحلة السيراء، ج 2، ص 98-99 ؛ المقري: نفح الطيب، ج 4، ص 359-360 ؛ ابن الخطيب: أعمال الأعلام، ج 2، ص 243.

ينخرطوا في سلكه، ويدخلوا في ملكه. وفتحوا له بابا إلى الجهاد كانوا قد سدوه. فأجابهم إلى ما رغبوه، ولم يخالفهم فيما طلبوه، إذ كان راغبا في جهاد المشركين والذب عن حريم المسلمين، فاستيقظ طلب النصر من منامه، وتطلع بدر التأييد من خلال غمامه.

«وأسرع في عبور البحر بنفسه وإخوته المرابطين سنة ثمانين وأربعمائة (480 هـ)، وقد أخلص الله تعالى نيته، وحقق في ذاته طويته، وملأ البحر أساطيلا، وأجاز الأجناد رعيلا رعيلا، واحتل بالجزيرة الخضراء في كتيبته الخضراء المشتملة على اثني عشرة ألف راكب من صناديد الأجناد»[1].

الجديد الذي جاء به ابن الكردبوس في هذه الرواية أن مبادرة الاستنجاد قام بها رؤساء غرب الأندلس كلهم، وليس المعتمد وحده، إلى جانب أن هؤلاء استنجدوا بيوسف ابن تاشفين على أن ينخرطوا في سلكه ويدخلوا تحت ملكه على حد تعبيره؛ ونفهم من ذلك أن ملوك الطوائف هؤلاء لما أقدموا على هذه المبادرة، كانوا عازمين على الانضمام إلى المرابطين، وبالتالي التخلي عن عروشهم؛ بينما المعروف في الروايات الأخرى أن الغرض الأساس من الاستنجاد هو مدافعة ألفونسو السادس، والتصدي لتوسعاته. وعلى عكس ما ذكره ابن الكردبوس، كان خيار الانضمام إلى المرابطين مستبعدا من حساباتهم، بل نجد في هذه الروايات أن غرضهم الأساس من الاستنجاد هو الحفاظ على عروشهم ومصالحهم التي أصبحت مهددة من قبل ألفونسو السادس.

لكننا نجد عند ابن الكردبوس في هذه الرواية خطأ في تحديد عام العبور، حيث يذكر أنه كان في 480 هـ بينما الثابت أنه كان في عام 479 هـ، لأن معركة الزلاقة التي وقعت عقب هذا العبور كانت في 479 هـ، فكيف يستقيم أن يكون العبور بعدها؟

وفي رواية صاحب «الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية» لهذا الحدث، يمكننا أن نلاحظ أنها أقرب إلى رواية عبد الله بن بلقين الذي عاصر الأحداث،

1 - ابن الكردبوس: كتاب الاكتفاء، المنشور بعنوان «تاريخ الأندلس لابن الكردبوس ووصفه لابن الشباط»، تحقيق د. أحمد مختار العبادي، مدريد 1971، ص 89 - 90.

بل شارك في صنعها، وهي الرواية التي سنتخذها فيما بعد أساسا لمحاكمة بقية الروايات وتقييمها.

فصاحب الحلل لم يربط حدث الاستنجاد لا بقدوم المعتمد إلى المغرب، كما رأينا عند المراكشي، ولا بسفارة المعتمد، كما رجح الحميري، ولا بمبادرة جماعية من ملوك الغرب المسيحي، كما ذهب إلى ذلك ابن الكردبوس، بل يرى أن الاستنجاد تم عبر عدة رسائل بعثها المعتمد بن عباد إلى يوسف ابن تاشفين مع رسل لم يذكر أسماءهم، بعد استشارته لابنه الرشيد الذي تحفظ على هذه المبادرة.

وينفرد صاحب الحلل بنقل نصوص الرسائل المتبادلة بين ابن عباد وابن تاشفين.

بيد أن هناك خلافاً كبيراً بين المهتمين المحدثين بتاريخ الأندلس حول أصالة هذه الرسائل ومدى صحتها.

فبينما قبل رامون متندث بيدال أصالتها، اعتبرها هويثي ميرندا مزورة، كما اعتبر محمد بن عبد الله عنان معظمها أصيلة، ودافع محمد بنعبود مع الدكتور الكوس ماكاي، الأستاذ بجامعة أدنبر البريطانية، عن أصالة بعض رسائل الحلل، في حين نشر الدكتور نرمان روث - الأستاذ بجامعة وسكنسين الأمريكية - مقالة رفض فيها هذا الموقف. وعقب بنعبود وصاحبه د. الكوس على هذه المقالة، ورد عليها بدوره[1].

كما نجد في رواية صاحب الحلل أن قدوم المعتمد إلى مراكش لم يتم في 478 هـ أو 479 هـ كما جاء في مصادر أخرى، بل تم في 481 هـ، أي بعد سنتين من الزلاقة، وأن هدف هذا القدوم لم يكن هو الاستنجاد بيوسف بن تاشفين ضد ألفونسو السادس، بل من أجل طلب مساعدته لتحرير حصن لييط Aledo الذي احتله ألفونسو واتخذه قاعدة لحملاته على باقي ممتلكات إشبيلية، كما سلف الذكر.

---

1 - انظر: بنعبود، محمد: «قضية استنجاد ملوك الطوائف بيوسف ابن تاشفين وعبور الجيوش المرابطية إلى الأندلس من سبتة إلى الزلاقة»، مجلة الآداب بتطوان، عدد خاص بندوة التاريخ والتراث، س 3 ع 3، 1410هـ / 1989 م، ص 107 - 108.

وبينما يربط البعض بين تاريخ استصراخ الأندلسيين بيوسف ابن تاشفين وبين سقوط طليطلة وتأزم علاقة ألفونس السادس بالمعتمد، يذهب صاحب «الحلل» بهذا الحدث إلى أبعد من ذلك التاريخ بنحو سنتين أو ثلاثة، مؤكدا أن صريخ الأندلس كان يتوالى على بلاط مراكش منذ 474 هـ، وذكر أن جماعة من أهل الأندلس وفدوا على يوسف بن تاشفين منذ 474 هـ،مشتكين من عدوان النصارى، وطلبوا منه النجدة، فوعدهم بتحقيق أمنيتهم[1].

ويمكننا تأكيد هذا الاستصراخ المبكر الذي توالى على ابن تاشفين من خلال الإشارة التي وردت في رسالة ابن تاشفين نفسه إلى المعز بن باديس أمير إفريقية التي يبشره فيها بنصر الزلاقة، والتي ورد فيها : «فخوطبنا عن الجواز إلى الأندلس من جميع الأحواز المرة بعد المرة، وألوتنا الأعذار إلى وقت الأقدار..»[2].

ويؤكد ابن الأبار ورود الاستنجاد قبل مبادرة المعتمد ومن معه، بل يذهب إلى أبعد من ذلك، حيث يعتبر أن ابن تاشفين أخذ أهبته للعبور قبل توصله باستصراخ المعتمد، وأن ذلك هو الذي عجل بمبادرة المعتمد. يقول ابن الأبار في هذا الصدد: « وعلم المعتمد محمد بن عباد تصميمه على نيته [يقصد تصميم ابن تاشفين على العبور إلى الأندلس]، فخاطب جاريه: صاحب بطليوس وصاحب غرناطة، في تحريك قاضييهما إلى حضرته للاجتماع بقاضي الجماعة بقرطبة. فوصل من بطليوس قاضيها أبو إسحاق بن مقانا، ومن غرناطة قاضيها القليعي، واجتمعا في إشبيلية بالقاضي أبي بكر بن أدهم، وانضاف إليهم الوزير أبو بكر محمد بن الوليد أحمد بن عبد الله بن زيدون، ووصلوا إلى الجزيرة الخضراء وعليها يزيد بن المعتمد - الملقب بالراضي - ثم أجازوا البحر واجتمعوا بابن تاشفين مرة بعد مرة. وتفاوضوا في مكان تنزله العساكر، فأشار ابن زيدون بجبل طارق..»[3].

---

1 - مؤلف مجهول : الحلل الموشية، تحقيق سهيل زكار وعبد القادر زمامة، الدار البيضاء، دار الرشاد الحديثة، ط 1979، ص 20.

2 - عنان، محمد عبد الله : دولة الإسلام في الأندلس، دار سحنون للنشر والتوزيع ، تونس، ط 3، 1411 -1990، ص 60.

3 - نفسه.

فهل تعني هذه الرواية أن استعداد يوسف بن تاشفين للعبور كان قبل سقوط طليطلة، انطلاقا من أن مقتل سقوت المشار إليه فيها كان منذ 476 هـ، بينما لم تسقط طليطلة إلا بعد ذلك بسنتين عام 478 هـ؟

بعد سرد هذه الروايات المختلفة والمتضاربة أحيانا حول حدث الاستنجاد ومناقشتها، نقترح أن ننطلق في تقييمها من راوية عبد الله بن بلقين في مذكراته المعروفة بكتاب «التبيان»، ونتخذها معيارا لتبين حقيقة حدث الاستنجاد وملابساته، وذلك لعدة اعتبارات.

من هذه الاعتبارات أن ابن بلقين هذا لم يكن معاصرا لهذا الحدث فحسب، بل كان مشاركا فيه ومن صناعه الرئيسين، حيث كان آنذاك أميرا على غرناطة إحدى ممالك الغرب الأندلسي الذي شهد أطوار الاستنجاد وتطوراته.

ومن هذه الاعتبارات أيضا إجماع جل المهتمين بتاريخ الأندلس المحدثين على اعتبار «كتاب التبيان» مصدرا متينا وأصيلا لدراسة عصر الطوائف في الأندلس، وخاصة المستشرق الفرنسي ليفي بروفنصال الذي حقق هذا الكتاب سنة 1955، والمستشرق الإسباني المشهور غاريسيا غومت الذي ترجم الكتاب إلى الإسبانية سنة 1980، والدكتور أمين توفيق الطيبي الذي نشر الكتاب بالإنجليزية سنة 1986، كما نشر عنه دراسة قيمة بالعربية ضمن كتابه «دراسات وأبحاث في تاريخ المغرب الأندلسي»، ود. محمد بن عبود الذي طالما نوه بابن بلقين، خاصة في كتابه «مباحث في التاريخ الأندلسي ومصادره»، وعده من المصادر الأصيلة لتاريخ الأندلس في عصر ملوك الطوائف.

فما هي يا ترى مميزات رواية ابن بلقين لحدث الاستنجاد؟ وأي جديد يمكنها أن تقدمه لنا؟ وما التناقضات التي يمكنها أن تكشفها لنا في الروايات المتأخرة كالتي استعرضناها.

خلافا لما رأينا في الروايات المتأخرة عن الحدث في سرد للتفاصيل ومبالغات في الوصف، نجد عند ابن بلقين رواية ملخصة ودقيقة، إذ لا تتجاوز صفحة ونصفَ صفحة، لكنها غنية ومفعمة بإشارات تاريخية في غاية الأهمية.

وبذلك، يمكن لهذه الرواية، على قصرها، أن تقدم لنا تصورا أقرب إلى الواقع التاريخي، دون أن يعني الأمر أن نضرب بعرض الحائط بقية الروايات،

بل يمكننا أن نستعين بها لاستكمال الصورة، وسد ما يمكن أن تتسم به رواية ابن بلقين من ثغرات.

ففي رواية ابن بلقين لحدث الاستنجاد نقتبس: «وكنا رأينا كلَبَ النصراني (يعني ألفونسو السادس) على الجزيرة وأخذَه لطليطلة، وقلةَ رفقه، بعدما كان يقنع منا بالجزية وصار يروم أخذ القواعد، وأن أخذه لطليطلة للضعف المتوالي عليها عاما بعد عام، وكذلك كان من شأنه في أخذ البلاد، إذ كان مذهبه ألا ينازل معقلا، ولا يفسد أجناده على مدينة، لبعد مراميها ومن فيها من مخالفي ملته. وإنما كان يأخذ منا الجزية عاما بعد عام، ويعنف عليها بما شاء من أصناف التعدي إلى أن تضعف وتلقي بيدها كما فعلت. فوقع من ذلك في الأندلس رجة عظيمة، وأشرب أهلُها خوفا وقطع رجاء من استيطانها. وجرت بين المعتمد وألفونسو مخالفات كثيرة، وسأله أن يتخلى له عن معاقل كان الموت عنده أولى من إعطائها، فوجست نفسه منه بالجملة ورام كسرَه بطوائف المرابطين...»[1].

وفي نفس السياق نقرأ عند ابن بلقين حول طريقة الاستنجاد: «وقد كان رسل المعتمد قبل هذا قد وردت عليه (أي على يوسف بن تاشفين) تعلمه أن يتأهب للجهاد، وتعده بإخلاء الجزيرة الخضراء، وأنه لا يصل إلى سبتة إلا ويضعه في يديه»[2].

ولنا أن نتساءل عن الجديد الذي جاءت به هذه الرواية المعاصرة للأحداث، والتي اقترحناها معياراً لتقييم باقي الروايات؟

في الواقع، نجد في هذه الرواية الأصيلة عدة حقائق تعيننا على تسليط المزيد من الأضواء التاريخية على حدث الاستنجاد الذي نحن بصدد مدارسته.

فمن ذلك: ذكر ابن بلقين للسبب الرئيس للاستنجاد وهو الوضعية الخطيرة التي آلت إليها الأندلس، خاصة بعد سقوط طليطلة. وربطه بين سقوط طليطلة وتأزم أوضاع الأندلس مما أفضى إلى الاستنجاد بالمرابطين. وكذا اعتباره ما وقع من مخالفات بين المعتمد وألفونسو النقطة التي أفاضت الكأس، والسبب المباشر

1 - ابن بلقين، عبد الله : كتاب التبيان، ص 101-102.

2 - نفسه، ص 102.

في تأزم العلاقات بين الطرفين، وما نتج عن ذلك من قرار المعتمد الاستنجاد بالمرابطين، وذكره لسياسة ألفونسو تجاه ملوك الطوائف، وما طرأ عليها من تحول؛ فقد كان يكتفي بأخذ الجزية من هؤلاء الأمراء، ولا يجرؤ على غزو ممتلكاتهم، لكن بعد سقوط طليطلة الذي كشف عن العجز التام لملوك الطوائف، غير ألفونسو سياسته وبدأ يطمع في غزو باقي المناطق وأخذها.

كما توضح هذه الرواية الاستراتيجية الجديدة لألفونسو السادس تجاه الأندلس، التي تقوم على اتخاذ طليطلة قاعدة للاستيلاء على باقي أطراف الجزيرة.

وفي هذه الرواية إشارة خفية إلى الهدف الحقيقي الذي وضعه المعتمد لمبادرته بالاستنجاد بالمرابطين - حسب ابن بلقين - وهو كسر شوكة ألفونسو بالمرابطين، وسنعود لهذه القضية لاحقا.

إلا أن ابن بلقين لا يحدد تواريخ الأحداث التي ذكرها كما رأينا في الروايات المتأخرة، لكننا إذا انطلقنا من التسلسل الزمني في روايته نستنتج أن الاستنجاد بيوسف ابن تاشفين كان بعد احتلال ألفونسو لطليطلة الذي حصل في 478 هـ/ 1085 م وقبل نشوب معركة الزلاقة الذي وقع في 479 هـ/ 1086 م.

كما تذكر هذه الرواية أن الاستنجاد بيوسف بن تاشفين تم بمبادرة المعتمد عن طريق الرسل الذين أوفدهم إلى يوسف ابن تاشفين، خلافا لما رأيناه في روايات أخرى.

فهل يتعلق الأمر هنا بوفد القضاة الممثل لملوك الغرب الأندلسي، كما رأينا عند المراكشي والحميري؟ أم أن هؤلاء الرسل هم وفد خاص بالمعتمد وحده دون غيره، وبالتالي لا دور لباقي ملوك الغرب الإسلامي في المبادرة كما ترجح رواية ابن الكردبوس السالفة؟

لا نجد في رواية ابن بلقين أية إشارات يمكنها أن تجيب عن هذه التساؤلات، لأنها كما أسلفنا تتحاشى الدخول في التفاصيل وتركز على الخط العام للأحداث. فهي تكتفي بالإشارة إلى رسل المعتمد دون أن تذكر حيثيات هؤلاء الرسل وأسماءهم بقوله: «... وقد كان رسل المعتمد قبل هذا قد وردت عليه

(أي على يوسف بن تاشفين) تعلمه أن يتأهب للجهاد». إلا أن هذا الغموض - لحسن الحظ - يتحمل كل الافتراضات التي ذهب إليها المؤرخون الذين أوردنا رواياتهم للحدث.

ومن جهة أخرى نجد في رواية ابن بلقين، التي اعتبرناها معياراً لتقييم باقي الروايات نظرا لمعاصرته للحدث ومشاركته في صنعه، بعض التفاصيل التي لم تذكرها بعض الروايات الأخرى، وخاصة في حيثيات علاقة المعتمد بن عباد بيوسف ابن تاشفين، إذ يورد ابن بلقين في روايته ما يفيد أن المعتمد، في استنجاده بيوسف ابن تاشفين، كان يروم أن يهدد بذلك ألفونسو السادس حتى يتراجع عن خطته التوسعية دون أن يعبر ابن تاشفين إلى الأندلس مخافة الاستيلاء عليها، وهذا ما يكشف عن عدم اطمئنان المعتمد لهذه المبادرة وتوجسه منها.

يقول ابن بلقين: «فلما وصل [أي يوسف ابن تاشفين] متأهبا لذلك [للغزو] بمن احتفل به من جيشه، قدم رسله إلى المعتمد، منهم عبد الملك القاضي، وابن الأحسن فأمسكهم بإشبيلية (أي المعتمد) مدة طويلة، وأمير المسلمين في ذلك متقلق لورودهم، فأرسل معهم من شيوخ إشبيلية من يقول له: تربص من سبتة مدة من ثلاثين يوما، إلى أن نخلي لك الجزيرة! فأجابهم إلى هذا وسألوه خط يده وبالتربص. فأشعر الأمير بذلك وقيل له: لم يجعلك ابن عباد في هذا الالتواء إلا لأنه يريد أن يرسل إلى ألفونس يعلمه بقدومك، ولعله يأتي له ما يرغب ويهدده بك، ويسأله أن يعاقده على أن يهبه الجزية أعواما. فإن فعل استجاش عسكره على الجزيرة، ومنعك الجواز فاسبقه إليها. وإن كان النصراني لا يتأتى له أرسل إليك في الجواز!.

«ولما انفصل الرسل عنه بنية التربص في إخلاء الجزيرة ثلاثين يوما، جهز عسكره مكونا من نحو خمسمائة فارس، وأرسلهم في أثرهم، فلم تصل الرسل إلى الجزيرة آخر النهار إلا والعسكر في أثرهم قد عدوا ونزلوا بدار الصناعة.

«فالتفت القوم إلى خيل قد ضربت محلتها لم يدر متى أقبلت، ولم يصبح لهم إلا وطائفة أخرى بعدها يزيدون ويترادفون حتى انكمل العسكر كله على الجزيرة مع داوود بن عائشة، وأحدقوا حواليها يحرسونها»[1].

---

1 - ابن بلقين، عبد الله: كتاب التبيان، ص 102-103.

ومما نستنتجه من هذه الرواية دقة ابن بلقين في نقل أسماء رسل المعتمد وما دار من حديث بين هؤلاء الرسل والمعتمد، وبين يوسف ابن تاشفين ومستشاريه، وكذا تقديم أرقام معقولة لعدد جنود المرابطين، وتتبع السرعة التي نفذ بها المرابطون عبورهم حتى يحولوا دون تنفيذ المعتمد لخطته المضادة التي تقضي بالاكتفاء بتهديد ألفونسو بالمرابطين دون السماح لهم بالعبور.

ومن خلال هذه الرواية نتساءل هل كان المعتمد يتحاشى فعلا دخول المرابطين إلى الأندلس، ويتعمد مماطلتهم حتى يتراجع ألفونسو عن خطته التوسعية ضد إشبيلية تحت التهديد الذي يشكله تأهب يوسف بن تاشفين للعبور إلى الجزيرة؟ وما مدى صحة ما ذهب إليه ابن بلقين من التآمر المبكر من قبل المعتمد ضد ابن تاشفين؟

وإذا كان ذلك صحيحا، فكيف يمكننا فهم ما تورده بقية الروايات[1] من ترحيب المعتمد بيوسف عند عبوره واحتفائه به وإكرام نزله؟ هل كان ذلك مجرد مجاملة وبروتوكول ديبلوماسي بلغة اليوم؟ أم كان اعترافا بالأمر الواقع، وإن لم يكن المعتمد راغبا في حصول ذلك الأمر؟

وإذا افترضنا عدم حصول هذا التحاشي، فهل يمكننا، على الأقل، اعتبار هذه المماطلة مجرد احتياطات اتخذها ابن عباد ومن وراءه من ملوك الغرب الأندلسي حتى يتأكدوا من سلامة طوية ابن تاشفين ومن أن قصده في استجابة دعوتهم ليس وراءه أية أطماع أخرى؟

وهذا الاحتمال الأخير يمكننا أن نستنتجه أيضا من بقية رواية ابن بلقين، حيث يسترسل واصفا الاستعدادات التي سبقت معركة الزلاقة قائلا: «وظننا أن إقباله إلى الأندلس منة من الله عظمت لدينا خاصة من أجل القرابة، وللذي شاع من خيرهم وإقبالهم على الآخرة، وحكمهم بالحق، فنعمل أنفسنا وأحوالنا في الجهاد معه كل عام، فمن عاش منا كان عزيزا تحت ستره وحمايته، ومن مات كان شهيدا. والعجب في تلك السفرة من حسن النيات، وإخلاص الضمائر، كأن القلوب إنما اجتمعت على ذلك. ولقينا أمير المسلمين في طريقه إلى بطليوس

---

1 - ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج 5، ص 141؛ المراكشي: المعجب، ص 192-193.

بجريشة، ورأينا من إكرامه لنا وتحفيه بنا ما زادنا ذلك فيه رغبة، لو استطعنا أن نمنحه لحومنا، فضلا على أموالنا. ولقينا المتوكل ابن الأفطس محتفلا بعسكره، كل يرغب في الجهاد قد أعمل جهده، ووطن على الموت نفسه»[1].

نستطيع بدون عناء كبير أن نلمس في هذه الرواية أن ملوك الطوائف المشاركين في مبادرة الاستنجاد قد اطمأنوا أخيرا إلى سلامة نية ابن تاشفين وأصبحوا على أتم الاستعداد للجهاد تحت رايته، لكن التعبير عن هذا الاطمئنان من أحدهم الذي هو ابن بلقين دليل قاطع على أنهم كانوا من قبل في ريبة وشك من نية ابن تاشفين.

ويجدر بنا هنا أن نشير إلى أن بعض المصنفات التاريخية تركز على هذا التوجس الحاصل من ملوك الطوائف تجاه المرابطين، ومنها من يرجع هذا التوجس إلى ما قبل حدث الاستنجاد، ويرى أن ذلك حصل منذ نجاح ابن تاشفين في إخضاع المغرب وما أسفر عنه ذلك من ذيوع صيته في الغرب الإسلامي.

وفي هذه المصنفات رواية ينقلها ابن خلكان في «وفيات الأعيان» عن كتاب «المغرب عن سيرة ملوك المغرب» لمؤلف مجهول ذكر أنه ألفه في 599 هـ[2]، وذلك في معرض ترجمته ليوسف بن تاشفين، حيث يذكر ابن خلكان أن يوسف بن تاشفين لما تمهدت له البلاد، ويقصد بذلك إحكام ابن يوسف سيطرته على المغرب، تاق إلى العبور إلى الأندلس. ولما علم ذلك ملوكها تأهبوا لمحاربته، لكنهم عدلوا عن ذلك مخافة الوقوع بين عدوين، الفرنج في الشمال، والملثمين في الجنوب، وكاتب بعضهم بعضا، وكان مفزعهم إلى المعتمد بن عباد، لأنه كان أشجع القوم وأكبرهم مملكة، فاتفقوا على مكاتبة يوسف وإظهار الولاء ومطالبته بالإعراض عنهم، فأجابهم إلى ذلك، وبذلك أحبوه وعظموه...»[3].

ويبدو أن ابن خلكان ينفرد بهذا التأكيد على أن توجس ملوك الطوائف من ابن تاشفين كان حاضرا في سياسة هؤلاء قبل ملابسات الاستنجاد، إلى حد أنهم عزموا على مبادأة ابن تاشفين بالحرب، لولا أنه سالمهم وطمأنهم على ممالكهم.

---

1 - ابن بلقين، عبد الله : كتاب التبيان، ص 104.

2 - ابن عذاري : ملحقات البيان المغرب، ص 111.

3 - نفسه، ص 112-114.

ومهما يكن الأمر، فالمؤكد أن مثل هذا التوجس يفرضه واقع المشروعين المرابطي والأندلسي في ظل ملوك الطوائف، الذي وصل حدا لا يُحتمل من التناقض بعد سيطرة ألفونس على طليطلة وتهديده لباقي ممالك الأندلس.

ولا شك أن هذا التوجس كان حاضرا بقوة في حسابات المعتمد وهو يتخذ مبادرة الاستنجاد بالمرابطين. ونجد في كثير من المصنفات التاريخية تصويرا لذلك وكيف استطاع المعتمد في الأخير تغليب رأي الاستنجاد بابن تاشفين رغم توجسه الكبير من ابن تاشفين، واستحضاره لما يمكن أن يشكله هذا القرار من خطر محدق على مستقبله ومستقبل وصفائه من باقي ملوك الطوائف.

ونبقى مع ابن خلكان وهو ينقل لنا هذا الموقف الحرج الذي وجد فيه المعتمد نفسه، وكيف غلب خيار الاستنجاد بالمرابطين، حيث يقول : «...فنظر المعتمد في أمره، فرأى أن الأذفونش قد داخله طمع فيما يلي بلاده. فأجمع أمره على استدعاء يوسف بن تاشفين على العبور، على ما فيه من خطر. وعلم أن مجاورة غير الجنس [يقصد ألفونسو] مؤذنة بالبوار، وأن الفرنج والملثمين ضدان له، إلا أنه قال: إن دهينا من مداخلة الأضداد لنا، فأهون الأمرين أمر الملثمين، ولأن يرعى أولادنا جمالهم أحب إلينا أن يرعوا خنازير الفرنج[1]. «وقد ذهبت هذه العبارة الأخيرة التي تنسب إلى المعتمد وهو يرجح خيار الاستنجاد بابن تاشفين، وهي قوله» لأن يرعى أولادنا جمالهم أحب إلينا أن يرعوا خنازير الفرنج» - ذهبت هذه العبارة مثلا سارت به الركبان.

ومما يوضح هذا الموقف الحرج الذي وقع فيه المعتمد وكيف حسمته الرسالةُ التي ينسبها صاحب «نفح الطيب» إلى المعتمد بن عباد، والتي يقول إنه وجهها إلى مستشاريه بخصوص الحدث، ويقول فيها : «يا قوم، إني من أمري على حالتين : حالة يقين، وحالة شك. ولابد لي من إحداهما. أما حالة الشك، فإني إن استندت إلى ابن تاشفين أو إلى الأذفونش، ففي الممكن أن يفي لي ويبقى على وفائه، ويمكن ألا يفعل، فهذه حالة شك. وأما حالة اليقين، فإني إن استندت إلى ابن تاشفين فأنا أرضي الله، وإن استندت إلى الأذفونش

---

1 - ابن عذاري : البيان المغرب، ص 114.

أسخطت الله تعالى. فإذا كانت حالة الشك فيها عارضة، فلأي شيء أدع ما يرضي الله وآتي ما يسخطه»[1].

ونجد في «الحلل الموشية» الحوار الذي دار بين المعتمد وابنه الرشيد وهو يستشيره في هذا الحسم، لكن الرشيد يعترض معبراً عن الخطر الذي قد يمثله ذلك على ملك بني عباد، إذ يواجه أباه بقوله: «يا أبت، أتدخل علينا في أندلسنا من يسلبنا ملكنا ويبدد شملنا؟»[2].

لكن المعتمد يبدد توجسات ابنه بتوضيح خطورة الموقف وضرورة حسمه باستدعاء المرابطين معززا رأيه بملابسات مختلفة، إذ يقول: «يا عبيد الله [يقصد ابنه الرشيد]، إنا في هذه الأندلس غرباء بين بحر مظلم وعدو مجرم. وليس لنا ولي ولا ناصر إلا الله تعالى، وإن إخواننا وجيراننا ملوك الأندلس ليس لنا فيهم نفع، ولا ترجى منهم نصرة ولا جُنة، إن نزل بنا مصاب أو نالنا عدو ثقيل، وهو اللعين أذفنش. قد أخذ طليطلة من ابن ذي النون....، وعادت دار كفر، وها هو قد رفع رأسه إلينا. وإن نزل علينا بكلكله ما يقلع عنا حتى يأخذ إشبيلية. ونرى من الرأي أن نبعث إلى هذا الصحراوي وملك العدوة [يقصد ابن تاشفين] نستدعيه للجواز ليدفع عنا هذا الكلب اللعين، إذ لا قدرة لنا على ذلك بأنفسنا، فقد تلف مجبانا، وتبددت أجنادنا، وأبغضتنا العامة والخاصة... والله لا يسمع عني أبداً أني أعدت الأندلس دار كفر، ولا تركتها للنصارى، فتقوم علي اللعنة في منابر الإسلام مثلما قامت على غيري»[3].

وأمام هذه الحجج الدامغة والمنطق القوي للمعتمد لم يملك ابنه الرشيد إلا التسليم لما يقترحه والده[4].

لا يخفى على الباحث المعاصر ما يمكن أن يكتنف هذه الرواية من تصنع وإخراج، لكنها على كل حال تعبر لنا، كما باقي الروايات السالفة، عن أن خيار الاستعانة بالمرابطين الذي نحن بصدد تحليله، لم يكن خيارا سهلا وعاديا، بل كانت

1 - المقري: نفح الطيب، ج 4، ص 359.

2 - مجهول: الحلل الموشية، ص 26-27.

3 - نفسه. 27.

4 - نفسه.

وراءه مشاورات واختلاف وجهات النظر وتوجسات وصعوبات وحسابات. لكنه، على كل حال، الخيار الأوحد الذي وجده ملوك الطوائف أمامهم؛ ولو وجدوا بدا ومفرا منه لما ترددوا في الإعراض عنه.

يمكننا أن نستنتج مما سبق أن حدث الاستنجاد بالمرابطين يعد خيارا فرضه تطور الأحداث في كل من العُدوتين خلال القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي وذلك في اتجاهين متناقضين :

فبالنسبة للأندلس، أخذت الأحداث مسارا منحدراً، أمام ضعف ملوك الطوائف وتخاذلهم. مقابل نهوض الجبهة المسيحية بزعامة ألفونسو السادس الذي دشن سياسة الاسترداد بالسيطرة على طليطلة، وتهديده لباقي الممالك الأندلسية.

وبالنسبة للمغرب، وصلت التجربة المرابطية حدا مهما في تصاعدها بقيادة يوسف بن تاشفين، مما أهلها لتزعم الجبهة الإسلامية في الغرب الإسلامي برمته.

وكان من الطبيعي أمام هذا التطور أن يستنجد أهل الأندلس بالمرابطين. ولأن مبادرة كهاته تتناقض ولا شك مع مصالح ملوك الطوائف واختياراتهم، فقد كان من الطبيعي أن يتردد هؤلاء في حسمها.

لكن تصاعد الأحداث، وازدياد الضغط الشعبي الذي وصل إلى حد استصراخ كثير من الأندلسيين، من النخبة والعامة، بالمرابطين، كل هذا أرغم ملوك الطوائف على الحسم في هذا الخيار. وقد كانت المبادرة في ذلك للمعتمد بن عباد، باعتباره المعني المباشر بتهديدات ألفونسو السادس، ثم سانده جيرانه من ملوك الغرب الأندلسي، وخاصة أميرا بطليوس وغرناطة، اللذان شملتهما تلك التهديدات بالتبعية.

ونظرا لطبيعة الحدث وطابعه الديني، وتماشياً مع المكانة المرموقة التي تبوأها الفقهاء في الدولة المرابطية، فقد أوفد أهل الأندلس إلى ابن تاشفين سفارة مكونة من كبار قضاتهم يرأسها وزير المعتمد ابن زيدون، وتبنى كثير من فقهاء الأندلس هذا الخيار قبل هذا و بعده.

وبذلك يمكننا أن نرجح هنا أن قرار الاستنجاد بالمرابطين كان جماعيا، وأن ملوك الطوائف، بالنظر إلى ما خامرهم من شكوك وتوجسات من التدخل المرابطي، كما سبقت الإشارة، حرصوا عبر رسلهم على تحديد أهداف الاستنجاد مع ابن تاشفين وتوثيق ذلك بالعقود. وقد حدد ابن بلقين ذلك بدقته المعهودة في مذكراته قائلاً : «وقد كان رسلنا مضوا مع رسل المعتمد إلى أمير المسلمين، على اتفاق ضم بعضنا فيه بعضا إلى حقيقة. وعاقدنا أمير المسلمين على أن تتصل الأيدي على غزو الروم بمعونته، وألا يعرض لأحدنا في بلده، ولا يقبل عليه رعيته بما يروم الفساد عليه»[1].

فمن خلال هذه الرواية نستنتج تأكيد ملوك الطوائف على أن هدف العبور المرابطي يجب أن يقتصر على التعاون مع ملوك الطوائف في رد عدوان ألفونسو، وألا يمتد ذلك إلى سلبهم ممالكهم، أو الإيقاع بينهم وبين رعاياهم. وهذا التأكيد من ابن بلقين مما يعزز توجسات ملوك الطوائف تجاه العبور المرابطي، ووعيهم بما يشكله هذا العبور من خطر على مصالحهم. فهل ستكفي هذه العقود المبرمة مع ابن تاشفين لتجنب هذه المخاوف والهواجس؟ أم أن عبور المرابطين إلى الأندلس سيوفر الجو المناسب لتجاوز حدث الاستنجاد للإطار الذي رسمته تلكم العقود؟

ثانيا : هل توقف الاستنجاد بالمرابطين عند مبادرة المعتمد؟

من أجل تسليط المزيد من الأضواء الكاشفة على حدث استنجاد أهل الأندلس بالمرابطين، وتحديد أبعاد هذا الحدث ومساره ومدى تبنيه من قبل أهل الأندلس، يمكننا أن نتساءل إنْ كانت مبادرة المعتمد وجيرانه في الغرب الأندلسي وحدها المؤطرة لهذا الحدث؟ أم أن هناك مبادرات أخرى تدخل في هذا السياق، مما يمكننا من اعتبار الأمر تيارا عاما ومسارا طبيعيا في تطور الوجود الإسلامي بالأندلس في علاقته بالعدوة المغربية؟

إن المتتبع للمصادر التاريخية المعنية يستنتج فعلاً أن الأمر لم يكن مقتصراً على ما رأيناه سالفاً من مبادرة المعتمد وجيرانه، بل هناك حديث مستفيض عن

---

1 - ابن بلقين : كتاب التبيان، ص 103.

عدة استغاثات من أهل الأندلس بالمرابطين قبل هذه المبادرة وبعدها، مما يجعل الاستنجاد بالمرابطين خياراً شعبيا ورسميا تبنته قاعدة واسعة من الخاصة والعامة من أهل الأندلس.

ففي الحلل الموشية إشارة إلى استغاثة الأفطس، صاحب بطليوس، بيوسف بن تاشفين ضد ألفونسو السادس[1] منذ 474 هـ / 1081 م، أي قبل سقوط طليطلة. ويورد صاحب الحلل رسالة من الأفطس في هذا الموضوع نقتطف منها قوله: «لما كان نور الهدى - أيدك الله - دليلك وسبيل الخير سبيلك... ووقفت على الجهاد عزائمك، وصح العلم بأنك لدولة الإسلام أعز ناصر، وعلى غزو الشرك أقدر قادر، وجب أن تُستدعى لما أعضل الداء، وتُستغاث فيما أحاط بالجزيرة من البلاء. فقد كانت طوائف العدو تطيف بها عند إفراط تسلطها واعتدائها، وشدة ظلمها واستشرائها، تلاطف بالاحتيال، وتستنزل بالأموال، ويخرج لها من كل ذي خيرة، وتسترضى بكل حظيرة.. ولم يزل رأيها التشطط والعناد، ورأينا الإذعان والانقياد، حتى نفذ الطارف والتلاد، وأتى على الظاهر والباطن النفاذ، وأيقنوا الآن بضعف المنن، وقويت أطماعهم في افتتاح المدن... ومن قبل هذا كنت قد خاطبتك، أعزك الله، في مدينة قورية... وأنها مؤذنة الجزيرة بالخلاء، ولمن فيها من المسلمين بالجلاء، ثم ما زال التخاذل والتدابر يتزايد، حتى تخلطت القضية... وتحصلت بيد العدو مدينة سرية، وعليها قلعة تجاوزت حد القلاع، في التحصن والامتناع... إن لم تدركوها بجماعتكم عجالا، وتبادروا ركبانا ورجالا، وتنافروا نحوها خفافا وثقالا.

«ما أحُضكم على الجهاد في كتاب الله، فإنكم له أتلى، ولا بما في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإنكم إلى معرفته أهدى. وفي كتابي هذا الذي يحمله إليكم الشيخ الفقيه الواعظ مسائل مجملة يفصلها ويشرحها، ومشتمل على نكت يبينها لكم ويوضحها، فإنه لما توجه نحوك احتسابا، وتكلف المشقة إليك توابا، عولت على بيانه...»[2].

---

1 - مجهول : الحلل الموشية، ص 33.

2 - ابن الكردبوس : تاريخ الأندلس، ص 77 – 84 - 85.

ويمضي المؤرخون القدامى في ذكر استغاثات أخرى جاءت بعد الزلاقة، مثل استغاثات أهل بطليوس التي وقعت إثر تنازل ابن الأفطس لملك قشتالة عن شنترين مما أدى إلى نفور الرعية منه، ومراسلة أهل بطليوس للمرابطين لطلب نجدتهم، فلم يتردد المرابطون في نجدتهم والدخول إلى المدينة بعد أن فتح أهلها لهم أبوابها[1].

ومن ذلك أيضا استغاثة قاضي بلنيسة الفقيه أبي أحمد بن الجحاف بأمير المسلمين يوسف بن تاشفين في نفس السنة لإنقاذ بلنيسة ضد القادر بن ذي النون الذي تحالف مع الفرنج وساعدهم على احتلال طليطلة.

غير أن مصير هذه الاستغاثة كان وبالا على الفقيه ابن الجحاف حيث لم تصل القوات المرابطية المدينة حتى اقتحمتها قوات الكنبيطور، التي عمدت توا إلى إلقاء القبض على قاضيها وإحراقه بعد استماتته في الدفاع عنها لمدة عشرين شهرا، وعاثت قوات الفرنج في بلنسينة فسادا، وألحقت بأهلها أذى كثيرا[2] مما ألهم عواطف الشعراء، فصوروا هذه المأساة أدق تصوير، ومن ذلك قول ابن خفاجة :

عاثت بساحتك الظبا يا دار ... ومحا محاسنك البلى والنار

فإذا تردد في جنابك ناظر ... طال اعتبار فيك واستعبار

أرض تقاذفت الخطوب بأهلها ... وتمخضت بخرابها الأقدار

كتبت يد الحدثان في عرصاتها ... لا أنت أنت، ولا الديار ديار[3]

وإثر ذلك تدارك ابن تاشفين الموقف فأرسل جيشين لاستعادة بلنسينة، الأول بقيادة ابن أخيه محمد بن تاشفين، وقد حاصر المدينة دون التمكن من استعادتها، والثاني بقيادة محمد بن الحاج سنة 490 هـ/ 1097 م، الذي نجح في استعادة طليطلة، وهزم ألفونسو السادس. لكن بلنسية بقيت قاعدة لملوك الإفرنج إلى أن

---

1 - ابن الخطيب : أعمال الأعلام، ج 3، ص 215.

2 - ابن الكردبوس : تاريخ الأندلس، ص 103 ؛ ابن عذاري : البيان المغرب، ج 4، ص 31-41؛ المقري : نفح الطيب، ج 4 ص 455.

3 - المقري : نفح الطيب، ج 4، ص 455.

استعادها القائد المرابطي الأمير أبو محمد مزدلي، ابن عم يوسف ابن تاشفين سنة 495 هـ / 1102 م.

ومن هذه الاستغاثات أيضا استغاثة المستغني بن هود صاحب سرقسطة ضد ألفونسو الذي ضيق عليها الحصار سنة 497 هـ / 1103 م، فأرسل إليه ألف فارس من خيرة فرسانه[1]، واستنجاد أهل سرقسطة بالقائد المرابطي علي بن تاشفين لاسترجاع طليرة[2].

نستنتج مما سلف أن استنجاد أهل الأندلس بالمرابطين لم يكن قرارا فرديا ومبادرة شخصية للمعتمد بن عباد وحده ولإمارة إشبيلية، بل شكل توجها عاما تبناه تيار واسع مكون من النخبة والعامة من أهل الأندلس، وأن هذا التوجه لم يتوقف عند الاستنجاد الأول الذي توج بمعركة الزلاقة، بل بقي ممتدا بعد ذلك إلى أن تم القضاء على ملوك الطوائف، حسبما اقتضت الظروف الحرجة التي آلت إليها الأندلس أمام تهديد الإفرنج المتصاعد والمستمر بعد الزلاقة.

كما يمكننا أن نستنتج بالتبعية أن قرار عبور المرابطين إلى الأندلس لم تمله تطلعات توسعية وأطماع في خيرات الجزيرة عند المرابطين، كما يغمز بعض المستشرقين ومن سار على ركبهم، بل إن هذا القرار كان استجابة لواجب النصرة، كما تقتضيه الأخوة الإسلامية، وفرضته طبيعة المشروع المرابطي الذي رفع لواء الجهاد والتوحيد، فكان من البديهي أن يتصدى لهذا الواجب الرسالي المبدئي.

ولنا أن نتساءل في آخر هذا الفصل عن مجريات هذا العبور وتطوراته، وخاصة معركة الزلاقة التي دشن بها المرابطون عبورهم، وعن النتائج الكبرى التي أسفرت عنها هذه المعركة الفاصلة.



1 - ابن الكردبوس: تاريخ الأندلس، ص 113.
2 - ابن القطان: نظم الجمان، ص 13 – 14، أعمال الأعلام، ج 3، ص 202 – 203. الأنيس المطرب، ص 160.



المبحث الثالث

نتائج العبور الأول

معركة الزلاقة وبداية تنزيل المشروع المرابطي في الأندلس

مر بنا فيما سبق أن التطورات الحرجة التي عرفتها الأندلس خلال القرن 5هـ/ 11م، وما اكتنفها من ملابسات مختلفة، اقتضت استنجاد ملوكها ونخبها بالمرابطين، وأن هذا الاستنجاد أصبح بمثابة تيار فكري وسياسي عام فرضته هذه التطورات على الطرفين الأندلسي والمرابطي معا.

ونريد في هذا الفصل أن نتعرف في المبحث الأول على ما رافق تنفيذ العبور المرابطي إلى الأندلس من استعدادات وترتيبات توجت في الأخير بتلاقي الجمعين الإسلامي والمسيحي، واندلاع معركة الزلاقة الحاسمة، وكذا على مجريات هذه المعركة وتطوراتها.

وفي المبحث الثاني نحاول استقصاء العوامل التي أسهمت في حسم هذه المعركة لصالح الجبهة الإسلامية ضد الجبهة المسيحية.

وبعد ذلك نستعرض في المبحث الثالث النتائج الكبرى التي تمخضت عن هذا النصر التاريخي، وتأثيرات ذلك في مسار العلاقة بين المرابطين والأندلس.

أولا : استعدادات ابن تاشفين للعبور والترتيبات المتخذة

تجمع المصنفات التاريخية أن يوسف بن تاشفين بادر إلى إجابة استغاثة الأندلس بمجرد توصله بها، لكننا نجد في كثير من هذه المصنفات أن هذه الاستجابة السريعة لم تمنع ابن تاشفين وهو القائد المؤمن المحنك من اتخاذ بعض الإجراءات التمهيدية للعبور.

ومن ذلك أنه، رغم وضوح القضية وعدالتها وقوة العوامل الداعية إليها، لم يتخذ ابن تاشفين قرار العبور إلا بعد استشارة فقهائه وقومه وكبار رجال دولته، الذين وافقوا على تلبية الدعوة ورأوا في ذلك تصديا لواجب ديني تقتضيه الأخوة الإسلامية، ووفاء لشعار الجهاد الذي تأسس عليه المشروع المرابطي من أصله.

ولعل ذلك مما يوضح لنا أن قرار النجدة الذي رأينا ملابساته وصعوبته وخطورته عند ملوك الطوائف في الفصل السابق، لم يكن بالقرار الهين بالنسبة لابن تاشفين هو الآخر، لاستحضاره لأبعاده ومتطلباته وآفاقه، كما أن رأي الفقهاء، وهم عمدة الدولة المرابطية وسُداها، كان دائما معتبراً في كل تطورات الدولة المرابطية ومساراتها.

ومن الترتيبات الأخرى التي تقف عندها كثير من المصادر مطالبة ابن تاشفين المعتمد بالتنازل له عن الجزيرة الخضراء ليتخذها قاعدة للعبور، وليضمن بها خطوط الإمدادات. ولم يتردد المعتمد، وهو فيما فيه من موقف حرج، في قبول هذا الطلب، فكتب المواثيق بإخلاء الجزيرة الخضراء[1].

وتذكر هذه المصادر أن صاحب هذا الاقتراح هو ابن أسباط، الذي كان كاتبا لابن تاشفين، وهو من أصل أندلسي، ولذلك فقد كان على علم بما يعترض القتال في الأندلس، وبضرورة التوفر على قاعدة خلفية محصنة للانطلاق ولضمان الإمدادات.[2]

بينما يرجح الأستاذ محمد زنيبر أن هذا الرأي كان بمقتضى فتوى أصدرها علماء الأندلس، إمعاناً منهم في تيسير العبور لابن تاشفين[3].

ويمكننا أن نجمع بين الرأيين، معتبرين أن الاقتراح فعلاً جاء من ابن سباط، ثم سانده فقهاء الأندلس بفتواهم.

ومن الترتيبات الأخرى التي حرص ابن تاشفين على اتخاذها، حسبما تمدنا به المصادر التاريخية المعنية، مطالبته المعتمد بن عباد بمساعدته على فتح سبتة، التي استعصت عليه نتيجة صمود ضياء الدولة يحيى بن الحاجب سقوت البورغواطي بها.

---

1 - مجهول : الحلل الموشية، ص 31-32؛ ابن الخطيب : أعمال الأعلام، ج 3، ص 282 ؛
Dozy : *Histoire de l'Espagne Musulmane*. Vol. 3. PP. 124-126.

2 - نفس المصادر.

3 - زنيبر، محمد : «يوسف بن تاشفين»، في «مذكرات من التراث المغربي»، المجلد الثاني، ص 134.

وقد بادر المعتمد إلى تلبية هذا الطلب، فقدم للمرابطين سفنا لمحاصرة سبتة من الجهة البحرية، بينما حاصرها المعز بن يوسف بن تاشفين من الجهة البرية حتى تيسر للأخير اقتحامها في سنة 477 هـ / 1084 م[1].

ولا تخفى أهمية هذه المدينة في تنفيذ مشروع العبور، باعتبارها تمثل جسرا للربط بين العدوتين، وقاعدة لتجميع العدة والعتاد والمجاهدين.

بعد هذه الترتيبات أخذ ابن تاشفين في الاستعداد للعبور، فأرسل إلى سائر أنحاء المغرب لموافاته بالمجاهدين والعدة والعتاد، حتى اجتمع له جيش عظيم.

ثم انتقل ابن تاشفين إلى سبتة ليشرف بنفسه على عملية العبور، وانطلق ذلك في جمادى الأولى 479 هـ / 1086 م. وهنا تذكر بعض المصنفات التاريخية[2] أن سوء تفاهم مبكر وقع بين المعتمد وابن تاشفين، حيث تباطأ المعتمد في تسليم الجزيرة الخضراء للمرابطين حسبما اتفق عليه الطرفان في المواثيق المبرمة بينهما، ودارت مراسلات بين الجانبين في هذا الصدد.

ويمكننا تفسير هذا التباطؤ بما كان يضمره المعتمد من نية تهديد ألفونسو بالجواز المرابطي، على أمل أن يكون له ذلك رادعا للتراجع عن تهديداته في إشبيلية، ولذلك سيبادر ابن تاشفين بتنفيذ خطة العبور من جانب واحد، حيث وجه مجموعة من جنده لاقتحام الجزيرة الخضراء بشكل مباغت، فاضطر المعتمد إلى مطالبة ابنه بإخلائها[3].

ونجد عند ابن بلقين، وهو المعاصر لهذه الأحداث، بل والمساهم فيها عن قرب، رواية مفصلة لسوء التفاهم هذا في مذكراته، حيث يقول : «.. فلما وصل [أي يوسف بن تاشفين] متأهبا لذلك [يقصد العبور نحو الأندلس] بمن احتفل به من جيشه، قدم رسله إلى المعتمد، منهم عبد الملك القاضي، وابن الأحسن، فأمسكهم بإشبيلية مدة طويلة، وأمير المسلمين في ذلك متقلق

1 - مجهول : مفاخر البربر، نشر وتصحيح لبفي بروفنسال، طبعة الرباط، 1934، ص 56-57؛ ابن أبي زرع : روض القرطاس، ص 98.

2 - الحميري : الروض المعطار في خبر الأقطار، ص 289؛ ابن بلقين : كتاب التبيان، ص 102-103.

3 - ابن أبي زرع : الأنيس المطرب، ص 144.

لورودهم. فأرسل معهم من شيوخ إشبيلية من يقول له : تربص من سبتة مدة من ثلاثين يوما، إلى أن نخلي لك الجزيرة. فأجابهم إلى هذا، وسألوه خط يده بالتربص. فأشعر الأمير بذلك، وقيل له : لم يجعلك ابن عباد في هذا الالتواء إلا لأنه يريد أن يرسل إلى ألفونش يعلمه بقدومك، ولعله يتأتى له منه ما يرغب، ويهدده بك، ويسأله أن يعاقده على أن يهبه الجزية أعواما. فإن فعل استجاش عسكره على الجزيرة، ومنعك الجواز، فاسبقه إليها، وإن كان النصراني لا يتأتى له، أرسل إليك في الجواز.

«ولما انفصل الرسل عنه بنية التربص في إخلاء الجزيرة ثلاثين يوما، جهز عسكرا مقدما من نحو خمسمائة فارس، وأرسلهم في أثرهم. فلم تصل الرسل إلى الجزيرة آخر النهار إلا والعسكر في أثرهم قد عدوا ونزلوا بدار الصناعة.

«فالتفت القوم إلى خيل قد ضربت محلتها، لم يدر متى أقبلت. ولم يصبح لهم إلا وطائفة أخرى بعدها، يزيدون ويترادفون حتى انكمل العسكر كله على الجزيرة مع داود بن عائشة، وأحدقوا حواليها يحرسونها»[1].

وهذا الموقف من ابن عباد الذي ينم عن نوع من الخداع والغدر يمكننا وضعه في سياق ما كان يضمره من توجس تجاه المرابطين على النحو الذي مر بنا. وليس مستبعدا حدوث ذلك بالنظر إلى ما سلف بنا من ملابسات، خاصة أن الذي نقل لنا ذلك هو ابن بلقين، ولا ينبئك مثل خبير.

فمهما تحفظنا من هذه الرواية، فلا يسعنا إلا قبولها، لأن المفترض من ابن بلقين، وهو الذي يشترك مع ابن عباد فيما أصابه من عزل ونفي، هو التعاطف مع ابن عباد وليس فضح نواياه، وبالتالي فإيراده لهذه الرواية في مذكراته التي ألفها في فترة المنفى مما يدعم ويقوي ما سبق من سوء النية والغدر من جانب ابن عباد في حق ابن تاشفين.

بعد أخذ الجزيرة الخضراء وتأمين الطريق، تحرك ابن تاشفين بباقي جيشه نحو هذه القاعدة في جمادى الأولى من عام 479 هـ/ 1086 م، وحرص على تأمينها وتقوية دفاعاتها لتكون قاعدة خلفية صلبة ومحصنة، وذلك بتحصينها ببناء الأسوار

---

1 – ابن بلقين: كتاب التبيان، ص 102-103.

وإصلاح الأبراج وشحنها بالعدة والعتاد، وأبقى فيها فرقة عسكرية من خيرة جنده لتأمين ظهره في حالة الاضطرار إلى الانسحاب.

ثم رحل ابن تاشفين عن الجزيرة الخضراء متجها صوب إشبيلية حسب الخطة المقررة مع المعتمد. وعلى مشارف إشبيلية خرج الأخير لاستقباله بنفسه.

وتقف كثير من المصنفات التاريخية[1] عند حدث التقاء الرجلين، وتبالغ - كعادتها - في سرد مظاهر إكرام المعتمد لابن تاشفين.

والذي يفيدنا في هذه الروايات أننا يمكن أن نعتبر ما ورد فيها من احتفاء المعتمد بابن تاشفين وإكرامه له مؤشراً واضحاً على تحسن العلاقات بين الطرفين بعدما سبق من توتر بينهما قبيل العبور في موضوع تسليم الجزيرة الخضراء، وسيكون لذلك بالتأكيد أثره البالغ في مسار تطور هذه الأحداث وخاصة في تحقيق النصر في الزلاقة.

وعلى مشارف إشبيلية، حرص ابن تاشفين على إشراك باقي ملوك الطوائف في مواجهة ألفونسو، فراسلهم يحثهم على اللحاق به والخروج معه إلى الجهاد. ولم يجب دعوته سوى الأمير عبد الله بن بلقين، صاحب غرناطة، وأخوه تميم، صاحب مالقة، بينما اعتذر المعتصم بن صمادح، صاحب ألمرية بكبر سنه، أو لخوفه من نتائج المواجهة، واكتفى بإرسال ابنه معز الدولة في فرقة من الجند[2].

بيد أن العامة من أهل الأندلس هرعوا للمشاركة في الجهاد كمتطوعين[3]، رغم تخلف حكامهم ونكوصهم.

ولنا أن نتساءل هنا عن أسباب تخلف باقي ملوك الطوائف عن هذه الدعوة، هل يعود ذلك إلى موالاتهم لألفونسو وتخوفهم منه، أم لضعفهم وتخاذلهم، أم لتوجسهم من ابن تاشفين؟

---

1 - المراكشي، عبد الواحد : المعجب في تلخيص أخبار المغرب، ص 131؛ مجهول : الحلل الموشية، ص33-34؛ الحميري: صفة الأندلس، ص 712.

2 - مجهول : الحلل الموشية، ص 34-35.

3 - ابن الأثير : الكامل، ج 6، ص 142.

مهما تكن أسباب ذلك التخلف، فإنه لم يؤثر على خطة ابن تاشفين الذي يبدو أنه لم يراهن على هذا المعطى في مشروعه، حيث لم يلح في مطالبة باقي ملوك الطوائف باللحاق به، ولم ينتظر استجابتهم، بل مضى في خطته، بعدما أقام عليهم الحجة، وكشف تخاذلهم أمام رعاياهم، وسار بمن معه نحو بطليوس BADAJOZ، وهناك التقى بصاحبها المتوكل بن الأفطس الذي قام بدور متميز في هذا المشروع، لكون الجيشين التقيا في مملكته بمنطقة الزلاقة القريبة من بطليوس، بما قدمه من مؤن وعتاد للجيش الإسلامي، وبما وفر له من إقامة وإيواء[1].

وقسم ابن تاشفين الجيش الإسلامي إلى فيلقين: الفيلق الأندلسي تحت إمارة المعتمد بن عباد، والفيلق المرابطي الذي تولى ابن تاشفين قيادته بنفسه. ولنا أن نتساءل هنا هل يعود هذا التقسيم إلى تكتيك عسكري صرف؟ أم أنه ينم عن التوجس الذي لا يزال مخيما على العلاقات بين الطرفين؟

يصعب الحسم بين الاحتمالين في غياب أية إشارات تاريخية تساعدنا على ذلك. لكن ما يمكننا أن نسجله هنا أن مساهمة الطرف الأندلسي الرسمية اقتصرت على خمسة ممالك هي: إشبيلية وغرناطة ومالقة والمرية وبطليوس، بينما غابت باقي الممالك عن هذه المساهمة.

لكن المصادر التاريخية تسعفنا ببعض الإشارات التي تثبت أنه، رغم هذا الغياب الرسمي لباقي ملوك الطوائف، فإن كثيراً من المتطوعين من مختلف أنحاء الأندلس التحقوا بالمعسكر الإسلامي تلبية لنداء الجهاد، في الوقت الذي تقاعس فيه ملوكهم عن هذا الواجب[2].

واتجهت الجيوش الإسلامية إلى شمالي بطليوس، حيث أقامت معسكراتها بين بطليوس وقورية، أي بين ضفتي وادي آنه ووادي تاجة، في موقع تسميه

---

1 - ابن الأبار : الحلة السيراء، ج 2، ص 100؛ ابن أبي زرع : روض القرطاس، ص 101؛ مجهول : الحلل الموشية، ص 34؛ ابن بلقين : كتاب التبيان، ص 103-104 ؛

Dozy, *Histoire de l'Espagne Musulmane*. Vol. 3. P. 126 ; Miranda, *La invation de los Almoravides*. P. 40.

2 - ابن الأبار : الحلة السيراء، ج 2، ص 100.

المصادر الإسلامية بالزلاقة، بينما يعرف في المصادر الإسبانية باسم Sagrajas، وفي بعض الكتابات المسيحية يعرف هذا الموقع باسم Sacralies[1].

أما الطرف المقابل، أي ألفونسو، فبعدما بلغه خبر عبور المرابطين وهو آنذاك محاصر لسرقسطة، اضطر إلى فك هذا الحصار والعودة إلى طليطلة للتأهب للمنازلة.

ورغم ما أبداه من استهانة بالقوة المرابطية وازدراء بها، حسب ما تفيده الرسالة التي تذكر بعض المصادر أنه وجهها إلى ابن تاشفين[2]، فقد أدرك ألفونسو أن هذه المواجهة حاسمة وأن الموقف في غاية الحرج، فبادر إلى مراسلة ملوك النصارى وأمرائهم لحثهم على نجدته، فوفدت إليه سريات من ولايات فرنسا الجنوبية ومتطوعون من الفرنجة والجلالقة، وانضم إليه سانشوراميث Sancha Ramires ملك أرغون الذي كان بصدد محاصرة طرطوشة، والكونت برنجار ريموند Benajar Rimond صاحب بنبلونة الذي كان بدوره يتأهب لغزو بلنسية.

وبذلك تألف لألفونسو تحالف مسيحي كبير قدر بعض المؤرخين عدده بثمانين ألف مقاتل، يتقدمهم القساوسة والرهبان والأساقفة بصلبانهم وأناجيلهم، إمعانا منهم في إضفاء طابع الحرب المقدسة على هذه المواجهة[3].

وكانت خطة ألفونسو خطة هجومية تقوم على ملاقاة المسلمين في عقر ديارهم، عكس ما كانت عليه خطة ابن تاشفين ذات الطابع الدفاعي، حيث حرص على أن تكون المواجهة في ديار المسلمين وبين ظهرانيهم.

ونتساءل هنا عن المبررات التكتيكية التي جعلت الطرفين يختاران خططا متعارضة، مع استحضار ما كان لكل واحد منهما من خبرة عسكرية كبيرة؟

1 - عن موقع الزلاقة، انظر : مجهول : الحلل، ص 33، ص 34؛ الحميري : صفة جزيرة الأندلس، ص 87 - 90.

2 - الحميري : الروض المعطار، ص 88؛ المقري، نفح الطيب، ج 4، ص 363.

3 - ابن الأثير : الكامل في التاريخ، ج 10، ص 152-154؛ مجهول : الحلل، ص 39؛ الناصري : الاستقصا، ج 2، ص 42.

بالنسبة لألفونسو يورد صاحب الاستقصا مبرراته لهذا الاختيار، في معرض ذكره لمشاوراته مع أهل مشورته، حيث يقول: «إني رأيت أني إن أمكنتهم من الدخول إلى بلادي فناجزوني فيها وبين حدودها، وربما كانت الدائرة علي، يستحكمون البلاد ويحصدون من فيها غداة واحدة. ولكني أجعل يومهم معي في حوز بلادهم، فإن كانت علي اكتفوا بما نالوه، ولم يجعلوا الدروب وراءهم إلا بعد أهبة أخرى، فيكون في ذلك صون لبلادي وجبر لمكاسري. وإن كانت الدائرة عليهم، كان مني فيهم وفي بلادهم ما خفت أنا أن يكون فيَّ وفي بلادي إذا ناجزوني في وسطها».

ومن الناحية النظرية تبدو هذه المبررات التي بنى عليها ألفونسو خطته مقنعة ومعقولة، وسيكون لها بالفعل - كما توقع ألفونسو نفسه - دور حاسم في تقليص عواقب هزيمة الزلاقة، حيث لن يجني منها المسلمون أية نتائج ترابية، كما سنرى لاحقا.

أما خطة ابن تاشفين، فرغم كونها خطة دفاعية، فوجاهتها تبدو من أهمية المقاتلة داخل ديار المسلمين وبين ظهرانيهم، مما يفرض الاستماتة في الدفاع، ويسهل الحصول على المدد، ويرفع المعنويات، ويوفر الملاذ وملجأ الاعتصام عند الضرورة.

وبناء على هذه المبررات، لاشك أن كلا الطرفين كان دقيقا وموفقا في تخطيطه، حيث جنى كل واحد منهما ثمار خطته، كما سنرى لاحقا؛ فألفونسو لم يفقد أيا من ممتلكاته بهزيمته، وابن تاشفين استفاد من وجوده بين ظهراني ذويه من المسلمين ماديا ومعنويا.

ومن جهة أخرى، عمد ابن تاشفين إلى تكتيك حربي ذكي، حيث فرق بين الفيلقين المرابطي والأندلسي، فجعل الأول في الطليعة والثاني في المؤخرة وبينهما ربوة عالية، كيلا يدرك الأعداء الحجم الحقيقي للجيوش الإسلامية مما يجعلهم يستخفون بها، وللاستفادة من معرفة أهل الأندلس للبلاد.

وبعد إحكام كل طرف لاستعداداته، انطلقت معركة الزلاقة بينهما. ويختلف المؤرخون في تحديد تاريخ هذه المعركة؛ فابن الأثير يقول إنها كانت في أوائل

رمضان سنة 479 هـ[1]، بينما يرى المراكشي أنها كانت في رمضان 480 هـ[2]، ويختار ابن الأبار تاريخ 12 رجب 479 هـ[3]، ويتفق معه ابن أبي زرع[4] وصاحب الحلل الموشية[5] في ذلك. ويبدو أن هذا الرأي هو الأرجح، لأنه يوافق الرواية المسيحية التي تحدد تاريخ المعركة في 23 من أكتوبر 1086 م[6] وهو ما يتفق مع 12 رجب 479 هـ، كما أن رسالة ابن تاشفين التي أرسلها إلى المغرب ليبشر أهلها بالنصر تورد نفس هذا التاريخ[7].

وتجمع جل المصادر التاريخية التي أرخت لهذه المعركة الفاصلة[8] أن هناك اتصالات ومراسلات بين الطرفين قبل نشوب المعركة، وخاصة في موضوع تحديد يوم القتال، حيث تورد هذه المصادر أن ألفونسو، من باب المكر والخديعة، اقترح تجنب البدء في الجمعة أو السبت أو الأحد، لكون الجمعة عيد المسلمين، والسبت عيد اليهود، والأحد عيد النصارى،ولذلك اختار أن تبدأ المواجهة يوم الاثنين.

ولم تكن هذه الخديعة لتنطلي على المسلمين، ولذلك أخذوا كامل أهبتهم ليلة الجمعة، وفي الصباح الباكر شن ألفونسو هجومه الغادر على المسلمين، فاشتد القتال بين الطرفين لمدة ثلاثة أيام متوالية.

وخلافا لما تظهره جل الروايات الإسلامية من تقدم جيش المسلمين منذ الأشواط الأولى من المعركة، يذكر ابن أبي زرع أن المسيحيين تمكنوا من اكتساح الجبهة الإسلامية وكانوا قاب قوسين من إحراز النصر النهائي، لولا الهجوم المضاد والمباغث الذي بادر به ابن تاشفين في كوكبة من خيرة جنده، مما مكنه من

---

1 - ابن الأثير : الكامل، ج 8، ص 141.

2 - المراكشي : المعجب، ص 197.

3 - ابن الأبار : الحلة، ج 2، ص 101.

4 - ابن أبي زرع : روض القرطاس، 147.

5 - مجهول : الحلل الموشية، ص 64.

6 - شعيب، عبد الواحد : دور المرابطين في الجهاد بالأندلس، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ط 1، 1990، ص 48.

7 - نفسه.

8 - انظر: مجهول : الحلل الموشية، ص 56؛ ابن أبي زرع: روض القرطاس، ص149؛ ابن الكردبوس: تاريخ الأندلس، ص94؛ ابن الأثير : الكامل، ج8، ص 141-142.

إبادة قاعدة ألفونسو الخلفية ونجدة القائدين داود بن عائشة المرابطي والمعتمد وهما يتراجعان أمام زحف ألفونسو[1].

على كل حال، انتهت هذه المعركة الطاحنة بنصر مؤزر أحرزه المسلمون على القوى النصرانية التي كبدوها خسائر جسيمة، إلى درجة أن الرواية الإسلامية ترجح أن الناجين مع ألفونسو لم يتجاوز عددهم خمسمائة فارس، وأن ألفونسو نفسه كان مثخنا بجروح بالغة[2]، ونفس الشيء بالنسبة للناجين من جيوشه.

ولا تبتعد الروايات المسيحية، بخصوص ما يرتبط بهذه المعركة الفاصلة، عما سردناه انطلاقا من الروايات الإسلامية؛ ففي إحدى هذه الروايات[3] - الواردة في كتاب «التاريخ الكامل لإسبانيا» الذي شارك في تأليفه عدد من المختصين - نجد استرسالا في تتبع وقائع معركة الزلاقة ومستجدات الأطراف التي خاضتها، فحسب هذه الرواية، «تزامن هذا الحصار، [يقصد الحصار المسيحي للممالك الإسلامية بعد السيطرة على طليطلة] مع عبور المرابطين لمضيق جبل طارق، ففي يوم 1086/7/30م تمكن المعتمد الإشبيلي من كسب الدعم المباشر من يوسف بن تاشفين، لكن مجيء الأفارقة [يقصد المرابطين] تم التعامل معهم بكثير من الحيطة والحذر نظرا لشرفهم الديني والسياسي، بالإضافة إلى التفوق العسكري المرابطي الذي ربما ينقلب عليهم يوما ما.

هذا ما تسبب في بقاء يوسف بإشبيلية لمدة شهرين قبل الزحف للأراضي المسيحية مدعوما بوحدات عسكرية إشبيلية وأخرى غرناطية. هذا التباطؤ في بدء العمليات العسكرية راجع بالأساس وكما أشرنا في سطور سابقة إلى التخوف وتجنب المفاجأة.

---

1 - ابن أبي زرع : روض القرطاس، ص 147-148.

2 - ابن بسام : الذخيرة، ق 2، ص 241؛ ابن الأثير : الكامل، ج 10، ص 154؛ ابن الكردبوس : تاريخ الأندلس، ص 92-95؛ مجهول : الحلل الموشية، 39.42-43؛ المراكشي : المعجب، ص 133-135؛ ابن خلدون : العبر، ج 6، ص 186؛ المقري : نفح الطيب، ج 1، 438؛ الناصري : الاستقصا، ج 2، ص 48.

3 - عنوان هذه القطعة : La reconquista y el proceso de diferenciacion politica من إعداد ميغل أنجل لديرو كسادا ضمن كتاب Historia de Espana الذي أشرف على جمعه Ramon Menendez Pidal. مطبعة Madrid. Ed. Espasa calpe. ص 102-109.

«خلال هذه الفترة عمل ألفونسو VI على ربح بعض الوقت قصد رفع الحصار على سرقسطة ثم الذهاب بعد ذلك إلى طليطلة قصد حشد مزيد من الدعم، خصوصا من الكتيبتين اللتين كان يتزعمهما كل من Alvar Hanez وInfante Pedro مع بداية أكتوبر، ولم تكن لدى المسيحيين أية دراية بالطرق التي سيستقبلها الجيش المرابطي، ولهذا فإن المساعدات المسيحية الأخيرة كانت كلها تصب في اتجاه مدينة كوريا (Coria) قصد الالتحاق بالملك ألفونسو VI المتجه نحو ميريدا.

«يمكننا هنا اعتبار استراتيجية ألفونسو VI بالذهاب إلى الأراضي الأندلسية بالفاشلة، خصوصا وأن المرابطين كانوا غير مؤهلين لحصار مدينة طليطلة ولا حتى أية نقطة أو معقل آخر.

لكن يمكننا فهم تلك الاستراتيجية من خلال النقط الآتية :

- قوة المسيحيين أمام تزايد ضعف الأندلسيين، خصوصا وأن الأخيرين لم يتمكنوا من القيام بأية محاولة لغزو الأراضي المسيحية لمدة ثلاثة قرون. هذا الضعف كان هو السبب الرئيس في فرض ألفونسو VI مجموعة من الضرائب على المسلمين.

- فوز المسيحيين في هذه المعركة سيزيد من حماسهم في استرجاع باقي الأراضي الأخرى، في نفس الوقت سيؤدي إلى مزيد من التخوف الأندلسي وهذا قد يؤدي في الأخير إلى وضع حد لتحالفهم مع المرابطين.

«هذه الدوافع العسكرية تسببت في أخذ مزيد من الحيطة والحذر واستجماع كل القوى، لكن تبقى سياسة ألفونسو VI بالزحف نحو الأراضي الأندلسية لها وزن خاص.

«على غرار ذلك عمل يوسف على أخذ نوع من الحذر، إذ لم يرم بجيشه إلى الزحف منذ الوهلة الأولى، بل فضل الاقتراب شيئا من الناحية الشرقية نحو مدينة طليطلة، النقطة التي كانت وبلا شك تمثل محور ضعف المسيحيين، قصد العمل على استرجاع مدينة Coria، بالإضافة إلى ذلك فضل التوقف على مشارف مدينة طليطلة، وهذا راجع بالأساس إلى تخوفه من صعوبات التموين، وكذلك التحصن بمدينة Guadiana في حالة هجوم العدو.

«... إن معركة الزلاقة التي اندلعت يوم 23 أكتوبر لم تعرف أي تغيير سواء من الناحية التكتيكية أو الاستراتيجية رغم تداولها بكثرة في النصوص الإسلامية. فالأحداث جرت على مروج Sagrajas المعروفة لدى المسلمين بالزلاقة والتي تطل على الضفة اليمنى لوادي Guadiana، وفي هذا الصدد لا يحتاج وصف أمبروسيو هريش أي تعليق : «هاجم ألفونسو VI بثقة عمياء أثناء عبوره للسهل الذي يفصله عن ثكنات العدو متمكنا من تفكيك الطلائع الأندلسية، لكن زحف قواته اصطدم عند الخط العسكري المرابطي الأكثر قوة، وهذا راجع لعدة أسباب منها: طول الطريق، ثقل العتاد والذخيرة.... بما أن يوسف كان يتوفر على قوة تضاهي قوة المسيحيين، وبمجرد تمكنه من وقف الزحف المسيحي الأول وبتزامن مع استمرار القتال أقدم على نهج السياسة التقليدية المعروفة في الأدبيات الحربية المغربية بالتيار المُطوِّق، هذه النقطة كانت بمثابة الضربة الفاصلة للمسيحيين، إذ سرعان ما عملوا على التراجع رغم ما أبدوه من روح قتالية عالية خصوصا بعد إصابة ألفونسو VI بجروح.

«تمكن المسلمون من هزم المسيحيين، لكن الخسائر لم تكن كبيرة، إذ سنتان بعد ذلك وبعد حصار ألفونسو VI لمدينة أليدو عمل يوسف على تجنب المواجهة معه.

«من الصعب إحصاء عدد المقاتلين في معركة الزلاقة، فحسب مصادر إسلامية فإن الجيش المرابطي كان يتكون من 20.000 ألف رجل، في حين وبطريقة لا تصدق حصروا أعداد المسيحيين ما بين 200.000 و800.000 من المشاة (روض القرطاس)، وبلغ عدد القتلى منهم إلى 300.000 قتيل، 24.000 تم قطع رؤوسهم.

«في الجانب الآخر قدر F. Reilley بأن جيش القشتاليين كان يتكون من 1.500 حصان بالإضافة إلى بعض المشاة غير المقاتلين، جزء مهم منهم تمكن من الفرار إلى جانب الملك ألفونسو VI.

«بعدما تمكن من هزم ألفونسو VI عمد يوسف مباشرة بعد ذلك إلى الذهاب إلى إشبيلية وبعدها إلى شمال إفريقيا.

«هذا النصر تسبب في تزايد شهرته، لكنه رغم ذلك تجنب في هذه المرحلة الخوض في المشاكل السياسية التي كانت تعتري رؤساء وملوك الطوائف.

وتختم هذه الرواية سردها لوقائع الزلاقة بانتقاد الروايات الإسلامية في بعض الجوانب، قائلة : «من بين الأكاذيب والافتراءات المتعلقة بهذه المعركة التاريخية: استخدام - ولأول مرة بشبه الجزيرة الإيبيرية - للطبول والجمال، بالإضافة إلى مشاركة الرماة الأتراك (Agzaz)، الذين لم يصلوا إلى المغرب إلا في منتصف القرن الثاني عشر الميلادي، وكذلك لا ننسى استخدام طرق حربية كانت محتكرة عند المسلمين والتي سيتم تقليدها من طرف النصارى وهي قطع الرؤوس كدليل على النصر ونكاية بالعدو»[1].

ولنا أن نتساءل بعد هذا السرد، عن العوامل التي أسهمت في تحقيق المسلمين لهذا النصر الكاسح على عدوهم رغم تفوقه عليهم في العدة والعتاد؟ وعن النتائج التي خلفها هذا الانتصار الكاسح على الطرفين معا؟

ثانيا : العوامل التي ساعدت على انتصار المسلمين في معركة الزلاقة

يمكننا تقسيم هذه العوامل إلى قسمين: عوامل تتعلق بالطرف المسيحي، وعوامل ترتبط بالطرف الإسلامي.

عوامل تتعلق بالطرف المسيحي

من الواضح أن ميزان القوة بين الطرفين المسيحي والإسلامي كان لصالح الطرف الأول، سواء في الجانب الكمي، حيث تذكر الرواية الإسلامية - التي لا تخلو على كل حال من شيء من المبالغة - أن عدد الجيوش التي عبأها ألفونسو وصل عشرات الآلاف؛ ويقدره ابن أبي زرع بمائة وثمانية آلاف فارس ومائتي ألف راجل [2]؛ وصاحب الحلل بثمانين ألف فارس[3]؛ وابن الكردبوس بستين ألف[4]،

1 - *La reconquista y el proceso de diferenciacion politica*، من إعداد ميغل أنجل لديرو كسادا ضمن كتاب *Historia de Espana* الذي أشرف على جمعه Ramon Menendez Pidal، مطبعة Madrid. Ed. Espasa calpe. ص 102-109 بتصرف.

2 - ابن أبي زرع: روض القرطاس، ص 149.

3 - مجهول: الحلل الموشية، ص 56.

4 - ابن الكردبوس: تاريخ الأندلس، ص 94.

وابن الأثير بخمسين ألف[1]. وقد ساهمت فيه عدة دول مسيحية[2]، وليس قشتالة وحدها؛ أو في الجانب العملي والتكتيكي، حيث أن هذا الجيش العرمرم يقاتل في أرضه التي له دراية كبيرة بطبيعتها وخصائصها، فضلا عن تمرس قائده ألفونسو في حروب الأندلس ضد ملوك الطوائف، وانتصاراته فيها.

بينما لم يزد عدد الجيش الإسلامي على ثمانية وأربعين ألفا[3]، وهو مقتصر على المغاربة والأندلسيين، وجله من المغاربة الذين لم يألفوا القتال في الأندلس، ولم يتعرفوا على خصائص ساحة القتال هاته.

ورغم هذا التفاوت الواضح للعيان، في العدد والعدة، حقق المسلمون انتصاراً كاسحاً في هذه المعركة، مما يجعلنا نتساءل عن العوامل التي أدت إلى ذلك من الجانب المسيحي، أي العوامل التي ساهمت في انهزام هذا الطرف.

وباستقراء المصادر المؤرخة لمعركة الزلاقة، يمكننا حصر هذه العوامل فيما يلي :

1 – افتقار جيوش ألفونسو للانسجام والتدريب الكافي

فقد مر بنا أن الجيوش المسيحية مكونة في غالبها من خليط غير متجانس من متطوعي الممالك المسيحية المجاورة من إسبانيا وجنوب فرنسا وإيطاليا، ومن المعلوم أن تعبئة هؤلاء لم تتم إلا قبيل ملاقاة الجيوش الإسلامية.

وبذلك افتقر هذا الجيش عنصرين مهمين في المواجهة العسكرية، وهما عنصر الانسجام الذي يسمح بالتعارف بين الجند والتوافق بين المتطوعين والجيش النظامي، مما يعد ركائز نفسية ومعنوية حاسمة في البناء العسكري المتين، وعنصر التدريب الجماعي الذي لم تكن ظروف الإعداد لتسمح به أمام تسارع الأحداث ومبادرة المرابطين بالعبور فور الاستنجاد بهم. ويبدو أن ألفونسو قد وجه اهتمامه أكثر إلى الجانب الكمي، وحشد أكبر عدد من الجند لاعتقاده بأن ذلك الجانب كاف لكسب المعركة[4].

---

1 - ابن الأثير: الكامل، ج 6، ص 142.

2 - شعيب: دور المرابطين في الجهاد بالأندلس، ص 48.

3 - مجهول: الحلل الموشية، ص 56؛ بينما لا يتجاوز عدد جيش المسلمين عشرين ألفا عند المراكشي: المعجب، ص 133.

4 - الحميري : الروض المعطار، ص 289؛ ابن الكردبوس، تاريخ الأندلس، م. س، ص 92.

2 – الخلاف الذي دب في قيادة الجيوش المسيحية

تحدثنا بعض المصادر عن الخلاف الذي دب بين ألفونسو وابن عمه غرتيه Gercia على خلفية إعجاب الأول بكثرة جيوشه إلى درجة الإدلاء بتصريحات تتعارض مع تعاليم الدين المسيحي، مما أغضب ابن عمه غرتيه الذي يعد من أكبر قادته، إلى درجة انسحابه مع كتيبة لا يقل عددها عن ألف فارس[1].

ورغم أن عدد المنسحبين لا يمثل رقما كبيرا إذا قارناه بمجموع الجيوش المسيحية، فإن مجرد حدوث خلاف من هذا النوع في صفوف القيادة الميدانية من شأنه أن يؤثر سلبا في أداء هذا الجيش، ويزرع فيه الشك والتردد، وكل هذا مدعاة للهزيمة النفسية قبل ملاقاة العدو.

3 – التكتيك الحربي الذي اختاره ألفونسو

مر بنا استعراض المبررات التكتيكية التي بنى عليها ألفونسو خطته العسكرية القائمة على اختيار أسلوب الهجوم على المسلمين في عقر ديارهم لإرباكهم ولتجنب أية خسائر ترابية في حالة الانهزام.

ولئن حققت هذه الخطة مراميها في الجانب الثاني أي تجنب الخسائر الترابية، فإنها كلفت الجيش المسيحي إعياء كبيرا من جراء التنقل على مسافة طويلة، مع حمل المؤن والعتاد، وأبعدته من نقاط الإمداد، وعرضته لانقطاع المؤن الطبية والغذائية. ولا شك أن هذه العوامل أثرت سلباً على الأداء العسكري لهذا الجيش بدرجة من الدرجات.

4 – ازدراء ألفونسو بالقوة المرابطية واستناده على تجربته السابقة مع ملوك الطوائف :

يورد بعض المؤرخين[2] عدة مؤشرات تدل على أن ألفونسو، رغم درايته العسكرية، كان يزدري بالقوة المرابطية ويهون من شأنها، ونلمس ذلك فيما

1 - مجهول : الحلل الموشية، ص 59.

2 - انظر مثلا : ابن الأثير : الكامل، ج 6، ص 142؛ مجهول : الحلل، ص 53؛ ابن أبي زرع : روض القرطاس، ص 146.

يسوقه هؤلاء المؤرخون من رسائل وجهها ألفونسو لابن تاشفين قبل المواجهة[1]. وفي إحداها نقرأ هذه العبارات التي يتوجه بها ألفونسو إلى ابن تاشفين، والتي تنم عن قمة التكبر والعجب بالنفس والازدراء والتهوين في حق الخصم؛ يقول ألفونسو في هذه الرسالة : «فلا خفاء على ذي عينين أنك أمير المسلمين، بل الملة المسلمة، كما أنا أمير الملة النصرانية. ولا يخفى عليك ما عليه رؤساؤكم بالأندلس من التخاذل والتواكل، والإهمال للرعية، والإخلاد إلى الراحة. وأنا أسومهم الخسف، فأخرب الديار، وأهتك الأستار، وأقتل الشبان، وآسر الولدان. ولا عذر لك في التخلف عن نصرهم، إن أمكنتك فرصة هذا. وأنتم تعتقدون أن الله تبارك وتعالى فرض على كل واحد منكم قتال عشرة منا، وأن قتلاكم في الجنة، وقتلانا في النار. ونحن نعتقد أن الله أظفرنا بكم، وأعاننا عليكم، ولا تقدرون دفاعاً، ولا تستطيعون امتناعاً. وبلغنا عنك أنك في الاحتفال على نية الإقبال. فلا أدري أكان الجبن يبطئ بك، أم التكذيب بما أنزل إليك. فإن كنت لا تستطيع الجواز، فابعث إلي ما عندك من المراكب لأجوز إليك. وأنا أقاتلك في أحب البقاع إليك. فإن غلبتني فتلك غنيمة جلبت إليك، ونعمة مثلت بين يديك، وإن غلبتك كانت لي اليد العليا، واستكملت الإمارة، والله يتم الإرادة»[2].

يجب ألا نستغرب هذه البلاغة التي كتبت به رسالة ألفونسو، إذا علمنا أن من كتابه أدباء عرب مسلمين رضوا أن يوالوه رغبة أو رهبة. لكن المثير في الرسالة هو لهجتها التهديدية والساخرة إلى أبعد الحدود. وذلك ما قابله ابن تاشفين بعبارات ثلاثة ليس فيها صنعة ولا تكلف، لكنها تعبير عن الطابع العملي الإجرائي الذي عرفت به شخصية ابن تاشفين. ففي رده على هذه الرسالة البليغة الطويلة، كتب على ظهرها نفسها هذه العبارات الموجزة المعبرة : «جوابك يا أذفنش ما تراه لا ما تسمعه»[3].

ونحن نعلم أن مثل هذا الموقف سيؤثر سلبا على الطرف المسيحي، ويقلل من استعداده المادي والنفسي للمواجهة.

---

1 - مجهول : الحلل، ص 32؛ روض القرطاس، ص 146.

2 - مجهول : الحلل الموشية، ص 32-33.

3 - نفسه.

ومن جهة ثانية، نستحضر هنا أن ألفونسو لم تكن له تجربة قتالية سابقة مع جيش مسلم خارج الأندلس، وكل تجاربه كانت مع ملوك الطوائف الذين نعرف تخاذلهم وتقاعسهم عن الجهاد. وقد يكون ألفونسو مستندا إلى هذه التجارب وغير مستحضر لميزات الجيش المرابطي القتالية وروحه المعنوية العالية، التي لا يمكن مقارنتها بأي وجه من الوجوه مع ما كانت عليه جيوش ملوك الطوائف نتيجة تخاذل ملوكهم وضعفهم.

عوامل تتعلق بالطرف الإسلامي

إن النصر الذي أحرزه المسلمون في معركة الزلاقة لم يكن مفاجئا بالنظر إلى طبيعة المواجهة وما راكمه المسلمون عبر تاريخهم من استماتة في الدفاع عن دينهم وحسن توكل على الله عز وجل وأخذ بالأسباب. ومع ذلك يجدر بنا أن نعدد العوامل التي ساعدتهم على هذا الإنجاز، لتكتمل عندنا الصورة بعد استقصائنا للعوامل التي ساهمت في هزم أعدائهم. وفي هذا الصدد يمكننا اعتبار العوامل التالية من العوامل الحاسمة في نصر الزلاقة، وهي:

1 – ارتفاع الروح المعنوية للجيش الإسلامي

فقد تميز الجيش الإسلامي بشقيه المرابطي والأندلسي بارتفاع الروح المعنوية والقدرة القتالية، بفضل ثقتهم في الله تعالى أساساً، وإيمانهم بقضيتهم العادلة، وتشبعهم بالروح الجهادية التي يبثها الإسلام في المقاتلين في سبيل الله، والتي تجعلهم متأرجحين بين الحسنيين، إما الشهادة في سبيل الله والفوز بفضائلها العظيمة، وإما النصر على الأعداء وما يجلبه من رضا الله تعالى ثم من غنائم وذكر حسن.

ويمكننا أن نضيف عاملا إضافيا بالنسبة للجيش الأندلسي عزز هذه القوة المعنوية، وهو أن هذه المواجهة تعتبر بالنسبة لهم مواجهة مصيرية، لأن خسرانها يعني بكل بساطة خسران كل شيء، والقضاء النهائي على وجودهم بالأندلس أمام الخطر الداهم الذي يمثله زحف الجبهة المسيحية بقيادة ألفونسو.

وأمام هذه الروح المعنوية العالية المستندة إلى عمق إيماني قوي، تتقلص حظوظ الاعتبارات المادية الأخرى التي كانت لصالح الأعداء مهما كان عددهم وعدتهم، وهذا أمر مجرب عبر تاريخ المسلمين، وهو ما يقرره القرآن الكريم في كثير من آياته، مثل قوله تعالى : ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ قَالُوا لَا طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَاقُو اللَّهِ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾[1].

2 – نجاعة التكتيك العسكري الذي اختاره المسلمون

رغم طابعها الدفاعي الذي قد يوحي بنوع من الضعف والتردد، فإن الخطة العسكرية التي وضعها ابن تاشفين وقادته للمواجهة ساهمت بحظ وافر في حسم المعركة لصالحهم. ويمكننا استجلاء عدة إيجابيات لهذه الخطة.

من ذلك أنها وفرت للجيش الإسلامي قاعدة إمدادات قريبة خاصة في بطليوس القريبة من ساحة المواجهة، مما أمّن لهم كافة الحاجيات العسكرية والغذائية والطبية، وهذا أمر في غاية الأهمية في المواجهة العسكرية.

كما أنها وفرت ملاذا قريبا يمكن الجيش الإسلامي من الاعتصام به عند الحاجة، ويوفر لهم الطمأنينة الكافية ويحمي ظهورهم.

ومن جهة ثالثة، فمن المعروف في التكتيك العسكري أن قتال الجيوش على أراضيها يجعلهم أكثر حماساً واستماتة في الذود عنها، كما يمنحهم الراحة النفسية والبدنية مما يعزز معنوياتهم وقدراتهم القتالية.

ومن جهة رابعة، فوجود الجيش الإسلامي في أرضه يمنحه فرصة الدراية الكاملة بخصوصياتها ومميزاتها، مما يعزز قدراته القتالية.

---

1 - سورة البقرة، الآية 249.

ونضيف إلى ما سبق أن خطة تقسيم الجيش الإسلامي إلى فيلقين قد ساهمت في ترجيح كفتهم في المواجهة، وذلك لعدة اعتبارات: منها أن ذلك من شأنه أن يوفر الانسجام والتوافق الكاملين داخل كل فيلق، عكس ما يمكن أن يحدث لو اختلط الجمعان، كما وقع في الجبهة المضادة.

ومن هذه الاعتبارات أن في ذلك التقسيم نوعا من التمويه على الأعداء، حيث فصلت ربوة عالية بين الفيلقين، مما يغري العدو بقلة عدد المسلمين ويجعلهم يهونون من شأنهم.

ومن الفوائد الأخرى لهذا التقسيم أنه يتماشى مع ما يمكن افتراضه من تشكك ابن تاشفين من جدية ملوك الطوائف في المواجهة، ومدى تخلصهم من الولاء لألفونسو، حيث بقي الجيش المرابطي مستقلاً في ساحته وقيادته، وبالتالي فهو مستعد لكل الاحتمالات السيئة، بما في ذلك تراجع ملوك الطوائف عن المواجهة. ومما يجعل هذا الافتراض وارداً ومشروعاً أن ابن تاشفين وضع الفيلق الأندلسي في المقدمة، وفيلقه في المؤخرة ليتأهب لكل الاحتمالات كما سلف.

ويمكننا أن نضيف إلى ذلك نجاعة تقسيم الفيلق المرابطي هو الآخر إلى قسمين، الأول مباشرة بعد الفيلق الأندلسي من أجل التدخل السريع وتقديم الدعم اللازم للأندلسيين، وكان بقيادة داود بن عائشة أحد قادة المرابطين المحنكين، والثاني يضم الجنود الاحتياطيين الذين تم اختيارهم ضمن أكثر الجنود المرابطين مهارة وتدريبا وشجاعة (فرقة النخبة)، ويكونون خلف الجيش الإسلامي وهم بقيادة ابن تاشفين، ومهمتهم هي التدخل في الوقت المناسب من أجل الحسم في المعركة.

3 – القيادة الرشيدة المتمرسة

لا يمكن لأي أحد أن يجادل فيما اتصف به ابن تاشفين من خصال قيادية عالية، وما راكمه من تجارب ناجحة في القتال عبر مسيرته التوحيدية المظفرة في عدوة المغرب. فالأسطغرافية الكلاسيكية تمدنا بشهادات كثيرة عن هذا التميز.

ولاشك أن هذه الخصال القيادية والخبرة العالية كان لها دورها الحاسم في تحقيق نصر الزلاقة، خاصة إذا أضفنا لها ما تواتر عن ابن تاشفين من تواضع وبساطة واقتراب من جنده، وعدم الاستعلاء عليهم، وهذه الخصال كلها تناقض

ما رأينا عند ألفونسو في الجبهة المضادة، وتوفر جوا من الثقة المتبادلة بين القائد وجنده، ومن الطمأنينة والاستعداد للطاعة والامتثال من جانب الجند.

كما أن هذه الخصال ترفع من مقام ابن تاشفين في أعين الجيش الأندلسي وتضفي عليه المزيد من سمات المنقذ والمخلص.

وحتى اختيار المعتمد على رأس الفيلق الأندلسي كان له دوره في نصر المسلمين، بالنظر إلى مكانته المرموقة وسط وصفائه من ملوك الطوائف، وإلى ما كان له من سابق تجربة في القتال أثناء توسعاته على حساب جيرانه، وفي مواجهة المسيحيين قبل أن يذعن بالخضوع لألفونسو، هذا فضلا عن معرفته العميقة لألفونسو وإحاطته بأطماعه ومكره، كما يدل على ذلك كشفه لابن تاشفين عن خديعة ألفونسو في اختيار يوم الملاقاة[1].

ثالثا : نتائج معركة الزلاقة

تجمع المصادر المؤرخة لمعركة الزلاقة أن النصر الذي أحرزه المسلمون فيها كانت له نتائج عميقة على عدة مستويات، وأنها بذلك تشكل منعطفا تاريخيا كبيراً، ليس في تاريخ الدولة المرابطية ولا في تاريخ الأندلس فحسب، بل في تاريخ الغرب الإسلامي برمته، وفي تاريخ الصراع الإسلامي - المسيحي في المنطقة وفي العالم. وكان لها الأثر البالغ في رسم مسار العلاقات بين العدوتين من جهة، وبينها وبين الجبهة المسيحية من جهة أخرى.

ويمكننا تتبع أهم هذه النتائج كما يلي :

نتائج معركة الزلاقة بالنسبة للدولة المرابطية

رغم أن يوسف بن تاشفين قفل راجعاً إلى المغرب مباشرة بعد نصر الزلاقة دون أن يطارد ألفونسو لتحرير ما سيطر عليه من مواقع إسلامية، وخاصة طليطلة، ودون أن يغتنم فرصة هذا النصر لضم الأندلس - رغم ذلك، لاشك أن المرابطين حققوا من وراء هذا النصر مكاسب معنوية وسياسية جد مهمة.

---

1 - ابن أبي زرع : روض القرطاس، ص 149.

فقد تألق نجم يوسف بن تاشفين، وذاع صيته في المغرب والأندلس خاصة، وفي جميع أنحاء العالم الإسلامي عامة[1]، حتى توافدت عليه الرسل من عدة أمصار إسلامية تهنئه، وتسابق الأدباء والشعراء على التفنن في مدحه، واعتبره الفقهاء والدعاة مبعوث العناية الإلهية[2]، وكثر له الدعاء على منابر المساجد[3].

وبالتبعية، استفادت الدولة المرابطية من هذا النصر، وأصبحت تمثل قوة إسلامية يضرب لها ألف حساب، وتقدم مشروعها الجهادي التوحيدي خطوات كبيرة إلى الأمام، وإن لم يحسم بعد في ضم الأندلس.

وتذكر كثير من المصادر أن عدة تحولات سياسية عرفها مسار المشروع المرابطي عقب هذا النصر.

ومن ذلك اتخاذ يوسف بن تاشفين - عقب هذا النصر مباشرة - لقب أمير المسلمين كما تورد أغلب الروايات[4].

ولئن وقف الأمر عند هذا اللقب الرمزي الذي لا يصل إلى لقب أمير المؤمنين الأكثر عمومية وتطلعاً، حرصا من ابن تاشفين على الوحدة الإسلامية، التي تجسد آنذاك في الدولة العباسية على ضعفها، فإنه يؤشر على الأقل أن زعامة ابن تاشفين لم تعد تقتصر على تحالف قبائل صنهاجة، ولا على المغرب، بل تعم المسلمين خاصة في الغرب الإسلامي.

ومن هذه التحولات أيضاً إعلان ابن تاشفين تبعية دولته للعباسيين، بعد مراسلته للمستظهر العباسي، ومطالبته إياه بأن يعترف له بولايته على المنطقة.

وقد سبق أن تناولنا هذه المسألة في تحليلنا للعوامل التي ساعدت على تلبية المرابطين للاستنجاد الأندلسي[5]، ورأينا فيه حرص المرابطين المبدئي على البعد التوحيدي، وتغليبهم لذلك على أية مكاسب سياسية يفترض أن يحرزها من حقق

1 - حمدي، محمد عبد المنعم محمد حسين : تاريخ المغرب والأندلس في عصر المرابطين، ص 59.

2 - Dozy : *Histoire de l'Espagne Musulmane*. Vol. 3. P. 131.

3 - ابن بسام : الذخيرة، ق 2، ج 1، ص 241.

4 - ابن أبي زرع : الأنيس المطرب، ص 149.

5 - انظر ذلك في الفصل الثاني من الباب الثاني.

مثل هذا الانتصار الكبير، خاصة إذا استحضرنا ما كانت عليه الدولة العباسية وقتئذ من ضعف يغري باغتنام الفرصة لانتزاع زعامة العالم الإسلامي منها.

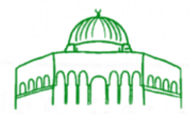
وأعتقد هنا أن ما يذهب إليه البعض من تبرير هذا القرار بافتقار المرابطين للأصل القرشي الذي توجبه بعض الاجتهادات في خليفة المسلمين - أعتقد أن هذا المبرر، رغم قوته لا يمكن أن يلغي الاعتبارات الأخرى؛ خاصة إذا استحضرنا تبني تجارب أخرى للقب الخلافة دون توفرها على النسب القرشي سواء قبل المرابطين مثل الفاطميين، أو بعدهم مثل الموحدين والسعديين.

مهما يكن الأمر، فالذي يهمنا هنا أن اعتراف ابن تاشفين ب«الخلافة» العباسية يمكن اعتباره خطوة متقدمة في المشروع المرابطي الكبير الذي استنتجنا وجوده وراء التجربة المرابطية في الفصل الأول من هذا الكتاب، والذي يقوم على تأسيس كيان سياسي سني ينافس الكيان الشيعي الفاطمي ويسترد منه زعامة العالم الإسلامي[1].

فلا ينبغي أن نبقى عند ظاهر هذا القرار الذي يثبت زهد المرابطين في الزعامة رغم مواتاة الفرصة، بل يمكننا أن نرى فيه حرصهم على التعاون مع مركز الحكم السني في المشرق لتطويق التوجه الشيعي المتطرف الذي يمثله الفاطميون.

ومن الفوائد الأخرى التي جناها المرابطون من هذا النصر أنه وفر لهم رصيداً مهما من الدعاية، خاصة داخل الأندلس، وكان لذلك الرصيد دوره الحاسم في ضم الأندلس وعزل ملوك الطوائف فيما بعد، حيث جعل ذلك متقبلا بل ومرغوبا فيه من قبل الخاصة والعامة.

لكن اللافت للنظر أن ابن تاشفين لم يسع إلى الرفع من هذا الرصيد السياسي الذي وفره له نصر الزلاقة. فمن المفترض فيمن أحرز مثل ذلك النصر أن يسعى إلى تحقيق أقصى ما يمكن من مكاسب سياسية وترابية، على حساب العدو المنهزم.



1 - انظر الباب الأول من هذا البحث.

ومن البديهيات المنتظرة في مثل هذا الموقف مطاردة ألفونسو الذي تذكر الرواية الإسلامية أنه فر في كتيبة صغيرة من فلول جنده، وهو وإياهم مثخنون بالجروح، وتلك فرصة سانحة للإجهاز عليه، ولتحرير المواقع التي استولى عليها.

بيد أن يوسف بن تاشفين لم يفعل ذلك، وإنما قفل عائداً إلى المغرب، تاركاً العدو ينجو بنفسه بسلامة، ويحافظ على مواقعه، ويلتقط أنفاسه ليجدد الكرة على المسلمين بعد عام فقط من هذه الهزيمة.

ومن البديهيات الأخرى المنتظرة في موقف كهذا استغلال فرصة هذا النصر لضم الأندلس، والقضاء على ملوك الطوائف الذين يُجمع الكل على تخاذلهم وعجزهم عن حماية الوجود الإسلامي في الأندلس.

بيد أن يوسف بن تاشفين مرة أخرى لم يضع هذا الهدف ضمن برنامجه، بل عاد إلى المغرب تواً، تاركا الحبل على الغارب لهؤلاء الأمراء العاجزين، ليُطمعوا بعجزهم وتقاعسهم العدوَ في الأندلس، وبالتالي لتبقى مشكلة التهديد المسيحي التي كانت السبب الرئيس في المعركة قائمة.

ويجدر بنا في هذا الصدد أن نتساءل عن السر في هذا الاختيار الذي يتنافى مع ما سبقه من مقدمات، كما يتناقض مع ما اشتهر به ابن تاشفين وقادته من إقدام وشجاعة وبسالة وعزم وحرص على وحدة دار الإسلام وقوتها.

فهل يعود ذلك، بالنسبة لفرضية مطاردة ألفونسو والإجهاز عليه واسترجاع المواقع التي احتلها، إلى الخسائر التي لحقت بالجيش الإسلامي مما يصعب معه متابعة القتال؟

قد يكون ذلك وارداً خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار رواية ابن أبي زرع السالفة، التي تؤكد أن الجولة الأولى من المعركة كانت للطرف المسيحي، مما يعزز احتمال كثرة الخسائر التي تكبدها المسلمون في هذه الجولة.

أم أن السر في ذلك الاختيار يعود إلى ما ترجحه بعض الروايات الإسلامية من توصل ابن تاشفين بنعي ابنه الأكبر أبي بكر[1]، مما اضطره إلى المسارعة بالعودة

1 - ابن أبي زرع : روض القرطاس، ص 105؛ مجهول : الحلل الموشية، ص 47؛ ابن الكردبوس : الاكتفا، ص 95.

إلى المغرب، والتراجع عن خيار تعقب ألفونسو الذي عزم عليه[1]؟ يبقى لهذا الاحتمال حظه من المصداقية، خاصة وأن الرواية الإسلامية تجمع عليه.

وبالنسبة لخيار ضم الأندلس، نتساءل هل أحجم ابن تاشفين عن ذلك وفاء بما أبرمه من مواثيق مع ملوك الطوائف قبل العبور، التي يلتزم فيها ابن تاشفين بواجب النصرة وحده، دون أن يطمع في الاستيلاء على الأندلس؟ حيث تذكر بعض المصادر أنه «ضرب لنفسه ولأصحابه أجلا، وحد له ولهم مدة يقيمونها في الجزيرة ولا يزيدون عليها. وإنما فعل ذلك تطييبا لقلب المعتمد وتسكيناً لخاطره. فلما انقضت تلك المدة أو قاربت، عبر أمير المسلمين إلى العدوة..»[2].

إن هذا الاحتمال يبقى الأكثر وروداً بالنظر إلى ما عرف به ابن تاشفين من وفاء والتزام بالدين. وتسعفنا بعض المصنفات التاريخية بتأكيد هذا الاحتمال بما تورده من تصريحات لابن تاشفين التي حرص فيها على طمأنة أمراء الطوائف على ممالكهم، وعلى التعبير عن وفائه لمواثيقهم بعيد كسب المعركة دفعاً لكل الشبهات التي يقتضيها الموقف.

ومن ذلك ما يرويه المراكشي قائلاً: «وجعل [يقصد ابن تاشفين بعد معركة الزلاقة] يُظهر التأفف من الإقامة بجزيرة الأندلس، ويتشوق إلى مراكش، ويُصغر قدر الأندلس، ويقول في أكثر أوقاته: كان أمر هذه الجزيرة عندنا عظيما قبل أن نراها، فلما رأيناها وقعت دون الوصف»[3].

وفي موضع آخر من هذه الرواية يُلح ابن تاشفين على أنه في الجزيرة مجرد ضيف عند المعتمد وواقف عند شروطه، إذ يقول: «ثم إنه [يقصد دائماً ابن تاشفين بعد معركة الزلاقة] أحب أن يجول في الأندلس على طريق التفرج.... وفي خلال ذلك كله، يُظهر إعظام المعتمد وإجلاله، ويقول مصرحا: إنما نحن في ضيافة هذا الرجل وتحت أمره، وواقفون عند ما يحده»[4].



1 - ابن الكردبوس: الاكتفا، ص 95.

2 - المراكشي: المعجب في تلخيص أخبار المغرب، ص 203.

3 -نفسه، ص 118.

4 - نفسه، ص 120-123.

ويُمعن المراكشي في تأكيد هذا المعنى بإيراد تصريحات من الجانب المضاد، أي ملوك الطوائف، حيث ينسب إلى المعتمد تصريحاً يطمئن فيه وصفاءه على أن ابن تاشفين سرعان ما سيرحل عنهم لمَّا يشير عليه هو بذلك، بل نجد في هذه التصريحات عبارات تنم عن سوء التقدير والازدراء ونكران الجميل في حق ابن تاشفين والمرابطين.

يقول المراكشي في هذا الموضوع : «... قال له المعتصم: طالت إقامة هذا الرجل بالجزيرة، يعني أمير المسلمين، [قال له المعتمد] لو عوَّجْتُ له أصبعي ما قام بها ليلة واحدة هو ولا أصحابه. وكأنك تخاف غائلته، وأي شيء هذا المسكين وأصحابه؟ إنما هم قوم كانوا في بلادهم في جهد من العيش وغلاء من السعر، جئنا بهم إلى هذه البلاد نُطعمهم حسبةً وائتجاراً، فإذا شبعوا أخرجناهم عنها إلى بلادهم»[1].

ورغم هذه الإشارات التي تؤكد صحة احتمال زهد ابن تاشفين في الأندلس ووفائه لمواثيقه مع ملوكها، فإننا لن نعدم في المصادر التاريخية إشارات أخرى تُظهر أن العودة السريعة لابن تاشفين إلى المغرب وتركه للأندلس عقب الزلاقة لا تعني أنه زاهد فيها، بل كان ذلك مجرد تكتيك لإظهار النوايا الحسنة لملوك الطوائف، في انتظار سنوح فرصة الانقضاض عليهم.

فعند المراكشي نفسه نقرأ : «... ورجع أمير المسلمين إلى مراكش، وفي نفسه من أمر الجزيرة المقيم المقعد. وبلغني أنه قال لبعض ثقاته من وجوه أصحابه: كنت أظن أني قد ملكت شيئا، فلما رأيت تلك البلاد، صغُرَتْ في عينَيَّ مملكتي، فكيف الحيلة في تحصيلها. فاتفق رأيه ورأي أصحابه على أن يراسلوا المعتمد يستأذنونه في رجال من صلحاء أصحابهم رغبوا في الرباط بالأندلس ومجاهدة العدو والكون ببعض الحصون المصاقبة للروم إلى أن يموتوا.

«ففعلوا، وكتبوا إلى المعتمد بذلك، فأذن لهم، بعد أن وافقه على ذلك ابن الأفطس المتوكل صاحب الثغور. وإنما أراد يوسف وأصحابه بذلك أن يكون قوم من شيعتهم مبثوثين بالجزيرة في بلادها، فإذا كان أمر من قيام بدعوتهم، أو إظهار لملكتهم، وجدوا في كل بلد لهم أعواناً»[2].

1 - المراكشي : المعجب في تلخيص أخبار المغرب، ص 123.

2 - نفسه، ص 203.

فهل تكفينا هذه الإشارات لنجزم أن الانسحاب السريع لابن تاشفين بعد الزلاقة لا يعني تفويته لفرصة ضم الأندلس، إنما كان تمهيداً وتهييئاً لهذه الفرصة، في انتظار نضج الموقف؟

وإذا سلمنا بهذا الاحتمال، هل يتنافى ذلك مع ما وثقه ابن تاشفين من مواثيق مع ملوك الطوائف، وبالتالي يُصبح ابن تاشفين في موقف الانتهازي، وليس المجاهد الذائد عن حياض المسلمين في الجزيرة؟

إن بعض المصادر تحاول أن تُغَلِّبَ هذا الظن، مثل المراكشي وابن بلقين إلى حد ما، وقد سبق أن كشفنا عن الخَلفية السياسية التي حكمت تلك المواقف، مما يقلل من مصداقية ما تتهم به هذه المصادر ابن تاشفين.

ورغم ذلك تستند بعض الدراسات إلى هذه المصادر في اتهام ابن تاشفين بالانتهازية وعدم الوفاء بمواثيقه مع ملوك الطوائف.

لكن، ألا يمكننا أن نذهب بعيداً من ذلك لنؤكد أن ما يفترضه هؤلاء وأولئك من سوء نية وتربص بالأندلس من قبل ابن تاشفين هو أمر يمكن التسليم به، بل يمكن اعتباره مشروعا أمام الواقع المزري الذي آلت إليه الأندلس في ظل ملوك الطوائف؟

فابن تاشفين يوضح ذلك بنفسه بشكل جلي ودون مواربة، في معرض تعقيبه على قرار ضم الأندلس الذي اتخذه فيما بعد، فقال على لسان المراكشي: «.. إنما كان غرضنا في ملك هذه الجزيرة أن نستنقذها من أيدي الروم، لما رأينا استيلاءهم على أكثرها، وغفلة ملوكهم، وإهمالهم للغزو، وتواكلهم وتخاذلهم، وإيثار الراحة. إنما همة أحدهم كأس يشربها، وقينة تُسمعه، ولهو يقطع به أيامه. ولئن عشت لأعيدنَّ جميع البلاد التي ملكها الروم في طول هذه الفتنة إلى المسلمين، ولأملأنَّها عليهم خيلا ورجالاً، لا عهد لهم بالدعة، ولا علم عندهم برخاء العيش، إنما همة أحدهم فرس يُروِّضه ويستفرهه، أو سلاح يستجيده، أو صريخ يلبي دعوته»[1].

1 - المراكشي: المعجب، ص 143.

إذن، نخلص من هذا الاسترسال أن المرابطين جنوا عدة فوائد سياسية من انتصارهم في معركة الزلاقة، رغم ما يذهب إليه البعض من التقليل من هذه الفوائد لأنها لم تصل إلى الإجهاز على ألفونسو وضم الأندلس. ونتساءل بعد ذلك عن حظ الأندلس من هذه النتائج ؟

نتائج معركة الزلاقة بالنسبة للأندلس وملوكها

إذا كانت نتائج معركة الزلاقة بالنسبة للمرابطين ذات طابع إيجابي صرف، رغم انحصارها في البعد السياسي كما مر بنا، فمن خلال استقراء المصادر التاريخية التي أرخت لهذه المعركة، والدراسات الحديثة التي عالجتها، نجد أن هذه النتائج بالنسبة للأندلس تتراوح ما بين ما هو إيجابي بخصوص الوجود الإسلامي بالأندلس، وما هو سلبي بخصوص مستقبل تجربة ملوك الطوائف.

ويمكننا استعراض هذه النتائج كما يلي :

نتائج معركة الزلاقة بالنسبة للأندلس

لقد رأينا أن الأندلس أصبحت كلها مهددة بالاكتساح المسيحي بعد سيطرة ألفونسو على طليطلة، ووصوله إلى مشارف إشبيلية. ويبدو أن ألفونسو هذا كان جاداً في مسعاه ذلك، لولا التدخل المرابطي الذي وضع حدا لأطماعه تلك، وأنقذ الأندلس من سقوط مبكر، حيث مدد الوجود الإسلامي فيها زهاء أزيد من أربعة قرون.

فمعركة الزلاقة أَنْجَتْ سرقسطة من الوقوع في أيدي القشتاليين الذين كانوا يشددون عليها الحصار عندما وصلت القوات المرابطية إلى الأندلس، فاضطر ألفونسو إلى فك هذا الحصار ليتأهب لمنازلتهم.

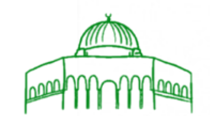
كما أن هذا النصر التاريخي مكن من إنقاذ طرطوشة من حصار سانشو راميرث لها، حيث هب هو الآخر للانضمام إلى ألفونسو في مواجهته للمرابطين.

ونفس الحظ لاقته مدينة بلنسية التي كان برنجار ريموند يتأهب لحصارها قبل الزلاقة، فاضطر إلى العدول عن ذلك بسببها.

وكذلك كان الأمر بالنسبة لإشبيلية نفسها، التي أحكم ألفونسو حصارها بعد سيطرته على طليطلة وهدد صاحبها باقتحامها.

وعموماً، فإن نصر الزلاقة قد حمى غرب الأندلس كله من خطر القشتاليين الذي أوشك أن يكتسح المنطقة، بعد السيطرة على طليطلة واتخاذها قاعدة لهذا الاكتساح.

ومقابل هذه النتائج الإيجابية التي جنتها الأندلس من نصر الزلاقة في حفظ كيانها الديني والحضاري ودعمه، فإن هذا النصر كان على المدى المتوسط والبعيد وبالاً على حكامها من ملوك الطوائف، ذلك أنه شكل خطراً كبيراً على سياستهم ووجودهم، رغم أنه على المدى القريب أنقذهم من بطش ألفونسو. فما هي بعض مظاهر ذلك الخطر؟



نتائج معركة الزلاقة بالنسبة لملوك الطوائف

من أهم هذه النتائج توسيع هوة الخلاف بين ملوك الطوائف ورعاياهم، لأن المرابطين لما دخلوا الأندلس، وجدوا الرعية تئن من كثرة الالتزامات المالية المفروضة عليها من قبل رؤسائها ومعاونيهم، وتتطلع إلى من يرفع عن كاهلها هذه الالتزامات، ويخرجها من حالة الذلة والمهانة التي كانت تعيشها بسبب تخلف رؤسائها عن الجهاد، وركونهم إلى الراحة والدعة والملذات، ودورانهم في فلك القوى النصرانية، والتزامهم بدفع الإتاوات لها.

فاتجهت أنظار كثير من الخاصة والعامة إلى المرابطين، وتسابقت إلى الاستغاثة بهم، جأر بعضها لهم بالشكوى من الظلم الواقع عليهم من حكامهم، على أمل أن يتدخل المرابطون ويزيلوا الظلم المخيم على أرض الأندلس[1]، خاصة وأن هؤلاء عرف عنهم التزامهم الصارم بالشريعة الإسلامية ورفعهم جميع المكوس عن الرعية ما عدا الحقوق الشرعية، وتناقل الخاصة والعامة ذلك، وأتاح لهم العبور المرابطي الوقوف على هذه المزايا من خلال مخالطة جندهم ومتطوعيهم في معركة الزلاقة.

---

1 - الناصري : الاستقصا، ج 2، ص 93.

ومن هنا يمكن القول إن دخول المرابطين إلى الأندلس كانت له انعكاسات سلبية على ملوك الطوائف، حيث عمق الهوة بينهم وبين رعاياهم، وفضح تخاذلهم عن الجهاد، وكشف عن عجزهم عن توفير العيش الكريم لرعاياهم، وبذلك زاد من تذمر الرعية خاصة من سياساتهم المالية والاقتصادية، وبعدهم عن تعاليم الدين، وهيأ الجو للتخلص منهم.

ومن النتائج السلبية الأخرى التي أفرزتها معركة الزلاقة في حق ملوك الطوائف إحراج موقفهم العسكري أمام ألفونسو وانكشاف خلافاتهم الداخلية أمام ابن تاشفين؛ فرغم الانتصار الكاسح الذي حققه المسلمون في معركة الزلاقة، فإنه لم يضع حدًا نهائيا لتهديدات ألفونسو لملوك الطوائف، مادام هذا الأخير باقيا على قيد الحياة، وبإمكانه تجنيد المزيد من الجنود والمتطوعين، واستعادة قوته لمعاودة الكرة على ملوك الطوائف.

ومما زاد من حرج ملوك الطوائف أمام ألفونسو أنه اعتبرهم المسؤولين عما لحق به من هزيمة نكراء بإقدامهم على الاستنجاد بالمرابطين، ومن شأن ذلك أن يؤجج عداءه لهم ويدفعه للانتقام منهم. وفي هذه الحالة، لن يكون بمقدورهم الوقوف في وجهه بمفردهم.

وقد كان نصيب المعتمد بن عباد من هذا الإحراج بالغاً، إذ حمله ألفونسو مسؤولية ما حدث، وشرع في الإعداد للانتقام منه.

فلم تكد جروحه من هزيمة الزلاقة تلتئم حتى راسل المعتمد بن عباد محملا إياه مسؤولية ما حدث، ومهدداً إياه بالانتقام[1]، ثم ما لبث أن شرع في تنفيذ تهديداته، فشحن حصن لييط (Aledo) [2] - الذي كان قد استولى عليه في الفترة ما بين عامي 475 هـ و479 هـ / 1083 م و1086 م - بالرجال والزاد والعتاد وأمرهم

1 - ابن أبي زرع : الأنيس المطرب، 152.

2 - حصن ليط Aledo : يقع على بعد 45 كيلومترا جنوب غرب مدينة مرسيه Murcia وعلى بعد 55 كيلومترا شمال شرق مدينة قرطاجة Cartagena وبموقعه هذا يشكل إسفينا بالنسبة لمرسيه وجاراتها من المدن الإسلامية وخاصة أشبيلية.

- ابن بلقين : كتاب التبيان، ص 108، 112، 113؛ مجهول : الحلل الموشية، ص 68، 70؛ ابن أبي زرع : الأنيس المطرب، ص 153.

بمهاجمة أملاك ابن عباد، فأثاروا الرعب والفزع في أرجائها. ولقوة تحصينات هذا الموقع، لم يقدر ابن عباد ومن وقف إلى جانبه من ملوك الطوائف، بل وحتى ابن تاشفين، على تحريره والنيل منه[1]، وظل جنود ألفونسو في هذا الحصن إلى أن سحبهم منه في عام 485 هـ / 1092 م، إثر ضم المرابطين للأندلس وممارستهم ضغوطا شديدة عليه.

ومن الجهة المقابلة، فقد أسهم دخول المرابطين إلى الأندلس وانتصارهم في معركة الزلاقة في وقوف ابن تاشفين على ما كان بين ملوك الطوائف من خلافات داخلية قد تغريه بالقضاء عليهم، بل كان هذا الدخول سبباً في تأجيج هذه الخلافات أكثر.

وخير مثال على ذلك الخلاف الذي كان بين الأمير عبد الله صاحب غرناطة (GRENADA) وأخيه الأمير تميم صاحب مالقة، (Malaga) والذي رُفع إلى ابن تاشفين، حيث إن تميمًا بادر إلى إيصال تظلماته من أخيه إلى ابن تاشفين. ورغم أن الأخير آثر الالتزام بموقف الحياد، وطلب من الأخوين حل مشاكلهما أسريا وبالحوار والتراضي[2]، فقد كانت هذه الحادثة وغيرها مما يماثلها مناسبة لوقوف المرابطين على الأوضاع الداخلية بمملكة غرناطة خاصة، وبباقي ممالك الطوائف عامة مما شجعهم على استئصالها لاحقاً.

ووعياً من ابن تاشفين بخطورة هذه الخلافات، فإنه حث ملوك الطوائف على التوحد وتجاوز خلافاتهم الداخلية ليتمكنوا من الصمود أمام العدو المتربص بهم.

فبعد أن وضعت الحرب أوزارها لصالح المسلمين في الزلاقة، وقبل أن يغادر ابن تاشفين إلى المغرب، يروي ابن بلقين[3] أنه اجتمع برؤساء الأندلس، وحثهم على تناسي خلافاتهم، وتوحيد صفوفهم، لمواجهة عدوهم المشترك، وأوضح لهم أن ما فعله عدوهم ألفونسو بهم ناتج أساسا عن الخلافات والنزاعات التي كانت سائدة بينهم، ومعاونة بعضهم له على البعض الآخر.

---

1 - ابن بلقين : كتاب التبيان، ص 108، 112، 113؛ مجهول : الحلل الموشية، ص 68، 70؛ ابن أبي زرع : الأنيس المطرب، ص 153.

2 - ابن بلقين: كتاب التبيان، ص 106، 107.

3 - نفسه، ص 106.

وتؤكد نصيحة ابن تاشفين هذه لملوك الطوائف وقوفه على خفاياهم وأسرارهم، ووعيه بخصوصيات الوضعية الداخلية للأندلس، الشيء الذي يعكس اهتمامه بالشأن الأندلسي.

ورغم هذه العواقب الوخيمة لمعركة الزلاقة على ملوك الطوائف، فيمكننا أن نسجل أن المعتمد بن عباد استفاد من هذا النصر، عكس غيره من ملوك الطوائف، حيث ارتفعت مكانته بين هؤلاء بشكل مثير بعد الزلاقة، وذلك باعتبار الدور البارز الذي لعبه المعتمد بن عباد في الاستنجاد بالمرابطين وفي إحراز النصر في معركة الزلاقة، إذ كان قائد الجيوش الأندلسية، والساهر على مراقبة تحركات جيوش ألفونسو. وعلاوة على ما سبق، فهو صاحب مبادرة الاستعانة بالمرابطين، وهو الذي قدم لهم الضمانات والتنازلات، التي يسرت عليهم مهمة العبور.

ولذلك حينما انجلت المعركة لصالح المسلمين، جاءته التهاني من جميع رؤساء الأندلس، اعترافا بما بذله من مجهود وتضحيات، وذاع ذكره في الآفاق، وتناولته الأقلام والألسنة بالشكر والعرفان[1].

آثار معركة الزلاقة على العلاقات بين العدوتين

إلى جانب النتائج السالفة المتعلقة بالمرابطين وبالأندلس وبملوك الطوائف، أثرت هذه المعركة بعمق في مسار العلاقات بين العدوتين، حيث جددت الصلة المباشرة بينهما بعد انقطاع طويل امتد منذ الفتح الإسلامي للأندلس في أواخر القرن الأول الهجري / السابع الميلادي، الذي أشرف عليه فاتحون من المغرب بقيادة طارق بن زياد.

وهكذا فتحت معركة الزلاقة وملابساتها من جديد جسور التواصل والتعارف بين العدوتين وقوتها، وأدت إلى تجدد الاهتمام المشترك بعضهما ببعض، وعودة التفاعل الحضاري بينهما، وهذا ما تعزز أكثر عقب ضم المرابطين للأندلس الذي لم يكن بدوره سوى إحدى النتائج غير المباشرة والبعيدة المدى لنصر الزلاقة.

---

1 - الحميري: روض المعطار، ص 292.

فما هي ملابسات هذا التطور في العلاقة بين العدوتين؟ وكيف اتخذ ابن تاشفين هذا القرار؟ وهل ينم ذلك عن أطماع توسعية، أم أنه كان من مقتضيات الواجب الديني والجهادي الذي تصدى له ابن تاشفين في الأندلس تنزيلا للشق الجهادي من المشروع المرابطي؟

من خلال هذا الاستعراض اتضح لنا أن هناك بعض الإشكالات التاريخية التي تكتنف حدث الاستنجاد، وخاصة تحديد الأطراف الأندلسية التي بادرت إلى الاستنجاد بالمرابطين، حيث لاحظنا أن هناك اختلافا واضحا في المصادر التاريخية حول تحديد هذه الأطراف، وتغليب بعضها على بعض، وخلصنا من مناقشة هذه القضية إلى أن الأمر لم يكن مبادرة فردية لهذا الطرف أو ذاك، بقدر ما كان تعبيرا عن تيار عام شاركت فيه النخبة من بعض أمراء الطوائف والفقهاء والعلماء إلى جانب العامة، بالنظر إلى خطورة التحديات المسيحية التي فرضت هذا الخيار، وبالنظر أيضا إلى ما مثلته التجربة المرابطية من نموذج جهادي مغري شكل الملاذ الطبيعي للأندلسيين أمام تلكم التحديات.

كما استنتجنا من تتبعنا لتطورات هذا التيار أن الاستنجاد بالمرابطين بقي خيارا مستمرا عند الأندلسيين طيلة هذه الفترة قبل وبعد معركة الزلاقة الفاصلة.

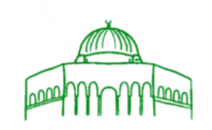
وفي هذا الفصل أيضا وقفنا عند النتائج الأولية التي أسفر عنها حدث الاستنجاد، والمتمثلة في العبور المرابطي الأول وما توج به من خوض معركة الزلاقة ضد التحالف المسيحي بقيادة ألفونسو السادس، ورأينا أن النصر المبين الذي أحرزه المسلمون في هذه المعركة شكل منعطفا تاريخيا بارزا بالنسبة لجميع الأطراف، حيث رفع مقام المرابطين عاليا ومثل نموذجا مهما من تنزيل مشروعهم الجهادي في الأندلس، كما أوقف هذا النصر الزحف المسيحي المتزايد، ووضع حدا لأطماع ألفونسو السادس الذي كان يتطلع ليصبح ملك الملتين بعد سيطرته على طليطلة؛ وبذلك مدد ذلك النصر من عمر الوجود الإسلامي في الأندلس ومنحه زخما جديدا أهله للصمود لمدة تزيد عن أربعة قرون.

وفي نفس الوقت، وبقدر ما حمله نصر الزلاقة من مؤشرات إيجابية بالنسبة للمشروع المرابطي في الأندلس ولمستقبل الوجود الإسلامي فيها، رأينا أن ذلكم

النصر كان نذير شؤم بالنسبة لملوك الطوائف، حيث مثل المسمار الأول الذي دُقَّ في نعوشهم، بما كشفه من ضعفهم وتواطئهم مع العدو وافتراق كلمتهم من جهة، ولأنه زاد من شعبية النموذج المرابطي في صفوف العامة والخاصة من الفقهاء والعلماء، مما شكل خطرا مستقبليا على مشروعية ملوك الطوائف وعلى وجودهم.

فما هي التطورات التي عرفها المشروع المرابطي في الأندلس بعد ذلك؟ وما أثر ذلك على كيانات ملوك الطوائف؟







الفصل الثالث

عزل ملوك الطوائف وضم المرابطين للأندلس

من خلال ما مر بنا من فصول، نستنتج أن المشروع المرابطي لم يكن مجرد مشروع سياسي يتوخى الوصول إلى الحكم والاستبداد بالسلطة، بل كان في أساسه مشروعا دعويا يقوم على ثلاثة مبادئ : تجديد الدين والجهاد والتوحيد بمعناه السياسي الجغرافي، أي توحيد الغرب الإسلامي، وبمعناه الديني المذهبي، أي تعميم المذهب السني المالكي، ومواجهة الزحف الشيعي الفاطمي.

وقد تتبعنا كيف نجح عبد الله بن ياسين ومن جاء بعده في تنزيل الهدف الأول من خلال إصلاح الأوضاع الدينية في المناطق التي امتد عليها نفوذ الدعوة المرابطية في البداية.

وواصل يوسف بن تاشفين تنزيل هذا المشروع بالتركيز على التوحيد السياسي والمذهبي، فبسط نفوذ المرابطين على كامل المغرب وجزء مهم من المغرب الأوسط، كما تمكن من القضاء على الجيوب المذهبية غير المالكية التي انتشرت في هذه المنطقة.

وبالمقابل، وقفنا عند ما شهدته الأندلس في نفس الفترة من تطورات مناقضة لما كان عليه المغرب في ظل المشروع المرابطي من وحدة مقابل التجزئة، وقوة مقابل الضعف، ورفع للواء الجهاد مقابل التقاعس عن الجهاد، وعزة مقابل الخضوع للممالك النصرانية.

ويتعلق الأمر هنا بواقع عدوة الأندلس خلال نفس الفترة، أي القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي، حيث خضعت لتدهور كبير في ظل ملوك الطوائف، مما شجع الممالك المسيحية للبدء **فيما عُرف لاحقا بحروب الاسترداد**. وكل هذا وفر الأجواء العامة لانطلاق **حدث استنجاد أهل الأندلس** بالمرابطين.

وقد تتبعنا في الفصل الثاني من هذا الكتاب، بعد تعرفنا على ذلك التدهور، مسار حدث الاستنجاد هذا من حيث عوامله وتطوراته والأطراف المشاركة فيه، وما أفضى إليه من مواجهة تاريخية بين المسلمين والنصارى في معركة الزلاقة.

ونريد في هذا الفصل الثالث أن نحلل النتائج التي حققها العبور المرابطي إلى الأندلس بعد معركة الزلاقة، وذلك من خلال ثلاثة مباحث :

- **المبحث الأول** : نخصصه لعزل ملوك الطوائف وضم المرابطين للأندلس نهائيا بعد العبور الثاني والثالث، ونقف عند هذا القرار الحاسم وما اكتنفه من مواقف متباينة من قبل الأطراف المعنية، وكيف أقدم عليه ابن تاشفين، وما العوامل التي ساعدته على ذلك؟
- **المبحث الثاني** : نعالج فيه ترسيخ الوجود المرابطي في الأندلس، وما اكتنفه من تطورات سياسية وعسكرية، ومواصلة المرابطين لتنزيل مشروعهم في المنطقة.
- **المبحث الثالث** : نتتبع فيه مسار انهيار الحكم المرابطي في الأندلس ونهاية المشروع المرابطي في الأندلس.

المبحث الأول

عزل ابن تاشفين لملوك الطوائف وضم المرابطين للأندلس

تعد قضية عزل ابن تاشفين لملوك الطوائف وضم المرابطين للأندلس من بين القضايا التاريخية التي حظيت بالدراسة والتحليل في تاريخ المرابطين والأندلس، وقد اختلفت حولها مواقف المؤرخين قديماً وحديثاً ما بين المؤيدين المرحبين والمعارضين المنتقدين، واشتد هذا الاختلاف أكثر في مسألة نفي ابن تاشفين للمعتمد بن عباد، التي استغلها بعض المستشرقين، ومن سار على ركبهم من المؤرخين المحدثين، للانتقاص من التجربة المرابطية ورميها بكل النقائص والمثالب، والهجوم العنيف على ابن تاشفين ونعته بأبشع النعوت، باعتبار ما اشتهر به ابن عباد من سمعة أدبية طيبة.

ونريد في هذا المبحث أن نقف عند هذا الحدث التاريخي المهم الذي أسهم كثيرا في رسم مسار تاريخ الأندلس، حيث نقله من التجزئة والتشتت إلى الوحدة والتماسك، وكذا في رسم مسار المشروع المرابطي حيث أوصل هذا الحدث ذلك المشروع إلى مستوى متقدم، ووفر له أرضية جديدة ومغايرة إلى حد بعيد لما كان عليه حال المغرب. وسنتناول هذا من خلال استعراض التطورات التي سبقت حدث عزل ملوك الطوائف بالوقوف عند العبور الثاني ليوسف بن تاشفين وفشله في تحرير حصن لييط. ثم الوقوف عند حدث عزل المرابطين لملوك الطوائف مستعرضين مجرياته وتطوراته. وفي آخر هذا المبحث نناقش حدث عزل ملوك الطوائف من خلال استجلاء العوامل الكامنة وراء هذا الحدث التاريخي البارز والمواقف المتباينة تجاهه.

أولا : العبور الثاني والفشل في تحرير حصن ليط

رغم النصر الحاسم الذي حققه المرابطون في معركة الزلاقة، فإنها لم تضع الحد لأطماع ألفونسو وتهديداته لملوك الطوائف.

فسرعان ما استعاد ألفونسو السادس قوته وجمع فلوله وصار أكثر تهديدا لملوك الطوائف الذين اتهمهم بالتسبب في هزيمته أمام ابن تاشفين، وبالتالي عزمَ على الانتقام منهم.

ومما ساعده على ذلك قرار ابن تاشفين بالعودة إلى المغرب فور انتهائه من الزلاقة، كما رأينا في الفصل السابق، رغم أنه خلف وراءه بعض الحاميات العسكرية لمواجهة تهديدات القشتاليين.

واختار ألفونسو نقل ساحة المواجهة إلى الجهة الشرقية من الأندلس، بعد المستجدات التي عرفتها الجهة الغربية عقب معركة الزلاقة، والمتمثلة أساساً في استرجاع مملكتي إشبيلية وبطليوس لقوتهما نسبيا، وترك ابن تاشفين لقوة مرابطية بهذه المنطقة قوامها ثلاثة آلاف مجاهد على رأسها القائد المشهور سير بن أبي بكر.

وتنفيذا لهذه الخطة، جند ألفونسو كوكبة من خيرة جنده وأرسلهم إلى حصن ليبط Aledo الذي ابتناه قرب مرسين على رأس جبل شاهق وسط الأندلس[1]، وشحنه بالمقاتلين. ويعد هذا الحصن قلعة استراتيجية في غاية الأهمية، حيث تتيح السيطرة عليه التمكن من غزو إشبيلية والغرب الأندلسي بسهولة بالغة.

وفعلا تأتى لهؤلاء الجند الاستيلاء على قلعة ليبط ما بين 475 هـ و479 هـ / 1083 م و1086 م مستفيدين من المساعدات الهامة التي وفرها لهم المستعربون[2] وغيرهم من المعارضين لبني عباد، كما أنهم اتخذوا هذه القلعة قاعدة لشن الهجمات على عدة مناطق من ممتلكات بني عباد التي عاثوا فيها فساداً وتخريباً، وخاصة بلنسية ومورسية ولورقة وبسطة، وعلى حد تعبير الناصري: «جعلوا ذلك وظيفة عليهم كل يوم»[3]. وبذلك تمكن ألفونسو من التغلغل داخل ممتلكات ابن عباد، وتجددت أطماعه في مواصلة حروب الاسترداد.

أمام هذا التطور الخطير، لم يجد المعتمد بُدّاً من الاستنجاد مرة أخرى بالمرابطين. وتذكر الروايات التاريخية[4] أنه هذه المرة جاز بنفسه إلى عدوة المغرب لينقل لابن تاشفين الأوضاع الجديدة للأندلس، وتلقاه ابن تاشفين بصدر رحب وإكرام جم[5]، ووعده بالحركة والجواز[6].

ولم تقف مبادرة الاستنجاد هذه المرة أيضاً عند جواز المعتمد إلى ابن تاشفين، بل شارك أعيان آخرون من الأندلس في هذه المبادرة خاصة من أهل بلنسية ومورسية ولورقة الذين تضرروا من هجمات القشتاليين[7]. وهذه المناطق تشترك كلها في كونها أهدافا محتملة لتوسع ألفونسو بعد سيطرته على حصن ليبط.

---

1 - ابن عذاري: البيان المغرب، ج 4، ص 141.

2 - المستعربون Los Mozarabes عبارة تطلق على الإسبان الذين استفادوا من عقد الذمة الذي يمنحه الإسلام لأهل الكتاب، فبقوا على دينهم لكنهم استعربوا من الناحية الثقافية.

3 - الناصري: الاستقصا، ج 2، ص 51.

4 - ابن عذاري: البيان المغرب، ج 4، ص 141، الناصري: الاستقصا، ج 2، ص 51 و52.

5 - ابن عذاري: البيان المغرب، ج 4، ص 141.

6 - المصدر نفسه، ج 4، ص 141 و142، الناصري: الاستقصا، ج 2، ص 51.

7 - ابن عذاري: البيان المغرب، ج 4، ص 141.

غير أن بعض المؤرخين يضيف دافعاً آخر لجواز المعتمد شخصيا إلى ابن تاشفين، وهو رغبته في أن يساعده هذا الأخير للاستيلاء على مرسية من يد ابن رشيق ليسلمها إلى ابنه الراضي بالله عوضاً عن الجزيرة الخضراء التي سلمت إلى المرابطين[1].

مهما يكن، فإن ابن تاشفين - كعادته - لم يتردد في الاستجابة إلى استغاثات أهل الأندلس، فتحرك من قاعدة الجواز بالجزيرة الخضراء في ربيع الأول عام 481 هـ، بعد أن كتب إلى أمراء الأندلس يدعوهم إلى الجهاد. ونزل بحصن لييط، ولم يلتحق به من هؤلاء الملوك سوى ابن عبد العزيز صاحب مرسية، والمعتمد بن عباد صاحب إشبيلية، وابن بلقين صاحب غرناطة، وأخيه تميم بن بلقين صاحب مالقة، والمعتصم بن صمادح صاحب ألمرية.

واتصلت الحروب على الحصن ليلا ونهارا، وكل أمير من أمراء المسلمين يقاتل في يومه بخيله ورجله مداولة بينهم على حد تصوير ابن عذاري[2].

وقد دام حصار لييط أربعة أشهر كاملة دون التمكن من اقتحامه[3]، أمام استبسال المدافعين النصارى وإحكامهم لتحصيناته[4].

ويركز بعض المؤرخين على عامل داخلي ساهم في فشل هذا الحصار، ويتمثل في الفرقة التي دبت إلى الصف الإسلامي بسبب الخلافات التي استشرت فيه، مثل الخلاف بين المعتمد وابن صمادح على بعض المناطق، والخلاف بين المعتمد وابن رشيق حول مرسية.

ومما زاد من خطورة الموقف التجاء ملوك الطوائف إلى الاحتكام إلى ابن تاشفين في حل خلافاتهم، وخاصة إقدام المعتمد على التشكي من ابن رشيق صاحب مرسية الذي خرج من طاعته، وآثر تقديم الجزية لألفونسو.

ونظرا لحساسية الولاء للنصارى عند قائد مسلم مثل ابن تاشفين، فإن هذا الأخير لم يتردد في اعتقال ابن رشيق بعد استشارة الفقهاء الذين وافقوا على

---

1 - ابن بلقين : كتاب التبيان، ص 108.

2 - ابن عذاري : البيان المغرب، ج 4، ص 141.

3 - مجهول : الحلل الموشية، ص 48، 49 ؛ روض القرطاس، ص 106.

4 - Jacinto Bosh Vila, *Los Almoravides*, Editorial universidad de Granada, 3ª Edicion 1998 PP. 139.

ذلك. فكان ذلك سببا في انسحاب شيعة ابن رشيق من المعركة وقطعهم المؤن عن الجيش الإسلامي حتى اشتدت به المجاعة[1]، ووقع الغلاء وارتفعت الأسعار، وضاقت الأحوال بالناس[2].

وفي نفس الوقت بلغت يوسف بن تاشفين أنباء تحرك جيوش ألفونسو السادس لنجدة جنده المحاصرين.

وأمام هذه الظروف الحرجة داخليا وخارجيا، لم يجد ابن تاشفين بُدّاً من الانسحاب نحو لورقة، ثم ألميرية، ومنها عاد إلى المغرب ؛ بينما قرر ألفونسو تقويض الحصن لصعوبة الدفاع عنه وإخلاءه ممن بقي فيه من جنده[3]، والعودة إلى قاعدته في طليطلة. وبعد ذلك تحرك ابن عباد للاستيلاء على أطلال الحصن[4].

ولا شك أن هذا الخلاف الداخلي كان له الدور الأكبر في فشل حصار لييط ؛ فنحن نعلم أهمية وحدة الصف في أية مواجهة عسكرية، أضف إلى ذلك ما ترتب عليه من انسحاب فرقة مهمة من أهل المنطقة - وهم شيعة ابن رشيق - الذين كانت لهم دراية أكبر بساحة المواجهة، وكذا قطعهم المؤن عن المعسكر الإسلامي.

وإذا أضفنا هذه العواقب المترتبة على الخلاف الداخلي إلى استبسال المدافعين القشتالين وانطلاقهم من روح انتقامية بعد هزيمتهم النكراء في الزلاقة، نفهم كيف تجرع المعسكر الإسلامي الفشل في محاولة تحرير حصن لييط، وكيف فشل العبور المرابطي الثاني في تحقيق أهدافه.

لكننا مع التسليم بهذا الفشل، يمكننا أن نفترض أن المرابطين استفادوا من هذا العبور رغم عدم تحقيقهم للهدف منه، حيث اطلع ابن تاشفين أكثر على خلافات ملوك الطوائف بعضهم ضد بعض، كما وقف على الهوة السحيقة التي توجد بين هؤلاء الأمراء وشعوبهم، حيث كانت هذه الشعوب تئن تحت وطأة الضرائب المفروضة عليها والتي تنفق في إشباع نزوات هؤلاء الحكام وفي دفع

---

1 - الأنيس المطرب، ص 153.

2 - ابن عذاري : البيان المغرب، ج 4، ص 142.

3 - ابن عذاري : البيان المغرب، ج 4، ص 143، والناصري : الاستقصا، ج 2، ص 52.

4 - ابن أبي زرع : روض القرطاس، ص 106.

الجزية للأعداء. ولم يتردد كثير من وجهاء الأندلس وعلمائها في التعبير عن هذا الواقع والتشكي لابن تاشفين من هؤلاء الأمراء.

وبذلك أدرك ابن تاشفين استحالة إصلاح الأوضاع الداخلية للأندلس وتقوية جبهتها الداخلية أمام العدو ما لم تُستأصل شأفة ملوك الطوائف باعتبارهم أصل الداء ومكمن الهوان.

ومن جهة ثانية، يمكننا اعتبار إخلاء ألفونسو لحصن لييط عقب هذا التدخل المرابطي مؤشرا إضافيا على استفادة الأندلس من هذا التدخل[1]؛ حيث وضع ذلك التدخل الحد للغارات التي كان القشتاليون يشنونها على جنوب شرق الأندلس[2].

إثر ذلك، بادر يوسف بن تاشفين إلى اتخاذ قراره التاريخي بعزل هؤلاء الملوك وضم الأندلس إلى حظيرة المرابطين. فما هي يا ترى ملابسات هذا القرار التاريخي الذي غيّر مجرى تاريخ المنطقة ؟ وما تطورات هذا الحدث ؟ وكيف تم استقباله من قبل كل الأطراف المعنية ؟

ثانيا : العبور الثالث وعزل ملوك الطوائف

مجريات ضم الأندلس وعزل ملوك الطوائف

عندما وضع يوسف ابن تاشفين قدميه للمرة الثالثة على أرض الجزيرة الخضراء عام 483 هـ/ 1090 م، لم يكن ذلك بطلب من الملوك الأندلسيين هذه المرة، ولكن كان قرارا تبناه ابن تاشفين من طرف واحد بعد ما طرأ من مستجدات على الأندلس في صراعها مع القشتاليين، وعلى حكامها الذين عاد أغلبهم إلى سالف خضوعهم لألفونسو[3]، حتى «أفتاه الفقهاء وأهل الشورى من المغرب والأندلس بخلعهم وانتزاع الأمر من أيديهم، وصارت إليه بذلك فتاوى أهل الشرق الأعلام مثل الغزالي والطرطوشي»[4].

1 - شعيرة : المرابطون : تاريخهم السياسي، ص 128.

2 - شعيب : دور المرابطين في الجهاد بالأندلس، ص 47.

3 - ابن بلقين : التبيان، ص 169 و172.

4 - ابن خلدون : كتاب العبر، ج 6، ص 221.

فبمقتضى هذه المستجدات أخذ يوسف بن تاشفين عزمه على العبور للمرة الثالثة إلى الأندلس كحامي للإسلام الذي لوثه ملوك الطوائف بأحوالهم وتصرفاتهم، بعد أن بلغت تجاوزاتهم إلى خيانة عقيدتهم انحناءا أمام ألفونسو VI وإلزام رعاياهم بضرائب غير شرعية[1].

فبعد فشل المرابطين في حصار لييط، وما أتاحه ذلك من اطلاعهم على التردي المتفاقم لأوضاع الأندلس الداخلية تحت حكم ملوك الطوائف، وصلوا إلى قناعة تامة بأن حال الأندلس لن يصلح، وأن مصالحهم فيها لن تتحقق إلا إذا عزلوا هؤلاء الأمراء الذين لا تنتهي خلافاتهم مما يبقي خطر القشتاليين قائما باستمرار، ومما يجعل النجدات المرابطية لهم غير ذات جدوى مادام أصل الداء قائما.

لكن المرابطين كانوا على وعي تام بخطورة هذا القرار الجريء، وصعوبة تنفيذه على أرض الواقع، لذلك أحاطوا الأمر بالسرية اللازمة، ووضعوا استراتجية محكمة ومتدرجة لتحقيقه، تقوم على عزل ملوك الطوائف واحدا تلو الآخر، توظيفا لما كان بينهم من خلافات، وتجنبا لردود فعل جماعية محتملة.

وشرع ابن تاشفين في تنزيل هذه الخطة عام 483 هـ / 1090 م، حيث حرك جيوشه إلى الأندلس بمبادرة منه هذه المرة - كما سبق - ودون طلب من ملوكها، وتظاهر باستهداف محاربة ألفونسو، فتوجه إلى طليطلة، غير أنه سرعان ما تركها في اتجاه غرناطة محتجا بمناعتها.

وفي غرناطة حاصر ابن بلقين نحو شهرين، حتى أرغمه على الاستسلام وتسليم غرناطة للمرابطين، ثم اتجه إلى مالقة واستولى عليها هي الأخرى، وحمل الأخوين عبد الله بن بلقين وتميم بن بلقين حاكمي غرناطة ومالقة إلى أغمات حيث أسكنهما فيها إلى أن ماتا بها[2].

وبعد ذلك بعام واحد، أي في 484 هـ / 1091 م، عاد ابن تاشفين إلى الأندلس ليقضي على باقي ملوك الطوائف، واتخذ سبتة مرة أخرى قاعدة، حيث وجه منها

1 - Bush Vila, Los Almoravides. PP.145146-.

2 - ابن عذاري : البيان المغرب، ج 4، ص 143.

أربعة فيالق من جيوشه للاستيلاء على ممالك الأندلس واحدة واحدة: الفيلق الأول بقيادة سير بن أبي بكر، وهو موجه ضد المعتمد بن عباد في إشبيلية، ثم ضد المتوكل بن الأفطس في بطليوس؛ والفيلق الثاني على رأسه القائد أبو عبد الله بن الحاج، وقد وجه ضد المأمون بن المعتمد في قرطبة؛ ثم الفيلق الثالث تحت إمرة القائد أبي زكرياء بن واسينو، وهو موجه ضد المعتصم محمد بن معن بن صمادح في ألمرية؛ والفيلق الرابع بقيادة جرور الحشمي لمنازلة يزيد الراضي بن المعتمد في رندة.

أما ابن تاشفين فقد بقي في سبتة على رأس جيش احتياطي لنجدة هذه الفيالق[1].

فما هي مجريات هذه الحملات ؟ وكيف نجحت في ضم المرابطين للممالك الأندلسية تباعا ؟

كانت الانطلاقة، بعد ضم غرناطة وألمرية، من إشبيلية التي توترت علاقاتها مع المرابطين بعدما عاد حاكمها المعتمد إلى طلب المساعدة من ألفونسو ضد المرابطين، ضاربا بعرض الحائط كل مكتسبات الزلاقة وتضحياتها. ولعل ذلك مما شجع الفقهاء على الإفتاء بعزل المعتمد[2]، فحاصر القائد المرابطي سير بن أبي بكر إشبيلية، فلما استعصت عليه غير تكتيكه الحربي وعمد إلى السيطرة على المناطق المجاورة لها أولا، فوجه القائد يطي بن إسماعيل إلى مدينة جيان فدخلها صلحا، ثم توجه إلى قرطبة وافتتحها هي الأخرى كما دخل بياسة وأبده وحصن البلاط وشقورة وغيرها من ضواحي قرطبة. غير أن المعتمد استغاث بألفونسو الذي أرسل له قائده المعروف بالبرهانس في جيش عظيم، فدارت معركة عنيفة بين القشتاليين والمرابطين في أحواز إشبيلية أسفرت عن تقدم المرابطين وتشديدهم الحصار على إشبيلية[3].

وبعد استماتة كبيرة من المعتمد، نجح المرابطون في اقتحام المدينة من ناحية الوادي الكبير، مستفيدين من دعم أهاليها الناقمين على حكم المعتمد، وكان

---

1 - مجهول : الحلل الموشية، ص 52 ؛ أشباخ : تاريخ الأندلس في عصر المرابطين والموحدين، ص 94-95.

2 - ابن بلقين : كتاب التبيان، ص 169.

3 - ابن أبي زرع : روض القرطاس، ص 108 ؛ ابن الخطيب : أعمال الأعلام، ج 2، 189.

ذلك في رجب عام 484 هـ / 1091 م[1]. وألقوا القبض على المعتمد، وأُرغم هو وزوجته على الكتابة لابنيهما الراضي الوالي على رندة، والمعتد بالله الوالي على مارتلة ومطالبتهما بالاستسلام للمرابطين، وفعلا تم ذلك[2].

وقد أرخ المعتمد لهذه الوقائع بشعر قال فيه :

لما تماسكت الدموع وتنبه القلب الصديع
قالوا الخضوع سياسة فليبد منك لهم خضوع
وألذ من طعم الخضو ع على فمي السم النقيع
قد رمت يوم نزالهم ألا تحصنني الدروع
ما سرت قط إلى القتال وكان من أملي الرجوع
شيم الألى أنا منهم والأصل تتبعه الفروع[3]

بعد ذلك، أمر قائد المرابطين بحمل المعتمد بن عباد وآل بيته إلى منفاهم بالمغرب.

وكعادتهم، تفنن المؤرخون في تصوير مشهد إخراج المعتمد وعائلته من إشبيلية، وأضفوا عليه مسحة تراجيدية كبيرة، ومن ذلك أنه لما سارت بهم السفينة من إشبيلية في نهر الوادي الكبير في طريقها إلى المغرب، خرج الناس لتوديعهم محتشدين على ضفتي النهر، وقد ملأ الدمع أعينهم، وذابت قلوبهم حسرة وألما على ملكهم الذي أدبرت عنه الدنيا ؛ فخرج هو وأسرته على هذه الصورة المخزية بعد الجاه والسلطان[4].

وقد سجل الشاعر الأندلسي الكبير ابن اللبانة صديق المعتمد الوفي هذا المشهد الحزين بقصيدة جاء فيها :

حان الوداعُ فضجّت كل صارخة وصارخ من مُفداة ومن فادِي
سارت سفائنُهم والنوْحُ يتبعها كأنها إبِل يحدو بها الحادي
كم سال في الماء من دمعٍ وكم حملت تلك القطائعُ من قطعاتِ أكبادِ[5]

---

1 - Bush Vila, *Los Almoravides*, P. 152.

2 – المراكشي : المعجب، ص 142 و143.

3 – ابن خاقان : قلائد العقيان ومحاسن الأعيان، ص 22 ؛ المراكشي : المعجب، ص 207 و208.

4 – ابن خاقان : قلائد العقيان ومحاسن الأعيان، ص 25.

5 – نفسه، ص 34.

وبعد أن وصلت السفينة إلى المغرب أقام المعتمد وأسرته أياما في طنجة، ثم أخذوا بعد ذلك إلى مكناسة، وقضوا هناك أشهرا قبل أن يرحلوا إلى منفاهم إلى أغمات، وكان قد سبق المعتمد إلى هذا المنفى «عبد الله بن بلقين» أمير غرناطة كما مر بنا.

وفي أغمات عاش المعتمد كاسف البال، كسير القلب، ويتجرع مرَّ الهوان، ويلجأ إلى شعره، فينفس عن نفسه بقصائد مُشجية مؤثرة. من ذلك القصيدة الذائعة الصيت التي أنشدها لما دخلت عليه بناته في يوم عيد، فلما رآهن في ثياب رثة، تبدو عليهن آثار الفقر والفاقة ؛ انسابت قريحته بشعر شجي حزين :

فيما مضى كنتَ بالأعياد مسرورا	فساءك العيدُ في أغمات مأسورًا
ترى بناتك في الأطمارِ جائعة	يغزلْن للناس لا يملكْنَ قِطميرا
برزْن نحوَك للتسليم خاشعةً	أبصارُهنَّ حسيراتٍ مكاسيرا
يطأْنَ في الطين والأقدام حافية	كأنها لم تطأْ مسكًا وكافورا[1]

وفي هذا المنفى باغمات أقام المعتمد إلى أن وافته المنية بها عام 488 هـ / 1095 م[2].

وبعد قرطبة وإشبيلية، اتجه المرابطون صوب ألمرية، وكان حاكمها المعتصم بن صمادح حينها في مرض شديد انتهى به إلى الوفاة، وآثر ابنه وولي عهده معز الدولة بن المعتصم - عملا بنصيحة والده - الفرار بأهله وأمواله إلى بني حماد أصحاب بجاية والقلعة بالمغرب الأوسط، بعدما تظاهر لأهل المدينة بأنه ذاهب لملاقاة ابن تاشفين وإعلان ولائه له[3].

ثم تحرك سير بن أبي بكر نحو بطليوس قاعدة ملك بني الأفطس، وكان حاكمها المتوكل بن عمر الأفطس في تحالف مع ألفونسو مقابل منحه أشبونة

---

1 - نابن خاقان : قلائد العقيان ومحاسن الأعيان، ص 25.

2 - نفسه.

3 - ابن بلقين، عبد الله : كتاب التبيان، 167 و168 ؛ ابن الأثير : الكامل، ج 8، ص 165 ؛ ابن أبي زرع : روض القرطاس، ص 108.

وشنترين لمواجهة الزحف المرابطي[1] ؛ وكان ذلك مما زاد من خلافه مع المرابطين، وشجع أهل بطليوس للاستنجاد بهم، فاندفعوا لمحاصرته في قلعة بطليوس المنيعة، وتمكنوا من اقتحامها والفتك به[2]، بينما فر ابنه وولي عهده المنصور إلى طليطلة محتميا بالنصارى ومآزراً إياهم ضد المسلمين انتقاما لوالده[3].

وفي عام 485 هـ/ 1092 م سَيَّر ابن تاشفين قائده داود بن عائشة إلى مرسية قاعدة شرق الأندلس، فهزم فرقة النصارى التي استنجد بها صاحبها، وخلعه، ثم زحف إلى دانية فسيطر عليها بعد فرار صاحبها المنصور بن علناس إلى بني حماد، كما استولى ابن عائشة في نفس الحملة على شاطبة وشقورة[4].

وفي ذات الوقت، وقعت تطورات خطيرة في بلنسية، حيث دخل حاكمها القادر بن ذي النون في تحالف مريب مع القائد المسيحي المعروف بالسيد الكنبيطور ELCID CAMPEAODOR[5]، وقد كان هذا القائد في أول الأمر مجرد غاز محترف، ثم أصبح قائداً على جماعة من الفرسان المسيحيين المغامرين، يعمل أحياناً لحساب ألفونسو، وأحيانا لحساب بني هود، الذين سلطوه على جيرانهم من المسلمين، خاصة بعدما اقترب منهم الخطر المرابطي عقب استيلاء المرابطين على مرسية وحصن لييط.

وأذاق هذا القائد المغامر المسلمين في الأندلس الهزائم المرة، وفي ذلك يقول ابن بسام «ولما أحس أحمد بن يوسف بن هود المنتزي إلى وقتنا هذا على ثغر سرقوسطة بعساكر المسلمين تقبل من كل حدب وتطلع على أطرافه من كل مرقب، أسَّد كلباً من أكلب الجلالقة، يسمى برذريق ويدعى بالكنبيطور، وكان

---

1 - ابن الخطيب : أعمال الأعلام، ج 2، ص 135 و136 ؛ ابن بلقين : كتاب التبيان، ص 174.

2 - المراكشي : المعجب، 75 ؛ ابن الأبار : الحلة السيراء، ج 2، ص 186.

3 - ابن بلقين : التبيان، ص 174 ؛ ويذكر ابن الخطيب في أعمال الأعلام ج 2، ص 186 أن المنصور هذا ارتد عن الإسلام وتنصر ؛ بينما نجد عند ابن عذاري في البيان المغرب، ج 4، ص 56 أنه عاد إلى اشبيلية وشارك المرابطين في محاربة الروم.

4 - ابن أبي زرع : روض القرطاس، 108 ؛ ابن الكردبوس : الاكتفاء، ص 101 و102.

5 - تسميه المصادر العربية لذريق أو ورذريق أو الطاغية روذريك اشتقت من اسمه الأول RODRIGO DIAZ DE BIVAR، وكان والده من النبلاء، ومن رجال فرناندو الأول ملك قشتالة وليون ووالد ألفونسو، ويعني لقب الكنبيطور الذي أطلق على لوذريق في اللغة اللاتينية قائد الغارات في السهول، أو القائد الكبير. انظر «الإسلام في المغرب والأندلس» لأشباخ، ص 107.

عقالاً وداءً عُضالاً، له في الجزيرة وقائع، وعلى طوائفها بضروب المكروب اطّلاعات ومطالع »[1].

إزاء هذا الواقع تطلع أهل بلنسية إلى المرابطين للتخلص من بني هود وحليفهم الكنبيطور، منتهزين فرصة خروج الأخير إلى سرقوسطة، وتصدى قاضيهم ابن جحاف لمهمة التواصل مع القائد المرابطي ابن عائشة إبان وجوده في مورسية، فأرسل معه الأخير فرقة عسكرية تمكنت من سحق الدفاعات القشتالية ودخول بلنسية. وإثر ذلك ألقى ابن جحاف القبض على حاكمها القادر بن ذي النون وحكم عليه بالقتل، وتولى هو رئاسة المدينة باسم المرابطين[2].

غير أن الكنبيطور تمكن من استرجاع بلنسية بعدما اتفق سرا مع ابن جحاف لمساعدته على التخلص من المرابطين، فبذل له الأخير كامل المساعدة، مما مكنه من الانتصار على القوة المرابطية التي هبت لنجدة بلنسية، لكنها انسحبت فجأة إلى شاطبة أمام تهاطل الأمطار الذي حال دون تحقيق أهدافها.

ومع ذلك أعدم الكنبيطور ابن جحاف حرقاً بعدما استصفى أمواله وأموال القادر بن ذي النون، وفرض الضرائب والمغارم الباهظة على أهل بلنسية نكاية بهم على استنجادهم بالمرابطين[3].

وقد خلف حدث سقوط بلنسية في أيدي النصارى أثراً سيئاً لا يوازيه إلا سقوط طليطلة، فتجددت حركة الاستنجاد بالمرابطين، الذين عبئوا جيشا كبيراً لتحريرها. وفي منطقة كنسويجرا CONSUEGRA تكررت ملحمة قريبة من الزلاقة، وأحرز المرابطون نصرا كاسحا على القشتاليين، وقتلوا الابن الوحيد للكنبيطور المعروف بدييغو DIEGO، ثم شددوا الحصار على بلنسية حتى اقتحموها عام 1101 م، ولم تثنهم نجدة ألفونسو عن ذلك. وقبل انسحاب القشتاليين من بلنسية أشعلوا النيران في مسجدها الجامع وفي القصر الأميري وجل الدور. أما الكنبيطور فقد توفي غما على ابنه الوحيد، وتولت بعده زوجته أمر بلنسية.

---

1 – ابن بسام : الذخيرة، ق 3، مج 1، ص 94 و95.

2 – ابن عذاري : البيان المغرب، ج 4، ص 31 و32 ؛ ابن أبي زرع : روض القرطاس، ص 108.

3 – نفسه، ص 37 و38.

وهكذا استكمل المرابطون السيطرة على كل الممالك الإسلامية بالأندلس، ما عدا مملكة سرقوسطة التي سالموا أصحابها بني هود، لما عرفوا به من استماتة في مدافعة النصارى، وليبقوا سدا منيعا بين المرابطين والنصارى.

ومما يرويه المؤرخون أن المستعين بالله أبا جعفر أحمد بن المؤتمن بن هود - حاكم سرقوسطة في ذلك الزمن - قدم لابن تاشفين الهدايا والأموال، ووعده أن يكون سدّاً منيعاً بين المرابطين والنصارى بحيث «لا يصل إليكم منه ضرر ومنا عين تطرف» كما جاء في رسالته إلى ابن تاشفين[1]. وقد بقيت العلاقات طيبة بين بني هود والمرابطين إلى ما بعد ابن تاشفين الذي أوصى ابنه الأمير علي بن يوسف بترك التعرض لبني هود، وبذلك تأخر استيلاء المرابطين على سرقوسطة إلى غاية 503 هـ / 1109 م.

ونجد في الرواية المسيحية نفس التطورات بخصوص ضم المرابطين لممالك الطوائف، ما عدا في بعض التفاصيل ؛ فهذا بوش فيلا Bosh Vila يلخص لنا ذلك في قوله : «في سنة 1090م، وبعد أن قام المرابطون بجولة فاشلة ضد طليطلة، تمكنوا من احتلال غرناطة ثم مالقة بعد أن أسروا ملكيهما وقاموا بنفيهم إلى المغرب. وفي سنة 1091م وقعت قرطبة في أيدي المرابطين بعد محاصرة مملكة إشبيلية والتي قاموا باحتلالها شهورا بعد ذلك ونفوا المعتمد بن عباد إلى المغرب بعد أن قتلوا ولده الذي كان يحكم قرطبة، [في الرواية الإسلامية قتل المرابطون ولديه] وبذلك انضمت سهول الوادي الكبير كلها إلى سلطانهم.

«من جهتها كانت جيوش ابن تاشفين، والتي كانت خمسة في مجموعها، [في الرواية الإسلامية كان الجيش المرابطي مكونا من أربعة فيالق] موزعة على مختلف مناطق شبه الجزيرة الإيبيرية، وعلى رأسهم سير بن أبي بكر، قاموا باحتلال الشرق الأندلسي، وألمرية وجيَّان، وفي سنة 1094م ضموا إلى الإمبراطورية المرابطية مملكتي بطليوس ولشبونة، بعد أن بقيت مملكة سرقسطة وحدها تحت حكم ابن هود الذي أقام علاقة طيبة مع ابن تاشفين»[2].

---

1 - ابن الأثير : الكامل، ج 8، ص 157 ؛ ابن عذاري : البيان المغرب، ج 4، ص 144 و145.

2 - Bush Vila, *Los Almoravides*. PP. 150 -152.

والخلاصة أن ابن تاشفين تمكن من ضم كل بلاد الأندلس ما عدا سرقسطة في مدة لا تزيد عن اثنتي عشرة سنة، من 483 هـ / 1090 م تاريخ ضم غرناطة ومالقة إلى 495 هـ / 1101 م تاريخ افتتاح بلنسية.

وقد أثار القرار المرابطي بضم ممالك الطوائف وعزل ملوكها كثيراً من المؤرخين القدامى والمحدثين، وبسببه تعرض المرابطون على مر الزمن لحملة شديدة من الانتقادات والتحاملات، خاصة فيما يتعلق بالمعتمد بن عباد الذي حظي بتعاطف شديد من هؤلاء المؤرخين وخاصة ذوي الميول القومية العروبية.

ومن نماذج ذلك الانتقاد عند القدامى ما يذكره ابن الأثير في تعليقه على الحدث في «الكامل» إذ يقول: «وفَعَل أمير المسلمين بهم - يقصد بملوك الطوائف - أفعالا لم يسلكها أحد ممن قبله، ولا يفعلها أحد ممن يأتي بعده، (!!) إلا من رضي لنفسه بهذه الرذيلة، وذلك أنه سجنهم فلم يجر عليهم ما يقوم بهم حتى كانت بنات المعتمد يغزلن للناس بأجرة ينفقونها على أنفسهم... فأبان أمير المسلمين بهذا الفعل عن صغر نفس ولؤم قدر!»[1].

والعجيب في الأمر أن ابن الأثير هذا نفسه قد وقف مليا في نفس الكتاب عند حدث نكبة البرامكة[2] على يد هارون الرشيد وسرد تفاصيلها من مختلف ألوان الأذى التي ألحقها الرشيد بوزرائه وأصهاره البرامكة بسبب وشايات ومكائد القصور؛ فإزاء هذه النكبة وما رافقها من صنوف تنكيل الرشيد بأصهاره ووزرائه البرامكة يبدو ما فعله ابن تاشفين مع المعتمد وصفائه من ملوك الطوائف إجراء عاديا، ومع ذلك نلاحظ المبالغة في تصوير هذا الإجراء وتجريم ابن تاشفين وإظهار المعتمد في صورة البريء المظلوم والضحية المجنى عليه!

ومن نماذج المؤرخين المحدثين المستشرقين الذين تحاملوا على المرابطين على خلفية هذا الحدث راينهارت دوزي Dozy Erneint الذي بالغ كثيرا في التحامل العنيف على المرابطين، لإعجابه الشديد بالمعتمد وكراهيته الشخصية للعلماء

---

1 - ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج 8، ص 155.
2 - نفسه، ج 1، أحداث 187هـ.

والفقهاء، الذين كانوا عماد الدولة المرابطية ؛ ولذلك شن حملة قاسية على التجربة المرابطية في الجزء الثالث من تاريخه لمسلمي الأندلس[1] الذي خصصه لملوك الطوائف عامة، ولبني عباد خاصة. كما نجد نفس التحامل في تعليقاته اللاتينية على النصوص التي جمعها عن بني عباد في كتابه المعروف، وكذا في كثير من أبحاثه الأخرى[2].

ومن هذا المستشرق استقى بعض الدارسين المحدثين، الذين ساروا على منواله، فلم يروا في التجربة المرابطية برمتها سوى حدث أسر المعتمد واضطرار بناته للغزل للناس لضمان قوت العائلة المنكوبة!

ملابسات قرار العزل وعوامله

بعد هذا السرد السريع لحدث ضم المرابطين للأندلس وعزلهم لملوك الطوائف، وما أثاره الحدث من ردود الفعل، لنا أن نتساءل عن ملابسات هذا القرار الجريء الذي يبدو للمتتبع أنه يتنافى مع ما عقده ابن تاشفين من عهود مع هؤلاء الملوك، التي التزم فيها بالاكتفاء بواجب النصرة فقط، كما يتناقض هذا القرار مع المسار العام للتجربة المرابطية القائم على الوفاء بالعهود والالتزام الشديد بالمبادئ المسطرة في دعوة ابن ياسين.

فهل فعلا كان هذا القرار تنصلاً من عهود ابن تاشفين لملوك الطوائف، وانحرافاً عن مسار الدعوة الياسينية؟ وإلى أي حد يمكن استساغة المبررات التي برر بها المرابطون قرارهم هذا ؟ وكيف تم تنزيل هذا القرار في حق كل واحد من أمراء الطوائف ؟ وما المصير الذي لقيه هؤلاء إثر عزلهم ؟ وما هي العوامل التي ساعدتهم على ذلك ؟

تقدم لنا الأسطغرافية الإخبارية أجوبة باهتة عن هذه التساؤلات المهمة، إذ تكتفي غالبا - على عادتها - بسرد حدث العزل، دون الإحاطة بملابساته

---

1 - Dozy, Erneint : *Histoire de Musulmans d' Espagne Jusqu'à la conquête de L'Andalousie par Les Almoravides*. T 3. Lyde 1932.

حسب مؤنس، حسين : سبع وثائق جديدة عن دولة المرابطين وأيامهم في الأندلس، مكتبة الثقافة الدينية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1420/2000، ص 5 و6.

2 – نفسه.

وتطوراته ومآلاته، بينما نجد في الدراسات التاريخية الحديثة العربية والاستشراقية محاولات جادة لسبر أغوار هذا الحدث التاريخي الهام.

وسنحاول في هذا المبحث توظيف النصوص المتاحة للكشف عن الملابسات المحيطة بضم المرابطين لهذه المناطق وعزلهم لأمرائها، واستقصاء الأسباب الكامنة وراء عزل هؤلاء الملوك، والكيفية التي تم بها هذا العزل والمصير الذي لقيه الأمراء المعزولون.

وللإحاطة بهذه الجوانب التاريخية المهمة في علاقة المرابطين بالأندلس وملوكها، نبدأ باستعراض أهم حالات العزل، مع التركيز على حالة عبد الله بن بلقين وحالة المعتمد بن عباد، لما كان للشخصيتين من شهرة كبيرة سواء في الميدان السياسي أو في الميدان الأدبي، ولما بين الحالتين من تناقض سواء في طريقة العزل أو في مصير ما بعد العزل.

فابن بلقين عزل بطريقة سلمية دون مقاومة، وحظي بمقام كريم في أسره بأغمات؛ بينما المعتمد عزل بعد مقاتلة شديدة بينه وبين المرابطين، وعُومِل بنوع من القساوة بعد أسره.

ومع هاتين الحالتين المتناقضتين، نعرج على حالات أخرى وخاصة حالة ابن صمادح صاحب ألميرية لما اتسم به موقفه من المرابطين من تحفظ منذ بداية احتكاكهم به.

وبعد ذلك نناقش حدث العزل بصفة عامة، ونحاول أن نستجلي العوامل العامة الكامنة وراءه.

1 - عزل عبد الله بن بلقين صاحب غرناطة

أ - عوامل عزل المرابطين لابن بلقين

يثير قرار ابن تاشفين بالابتدار بعزل الأمير عبد الله بلقين، صاحب غرناطة، عدة تساؤلات خاصة إذا استحضرنا اشتراك هذا الأمير مع المرابطين في الانتماء القبلي إلى قبائل صنهاجة، مما يفترض معه أن يلقى غير ذات المصير، وبالنظر إلى قرار ابن بلقين الاستسلام للعزل دون مقاومة، على عكس ما كان عليه الأمر

بالنسبة للمعتمد وغيره، وكذا باستحضار كيف تم التعامل معه بعد عزله من قبل المرابطين.

فما هي ترى الأسباب الكامنة وراء عزل المرابطين لصاحب غرناطة بهذه الطريقة ؟

باستقصاء الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية المحيطة بهذا الحدث، يمكننا استحضار عدة عوامل، نجملها فيما يلي :

موقع غرناطة الاستراتيجي بالنسبة للمشروع المرابطي

فغرناطة بوقوعها في أقصى جنوب الأندلس، تحتل موقعا استراتيجيا بالنسبة لحركة الاتصال بين العدوتين المغربية والأندلسية، وازدادت أهمية هذا الموقع بعد سيطرة المرابطين على الميناءين اللذين يتحكمان في حركة الملاحة بين العدوتين عبر المضيق، وهما سبتة والجزيرة الخضراء. فبذلك، أصبحت مملكة غرناطة هي أول أرض يصطدم بها المرابطون عند توغلهم في الأندلس. ومن هنا غدت أي حركة لهم في الأندلس، مهما كان هدفها، محفوفة بالمخاطر إذا لم تنل المباركة والموافقة المسبقة من بني زيري حكام غرناطة.

ويمكننا استنتاج هذه الأهمية التي تبوأتها غرناطة في المشروع الأندلسي من تصريح قرور، أحد رجالات الدولة المرابطية وأقرب الشخصيات إلى ابن تاشفين، للأمير عبد الله بلقين، بعدما يئس المرابطون من اقتحام حصن لييط وقرر ابن تاشفين العدول عن ذلك والعودة إلى المغرب، قائلا : «إن غرناطة عليه - أي على ابن تاشفين - آكد من مالقة، لاحتياجه إلى الاجتياز عليها في غزواته، وأشبه ذلك من المرافق، فتقدم أنت الآن، وأعد جهدك ما يجب من ضيافة السلطان إذا كان خطورة عليك، وهو مار بك على غرناطة في انصرافه»[1].

وبالنظر إلى ما سبق، وباستحضار ظروف ما بعد فشل حصار لييط، وما تأكد لابن تاشفين من تقاعس ملوك الطوائف في واجب الجهاد وشدة الخلافات بينهم، بذلك يتضح لنا أن السيطرة على هذا الموقع من أولويات المرابطين في مسار تطور علاقاتهم مع الأندلس.

---

1 - ابن بلقين : التبيان، ص 113.

إقدام ابن زيري على تجديد عقوده مع ألفونسو بعد فشل حصار لييط

بعد عودته مباشرة من حصار لييط ومتابعته عن كثب لما لابسه من تطورات، استنتج الأمير عبد الله المعروف بذكائه ونباهته، أن ابن تاشفين قد يئس من ملوك الطوائف، وأنه لا محالة مقبل على تغيير سياسته تجاههم.

ولذلك، واستعداداً لهذا الأفق، لم يتردد ابن بلقين في تجديد معاهداته السابقة مع ألفونسو السادس، وإبرام معاهدات دفاعية جديدة معه، بل عمد أكثر من ذلك إلى تقوية الوسائل الدفاعية، كالحصون والقلاع والأسوار والقصبات[1].

وكان من الطبيعي أن تثير هذه الإجراءات انتباه المرابطين، وهم يتابعون عن كثب تطورات الأندلس ويراهنون عليها في مشروعهم الجهادي التوحيدي، وأن تبعث تشككهم في نوايا ابن بلقين تجاههم، وتخوفهم من أبعاد التعاون بينه وبين ألفونسو، الذي من شأنه أن يتيح للأخير فرصة توجيه ضربات انتقامية ضد المواقع المرابطية في الجزيرة الخضراء وسبتة انطلاقا من غرناطة، وبالتالي تهديد مشروعهم في الأندلس برمته.

تغير سياسة ابن بلقين تجاه العناصر المؤيدة للمرابطين

في بداية تدخل المرابطين في الأندلس، تميز عبد الله بن بلقين بحماسه تجاه الاستنجاد بالمرابطين وبتقريب العناصر المؤيدة للمرابطين خاصة من الفقهاء.

لكن بعد عودته من حصار لييط، بدأ يغير هذه السياسة بعدما تأكد، كما سبق، من أن ابن تاشفين مصمم على تغيير سياسته تجاه ملوك الطوائف، وبعد أن أصبح الميل للمرابطين تياراً واسعاً تزداد قوته وخطورته يوما بعد آخر، وذلك بموازاة تطور المشروع المرابطي في الأندلس. فعمد ابن بلقين إلى إبعاد العناصر المؤيدة للمرابطين من دوائر النفوذ، وتجريدها من كل السلطات، مقابل تقريب العناصر المؤيدة له ولسياسته.

غير أن هذا الإجراء الوقائي كانت له عواقب معكوسة، حيث لجأت بعض هذه العناصر المستغنى عنها إلى المرابطين الذين أحسنوا استقبالها وتوظيفها، بالاطلاع من خلالها على دقائق الأمور في دولة غرناطة، وعلى أوضاعها الأمنية

---

1 - نفسه، ص 119.

والاقتصادية والسياسية، ومدى تماسك جبهتها الداخلية. كما أن هذه العناصر زادت من تحريض ابن تاشفين على الأمير عبد الله، وبالغت في وصف سوء معاملته لها، وفي تصوير قوة التيار المؤيد للمرابطين في غرناطة، وبذلك أقنعته بالمبادرة إلى بسط نفوذه وعدله فيها[1].

شهرة صاحب غرناطة بامتلاك الأموال الطائلة

بالنظر إلى ضخامة المشروع المرابطي خاصة في شقه الجهادي، سواء في الجبهة الأندلسية، أو في الجبهة السودانية، وباستحضار التحديات الكبرى التي واجهت هذا المشروع، خاصة في ما تطلبه من تكاليف مادية باهظة، في وقت كان فيه المرابطون يكتفون بالضرائب الشرعية المحدودة - بالنظر إلى ذلك كله وغيره، ندرك مدى حاجة المرابطين للمال، ومدى تحمسهم لما وصلهم من إشاعات بواسطة العناصر الغرناطية اللاجئة عندهم، والتي تجمع على امتلاك ابن بلقين لثروات طائلة في خزائنه. ولعل ذلك مما يبرر ابتدارهم إلى السيطرة على غرناطة. ومما يؤيد هذا الافتراض أن عقد الأمان الذي قدمه المرابطون لابن بلقين مقابل استسلامه لهم تضمن تأمينه في نفسه وأهله دون ماله، وكذا تشدد المرابطين في استصفاء أمواله، حيث يروي لنا ابن بلقين في مذكراته أنهم قاموا بتفتيش كل منطقة يحتمل أن تخبأ فيها الأموال والمجوهرات بما في ذلك جسده، وفعلوا الشيء نفسه مع باقي أفراد أسرته وخاصة والدته، وشددوا الرقابة عليه، وأرسلوا من قام باستلام أمواله، وفقا للأوصاف المذكورة في الدفتر الخاص بها، ومارسوا عليه وعلى أمه من الضغوط ما حملهما على تسليم كل ما لديهما من أموال.

ولعل ذلك مما يفسر لنا حسن المعاملة التي حظي بها ابن بلقين بعد نفيه، على خلاف ما سنرى بالنسبة للمعتمد، وكذا غض المرابطين الطرف عن محاسبة الأمير عبد الله عن كل ما نسب إليه من تصرفات بعد استسلامه لهم بما في ذلك تحالفه مع ألفونسو الذي يعد خطا أحمر لا يمكننا تصور سكوت المرابطين عنه لولا هذه الأموال الطائلة التي استصفوها منه[2].

---

1 - ابن بلقين : التبيان، ص 119، 139.

2 - ابن بلقين : التبيان، ص 139، 155.

تخوف المرابطين من تكوين غرناطة لحلف إفريقي مناهض لهم

نستحضر هنا ما كان من صلة وثيقة بين بني زيري وحكام إفريقية، حيث يعود أصل بني زيري إلى هؤلاء، ونفس الصلة تربطهم ببني حماد حكام المغرب الأوسط، ومن شأن هذه الصلة أن تشجع هذه الأطراف الثلاثة على التكتل ضد المرابطين، وربما تنضم إليهم قشتالة، حيث يلتقي الجميع في التخوف من القوة المرابطية الصاعدة التي بدأت تقض مضاجع هذه القوى المجاورة؛ ويبقى هذا الافتراض مشروعا رغم ما كان عليه حكام المغربين الأوسط والأدنى من ضعف وهوان أمام زحف عرب بني هلال المهجرين من الفاطميين انتقاما من فشل مشروعهم في المنطقة[1].



فرغم ذلك، يبدو أنه من الكياسة اتخاذ المرابطين للاحتياطات اللازمة افتراضاً لكل الاحتمالات؛ فليس من المستبعد وصول حكام إفريقية إلى حل مع زعماء عرب بني هلال، ولم صفوفهم وتأمين خلافاتهم الداخلية، لتوجيه طاقتهم لمواجهة المرابطين بتحريضٍ وعونٍ من أقربائهم حكام غرناطة وحليفهم ألفونسو السادس من جهة، وبعون ومؤازرة من جيرانهم وأقربائهم بني حماد حكام المغرب الأوسط من جهة أخرى، خاصة وأن الأخيرين قد بدؤوا يشعرون بخطورة الدولة المرابطية على وجودهم[2].

ففي حالة قيام مثل هذا التحرك المناوئ للمرابطين من جهة الشرق – وهذا افتراض وارد على كل حال – فمما لا شك فيه أنه سيكون عائقا كبيراً أمام تنفيذ المرابطين لمشروعهم الجهادي بالأندلس.

لقد حاولنا في الصفحات السابقة إبراز العوامل والأسباب التي كانت وراء اتخاذ ابن تاشفين قرار عزل الأمير عبد الله والبدء به في سياسته الجديدة تجاه ملوك الطوائف. ولنا أن نتساءل بعد ذلك عن العوامل والأسباب التي أدت إلى تيسير مهمة عزل ابن بلقين على المرابطين واستسلامه لهم دون مقاومة.

---

1 – ابن خلدون : العبر، ج 6، ص 31 و34 و326 ؛ ابن الأثير : الكامل في التاريخ، ج 8، ص 567، 569، وج 10، ص 15.

2 – ابن أبي زرع : الأنيس المطرب، ص 142 و143.

ب - أسباب استسلام الأمير عبد الله بن بلقين للمرابطين دون مقاومة

إن المتتبع لمجريات عزل المرابطين لملوك الطوائف ليلفت انتباهه استسلام الأخير لقرار العزل دون مقاومة، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار مدى حرص الملوك على سلطانهم وصعوبة التخلي عنه بتلقائية لخصومهم. ومن المؤكد أنه لن يقدم على اتخاذ مثل هذا القرار الصعب إلا من اضطر إليه تحت ضغط ظروف قاهرة تحتم عليه التضحية بملكه وسلطانه.

انطلاقا من هذه الفرضية، نتساءل عن هذه الظروف التي أرغمت الأمير عبد الله على الاستسلام للمرابطين ؟

ظروف تتعلق بسياسة المرابطين في تنفيذ قرار عزل ابن بلقين

رغم وعي ابن بلقين بالظروف الصعبة التي آل إليها أمر ملوك الطوائف وهم يتأرجحون بين القوتين المرابطية والقشتالية، فيبدو أنه لم يكن يتوقع إقدام المرابطين على عزله، أو عزل أي حاكم من حكام الأندلس، قبل تصفية حساباتهم مع خصمهم ألفونسو السادس. وبناء على ذلك وضع اِستراتيجية في التعامل مع القوتين المتصارعتين تقوم على ثلاثة خيارات :

الخيار الأول : الوقوف إلى جانب المرابطين حينما يعبرون لإيقاف ألفونسو عند حده.

الخيار الثاني : الوفاء بالالتزامات المالية تجاه ألفونسو وتجديد العهود معه في حال عجز المرابطين على القضاء عليه وتهديد دولته ومصالحه[1].

الخيار الثالث : الجواز إلى إفريقية بماله وأسرته عبر ميناء المنكب Almunecar على بحر الروم، في حال انقطاع كل آماله في الاحتفاظ بملكه[2].

---

1 - ابن بلقين : التبيان، ص 120 و121.

2 - Emilio Garcia : *Gomez El Siglo XI en La Persona* : 3ª edicion Almeria. 1981. PP. 223, 224.

وبالمقابل كان المرابطون على وعي تام بصعوبة استعمال سياسة المواجهة العلنية في خلع ملوك الطوائف، تخوفا من ردود الفعل المحتملة، ولذلك عولوا أساساً على أسلوب المباغتة، والتزموا الحيطة والحذر البالغين في علاقاتهم معهم، وأخفوا نواياهم من عبورهم الثالث، الذي كان يهدف إلى عزل الأمير عبد الله ووصفائه. و لم يظهروا نواياهم الحقيقية تجاهه إلا في الوقت الذي أصبحت فيه جميع المنافذ المؤدية إلى دولته تحت رقابتهم التامة[1].

وبهذه السياسة المحكمة أفشل المرابطون كل الخطط والاحتمالات التي وضعها الأمير عبد الله لمدافعتهم. ومع ذلك حاول الأمير عبد الله في مذكراته إخفاء قصر نظره السياسي، وتحسين صورته أمام المرابطين، والرأي العام الإسلامي، فاستبعد مباغتة المرابطين له، وأكد أن الوقت كان يسمح له بالاستعانة بألفونسو لولا أنه فضل قرار الاستسلام إيثارا لدينه على دنياه[2].

ومن هذه العوامل أيضاً نجاح المرابطين في توظيف واقع التشرذم الذي كان عليه ملوك الطوائف لصالحهم؛ فقد حرص ابن تاشفين على أن تنال خطواته تجاه غرناطة رضا المعتمد بن عباد ومباركته، باعتباره رجل الجزيرة الأول، وباعتبار ابن بلقين منافسه الأكبر على الزعامة في الأندلس، ولذلك بادر ابن تاشفين إلى مكاشفة المعتمد برغبته في عزل صاحب غرناطة، ولم يقف عند ذلك، بل وعده بإسناد إدارتها إليه[3]. ولا شك أن هذه الإغراءات قد صادفت هوى في نفس المعتمد، لأنها من جهة جاءت في وقت تأزمت فيه العلاقات بينه وبين صاحب غرناطة[4]، ومن جهة ثانية لأنها جاءت بعد فشل محاولاته الرامية إلى إسناد مرسية إلى ابنه الراضي وانتزاعها من قائده ابن رشيق الذي ثار ضده، عوضا عن الجزيرة الخضراء، التي تنازل عنها للمرابطين[5]. ولذلك لم يتردد المعتمد في مباركة خطوات ابن تاشفين ضد غريمه ابن بلقين أملا في إسناد غرناطة لابنه الراضي بعد استيلاء المرابطين عليها.

---

1 - ابن بلقين : التبيان، ص 148-150.

2 - نفسه، ص 148 و150 و152 و154.

3 - نفسه، ص 164، 165.

4 - نفسه، ص 124-128-144-145.

5 - نفسه، ص 112.



ولم تكن علاقات ابن بلقين مع باقي ملوك الطوائف بأفضل من علاقته مع المعتمد، وذلك على خلفية النزاعات الحدودية المتأججة بينهم باستمرار، وبسبب تنافسهم على الزعامة والوجاهة في الجزيرة.

ومن تجليات هذا التوتر في علاقة ابن بلقين بملوك الطوائف أن كلاً من ابن الأفطس صاحب بطليموس، وابن صمادح صاحب ألمرية، وابن عباد صاحب إشبيلية، بادروا إلى إيفاد رسلهم إلى ابن بلقين في بداية تأزم علاقته مع المرابطين، للتعبير عن تضامنهم معه، ولحثه على الصمود وعدم الاستسلام، ودون الدخول معه في أي نوع من الالتزامات العملية. لكن مع شروع ابن تاشفين في تنفيذ خطته لعزل ابن بلقين وحصاره لغرناطة، أرسل رسله يستشيرهم ويطلب عونهم، غير أنهم التزموا الصمت، ولم يتجرأ أي واحد منهم بالرد عليه، بل بلغ الخوف ببعضهم أنهم عرضوا مراسلات ابن بلقين لهم على ابن تاشفين[1].

وكل هذا أمَّن المرابطين من أي رد فعل جماعي محتمل من ملوك الطوائف، وهيأ لهم ظروف الانفراد بابن بلقين والابتدار به.

ونضيف لهذه العوامل عاملاً في غاية الأهمية ساعد المرابطين إلى أبعد الحدود في فرض الاستسلام على ابن بلقين، ألا وهو تنامي قوة التيار المؤيد للمرابطين في غرناطة، وخاصة من الفقهاء الذين كانت لهم إمامة العامة والتأثير عليها[2].

ومن هنا يمكننا الجزم بأن المرابطين اطمأنوا إلى ردود الفعل من الحاكمين الذين وظفوا خلافاتهم إلى أبعد الحدود، وكذا من المحكومين الذين ضمنوا تعاطفهم، وبذلك تأتى لهم فرض الاستسلام على ابن بلقين بسهولة.

ومن العوامل الأخرى التي ساعدت على استسلام ابن بلقين، والمرتبطة بسياسة المرابطين، عدم قبولهم للإغراءات التي حاول ابن بلقين ثنيهم بها عن عزله، حيث يذكر في مذكراته أنه بعدما تأكد من تخاذل وصفائه عن نصرته، التجأ إلى القنوات الدبلوماسية للبحث عن مخرج من مأزقه، فأرسل وفدا من كبار فقهاء دولته محملين بكميات كبيرة من الهدايا لابن تاشفين، لثنيه عن عزمه

1 - ابن بلقين : التبيان، ص 165 و166.

2 - نفسه، ص 111 و112.

على خلعه، ولحثه على الصفح عنه، ولتأكيد التزامه بطاعته. لكن هذه المحاولة باءت بالفشل، حيث أصر ابن تاشفين على قدوم ابن بلقين بنفسه إليه، مقابل التزامه بتأمينه في نفسه وأهله دون ماله، فلم يجد ابن بلقين بُداً من الانصياع لهذا الطلب والاستسلام للمرابطين[1].

الظروف التي ساعدت على استسلام ابن بلقين المرتبطة بواقع مملكة غرناطة

تميزت ظروف غرناطة أثناء عزل المرابطين لحاكمها بتصدع جبهتها الداخلية، حيث توسع تيار المؤيدين للمرابطين داخل النخبة السياسية والعسكرية نفسها، فضلا عن الفقهاء والعامة. ولمواجهة هذا التصدع اعتمد ابن بلقين على مقاربة أمنية صرفة، حيث توجه إلى تشييد الحصون والقلاع، وكسب ولاء الجنود ظنا منه أن ذلك وحده كفيل باستعادة تماسك الجبهة الداخلية، والتفاف الرعية حوله[2].

وعلى العكس من هذه السياسة كان المرابطون يراهنون أساساً في مشروعهم بالأندلس على توسيع قاعدة المؤيدين لهم بالاعتماد على الفقهاء الذين كانوا بامتياز قادة الرأي العام وموجهيه.

ولذلك لم يستعجلوا السيطرة على الأندلس بعد النصر الكاسح الذي أحرزوه في الزلاقة، رغم مواتاة الظروف العامة لذلك، بل اختاروا سياسة النفس الطويل القائمة على مواصلة جهود الدعاية والإشهار على نطاق واسع مركزين في ذلك على فئة الفقهاء والعلماء، مع بث دعاتهم في جميع أرجاء الأندلس، وتركيز هؤلاء الدعاة على إبراز التزام المرابطين بتعاليم الإسلام فيما يخص الالتزامات المالية المفروضة على المسلم، والجهاد ونشر العدل. ونحن ندرك مدى حساسية هذه القضايا في مجتمع يعاني من الثقل الضرائبي ومن التكالب المسيحي كالمجتمع الأندلسي، ومن ظلم ملوك الطوائف وطغيانهم.

وقد كان حظ غرناطة من هذا النشاط الدعائي وافراً لقربها من المرابطين، ولما أبداه ابن بلقين نفسه من تسامح تجاه تيار التأييد للمرابطين في البداية، ربما

---

1 - ابن بلقين : التبيان، 149 و150.

2 - نفسه، ص 119 و120.

لاشتراكه معهم في الانتماء القبلي، مما سمح بتغلغل هذا التيار في مختلف الفئات المجتمعية بما في ذلك الجند والخاصة، فضلا عن العامة[1].

ونجد عند ابن بلقين نفسه اعترافا صريحا بما آل إليه أمر مملكته من تصدع واتساع الهوة بينه وبين الرعية، مقابل توسع قاعدة المؤيدين للمرابطين ونجاحهم بالتالي في كسب الرهان.[2]وكل هذا مما دفعه للاستسلام لهم دون مقاومة تذكر.

فماذا كان مصير ابن بلقين بعد هذا الاستسلام ؟ وكيف تعامل معه المرابطون؟ وإلى أي حد وفوا بوعودهم تجاهه ؟

ج- مصير الأمير عبد الله بن بلقين بعد استسلامه

حرص المرابطون على تنفيذ شروط الاستسلام مع عبد الله بن بلقين، حيث وعدوه بحسن المعاملة، وأنزلوه ومن معه في خباء خاص، وشددوا الحراسة عليهم، ثم شرعوا بعد ذلك في مصادرة كل أمواله وممتلكاته، فتم لهم ما أرادوا بكل سهولة ويسر[3].

وبعد تنفيذهم لعملية المصادرة بدقة بالغة، واستلامهم مفاتيح الدولة، قرروا نفي الأمير عبد الله وعائلته إلى المغرب، ليوضع تحت رقابتهم، ثم سيروه تحت حراسة مشددة، وسمحوا له باستصحاب بعض خدمه وغلمانه، وعبروا به ميناء الجزيرة الخضراء نحو سبتة، وبعد ذلك نقل إلى مكناسة فأغمات، واستقر هناك حتى وفاته، حيث أنزل في دار أميرية من دور ابن تاشفين، وأبدى الأخير لينا ومرونة في معاملته، ووسع عليه في الرزق، فعاش حياة هادئة ومستقرة، على خلاف ما سنرى بالنسبة للمعتمد.

ويبدو من خلال مذكرات عبد الله بن بلقين أنه هو الآخر بقي وفياً لشروط المرابطين، حيث اعتزل السياسة، وانصرف إلى الكتاب والاطلاع على الكتب، وكتابة مذكراته، وتربية أطفاله، حيث رزق بنتا وولدين في منفاه[4].





1 – ابن بلقين : التبيان، ص 116 و120 ؛ المراكشي : المعجب، ص 204.

2 – ابن بلقين : التبيان، ص 150 و151.

3 – نفسه، ص 150 و154.

4 – نفسه، ص 199.

إذا كان ما سبق هو مصير غرناطة، فما هو مصير الشق الثاني من المملكة الذي يحكمه تميم بن بلقين أخ الأمير عبد الله ؟

2 - عزل تميم بن بلقين صاحب مالقة

كانت علاقة الأمير تميم بن بلقين بأخيه عبد الله في غاية التوتر منذ أن آثره جدهما باديس بن حبوس بولاية العهد في غرناطة رغم كونه أصغر منه، مما يعني بقاء مالقة تابعة لنفوذ أخيه الأصغر[1].

وقد دفع ذلك تميما إلى إبداء ميولاته تجاه القوة المرابطية المتصاعدة، حيث عرض على ابن تاشفين أمر هذا النزاع بينه وبين أخيه في جوازه الأول، غير أن ابن تاشفين نصحه بحل المشكل مع أخيه وديا[2]، وتكرر لجوؤه إلى ابن تاشفين في جوازه الثاني في نفس الأمر، لكن أخاه عبد الله نجح في إبقاء المرابطين على موقف الحياد.

بيد أنه في الجواز الثالث، عمد ابن تاشفين إلى توظيف هذا الخلاف في خطته لعزل عبد الله بن بلقين، فأسر بنيته لتميم واعداً إياه بتسليمه غرناطة بعد عزل عبد الله، ونفس الأمر رأيناه مع المعتمد، وذلك ليتجنب أي رد فعل منه تجاه أخيه.

لكنه بعد نجاحه في تنفيذ خطة العزل، وخوفا من أي رد فعل محتمل من تميم، خاصة وأنه عرف بالحدة وإيثار الشر، عمد إلى عزله هو الآخر، مستغلا الشكاوي التي وصلته ضده من أهل مالقة، ومتهما إياه بإخفاء جزء من ثروات أخيه عبد الله.

فألقي عليه القبض وصادروا أمواله هو الآخر، ونفوه إلى السوس الأقصى، حيث وفروا له إقامة هنيئة، فعاش بقية حياته في رغد ورفاهية.[3]

---

1 - ابن بلقين : التبيان، ص 84.

2 - نفسه، ص 102 و106 و108.

3 - نفسه، ص 162 و163.

3 - عزل ابن صمادح صاحب ألمرية

استبدت أسرة بني صمادح بحكم ألمرية Almeria في شخص عميدها معن بن صمادح بعدما ثار على صهره عبد العزيز بن أبي عامر الذي اختاره أهلها ليكون حاكما لمدينتهم عام 427 هـ / 1036 م[1].

وخلفه ابنه المعتصم أبو يحيى في الوقت الذي تحركت فيه جيوش المرابطين للاستيلاء على ألمرية[2] وعزل حاكمها. فما هي ترى دوافع هذا القرار ؟ وكيف تم تنفيذه ؟ وما المصير الذي لقيه ابن صمادح إثر ذلك ؟

بتتبع مسار هذا الحدث، يمكننا إجمال العوامل الكامنة وراءه فيما يلي :

موقع ألمرية بالنسبة للمشروع المرابطي وإمكانياتها الغنية

تحتل ألمرية موقعا استراتيجيا مهما على ساحل بحر الروم في منطقة صالحة للملاحة، وقد أسسها عبد الرحمان الناصر لدين الله في عام 344 هـ / 955 م، بهدف ترصد تحركات أعدائه في تلك الجهات، وكلف بهذه المهمة الدفاعية بني سراح القضاعيين. وبالنسبة للمرابطين فإن لهذا الموقع أهمية خاصة، لأنه يضمن لهم أمرين ملحين في مشروعهما الجهادي بالأندلس : الأمر الأول هو ضمان استمرارية التواصل بين مركز دولتهم بالعدوة المغربية وتوابعها بالعدوة الأندلسية، وبالأخص أراضي مملكة غرناطة التي استولوا عليها لتوهم. والأمر الثاني هو مراقبة تحركات أعدائهم في الجهة الشرقية من الأندلس.

ومما أكد هذه الأهمية ما تزخر به ألمرية من إمكانيات اقتصادية مهمة، بفضل ما تتوفر عليه من شبكة من الطرق البرية والبحرية التي تصلها مع أجزاء كبيرة من الأندلس، من بينها مالقة، وميناء المنكب[3] وغيرهما من مناطق غرناطة التي آلت ملكيتها إلى المرابطين، هذا فضلاً عن ارتباطها بعلاقات تجارية بمناطق أخرى مثل

---

1 - ابن بسام : الذخيرة، ق 1، ج 1، ص 162 و163.

2 - نفسه، ص 363.

3 - ميناء المنكب Almunecar ميناء مهم في مملكة غرناطة، وهو غني بالثروة السمكية، وبمناظره السياحية الخلابة، وقد أقيم به مؤخرا تمثال لعبد الرحمن الداخل، تخليدا لذكرى دخوله إلى الأندلس انطلاقا منه. أنظر في شأنه الإدريسي، نزهة المشتاق : ج 5، ص 564.

الإسكندرية والشام[1]، واشتهارها بالمنسوجات الحريرية والمصنوعات الحديدية والنحاسية وصناعة السفن، وثراء أهلها وكثرة فواكهها[2].

ويمكننا أن نضيف إلى هذه الأهمية ما كان من صراع حدودي مزمن بين ألمرية وغرناطة ؛ فبعد استيلاء المرابطين على الأخيرة، كان من الطبيعي أن ترنو أنظارهم إلى ألمرية، خوفا من تجدد أطماعها في غرناطة.

موقف ابن صمادح من المرابطين

تميز ابن صمادح أكثر من غيره من ملوك الطوائف بموقف متحفظ من المرابطين، ولدينا عدة قرائن تؤكد ذلك، منها أن ابن صمادح لم يرسل أي مشارك في الوفد الذي أرسله أهم ملوك الطوائف إلى يوسف بن تاشفين لطلب نجدته قبل عبوره الأول[3]، كما أنه لم يستجب لنداء ابن تاشفين الذي وجهه إلى ملوك الطوائف للالتحاق به قبل الزلاقة، واكتفى بإرسال ابنه معتذراً بالمرض وكبر السن؛ بينما يرى ابن بلقين في ذلك الموقف حرص ابن صمادح على ملكه وتخوفه من ابن تاشفين، وترقبه لما سيؤول إليه الأمر بعد التدخل المرابطي[4].

ومن القرائن الأخرى المعبرة عن موقف ابن صمادح السلبي من المرابطين غيابه عن وفد ملوك الطوائف الذي هرع لاستقبال ابن تاشفين في قرطبة عند جوازه الثالث.

من خلال تأمل هذه العوامل نفهم لماذا بادر المرابطون إلى عزل ابن صمادح مباشرة بعد استيلائهم على غرناطة.

فقد وجهوا إليها حملة بقيادة ابن واسينو، وصادف ذلك وفاة المعتصم حاكمها الذي أوصى ابنه المعز بالصمود ما لم تسقط إشبيلية في يد المرابطين، فإذا سقطت فعليه باللجوء إلى حكام بني حماد المغرب الأوسط.

وفعلا لم ينتظر المعز طويلا لتسقط إشبيلية في يد المرابطين، فبادر إلى تنفيذ وصية والده، وترك ألمرية للمرابطين يدخلونها دون مقاومة تذكر.

---

1 - الإدريسي، الشريف : نزهة المشتاق، ج 5، ص 563 و564.

2 - ابن بسام : الذخيرة، ق 1، ج 1، ص 656 و664.

3 - الحميري : الروض المعطار، ص 288.

4 - ابن بلقين : التبيان، ص 108.

4 - عزل المعتمد بن عباد

ظلت علاقة المعتمد بن عباد بالمرابطين متسمة بالتفاهم والتعاون طيلة الجوازات الثلاث لابن تاشفين، رغم ما كان يشوبها من اضطرابات في بعض الظروف، سواء بسبب توجس المعتمد من التدخل المرابطي في الأندلس، لما كان يمثله من تهديد مباشر لسلطته ومكانته، كما تتبعنا عند حديثنا عن ملابسات الاستنجاد الأول بالمرابطين ومجرياته، أو بسبب تضايق المرابطين من تصرفات المعتمد وسياساته التي كانت بمثابة المثال الصارخ لواقع ملوك الطوائف وبذخهم وسوء معاملتهم لرعاياهم.

وقد تطورت هذه العلاقات إلى تنسيق كامل في بعض المحطات إبان خوض المسلمين لمعركة الزلاقة، وحصارهم لحصن لييط.

ومع ما سبق، يبدو أن المرابطين بدءوا يضيقون ذرعا بجميع ملوك الطوائف، بما فيهم حليفهم المعتمد، منذ التجربة المريرة التي خاضوها معهم في حصار لييط، ووقوفهم على إثرها على استفحال الخلافات بين هؤلاء الملوك مما يتعذر معه الاعتماد عليهم في جهاد النصارى والحفاظ على الوجود الإسلامي بالأندلس.

لكن ابن تاشفين حرص على عدم إظهار هذا الموقف، لضمان النجاح لمشروعه في الأندلس، ولذلك رأينا أنه لم يتردد في مكاشفة المعتمد بخطته ضد ابن بلقين، وأخر حسم موقفه من المعتمد إلى ما بعد تنفيذ هذه الخطة.

وبتتبعنا للطريقة التي تم بها خلع المعتمد، والمصير الذي لقيه بعد الخلع ، يظهر لنا جلياً مدى عمق التوتر الذي خيم على العلاقة بين الطرفين، خاصة إذا قارنا ذلك بما وقع لآل بلقين. فما هي يا ترى العوامل التي أججت هذا التوتر بين الطرفين ؟

كما أسلفنا، يثير عزل المرابطين للمعتمد بن عباد كثيراً من الدهشة وعلامات الاستفهام بالنسبة للمهتمين بالعلاقات بين العدوتين المغربية والأندلسية، وذلك باستحضار ما خيم على العلاقة بين الطرفين من الود والاحترام والتعاون. فكيف وقع التحول في هذه العلاقات ؟ وما الدوافع الكامنة وراء قرار المرابطين عزلَ المعتمد والتنكيل به وبأسرته ؟

بتتبع مجريات هذا القرار، يمكننا الوقوف على العوامل التالية :

مكانة المعتمد بن عباد المتميزة ضمن ملوك الطوائف

تجمع المصادر المؤرخة للأندلس خلال هذه الفترة على كون المعتمد بن عباد رجل الجزيرة الأول بلا منازع، بل يكاد يكون الوريث الشرعي للدولة الأموية، بحكمه على عاصمتها قرطبة، وبأصله العربي القح، وبشساعة أطراف مملكته إذا قارناها بباقي الممالك الطائفية.

ومما زاد مكانة المعتمد تألقاً ما أبلاه من بلاءٍ حسن في معركة الزلاقة، حتى اعتُبر بطلها من جانب الأندلسيين بلا منازع، فضلاً عن الدور الطلائعي الذي لعبه في حدث الاستنجاد بالمرابطين، كما مر بنا، مما أضفى على شخصيته الكثير من المهابة والاحترام عند العامة من أهل الأندلس الذين كانوا يتوقون لنجدة المرابطين. ولا ننسى هنا مكانة المعتمد الأدبية والثقافية المرموقة بفضل براعته في قرض الشعر، والتي ساعدت على علو مكانته في الآفاق، فضلا عما اشتهر به من جود وكرم.

ولاشك أن هذه الاعتبارات وغيرها كان لها أثر كبير في قرار المرابطين التخلصَ من هذه الشخصية المرموقة ذات النفوذ المادي والسياسي والأدبي الواسع، مما جعلها تهدد نجاح المشروع المرابطي في الأندلس، وربما تنافس شخصية ابن تاشفين.

ومما يقوي هذا الحكم أن المعتمد هذا كانت له طموحات كبيرة تتناقض مع جوهر المشروع المرابطي في الأندلس، إذ كان يطمح إلى توحيد الأندلس تحت سلطته، ولم يتردد في التعبير عن هذه الطموحات لابن تاشفين، وكان هذا الأخير يسايره في هذه الطموحات إلى حين، خاصة لمَّا ساعده على القضاء على القائد الذي تمرد عليه وهو ابن رشيق إبان حصار لييط، وكذا لمَّا وعده بتمليكه غرناطة بعد خلع حاكمها.

موقع إشبيلية بالنسبة للمشروع المرابطي

تتبوأ إشبيلية موقعا مهما بالنسبة للمشروع المرابطي في الأندلس، فهي تشترك مع كل من غرناطة وبطليوس اللتين آلتا إلى المرابطين بحدود واسعة، وتقف حاجزا أمام زحف المرابطين نحو باقي الممالك الطائفية.

ومن جهة أخرى، يبقى مشروع المرابطين في الأندلس بدون جدوى ما بقيت إشبيلية خارج سيطرتهم نظراً لما كان لها من الصيت التاريخي والسياسي والأدبي مما جعلها واسطة العقد الأندلسي بلا منازع.

تجديد المعتمد عهوده مع ألفونسو

يذكر ابن بلقين في مذكراته[1] أن ابن تاشفين، بعد سيطرته على غرناطة، استقدم المعتمد بن عباد للتشاور معه في بعض الأمور، غير أن هذا الأخير توجس من هذه الدعوة فاعتذر له عن القدوم. ومع تظاهر ابن تاشفين بقبول هذا العذر اشترط على المعتمد شروطا تعجيزية تتناقض كليا مع منهج المعتمد في الحكم، وهذه الشروط هي التصدي لجهاد النصارى بصفة مستمرة، والمرابطة الدائمة في الثغور، وإسقاط كل الضرائب والمغارم على الرعية ماعدا الزكاة.

إثر ذلك أدرك المعتمد أن دوره في العزل قد حان، وضرب بهذه الشروط عرض الحائط، ولم يجد حلاً سوى الارتماء في أحضان ألفونسو من جديد، فكاتبه بتجديد العهود والتحالف معه ضد المرابطين.

ولسوء حظ المعتمد، وبفضل توسع قاعدة تأييد المرابطين داخل الجهاز الحاكم في إشبيلية نفسه، وصلت مكاتباته مع ألفونسو إلى ابن تاشفين، وبذلك توفرت له دلائل الإدانة بالخيانة العظمى في حق المعتمد، ثم عرضها على الفقهاء فأفتوا له بخلعه[2].

ومما زاد من إدانة المعتمد مساعي منافسه ابن صمادح ضده عند ابن تاشفين، فقد رأى الأخير في التقارب الحاصل بين المعتمد وابن تاشفين ما يهدد مستقبله السياسي، ولذلك قام بعدة خطوات لإفساد العلاقة بين الطرفين، وكسب ود المرابطين، ونسب للمعتمد كثيرا من الأقاويل والألفاظ الجارحة لكرامة المرابطين[3].

ثالثا : مناقشة قضية عزل ملوك الطوائف

بعد وقوفنا عند أبرز حالات حدث عزل ملوك الطوائف في الجزء الأول من هذا المبحث، نحاول في الجزء الثاني استنتاج العوامل الكبرى التي أطرت هذا الحدث، وتبين طبيعة المشروع المرابطي في الأندلس وعلاقته بهذا الحدث.

فانطلاقاً من الحالات الأربع السالفة[4] وغيرها، يمكننا رصد عوامل عزل المرابطين لملوك الطوائف كما يلي :

1 - ابن بلقين : التبيان، ص 200 و202.

2 - نفسه، ص 164 و168.

3 - المراكشي : المعجب، ص 200 و203.

4 - هي حالات عبد الله بن بلقين، وأخيه تميم، والمعتمد بن عباد، وابن صمادح.

عوامل تتعلق بالمرابطين وبمشروعهم السياسي والجهادي

أ - ارتباط الأندلس بجوهر المشروع المرابطي

تبين لنا في الفصل الأول من هذا الكتاب عند تتبعنا لمسار تكوين الدولة المرابطية، أن هذه التجربة انبنت أساساً على قضيتين محوريتين، وهما : قضية التوحيد ببعديها السياسي والمذهبي، وقضية الجهاد.

وعلى امتداد التجربة المرابطية بقيت هاتان القضيتان تحظيان بالأولوية البالغة عند روادها، سواء في مرحلة الإمارة الصحراوية وما تميزت به من جهاد في الجبهة السودانية وتوحيد القبائل الصنهاجية، أو في مرحلة التوسع نحو الشمال وما تميزت به من توحيد لأطراف المغرب وقضاء على الجيوب المذهبية غير المالكية.

ولا شك أن الأندلس بما تمثله من امتداد جغرافي وسياسي للغرب الإسلامي، وبما تعرضت له في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي من تحديات صليبية، مقابل تقاعس حكامها ومهادنتهم للنصارى إلى حد التبعية ودفع الجزية، لا شك أن الأندلس بهذه الاعتبارات وغيرها كانت تتبوأ مكانة مركزية في المشروع المرابطي، لتقاطعها الكبير مع قضيتيه المحوريتين : التوحيد والجهاد.

وقد عمل المرابطون على تنزيل مشروعهم التوحيدي الجهادي في الأندلس على مراحل متدرجة.

فمن خلال كثير من الإشارات الواردة في الأسفار التاريخية، يبدو أن يوسف بن تاشفين كان مهتما بضم الأندلس إلى ملكه منذ عبوره الأول، ومن ذلك ما نجده عند المراكشي في قوله : «... وجعل [يقصد ابن تاشفين بعد معركة الزلاقة] يظهر التأفف من الإقامة بجزيرة الأندلس، ويتشوق إلى مراكش، ويُصغر قدر الأندلس، ويقول في أكثر أوقاته : كان أمر هذه الجزيرة عندنا عظيما قبل أن نراها، فلما رأيناها وقعت دون الوصف. وهو في ذلك كله يُسر حسواً في ارتغاء..[1]» إلى أن يقول : «... ثم إنه أحب أن يجول في الأندلس على طريق التفرج والتنزه، وهو يريد غير ذلك، فجال فيها ونال من ذلك ما أحب، وفي

---

1 - المراكشي : المعجب في تلخيص أخبار المغرب، ص 118.

خلال ذلك كله، يُظهر إعظام المعتمد وإجلاله، ويقول مصرحا : إنما نحن في ضيافة هذا الرجل وتحت أمره، وواقفون عند ما يحده.

«... ورجع أمير المسلمين إلى مراكش، وفي نفسه من أمر الجزيرة المقيم المقعد. وبلغني أنه قال لبعض ثقاته من وجوه أصحابه : كنت أظن أني قد ملكت شيئا، فلما رأيت تلك البلاد، صغرت في عيني مملكتي، فكيف الحيلة في تحصيلها..»[1].

وقد وضع ابن تاشفين استراتجية محكمة لتنفيذ هذا الهدف على مراحل، وكانت الخطوة الأولى بمثابة مَرحلة بث الدعاية للمرابطين في الأندلس، وتتمثل في المبادرة التي أقدم عليها ابن تاشفين مباشرة بعد معركة الزلاقة ؛ ففي الوقت الذي آثر فيه الانسحاب الفوري من الأندلس بعد سحق الجيش المسيحي مما بعث كثيراً من الاطمئنان في نفوس ملوك الطوائف تجاه نواياه في الأندلس، طلب من المعتمد السماح له بإرسال ثلة من رجاله للمرابطة في الثغور، وقد لقي طلبه هذا الترحيب الواسع عند الأندلسيين، ورأى فيه المعتمد أهون الشرين، فلم يتردد في توزيع هؤلاء المجاهدين على الحصون الحساسة في مملكته[2].

وقد تصدى هؤلاء المجاهدون الذين يمكننا تسميتهم بالدعاة المرابطين السريين في نفس الوقت لمهمة بث الدعاية للمرابطين في ربوع الأندلس بنشر محاسنهم وخاصة تصديهم للجهاد، واكتفاؤهم بالزكاة والأعشار، مقابل فضح انحرافات حكامها.

وبذلك ساعدت هذه الدعاية في توسيع قاعدة الولاء للمرابطين في صفوف العامة وكذا الخاصة في الأندلس، خاصة بضربها على الوترين الحساسين، وهما الجهاد والضرائب، مما هيأ الجو الملائم لاستقبالهم فيما بعد.

ومن جهة أخرى، لا شك أن هؤلاء المجاهدين قدموا الدعم اللوجستيكي الكامل للجيوش المرابطية أثناء عبورها الثالث لإنجاز مهمة عزل ملوك الطوائف وضم الأندلس. وكانوا على تنسيق كامل مع هذه الجيوش في تحركاتها، بدليل تزامن إرسال ابن تاشفين لقائده سير بن أبي بكر اللمتوني لعزل المعتمد وبقية

1 - المراكشي : المعجب في تلخيص أخبار المغرب، ص 120-123.
2 - نفسه، ص 203 و204.

ملوك الطوائف، مع ثورة هذه الكوادر المرابطية السرية بحصن طريف Tarif واستيلائها عليه، وإعلانها الدعوة للمرابطين به.

ب - دور الفقهاء في عزل ملوك الطوائف

تعرضت مكانة الفقهاء لتحولات كثيرة خلال عهد ملوك الطوائف. ففي بداية هذا العهد حرص كثير من هؤلاء الملوك على تقريب الفقهاء ورفع مكانتهم في إطار سعيهم لاكتساب المشروعية الدينية، ونيل رضا النخبة التي مثل الفقهاء إحدى فئاتها المتميزة والعامة التي كانت إمامتها بيد الفقهاء أساساً.

وبعد استتباب الأمر لملوك الطوائف، اتجه كثير منهم إلى تقريب فئات اجتماعية أخرى تجاريهم في حياة البذخ واللهو والمجون، وخاصة من الشعراء والمغنين، مقابل تهميش فئة الفقهاء والعلماء التي اصطفت في الغالب مع عامة الرعية والتصقت بهمومها ومعاناتها، وتحولت إلى طلائع في قيادة المعارضة.

وفي أواخر العهد الطوائفي وقع تغيير طفيف على هذه القاعدة، حيث استرجع الفقهاء بعض مكانتهم لمَّا عمل بعض ملوك الطوائف على تجديد الصلة بهم تحت ضغط وتأثير النموذج المرابطي القائم أساساً على إيلاء الفقهاء المكانة الطلائعية في جميع الأمور.

وبذلك، أخذ الفقهاء يستعيدون مكانتهم الاجتماعية والسياسية في أواخر العهد الطوائفي. ومما يؤكد ذلك تشكيلة الوفد الذي أرسله المعتمد بن عباد وباقي أمراء الغرب الأندلسي للتفاوض مع يوسف بن تاشفين، لإقناعه بالعبور للوقوف إلى جانب مسلمي الأندلس ؛ فقد تشكلت هذه البعثة كلها من الفقهاء.

ومقابل هذه المكانة المتذبذبة للفقهاء عند ملوك الطوائف، حظيت هذه الفئة بمكانة جد مرموقة عند المرابطين، وكانت بمثابة العمود الفقري لدولتهم والجهاز الإيديولوجي لدعوتهم، وكانت لها الكلمة النافذة في جميع تطورات المشروع المرابطي. ومن المؤشرات الدالة على ذلك ما تزخر به كتب النوازل الفقهية من فتاوى استصدرها الأمراء المرابطون من كبار الفقهاء حرصا منهم على الاسترشاد بآرائهم ؛ وقد شملت هذه الفتاوى مختلف الجوانب السياسية مثل إجلاء المعاهدين من الأندلس بعد تورطهم في مساعدة العدو، والاجتماعية مثل

لثام المرابطين، والفكرية مثل الموقف من الأشعرية وعلم الكلام، والدينية مثل كرامات الصوفية، وأسبقية الجهاد على الحج، وغيرها[1].

ولعل هذه المكانة المرموقة للفقهاء لدى المرابطين مما ساعد هذه الفئة على استعادة دورها في الأندلس في أواخر العهد الطوائفي، واضطلاعها بمهمة الدعاية للمشروع المرابطي، من خلال فضح انحرافات ملوك الطوائف، والاحتجاج على موالاتهم للنصارى، ومعارضة سياستهم الضرائبية المجحفة في حق الرعايا وتقديم الدعم الكامل للمرابطين لعزل ملوك الطوائف.

ومقابل ذلك، سعى هؤلاء الفقهاء والعلماء إلى التنويه بسياسة المرابطين وبجهادهم ضد النصارى. وكان تتويج هذه الجهود هي الفتاوى التي أصدرها كثير من هؤلاء الفقهاء، والتي نصت بوضوح على جواز خلع ملوك الطوائف ومبايعة المرابطين.

وتزخر المصنفات التاريخية وكتب التراجم بسرد مواقف الفقهاء والعلماء من ملوك الطوائف، وهي مواقف تنم بوضوح عن معارضتهم لهؤلاء الملوك وموالاتهم للمرابطين.

ومن نماذج ذلك موقف الفقيه ابن حزم[2] علاّمة الأندلس في القرن الخامس الهجري بلا منازع، الذي جاء فيه: «اللهم إنا نشكو إليك تشاغل أهل الممالك من أهل ملّتنا بدنياهم عن إقامة دينهم، وبعمارة قصور يتركونها عمّا قريب عن عمارة شريعتهم اللازمة لهم في معادهم ودار قرارهم، وبجمع أموال ربما كانت سببا في انقراض أعمارهم وعونا لأعدائهم عليهم، وعن حياضة ملّتهم التي بها عزّوا في عاجلتهم، وبها يرجون الفوز في آجلتهم، حتى استشرف لذلك أهل الذمة، (يقصد النصارى) وانطلقت ألسنة أهل الكفر والشرك بما لو حقّق أهل النظر

---

1 - بنميرة، عمر: «فتاوى سياسية من العصر المرابطي: قضية استنزال ملوك الطوائف»، ندوة يوسف بن تاشفين، مراكش، أبريل 2000، مؤسسة البشير للتعليم الحر، 2002، ص 37.

2 - ابن حزم: علي بن محمد، شاعر وفيلسوف ومؤرخ وفقيه وعالم بالأنساب، بعث مذهب الظاهرية من جديد، من كتبه المحلى، جمهرة أنساب العرب، طوق الحمامة، توفي سنة 456 هـ (المقري: نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، شرح وضبط وتعليق مريم قاسم الطويل ويوسف علي الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1995، ج 2، ص 292).

أرباب الدنيا لاهتموا بذلك، فضعف همّنا، لأنهم مشاركون لنا فيما يلزم الجميع من الامتعاض للديانة الزهراء، والحمية للملة الغرّاء»[1].

ومن مواقفه أيضا قوله : «اجتمع عندنا بالأندلس في صقع واحد أربعة خلفاء، كل واحد منهم يخطب له بالخلافة في موضعه، وتلك فضيحة لم ير مثلها؛ أربعة رجال في مسافة ثلاثة أيام، كلّهم يتسمّى بالخلافة وإمارة المؤمنين : وهم خلف الحصري في إشبيلية على أنّه هشام، من بعد اثنتين وعشرين عاما من موت هشام، فخطب له على منابر الأندلس، وسفكت الدماء من أجله، ومحمد بن القاسم خليفة في الجزيرة الخضراء، ومحمد بن إدريس خليفة بمالقة، وبببشتر إدريس بن يحي بن علي»[2].

فكلام ابن حزم واضح في النكير على هؤلاء الذين حكموا الأندلس بألقاب الخلفاء، فهو رأى أنّ هذا من أعظم المنكر الذي لا ينبغي السكوت عنه. فانقسام البلاد على هذا النحو غير المسبوق لم يكن من الطبيعي أن لا يجد أصواتاً منددة به.

وهذا عَلم آخر لا يقل مكانة عن ابن حزم، إنّه فقيه الأندلس ورئيس المالكية فيها سليمان بن خلف أبو الوليد الباجي[3]؛ فمنذ أن عاد من رحلته المشرقية سعى جاهدا إلى الإصلاح بين ملوك الطوائف، وكانوا يجلّونه في الظاهر ويستثقلونه في الباطن، ولم تكلّل مجهوداته بشيء يذكر. وعند اشتداد خطر النصارى ضاعف الباجي نشاطه، وطاف على هؤلاء الأمراء واحدا واحدا. ورغم عظم البلاء وإحاطته بالبلاد، فإنّ أحدا من هؤلاء لم يستجب له، ولذلك نجده في آخر حياته يتحوّل عن تفكيره، فبدل محاولة الإصلاح بين هؤلاء تبنّى كغيره من

---

1 - ابن حزم : رسائل ابن حزم، تحقيق د / إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1987، ج 2، ص 41.

2 - نفسه.

3 - أبو الوليد الباجي : سليمان بن خلف، أحد كبار أعلام الأندلس، من أهل قرطبة، ولد سنة 403هـ، رحل إلى المشرق حيث طلب العلم، ثّم عاد إلى الأندلس بعد ثلاثة عشر عاما، من أهم مؤلفاته، المنتقى في شرح الموطأ، شرح المدونة، توفي رحمه الله سنة 474 هـ (المقري، نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، ج 2، ص 283. خير الدين الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة العاشرة، ج 3، ص 125).

العلماء فكرة اللجوء إلى النجدة المرابطية[1]، لكنّ القدر لم يمهله، حيث توفي قبل أن يرى ما تقرّ به عينه في إعادة الوحدة إلى هذه المنطقة.

أما عبد الله بن محمد بن أحمد بن العربي المعافري[2] من إشبيلية، فمن كلامه، وهو يصف حال الأندلس قبل دخول المرابطين إليها: «وكانت جزيرة الأندلس قد تملكها من تاريخ ابتداء الفتنة سنة أربعمائة عدة ثوار، فصعب أهلها عن مدافعتهم، وتلقبوا بألقاب الخلفاء، وضربوا النقود بأسمائهم وأثاروا الفتنة بينهم، لرغبة كل واحد منهم في الاستيلاء على صاحبه، واستنجدوا بالنصارى عندما اعتقد كل واحد منهم أنه أحق من صاحبه»[3]. والملاحظ في هذه العبارة أنّ عبد الله بن العربي قد وصف أمراء الطوائف بالثوار، وفي ذلك إشارة واضحة إلى أنّهم من المتغلّبين الذين يتولون أمور المسلمين بغير وجه حق، فوجودهم على رأس السلطة وجود غير شرعي.

وهذا نص آخر لعالم جليل في بلاد المغرب والأندلس، وهو شاهد عيان، إنّه حافظها العالم الجليل ابن عبد البر[4] الذي عايش الأحداث عن كثب، فكتب قائلا: «وانقطع ملك بني أمية بعد الأربعمائة بأعوام يسيرة، فصار كل من غلب على موضع ملكه واستعبد أهله، وكثر فيها الأمراء، فضعفوا وصاروا خولا للنصارى، يؤدّون إليهم أضعاف ما كانوا يأخذون منهم اليوم»[5].

---

1 - عمر بن حمادي: الفقهاء في عصر المرابطين، جامعة تونس، كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية، تونس 1987، ص 493.

2 - عبد الله بن العربي: عبد الله بن محمد بن أحمد بن العربي المعافري الاشبيلي، والد الإمام أبي بكر بن العربي، رحل إلى المشرق مع ابنه، ولد سنة 435 هـ، وكان عالما ذا صيانة وجلالة، توفي رحمه الله سنة 493هـ (ابن بشكوال، الصلة، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري القاهرة ودار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، ج 2، ص 438).

3 - عصمت، عبد اللطيف: دور المرابطين في نشر الإسلام في غرب إفريقية، دار الغرب الإسلامي، دمشق، الطبعة الأولى، 1988، ص 177.

4 - ابن عبد البر: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي المالكي، حافظ المغرب، ولد سنة 368هـ بقرطبة، له مؤلفات كثيرة أهمها التمهيد والاستذكار والاستيعاب، توفي سنة 463هـ (ابن بشكوال، الصلة، ج 3، ص 973. الزركلي، الأعلام، ج 8، ص 240).

5 - القادري بوتشيش، إبراهيم: إضاءات حول تراث الغرب الإسلامي وتاريخه الاقتصادي والاجتماعي، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 2002، ص 123.

وقد دفع بعض هؤلاء الفقهاء حياته ثمنا لمواقفه الحازمة والصريحة تجاه ملوك الطوائف، ومن هؤلاء المحدّثُ أبو حفص عمر بن الحسن الهوزني [1]، الذي جسّد بحقّ نموذج الشجاعة والجرأة التي أبان عنها بعض العلماء في الأندلس تجاه حالة التمزّق التي شهدتها أرض المسلمين، وما نجم عن ذلك من خطر صليبي [2]. وممّا عرف عنه قبل وفاته أنّه بعث إلى أمير إشبيلية المعتمد بن عباد رسالة ملتهبة يحرضّه فيها على الجهاد، فأنشد هذه الأبيات :

أيا أسفا للدين إذ ظلّ نهبة ... بأعيننا والمسلمون شهود
أعيذكم أن تذهبوا فيمسكم ... عقاب كما ذاق العقاب ثمود
وأقبح بذكر يستطير بأرضك ... يؤم به أقصى البلاد وفود[3]

وقد صوّر الفقيه ابن العسال[4] حال المسلمين بالأندلس بأنّها بائسة، يملأها القلق والرعب، إذ هم ضحية لتكالب أعدائهم النصارى وجبن حكامهم، فأنشد :

ولقد رمانا المشركون ببأسهم ... لم تخط لكن شأنها الأصماء
باتت قلوب المسلمين برعبهم ... فحماتنا في حربهم جبناء[5]

فلا شك في أنّ وصف حكام الأندلس في هذه الظروف الصعبة بالجبن لأعظم دليل على نفور الفقهاء منهم وشدّة نكيرهم عليهم، كما يعتبر مثالا لموقف العلماء الواضح تجاه هؤلاء الذين حملوا ألقاب الخلفاء، وقال أيضا :

---

1 - حفص عمر بن الحسن الهوزني : فقيه اشبيلي، من أسرة علمية معروفة، قتله بنو العباد سنة 460هـ (ابن بشكوال، الصلة، ج 2، ص 585. المقري : نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، ج 2، ص 307).

2 - القادري بوتشيش، إبراهيم : إضاءات حول تراث الغرب الإسلامي وتاريخه الاقتصادي والاجتماعي، ص 123.

3 - ابن بية، محمد محمود عبد الله : الأثر السياسي للعلماء في عصر المرابطين، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، 2000م، ص 135.

4 - ابن العسال : أبو أحمد عبد الله ابن فرج بن غزلون اليحصبي، من طليطلة، زاهدها المشهور، توفي سنة 487 هـ (ابن بشكوال : الصلة، ج 4، ص 435. المقري، نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، ج 4، ص 183).

5 - ابن بية، محمد محمود عبد الله : الأثر السياسي للعلماء في عصر المرابطين، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، 2000م، ص 135.

يا أهل أندلسٍ حثوا مطيكمُ   فما المقام بها إلا من الغلط
الثوب ينسل من أطرافه وأرى   ثوب الجزيرة منسولا من الوسط
ونحن بين عدو لا يفارقنا   كيف الحياة مع الحيّات في سفط[1]

وفي رواية أخرى لصدر البيت الثالث :

من جاور الشر لا يأمن بوائقه   كيف الحياة مع الحيّات في سفط[2]

ومقابل هذه المواقف المناهضة لملوك الطوائف والمنتقدة لسياستهم، عبر كثير من علماء أندلس القرن الخامس الهجري وفقهائه عن ميولهم للمرابطين وإشادتهم بسياستهم والاستنجاد بهم، وكل ذلك مما مهد لضمهم للأندلس وخلع ملوكها.

ومن نماذج هذه المواقف إشراف كبار فقهاء الأندلس على الاجتماع التاريخي في قرطبة الذي اتخذ فيه قرار الاستنجاد بالمرابطين، وهم قاضي قرطبة أبو بكر بن أدهم، وقاضي غرناطة ابن القليعي، وقاضي بطليوس ابن مفاذا[3]. وبعد هذا الاجتماع رحل هذا الوفد إلى العدوة المغربية حاملا معه رسالة إلى يوسف بن تاشفين تصف حال الأندلس، وتدعوه إلى الجواز إليها لإنقاذها من النصارى[4].

وممّن ناصر المرابطين الفقيه أبو مطرف الشعبي[5]، حيث كان من الساعين لاستقدامهم، والفقيه المحدث أبو القاسم الحسن بن عمر الهوزني[6]، فقد ذكر المقري أنّه ممن حرض يوسف بن تاشفين على المعتمد بن عباد حتى أزال ملكه[7].

---

1 - السفط في اللغة هو نوع من العلب أو الصناديق الصغيرة التي تحفظ فيها الأشياء.

2 - المقري : نفح الطيب، ج 6، ص 121.

3 – ذكره محمد بن بية تحت اسم ابن مفاذا (الأثر السياسي للعلماء في عصر المرابطين، ص 142)، في حين ذكره عمر بن حمادي تحت اسم أبي إسحاق بن مقنا (الفقهاء في عصر المرابطين، ص 112).

4 – ابن بية، محمد محمود : الأثر السياسي للعلماء في عصر المرابطين، ص 142.

5 – أبو مطرف عبد الرحمان الشعبي، فقيه مالقة الكبير، توفي سنة 497 هـ (ابن بشكوال، الصلة، ج 2، ص 507).

6 – أبو القاسم الحسن بن عمر الهوزني : فقيه اشبيلي، ولد سنة 435 هـ، نكب بنو العباد أسرته توفي سنة 512 هـ (ابن بشكوال، الصلة، ج1، ص 226).

7 – المقري : نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، ج 2، ص 308.

ولم ينحصر هذا الموقف الداعم للمرابطين، والمعارض لملوك الطوائف، في صفوف علماء الأندلس وفقهائه، بل تعداهم إلى باقي العلماء والفقهاء في المغرب والمشرق الإسلاميين.

ومن أمثلة ذلك موقف أبي بكر الطرطوشي[1]، الذي غادر الأندلس وانتهى به المقام إلى الاستقرار بمصر، لكن ذلك لم يمنعه من مراسلة يوسف بن تاشفين لتحريضه على الجهاد ؛ ومما أورده في هذه الرسالة، بعد أن ذكّره بالله وحثّه على تقواه في الرعيّة، ساردا عليه أقوال الله تعالى وأقوال نبيه صلّى الله عليه وسلم وسيرة الصالحين، قوله : «فجهاد الكفار فرض عليك فيما يليك من ثغور بلاد الأندلس، وعندك الكراع (الخيل والبعير والحمير)، والسلاح ولامة الحرب، وجيوش المسلمين وحماة البيضة (البلاد) طائعون لك، وكذلك من بنواحيك، وأنت في حرج من تضييع من في ثغور أرض الأندلس من جماعة المسلمين والحرم والذراري.

«أفلا تأسيت بمن سافر إليها من أرض الحجاز من حماة المسلمين ومجاهديهم حتى استفتحوها وبثّوا فيها كلمة التوحيد.

«فإذا أردت الظفر بالعدو فعليك بالعدل في الرعية، فلئن كنت تستنصر بجنود أهل الأرض، لقد كنّا نستنصر لك بجنود أهل السماء، حتى قدم إلينا الفقيه أبو بكر محمد بن عبد الله، فذكر من سيرتك من جهاد العدو وصبرك على مكافحته وإعزازك للدين وأهله والعلم وحملته، والله نسأل الذي يهب الجزيل من فضله أن يهبنا وإياك الشهادة في سبيله، ثمّ إليه سبحانه تعالى نضرع أن يريك الحق حقا فتتبعه، والباطل باطلا فتجتنبه، فصلاح الراعي بصلاح الرعيّة»[2].

---

1 - أبو بكر الطرطوشي : محمد بن الوليد بن خلف الفهري الطرطوشي، نسبة إلى طرطوشة ثغر سرقسطة، ويقال له ابن أبي زندقة، ولد سنة 451 هـ، كان إماما عاملا، سكن مصر وتوفي في الإسكندرية سنة 520 هـ، له مؤلفات كثيرة منها الحوادث والبدع وسراج الملوك (ابن بشكوال : الصلة، ج 3، ص 838 ؛ المقري : نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، ج 2، ص 300. الزركلي : الأعلام، ج 7، ص 133).

2 - عصمت عبد اللطيف : دور المرابطين في نشر الإسلام في غرب إفريقية، دار الغرب الإسلامي، دمشق، الطبعة الأولى، 1988، ص 215 - 216.

ومن أمثلة ذلك أيضاً موقف الإمام أبي حامد الغزالي[1] من الأمير يوسف بن تاشفين، فقد ذُكر أنّ الغزالي فكّر في الانتقال إلى المغرب للعيش في كنف هذا الأمير العظيم لما سمع باستقامته وعدله، ونقل عنه قوله في أمراء الطوائف: «يجب على الأمير قتال هؤلاء المتمردة لاسيما وقد استنجدوا بالنصارى المشركين أوليائهم، وهم أعداء الله، في مقابلة المسلمين الذين هم أولياء الله؛ فمن أعظم القربات قتالهم إلى أن يعودوا إلى طاعة الأمير العادل المتمسك بطاعة الخلافة العباسية [يقصد يوسف بن تاشفين]»[2].

ولم يكتف العلماء بدعوة المرابطين لجهاد النصارى فقط، بل كانوا أول من بذلوا أنفسهم في سبيل الله، فسقط بعضهم شهيدا في سبيل الله، ومن هؤلاء الفقيه الناسك أبو العباس أحمد بن رميلة القرطبي[3]، الذي أبلى بلاء حسنا في معركة الزلاقة، حتى استشهد فيها مقبلا غير مدبر. وممّن استشهد أيضا أبو رافع الفضل بن علي بن محمد بن حزم[4]، وهو ابن فقيه الأندلس ابن حزم السالف الذكر، وكان من أهل العلم.

نخلص من هذه النصوص إلى أن الفقهاء والعلماء اضطلعوا بدور مهم في إسقاط شرعية ملوك الطوائف وتقويض أركان ملكهم والتمهيد لعزل المرابطين لهم.

وقد توجوا هذا الدور بما أصدروه من فتاوى شرعية أجازوا فيها القرار المرابطي، وساندهم فقهاء المغرب والمشرق وعلماؤهما في هذا الحكم.

وبتواتر هذه الفتاوى التي صدرت من كبار المراجع الفقهية والعلمية على امتداد العالم الإسلامي، لم يعد قرار المرابطين بعزل ملوك الطوائف مجرد حكم جائز، بل أضحى حكما شرعيا واجبا وملزماً للقيادة المرابطية، خاصة ونحن نعلم

---

1 - أبو حامد الغزالي: محمد بن مجمد بن محمد الغزالي الطوسي، فيلسوف ومتصوف، لقب بحجة الإسلام في عصره، ولد سنة 450 هـ في طوس بخراسان، من أشهر مصنفاته إحياء علوم الدين، وتهافت الفلاسفة. توفي سنة 505 هـ (الزركلي، الأعلام، ج 7، ص 22).

2 - أحمد مختار العبادي: دراسات في تاريخ المغرب والأندلس، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 482.

3 - أبو مطرف عبد الرحمان الشعبي، فقيه مالقة الكبير، توفي سنة 497 هـ (ابن بشكوال: الصلة، ج 2، ص 507).

4 - ابن بشكوال: الصلة، ج 2، ص 678.

أن هذه القيادة، منذ انطلاقها في تأسيس المشروع المرابطي، ظلت ملتزمة بآراء الفقهاء، وحريصة على التقيد بالأحكام التي يستنبطونها في كل خطوات تنزيل هذا المشروع التوحيدي الجهادي.

عوامل ترتبط بملوك الطوائف وأوضاع الأندلس في ظل حكمهم

1 - اتساع الهوة بين ملوك الأندلس ورعاياهم

من المعروف من خلال ما مر بنا في هذه الدراسة، أن الهوة قد اتسعت إلى أبعد الحدود بين ملوك الطوائف ورعاياهم بسبب انحرافات هؤلاء الملوك وبطشهم ضد رعاياهم خاصة في سياستهم الضرائبية المجحفة، مقابل استكانتهم للأعداء النصارى ودفعهم الجزية لهم عن يد وهم صاغرون.

وقد زاد الاحتكاك بالمرابطين، الذين حملوا مشروعا مغايرا يقوم على العدل الضرائبي والتوحيد السياسي والمذهبي والجهاد، من اتساع الهوة بين ملوك الطوائف ورعاياهم بشكل يتعذر معه الإبقاء على هؤلاء الملوك.

ويمكننا رصد هذه الهوة من خلال الشهادة الحية والبليغة التي قدمها لنا ابن بلقين، أحد هؤلاء الملوك، من باب وشهد شاهد من أهلها، في مذكراته المشهورة بالتبيان، وهو يصف مواقف مختلف فئات مجتمع غرناطة من المرابطين، الذين كانوا يحاصرون غرناطة، حيث يقول: «... ولما التفتنا إلى أهل مدينتنا ومذاهبهم وحركاتهم، أطلعنا على أمور دليلة على الانتقال، مؤذنة بالزوال، وقسمناهم أصنافا على القياس والرتبة مع المعاينة لما عمي قبل، وإظهار ما خفي، إذ لا حرج ولا هيبة ولا صولة تتقى: «أما الجند من البربر، فكانوا مغتبطين بهم، (يقصد بالمرابطين) طامعين في الزيادة على أيديهم للجنسية، واتفق رأيهم على ألا يلقوه بحجر (يقصد ابن تاشفين)، وقدموا كتبهم بالطاعة، وراجعهم عليها، يعدهم بأن يبقيهم على أفضل ما كانوا عليه.

«ومن كان من التجار وأهل البلد، فكانوا على نية أنهم مع من سبق، ولا طاقة لهم بالحرب، ولا هم أهله، وأكثرهم خرج من البلدة يقول، (لأي وجه نحتمل الحصار؟ تاجر هنا وصانع في غيرها).

«وأما الرعية، فبخ بخ، ذلك ما كانت تبغي، طمعا منها في الحرية، وأنه لا يلزمها غير الزكاة والعشر.

«وأما الرقاصة[1] من المغاربة، الذين كانوا عماد الحضرة، وبهم نمسك الحصون، فهم أول من طاع، وأعين من بالحضرة إليهم يقولون : (ما الذي خالف بنا من صنيع بني عمنا ؟) فلم نجد في صنف منها راحة يرجى معونتها.

«وأما العبيد والصقالبة، فالعبيد الأعلاج، أول من عصا،... رجوا أن يكونوا عنده في أعلى مرتبة، حتى الخدم من النساء والخصيان، كل طامع في إقبال الدنيا عليه، والخروج من ثقاف القصر إلى راحة التسريح، والاستهتار بالرجال، وما أشبه ذلك... فوردت عليهم كتب أمير المسلمين بالإنزالات القوية والمثاقيل والمراتب العالية، هم بذلك عند إكمال حاجته وإسلامهم لنا، حتى اتفقت من كل جهة»[2].

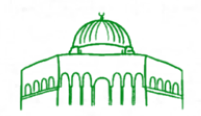
من خلال هذه الشهادة البليغة والشاملة، التي صدرت من أحد أبرز ملوك الطوائف، وهو ابن بلقين، في حق رعيته بغرناطة المحاصرة آنذاك من قبل المرابطين، نستشف بوضوح أن عموم الفئات المجتمعية في غرناطة قد أبدوا بوضوح كامل تعاطفهم مع المرابطين، ورغبتهم في موالاتهم، مقابل سخطهم على ملكهم واستعدادهم للتخلص من حكمه.

ولم يخطئ حدس ابن بلقين، وهو الحاكم الخبير بخبايا رعيته، لما رأى في هذه المواقف ما ينذر بالانتقال ويؤذن بزوال ملكه.

ولا نخال أن مواقف باقي الرعايا في الممالك الأندلسية الأخرى ستكون مغايرة لما صوره ابن بلقين بدقة بالغة، بالنظر إلى تشابه الظروف الموضوعية التي سببت في مثل هذه المواقف، سواء في شقها المتعلق بانحرافات ملوك الطوائف وخضوعهم المذل للنصارى، أو في شقها المتعلق بما قدمه المشروع المرابطي من نموذج مخالف لما كان عليه أولئك الأمراء، ومغري غاية الإغراء.

2 - تزايد الضغوط المسيحية على الأندلس وتهديد الوجود الإسلامي فيها

يمكننا أن نستنتج بسهولة أن الضغوط المسيحية قد ازدادت حدتها على الأندلس خلال القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي، بشكل غير مسبوق من ذي قبل.



---

1 - الرقاصة يقصد بهم العاملين في البريد.

2 - ابن بلقين : كتاب التبيان، ص 150 و151.

فقد وحد المسيحيون جبهتهم بتوحد مملكتي قشتالة وأرغونة بقيادة ألفونسو، واسترجعوا قوتهم، وانتقلوا من استراتيجية الدفاع إلى استراتيجية الهجوم، ممثلة فيما أسموه بحروب الاسترداد.

وفي ظل هذا التحول، سيطر القشتاليون على كثير من الثغور الإسلامية، وعلى رأسها طليطلة، إحدى أهم حواضر الأندلس، التي لم يتردد ألفونسو في اتخاذها عاصمة لمملكته، إمعانا منه في إذلال المسلمين، وفرض الجزية على ملوك الطوائف، وتحكم في أهم الحصون والمواقع الاستراتيجية، حتى لقب نفسه بإمبراطور الملتين وملك سائر إسبانيا[1] (Imperator to tius Hospaniae).

ولم يكن هذا التحول الذي طرأ على العلاقة بين العالمين الإسلامي والمسيحي في الغرب الإسلامي بعيدا عما وقع في الجناح الشرقي من العالم الإسلامي، إذ شهد هو الآخر، قبيل هذه الفترة بقليل، تأجج الهجمات الصليبية وتصدي الأيوبيين لها.

وبذلك غدا الوجود الإسلامي في شبه الجزيرة الإيبيرية مهددا أكثر من ذي قبل، في وقت تقاعس فيه ملوك الطوائف عن التصدي للزحف المسيحي، وبرهنوا عن عجزهم، بل عن خضوعهم الكامل لسيطرة النصارى بتنازلهم عن كثير من المواقع وتقديمهم الجزية لألفونسو.

وكان من الطبيعي، في ظل هذا الزحف المسيحي من جهة، وتقاعس ملوك الطوائف عن التصدي له من جهة ثانية، أن يضطلع المرابطون بواجب الجهاد والذود عن حياض الإسلام.

وقد تبين لهم بعد تجربتين مريرتين من التعاون مع هؤلاء الأمراء(معركة الزلاقة ومحاصرة حصن لييط) استحالة القيام بهذا الواجب في ظل بقاء ملوك الطوائف، الذين وفروا بصراعاتهم وتمزق صفهم وانغماسهم في حياة اللهو والترف والمجون، الظروف الموضوعية للخطر المسيحي المتزايد.

كان من الطبيعي، بالنظر إلى طبيعة المشروع المرابطي المرتكز أساساً على الجهاد والتوحيد وحماية ديار المسلمين، أن يقدموا على عزل هؤلاء الملوك

---

1 - ابن الكردبوس : الاكتفا، ص 88.

المتخاذلين، وضم الأندلس لحمايتها من ذلكم الخطر المحدق بها والمهدد للوجود الإسلامي فيها.

وباستحضار البعد الديني والاستراتيجي لهذا العامل، فإنه كاف وحده لتبرير ما أقدم عليه المرابطون من عزل ملوك الطوائف وضم لممالكهم. ومع ذلك، نجد عند كثير من المؤرخين القدامى والمحدثين، كما أسلفنا في بداية هذا المبحث، تحاملا كبيرا على المرابطين بسبب هذا القرار، ولهؤلاء أن يفترضوا كيف سيكون مصير الأندلس لو لم يتخذ المرابطون مثل القرار التاريخي.

فمما لا شك فيه أن مجريات الأحداث كلها ترجح أن مصير الأندلس، لولا هذا التدخل المرابطي، سيكون هو السقوط النهائي في يد القشتاليين، وإنهاء الوجود الإسلامي فيها منذ مطلع القرن الخامس الهجري، أي قبل حدوث ذلك بالفعل بما لا يقل عن أربعة قرون.

إن قرار المرابطين بخلع ملوك الطوائف، إذا نظرنا إليه في زمنه والظروف التي تم فيها، ومن زاوية مصلحة الإسلام، ومن الوجهة الاستراتيجية التي تستحضر طبيعة المشروع المرابطي ومدى تعارضه مع مشروع ملوك الطوائف - إن هذا القرار يبدو قراراً حكيما وضروريا، وذلك لعدة اعتبارات :

لأنه من جهة، حافظ على الوحدة الترابية للأندلس وأنقذها من الواقع التشرذمي التجزيئي الذي فرضه عليها ملوك الطوائف، منذ سقوط الدولة الأموية، أي زهاء قرن من الزمن.

ومن جهة ثانية، مكن هذا القرار الأندلس من التصدي للزحف المسيحي بنجاح، وإيقافه ولو إلى حين، مع استرداد بعض المواقع التي زحف عليها المسيحيون. وضَمِن ترجيح كفة المسلمين في العالم المتوسطي في الصراع المرير الدائر بينهم وبين النصارى، وبالتالي بقاء جبهة الغرب الإسلامي قوية إلى ما بعد ثلاثة قرون.

ومن جهة ثالثة، لأنه مكن من توفير الأمن والاستقرار لرعايا الأندلس الذين خضعوا للتعسف المسيحي ولكثير من الاستفزازات طيلة العهد الطوائفي، وتعرضوا باستمرار للتهديد في كيانهم الديني والحضاري، وفي مقدراتهم

وثرواتهم الاقتصادية، وذلك إزاء الزحف المسيحي المتزايد الذي لم يكن يخفي الروح الصليبية والنزعة التسلطية.

ومن جهة رابعة، لأن هذا القرار مد من عمر الوجود الإسلامي في الأندلس بما لا يقل عن أربعة قرون، وكان سببا غير مباشر للعطاء الحضاري الغني الذي أسهمت به الأندلس بعد ذلك في بناء صرح الحضارة الإسلامية خاصة، وصرح الحضارة الإنسانية عامة.

وعلى العموم، ومهما كان تقييم هذه المبادرة، لا ينبغي الانطلاق في ذلك من التركيز على ما أصاب ملوك الطوائف من سوء معاملة، وخاصة في حق المعتمد بن عباد، فمهما كانت مكانة هؤلاء الملوك وقدرهم الأدبي والسياسي، فلا يمكن للمرابطين، بل لا ينبغي لهم، أن يضحوا بمصير الإسلام والمسلمين في الأندلس حفاظا على تلكم المكانة، وعلى تلك العروش المهترئة والمتداعية أصلا للانهيار.

المبحث الثاني

العبور الرابع وترسيخ الوجود المرابطي في الأندلس

غالبا ما تقف الكتابات التاريخية في تتبعها للتدخل المرابطي في الأندلس عند حدثين مهمين هما معركة الزلاقة وعزل ملوك الطوائف، وبذلك يتم إغفال تطورات مهمة جاءت بعد هذين الحدثين واستمرارا لهما.

فبعد عزل ملوك الطوائف وضم بلاد الأندلس إلى المغرب ضاعف المرابطون جهودهم لتنزيل مشروعهم في الأندلس، حيث عملوا على ترسيخ وجودهم بها بعد ذلك في العبور الرابع ليوسف بن تاشفين وما تلاه، ثم جاء عهد علي بن يوسف الذي تميز هو الآخر بمجهودات جبارة خاصة على مستوى الجهاد والمواجهة شبه اليومية للزحف المسيحي.

في هذا المبحث نستعرض بشكل موجز ومركز ما بذله المرابطون من مجهودات لترسيخ وجودهم في الأندلس، بعد عزل ملوك الطوائف وضم الأندلس إلى نفوذهم، مركزين في ذلك على ما له علاقة وثيقة بالإشكالية العامة

للبحث، وهي مدى نجاح المشروع المرابطي في الأندلس في بعديه الجهادي والتوحيدي. ولذلك سنخص بالتحليل المجهودات المرابطية المتعلقة بهاتين القضيتين، وذلك من خلال ثلاثة عناوين :

- العبور الرابع ليوسف بن تاشفين ووضع الأسس الإدارية للحكم المرابطي في الأندلس.
- مواصلة علي بن يوسف للجهاد في الأندلس، وأهم إنجازاته في تنزيل المشروع المرابطي في الأندلس.
- بداية نهاية المشروع المرابطي في الأندلس

أولا : العبور الرابع ليوسف بن تاشفين ووضع الأسس الإدارية للحكم المرابطي في الأندلس

بعد القضاء على ملوك الطوائف ماعدا المستعين بن هود صاحب سرقسطة للأسباب السالفة، عبر يوسف بن تاشفين عبوره الرابع والأخير إلى الأندلس في سنة 496 هـ / 1102 م بهدف إرساء أسس الحكم المرابطي في الأندلس. فاجتمع بأعلام المرابطين ورؤساء الأندلسيين في قرطبة لأخذ البيعة لابنه علي بن يوسف ووضع الترتيبات النهائية للحكم المرابطي فيها[1].

ولنا أن نتساءل عن السر في هذا الإجراء، ولماذا حرص ابن تاشفين على أخذ البيعة لابنه علي في الأندلس التي لم يمر على ضمها للحكم المرابطي سوى أقل من عشر سنوات، مع استمرار الخطر المسيحي وعدم استتباب الحكم المرابطي في هذه المنطقة.

ألم يكن من الأجدى ومن المنطقي أن يتم هذا الإجراء الذي له أهمية رمزية بالغة في مستقبل التجربة المرابطية في عدوة المغرب وفي عاصمتهم مراكش، حيث انطلقت هذه التجربة، وحيث ترسخت بلا منازع ؟

يبدو لنا أن هدف يوسف بن تاشفين من هذا الاختيار هو التأكيد على قضيتي الجهاد والتوحيد اللتين شكلتا الدعامتين الأساسيتين للمشروع المرابطي في جميع مراحله.

---

1 - ابن عذاري : البيان المغرب، ص 43.

فالأندلس في الواقع تمثل امتدادا استراتيجيا للمشروع المرابطي، بالحضور القوي لقضية الجهاد فيها، وهي تواجه الزحف المسيحي الذي لم ينته بانتصار الزلاقة، بل بقي يناوش ويهدد أطراف البلاد المختلفة، وباعتبارها جبهة مفتوحة باستمرار للصراع المسيحي - الإسلامي، وبما عرفته قبيل ضم المرابطين لها من تشتت وتمزق يمكن أن يعود لها بين الفينة والأخرى.

إن الأندلس، بهذه الاعتبارات وغيرها، لا شك أنها كانت حاضرة بقوة في المشروع المرابطي التوحيدي الجهادي أكثر من العدوة المغربية التي نجح فيها هذا المشروع بشكل نهائي بالقضاء على الجيوب السياسية والمذهبية المنتشرة فيها قبل الوجود المرابطي، وبعدها عن جبهة التماس المباشرة مع الكيانات المسيحية.

وبهذا الاعتبار، نسجل مرة أخرى مدى وفاء المرابطين لأسس مشروعهم في الأندلس، ومدى نجاحهم في تنزيل هذا المشروع، حيث يعتبر حرص ابن تاشفين على أخذ البيعة لابنه علي في قرطبة حاضرة الأندلس خير دليل على ذلكم الحضور وذلكم النجاح.

في هذا الجواز الرابع والأخير لابن تاشفين إلى الأندلس بصحبة ابنيه تميم وعلي، جمع في قرطبة أشياخ لمتونة وفقهاءها وأخذ منهم البيعة لابنه علي[1].

وإمعانا منه في مواصلة المشروع الجهادي في الأندلس، التي يشكل أساس الوجود المرابطي بالجزيرة، اشترط يوسف بن تاشفين على ولي عهده الجديد الأمير علي في هذه البيعة أن ينشئ جيشا قارا من المرابطين قوامه سبعة عشر ألف فارس يوزعون على سائر ثغور الأندلس؛ بحيث يكون سبعة آلاف منهم في إشبيلية، وألف بكل من قرطبة وغرناطة، وأربعة آلاف بشرق الأندلس، ويوزع الباقون على باقي الثغور الأندلسية للذب والمرابطة في الحصون المصاقبة للعدو[2].

ولم يكتف ابن تاشفين بأخذ البيعة لابنه في هذا الجواز الرابع، بل قام بضبط أحوال الأندلس، وأصدر أوامره لقادته بمواصلة الجهاد والزحف، وخاصة على الجبهة الشرقية التي كانت الجبهة الأكثر تعرضا للخطر القشتالي، حيث دارت

---

1 - ابن أبي زرع : روض القرطاس، ص 156.

2 - مجهول : الحلل الموشية، ص 80.

معارك طاحنة ضد القشتاليين بقيادة كبار قواد المرابطين أمثال علي بن الحاج الذي استشهد في إحداها ليخلفه القائد ابن فاطمة[1]، والقائد سير بن أبي بكر الذي أحرز نصرا جديدا في مواجهة ألفونسو على مشارف إشبيلية.

وبعد هذا الجواز بعام واحد، أي في سنة 498 هـ/ 1104 م، اعتل ابن تاشفين، واستمر عليلا زهاء سنة وشهرين ليوافيه أجله رحمه الله في مستهل محرم من عام 500 هـ/ 1106 م، فخلفه ابنه علي بن يوسف[2].

وتروي بعض المصادر أن يوسف بن تاشفين قبل وفاته أوصى ولي عهده عليا بثلاث وصايا ستظهر فيما بعد مصداقيتها ووجاهتها مما يعزز بعد النظر الذي تميز به هذا القائد الفذ، وهي ألا يثير عليه أهل جبل درن[3] ومن وراءه من المصامدة - وهم الذين شكلوا فيما بعد عصبية الحركة الموحدية التي قضت على المرابطين-، وأن يهادن بني هود أصحاب سرقوسطة ليبقوا حائلا بين المرابطين والنصارى كما سلف بنا، وأن يعامل أهل قرطبة بكل تسامح بأن يقبل مَن أحسن منهم ويتجاوز عن مسيئهم[4]، وسنرى فيما بعد أن أخطر الثورات ضد الوجود المرابطي في الأندلس انطلقت من قرطبة.

ومن خلال ما سبق، نستشف أن هذا العبور الأخير لابن تاشفين جاء ليحقق هدفين اثنين متكاملين :

أولهما هو التأكيد على قضيتي الجهاد والتوحيد من خلال حرص ابن تاشفين على أخذ البيعة لابنه علي في قرطبة حاضرة الأندلس لتأكيد الوحدة بين العدوتين، وإصداره أوامره لقادته بمواصلة الجهاد وتوحيد كافة الأندلس تحت الراية الإسلامية.

وثانيهما هو حرص ابن تاشفين على ترسيخ الوجود المرابطي في الأندلس ودعمه، بالحسم في ولاية العهد لضمان استمرار هذا الوجود بسلاسة، وبوضع الأسس الإدارية لهذا الوجود. ونتساءل في آخر هذا المبحث إلى أي حد سيبقى

1 - ابن الكردبوس : تاريخ الأندلس، ص 112.

2 - ابن أبي زرع : روض القرطاس، ص 109؛ مجهول، الحلل الموشية، ص 56 و57.

3 - يطلق جبل درن في المؤلفات الكلاسيكية على جبال الأطلس الحالية وخاصة الأطلس الكبير.

4 - مجهول : الحلل الموشية، ص 82 و83.

وارث ابن تاشفين ملتزما بهذا المشروع الجهادي والتوحيدي؟ وما هي أهم المنجزات التي حققها في إنجاح هذا المشروع؟

ثانيا : مواصلة علي بن يوسف للمشروع المرابطي في الأندلس وأهم إنجازاته

يجمع المؤرخون والدارسون للدولة المرابطية على أن عليا بن يوسف سار على درب والده في مواصلة الجهاد بالأندلس، بل كل فترة ملكه التي امتدت زهاء أربع عشرة سنة، من 500 هـ/ 1106 م إلى 513 هـ/ 1120 م، هذه الفترة كانت كلها جهادا متواصلا وبلاء مستمرا في تنزيل المشروع المرابطي بالأندلس.

ودون السرد الكرونولوجي التقليدي لمنجزات علي بن يوسف خلال هذه الفترة، يمكننا التركيز على أبرز تلك المنجزات كما يلي :

الجواز الأول إلى الأندلس وتحقيق النصر في معركة أوقليش Ucles

بعد مبايعته بمراكش، جهز علي بن يوسف جيشا كبيرا عبر به من سبتة إلى الجزيرة الخضراء، لتفقد أحوال الأندلس وإصلاحها. وقد استقبله كبار أعيان الأندلس من الفقهاء والعلماء والقضاة معلنين مبايعتهم واغتباطهم بولايته، وامتدحه كبار الشعراء، فأجزل لهم العطاء[1].

وفي الأندلس، وإمعانا منه في موقعها المركزي في المشروع المرابطي على عادة والده، وضع الترتيبات الإدارية لولايته، فعين أخاه تميما على مدينة غرناطة، التي احتفظ بها عاصمة للوجود المرابطي بالأندلس، وذلك عوضا عن بلاد المغرب التي كان تميم على رأس إدارتها، وولى محمدا بن أبي بكر اللمتوني على قرطبة[2]. ثم وضع كافة الترتيبات لاستئناف الجهاد ضد القشتاليين.

وعند عودته إلى المغرب أعطى الانطلاقة للحملة العسكرية الأولى في عهده بالأندلس، وقادها أخوه تميم والي غرناطة والقائد العام للجيش المرابطي

1 - الحلل الموشية، ص 85؛ ابن عذاري : البيان المغرب، ج 4، ص 48.

2 - ابن عذاري : البيان المغرب، ج 4، ص 84.

بالأندلس، في رمضان 501 هـ/ 1108 م، وهي موجهة لصد التحرك القشتالي في شرقي الأندلس.

ومرت هذه الحملة بمدينة جيان حيث التحقت بها قوات قرطبة بقيادة واليها محمد بن أبي بكر، وبمدينة بياسة، حيث التحقت بها قوات مرسية بقيادة فاتحها محمد بن عائشة، ثم قوات بلنسية بقيادة واليها ابن فاطمة.

وبذلك تجمع لتميم جيش عظيم واجه به الجيوش القشتالية في معركة حاسمة أمام بلدة أقليش الحصينة شرقي طليطلة، تعرف بوقعة أقليش أو أوقليج[1] (Ucles).

وفي هذه المعركة الحاسمة استبسل المسلمون في محاصرة أقليش حتى اقتحموها عنوة، وواصلوا زحفهم لمواجهة جيش القشتاليين الذي قاده أعظم القادة القشتاليين في ذلك الوقت وهو القائد البرهانس Alvar Fanes ومعه غرسيه أوردونييث[2] Garcia Ordonez، كونت قبرة ومؤدب الأمير شانجه Sancho ولي عهد قشتالة[3]، والأمير شانجه نفسه؛ أما ألفونسو السادس فقد تخلف بعدما اشتد به المرض والشيخوخة.

والتقى الجمعان في شهر شوال 501 هـ/ 1108 م، ورغم تفوق الجيش القشتالي في عدده، تمكن المسلمون من تحقيق نصر كاسح على القشتاليين، حيث أثخنوا فيهم، وفتكوا بأعداد كبيرة منهم بمن في ذلك الأمير شانجه بن ألفونسو، وسبعة من كبار الكونتات. ولذلك تعرف هذه المعركة في الرواية النصرانية بمعركة الكونتات السبعة أو الأقماط السبعة (Los Siet Condes)، نسبة إلى

---

1 - الحلل الموشية، ص 85؛ ابن عذاري : البيان المغرب، ج 4، ص 48.

2 - هو الكونت غرسيه أوردونييث Garcia Ordonez أحد كبار القادة القشتاليين، وكان من فرسان سانشو الثاني ملك ليون، ثم أصبح من أتباع ألفونسو، وحارب مع السيد الكنبيطور حينا وضده حينا؛ واشترك في عدة معارك ضد المرابطين خاصة في حصن لييط، ومات في معركة أليش. أنظر مؤنس، حسين، «الثغر الأعلى الأندلسي في عصر المرابطين»، مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة، المجلد الحادي عشر، الجزء الثاني، شهر ديسمبر، 1949، ص 130.

3 - الأمير سانشو هو ابن ألفونسو السادس من زوجته المسلمة زايدة التي كانت زوجا للمأمون بن المعتمد صاحب قرطبة، وبعد مقتله على يد المرابطين وضم قرطبة فرت التحقت بالنصارى، وعفت عندهم باسم (Zaida la mora) أي زايدة المسلمة. انظر : المغراوي، محمد : «نظرات في تاريخ المرأة الأندلسية»، مجلة كراسات أندلسية، العدد 11، السنة 2006، ص 32.

هؤلاء الكونتات السبعة الذين قُتلوا فيها مع الأمير شانجة، ومن أشهرهم مؤدبه غرسيه[1].

ويشبه كثير من المؤرخين والدارسين هذه المعركة بمعركة الزلاقة بما حقق فيها المسلمون من انتصار وما غنموه من غنائم، وبما أحاطها من ظروف، حتى قال عنها ابن القطان، رغم عدائه السافر للمرابطين باعتباره المؤرخ الرسمي للموحدين : إنها «من غُر الوقائع وجليلها[2]. وتغنى الشعراء بهذا النصر، ومن ذلك قول التطيلي :



سل الروم في أقليش يوم تجايشوا ألم يعلموا أن الفرائس للأسد
تباروا إلى تلك الحتوف فسلهم أما كان منها من محص ولا بد
أعز من الهضب التي قذفت بها فما بالكم كنتم أذل من الوهد[3]

ومن صور الشبه بين معركة أقليش هاته ومعركة الزلاقة أن المرابطين، رغم ما حققوه فيها من نصر عسكري باهر، لم يستفيدوا ترابيا من هذا النصر.

فكما قفل ابن تاشفين عائدا إلى المغرب بعد نصر الزلاقة عوض تعقب فلول المنهزمين، وتحرير طليطلة السليبة، عاد تميم ابنه هو الآخر من هذا النصر دون مكاسب ترابية كبيرة، ما عدا استرداد بعض البلدات القريبة من أقليش مثل قونكة (Cuenca) وبذة (Ubeda) وكونسويجرا (Consuegra)[4].

ومع ذلك، كان لهذا الانتصار أثر عظيم على المشروع المرابطي في الأندلس في تدافعه مع المشروع القشتالي المعادي، ومن ذلك أنه أكد قوة المرابطين بعد وفاة زعيمهم ابن تاشفين، ووطد حكم ابنه علي بن يوسف حيث جاء في مستهل هذا الحكم إيذانا بمواصلة الجهاد.

كما كانت لهذا النصر عواقب وخيمة على الطرف الآخر، أي القشتاليين، حيث فتك بكبار قادتهم بمن فيهم ولي العهد شانجه، وكان ذلك سببا في وفاة

---

1 – مؤنس، حسين : الثغر الأعلى الأندلسي في عصر المرابطين، ص 108.

2 – ابن القطان : نظم الجمان، ص 6.

3 - التطيلي : ديوان التطيلي، ص 3، نقلا عن : عبد الواحد شعيب : دور المرابطين في الجهاد بالأندلس، الطبعة الأولى 1990، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس، ليبيا، هامش ص 105.

4 – أشباخ، يوسف : تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين، ترجمة محمد عبد الله عنان، ط 2، القاهرة 1958، ص 118.

ألفونسو نفسه بعيد ذلك في صيف 1109 م بعد حكم دام أربعة وأربعين عاما، وصراع مرير مع المسلمين[1]. ومن نتائج هذا النصر أيضا توطيد الحكم المرابطي في المناطق الوسطى من شبه الجزيرة فضلا عن تعزيز سمعتهم العسكرية والدفاعية[2].

متابعة علي بن يوسف للحملات الجهادية بعد إقليش

وبعد أقليش، جهز علي بن يوسف جيشا آخر في منتصف محرم من عام 503 هـ/ 1110 م، في اتجاه طليطلة، وتمكن من فتح عدة حصون بلغت سبعة وعشرين حصناً، وفتح أيضا مجريط (مدريد حاليا) ووادي الحجارة وطلبيرة، وانتهى إلى محاصرة طليطلة شهرا كاملا دون التمكن من اقتحامها، فعاد قافلا إلى قرطبة بعد أن دوخ البلاد[3]. وعلى حد تعبير ابن القطان في تعليقه على هذه الموقعة،» لم يعهد في ذلك الوقت مثل هذه الغزوة قوة وظهورا وعدة ووفورا ونكاية في العدو، وبقي رعبه في الروم«[4].

وفي هذا العبور تمكن المرابطون أيضاً من انتزاع سرقوسطة من بني هود، بعد مهادنتهم منذ عهد يوسف بن تاشفين، كما مر بنا، وذلك لما عزم أميرها الجديد بعد وفاة المستعين بن هود عماد الدولة بن المستعين على مداخلة النصارى وموالاتهم ضد المرابطين، فاستصرخ أهلها بالقائد المرابطي محمد بن الحاج من بلنسية، الذي تمكن من اقتحام المدينة، ومواجهة النصارى الداعمين للمستعين. وبعد ذلك بقيت الحرب سجالا بين الطرفين[5].

وبذلك أكمل المرابطون سيطرتهم على الممالك الإسلامية ببلاد الأندلس ماعدا الجزر الشرقية المعروفة بالبليار، بعد مهادنة طويلة لبني هود أصحاب سرقوسطة التي اضطر علي بن يوسف لنقضها على إثر توجه حاكم سرقوسطة الجديد الموالي للنصارى، وما رافق ذلك من تقوي مملكة أراغون المتاخمة لسرقوسطة

---

1 – أشباخ، يوسف : تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين، ص 135.

2 – عنان، محمد عبد الله : عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس، القسم الأول، الطبعة الأولى، القاهرة، 1964، ص 67.

3 – الناصري : الاستقصا، ج 2، ص 25؛ ابن عذاري : البيان المغرب، ج 4، ص 52؛ ابن الكردبوس : تاريخ الأندلس، ص 116.

4 – ابن القطان : نظم الجمان، ص 14.

5 – ابن عذاري : البيان المغرب، ج 4، ص 55.

بقيادة ملكها ألفونس الأول الملقب في الكتابات الإسلامية بالمحارب، والذي حل محل ألفونسو السادس في تزعم حروب الاسترداد بعد وفاة هذا الأخير[1].

وعبر علي بن يوسف عدة مرات أخرى إلى الأندلس، أهمها عبوره الثالث في 511 هـ/ 1118 م حيث تمكن من تحقيق عدة انتصارات، وفتح مناطق جديدة مثل قلمرية (Coimbra) في البرتغال[2].

وواصل القادة المرابطون حملاتهم الجهادية في الأندلس في هذا العهد، وخاصة الأمير سير بن أبي بكر، الذي دوخ بلاد النصارى حتى توفي في إشبيلية سنة 507 هـ/ 1113 م[3]. وقد كان لهذا القائد الكبير الدور الأكبر في تنزيل المشروع الجهادي المرابطي بالأندلس، وله الفضل الأكبر في الحيلولة دون تقدم الروم في الجبهة الشرقية، كما كان من الرجال الخُلص لابن تاشفين ولابنه بعده لما اتسم به من الخِلال الحميدة ولما كان له من قرابة معهما[4].

ومن أشهر هذه الحملات الحملة التي قادها القائدان المرابطان محمد بن الحاج ومحمد بن عائشة عام 508 هـ/ 1114 م ضد كونت برشلونة رامون برنجير الذي بدأ خطره يتزايد على المسلمين، والتي أسفرت عن وصول المسلمين إلى مشارف برشلونة وحصولهم على غنائم وفيرة؛ لكن النصارى تمكنوا من إيقاف هذا الزحف والفتك بالقائد ابن الحاج في كمين وسط الجبال، بينما نجا صاحبه ابن عائشة، لكنه أصيب بالذهول فاعتل بصره بعد ذلك[5].

وفي هذه الفترة ايضا تمكن المرابطون من استرداد الجزائر الشرقية المعروفة بجزر البليار، وهي ميورقة ومنورقة ويابسة. فقد كانت هذه الجزر خاضعة لحكم عبد الله المرتضي وبعده مولاه مبشر بن سليمان الذي لقب بناصر الدولة واشتهر بصد غارات النصارى[6]. وفي عام 508 هـ/ 1114 م تعرضت هذه الجزر لهجوم مسيحي كبير شاركت فيه أساطيل جمهوريتي بيزة وجنوة، إلى جانب كونت برشلونة، وبعض

---

1 - شعيب : دور المرابطين في الجهاد بالأندلس، ص 110.

2 - ابن عذاري : البيان المغرب، ج 4، ص 53-54.

3 - نفسه، ص 56 و57.

4 - شعيب : دور المرابطين في الجهاد بالأندلس، ص 113.

5 - ابن أبي زرع : روض القرطاس، ص 160 و161؛ مؤنس : الثغر الأندلسي الأعلى، ص 112 و113.

6 - ابن الكردبوس : تاريخ الأندلس، ص 122 و123.

الوحدات من مقاطعة بروفنسال بجنوب فرنسا[1]، ولم يجد حاكم البليار أمام هذا الزحف الكبير بدا من الاستنجاد بالمرابطين، بعدما اقتحم العدو بلادهم وعاثوا فيها قتلا ونهبا وتخريبا[2]، فاستجاب المرابطون لهذه الاستغاثة كعادتهم، وزحفوا على هذه الجزر بأسطول قوي قاده القائد ابن تافرطست، وإثر ذلك فضل النصارى الانسحاب محملين بالسبي والغنائم الوافرة؛ فدخل المرابطون ميورقة فوجدوها «خاوية على عروشها، محرقة سوداء مظلمة منطبقة، فعمرها قائد الأسطول ابن تافرطست، بمن معه من المرابطين والمجاهدين وأصناف الناس، وجلب إليها من كان فر عنها إلى الجبال فاستوطنوها وعمروها وسكنوها»[3].

ومن هذه الحملات أيضا حملة الأمير مزدلي على أراضي قشتالة في 509 هـ / 1115 م التي انتهت باستشهاد هذا القائد الكبير هو الآخر، وفي نفس الوقت استشهد ابنه محمد بن مزدلي الذي ولي على قرطبة في الدفاع عنها ضد الزحف القشتالي، واستشهد معه في هذه المعركة القائد أبو إسحاق بن دانية، وكذا الأمير أبوبكر بن واسينو، إلى جانب كثير من كبار الشخصيات المرابطية، فكان ذلك «مصابا عظيما وخطبا جسيماً»[4].

وبذلك استشهد أغلب القادة المرابطين دفاعا عن الإسلام في الأندلس، وبفقدان هؤلاء القادة الكبار، دخل الوجود المرابطي بالأندلس في أشواطه الأخيرة[5]، وانطلقت بداية نهايته. فما هي أهم مجريات هذا المسار؟

ثالثا : بداية نهاية المشروع المرابطي في الأندلس

أمام الإنجازات المتتالية التي حققها الأمير علي بن يوسف وقادته في مختلف جبهات المواجهة مع النصارى، جمع هؤلاء النصارى فلولهم وجيشوا جيوشهم تحت قيادة ألفونس الأول، ملك أرغون، المعروف في الرواية الإسلامية بألفونس

---

1 - شعيب : دور المرابطين في الجهاد بالأندلس، ص 116.

2 - ابن الكردبوس : تاريخ الأندلس، ص 123؛ الحميري، الروض المعطار، ص 567.

3 - نفسه، ص 124.

4 - ابن عذاري : البيان المغرب، ج 4، ص 61.

5 - حركات، إبراهيم : «تضحيات المغرب من أجل الأندلس»، مجلة المقاومة وجيش التحرير، العدد 16، السنة 1986، ص 30.

المحارب، لشن حملة كبرى على المسلمين في الأندلس، شاركت فيها عدة دول مسيحية في شمالي إسبانيا وفرنسا وغيرهما، وباركها الفصلا كاليكستوس الثاني (Calixtus II) حيث منح صكوك الغفران لجموع المشاركين فيها الذين بلغ عددهم نحو خمسين ألفا من المقاتلين[1]، وكل هذا أكسب هذه الحملة طابعا صليبيا، خاصة وأن عددا من المشاركين فيها عادوا لتوهم من الحملة الصليبية الأولى في المشرق (1099/1097 م)، كما أن مجلسا كنائسيا عقد في مدينة تولوز جنوب فرنسا برئاسة كبار أساقفتها للإعداد لهذه الحملة[2].

وتقدمت هذه الجموع الغفيرة إلى سرقوسطة، فحاصرتها وحاولت دك حصونها المنيعة باستعمال المنجنيقات والرعادات[3]، واستمر هذا الحصار نحو تسعة أشهر، حتى اشتد الحال بأهلها : «وفنيت الأقوات، وفني أكثر الناس جوعاً»[4]، وحيل بين المرابطين وبين إرسال تعزيزاتهم إلى المدينة المنكوبة.

ومن الروايات الإسلامية التي تصور لنا الموقف الحرج الذي كان عليه أهل سرقوسطة في ظل هذا الحصار الشديد وثيقة مخطوطة، هي عبارة عن رسالة كتبها قاضي المدينة ثابت بن عبد الله وجماعة من أعيانها إلى الأمير المرابطي تميم بن تاشفين يستصرخونه فيها ويناشدونه الغوث العاجل، ومما جاء في هذه الرسالة : «... فنحن في كرب عظيم وجهد أليم، قد حل العزاء (وعظم) الخطب فيا غوثاه ثم يا غوثاه.... ويا ويلاه على مسجد جامعها المكرم، وقد كان مأنوسا بتلاوة القرآن المعظم تطؤه الكفرة الفساق بذميم أقدامها، ويؤملون أن يدنسوه بقبيح آثامها ويعمروه بعبادة أصنامها، ويتخذوه معاطن لخنازيرها ومواطن لخماراتها ومواخيرها». ونلاحظ هنا الاستعمال المكثف للعبارات ذات المدلول الديني القوي نحو المسجد / تلاوة القرآن / الكفرة الفسقة / عبادة الأصنام / الخنازير / الخمارات / المواخير.. وذلك إمعانا من الكاتب في استجاشة العاطفة الدينية لدى المرابطين، وإثارة نخوتهم الإسلامية.

---

1 - Mackay, *Spain in the Middle Ages*. London 1977. P. 30.

نقلا عن شعيب، عبد الواحد : دور المرابطين في الجهاد في الأندلس، ص 121.

2 - نفسه.

3 - ابن أبي زرع : روض القرطاس، ص 163.

4 - نفسه، ص 163.

ويردف كاتب الرسالة قائلا، وهو يصور ما آلت إليه أوضاع أهل سرقوسطة من معاناة بالغة : «من أمة قد نهكهم ألم الجوع، وبلغ بهم من الضر الوجيع، قد برح بهم الحصار، وقعدت عن نصرتهم الأنصار، فترى الأطفال، بل الرجال جوعا يجرون، يلوذون برحمة الله ويستغيثون، ويتمنون مقدمك بل يتضرعون، حتى كأنك قلت اخسؤوا فيها ولا تكلمون»[1].

وفي هذه الرسالة أيضا عتاب شديد اللهجة للمرابطين على فشلهم في إغاثة سرقوسطة، وتراجع جيوشهم أمام الزحف المسيحي، ومن ذلك : «وما كان إلا أن وصلت - وصل الله برك بتقواه - على مقربة من هذه الحضرة، ونحن نأمل منك بحول الله أسباب النصرة...، فسرعان ما انثنيت وما انتهيت، وارعويت وما أدنيت، خائبا عن اللقاء، ناكصا على عقبيك عن الأعداء، فما أوليتنا غناء، بل أوليتنا بلاء، وعلى الداء داء، بل أدواء، وتناهت بنا الحال جهدا والتواء، بل أذللت الإسلام والمسلمين، واجترحت فضيحة الدنيا والدين»[2].

ومن فوائد هذه الرسالة الجريئة أنها بينت للمرابطين الخطورة الاستراتيجية لسقوط سرقوسطة، وتنبأت بما سيصير إليه المشروع المرابطي في الأندلس برمتها من تراجع إذا توانوا عن نصرة سرقوسطة. ومن ذلك قول كاتب الرسالة: «أتحسبون يا معشر المرابطين، وإخواننا في ذات الله المؤمنين، إن سبق على سرقوسطة القدر، بما يتوقع منه المكروه والحذر، أنكم تبلعون بعدها ريقاً، وتجدون في سائر بلاد الأندلس - عصمها الله - مسلكا من النجاة أو طريقا؟ كلا! والله ليسومنكم الكفار عنها جلاء وفرارا، وليخرجنكم منها داراً داراً! فسرقوسطة - حرسها الله - هي السد الذي إن فتق فتقت بعده أسداد، والبلد الذي إن استبيح لأعداء الله استبيحت له أقطار وبلاد!».

ويضيف محرضا الأمير تميما على نجدة سرقوسطة : «فالآن أيها الأمير الأجل! هذه أبواب الجنة قد فتحت، وأعلام الفتح قد طلعت، فالمنية ولا الدنية! والنار ولا

---

1 - نشر هذه الرسالة حسين مؤنس في بحثه : «الثغر الأعلى الأندلسي في عصر المرابطين»، مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة، المجلد 11، الجزء 2، شهر كانون 1949 من ص 132 إلى 137. كما نشرها محمد عبد الله عنان في كتابه «عصر المرابطين والموحدين في الأندلس»، من ص 538 إلى ص 541.

2 - نفسه.

العار! فأين النفوس الأبية؟ وأين الأنفة والحمية؟ وأين الهمم المرابطية؟ فلتقدح عن زنادها، بانتضاء حدها، وامتطاء جدها واجتهادها، وملاقاة أعداء الله وجهادها»[1].

نستنتج من هذا الاسترسال مع هذه الرسالة / الصرخة البليغة والمعبرة أن المرابطين عجزوا هذه المرة عن مواجهة الجيش المسيحي المحاصر لسرقوسطة، مما مكن هؤلاء من تحقيق انتصار كاسح على المسلمين، والسيطرة على سرقوسطة في رمضان من عام 512 هـ / 1118 م.

وكما تنبأ كاتب الرسالة، كان هذا السقوط إيذانا ببداية نهاية الوجود المرابطي في الأندلس، بل في المغرب أيضاً؛ فبعد هذه الهزيمة النكراء، تعرضت الجيوش المرابطية لهزائم متلاحقة، كان أشدها ما وقع في قتندة (Cutanda) بالقرب من دورقة[2]، حيث لقي المسلمون هزيمة أخرى نكراء في ربيع الأول 513 هـ / 1120 م، وقدموا عددا كبيرا من الشهداء كان من بينهم عدد من كبار العلماء، أمثال القاضي الشهير علي الصدفي، وأبي عبد الله بن الفراء[3].

ومن نتائج هذه الهزيمة استيلاء ألفونس ملك أراغون على عدة مواقع استراتيجية، مثل قلعة أيوب ودورقة والضفة اليمنى لنهر إبرة، وصولا إلى مدينة سالم (Madinaceli) في الغرب وطرويل في الجنوب.

وعموما، كانت هزيمتا سرقوسطة وقتندة أول مسمار دق في نعش المرابطين بالأندلس، وإيذانا ببداية نهاية المشروع المرابطي في هذه المنطقة؛ ففي ذلك الوقت بدأ العد التنازلي للوجود المرابطي في الأندلس، وظهرت طلائع الدعوة الموحدية التي تولت القضاء عليهم.

ونتساءل في آخر هذا المبحث عن عوامل انهيار الوجود المرابطي في الأندلس، فهل كان ذلك راجعا فقط إلى الدعوة الموحدية التي انطلقت في المغرب؟ أم أن لهذا الانهيار علاقة بطبيعة الوجود المرابطي في الأندلس، وعدم قدرة المرابطين على المضي بمشروعهم الجهادي التوحيدي إلى مداه؟؟

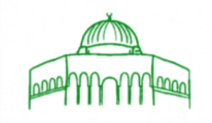
---

1 – نشر هذه الرسالة حسين مؤنس في بحثه «الثغر الأعلى الأندلسي في عصر المرابطين»، مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة، المجلد 11، الجزء 2، شهر كانون 1949 من ص 132 إلى 137. كما نشرها محمد عبد الله عنان في كتابه «عصر المرابطين والموحدين في الأندلس»، من ص 538 إلى ص 541.

2 – المقري: نفح الطيب، ج 6، ص 204.

3 – ابن الأثير: الكامل، ج 10، ص 586؛ المقري: نفح الطيب، ج 6، ص 204.





المبحث الثالث

عوامل انهيار حكم المرابطين في الأندلس، وأسباب توقف مشروعهم بها

من خلال ما مر بنا من فصول في هذا الكتاب، وقفنا على الجهود الجبارة التي قام بها المرابطون من أجل تنزيل مشروعهم في الأندلس، وخاصة في بعديه التوحيدي والجهادي.

ورأينا كيف نجح هذا المشروع إلى حد كبير في تحقيق هذين البعدين، حيث حقق المرابطون الوحدة السياسية في ربوع الأندلس، ونجحوا في القضاء على الممالك الطائفية التي فرضت عليها واقع التجزئة لمدة تقرب من قرن كامل.

كما أنهم نجحوا في التصدي للجهاد ضد الممالك المسيحية التي كانت مصدر تهديد دائم للوجود الإسلامي في الأندلس، وحققوا انتصارات عسكرية متتالية على هذه الممالك، وأرغموها على الانسحاب من كثير من المناطق التي احتلتها قبل المرابطين.

لكن هذا النجاح المتميز للمشروع المرابطي في الأندلس لم يدم طويلاً، حيث بدأ الفشل يدب إليه مع بداية القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي.

فبالرغم من عدم توقف الجهاد منذ العبور الأول للمرابطين في الأندلس، وبالرغم من صولات علي بن يوسف بن تاشفين وجولاته التي كانت له مع النصارى وفي أكثر من موقعة، إلا أن الحكم المرابطي في الأندلس أخذ في الانهيار منذ مطلع القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي.

ونريد في هذا المبحث الأخير من الفصل الثالث من هذه الدراسة أن نقف ملياً عند حدث انهيار هذا الوجود المرابطي في الأندلس، باستقصاء العوامل التي أفرزت ذلك الحدث، من خلال ثلاثة عناوين، هي :

- أولا : العوامل السياسية التي ساهمت في انهيار المشروع المرابطي في الأندلس.
- ثانيا : العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي ساهمت في انهيار المشروع المرابطي في الأندلس.

- ثالثا : العوامل الخارجية التي ساهمت في انهيار المشروع المرابطي في الأندلس.

أولا : العوامل السياسية التي ساهمت في انهيار المشروع المرابطي في الأندلس

نقصد بهذه العوامل ما عرفته الدولة المرابطية من تحولات سياسية سلبية بعد عهد يوسف بن تاشفين والشطر الكبير من عهد خلفه علي بن يوسف، وما رافق ذلك من أزمات اقتصادية واجتماعية.

وقد نتجت هذه التحولات السلبية عن مجموعة من التطورات التي أسهمت في عرقلة المشروع المرابطي وتوقفه في الأندلس.

ويمكننا تفصيل ذلك كما يلي :

استنزاف المجهود الحربي لقوة المرابطين ولماليتهم

أمام خطورة التحديات المسيحية التي كانت تتهدد بلاد الأندلس باستمرار منذ سقوط طليطلة، وطيلة الفترة التي تدخل فيها المرابطون في الأندلس، أمام هذه التحديات المستمرة والمتزايدة، ونظرا لطبيعة المشروع المرابطي القائم أساسا على الجهاد والتوحيد، اضطر المرابطون إلى صرف جل اهتمامهم إلى المجهود الحربي لصد الخطر المسيحي المتزايد باطراد، وللحفاظ على وحدة بلاد الأندلس.

وبذلك، انشغل المرابطون في أرض الأندلس، بالجهاد في سبيل الله عن المهمات الأخرى التي لا تقل أهمية مثل بث دعوتهم، والعمل على استيعاب المجتمع الأندلسي وحسن الاندماج فيه.

ففي القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي، لم يعد أمر الدعوة المرابطية على مثل ما كان عليه على عهد عبد الله بن ياسين ويوسف بن تاشفين من الحرص على تعليم الناس وتربيتهم، وصرف الاهتمام الأكبر لبث الدعوة المرابطية وتوسيع قاعدتها.

كما شُغل المرابطون بالجهاد عن إدارة الحكم وعن السياسة داخل البلاد، وشُغلوا بالأمور الخارجية عن الأمور الداخلية، عكس ما كانت عليه انطلاقتهم الأولى، حيث ركزوا على إقامة الجماعة المتوازنة على يد الشيخ عبد الله بن

ياسين، واعتنوا بكل جوانب الحياة وعوامل ومقومات الدولة المتكاملة، التي تعطي كل جانب من مقومّاتها قدرًا مناسبًا من الجهد والوقت والعمل، فتعلّموا أن يكونوا فرسانًا مجاهدين ورهبانًا عابدين، كما تعلّموا أن يكونوا سياسيين بارعين وفقهاء متضلعين.

فالواقع أن المرابطين سرعان ما انصرفوا عن هذه الاهتمامات بعد ذلك ليتصدوا للواجهة الجهادية. وكان لهذا التحول أثره البالغ في مسار التجربة المرابطية برمتها، وعلى مستقبلها في الأندلس بوجه خاص، باعتبار الأندلس ميدان تلك المواجهة، ونظراً لمستواها الحضاري المتألق بمقارنته مع أصل المرابطين، الذي يتطلب من المرابطين مجهودات جبارة لبث دعوتهم وترسيخ مشروعهم في هذه البلاد.

وهذا ما لم يتأت كثيراً للمرابطين وهم في خضم المواجهات العسكرية اليومية مع الأعداء المسيحيين المتربصين بهم وبالوجود الإسلامي في الأندلس عامة.

تفسخ جهاز الحكم المرابطي وضعف الطبقة الحاكمة

من أهم مظاهر هذا الضعف وتجلياته اندلاع الصراع على الحكم بين الأمراء المرابطين، وتولي أمراء ضعاف بعد علي بن يوسف مما سمح باستبداد الفقهاء بالحكم والثروة وتدخل النساء في أموره.

فقد رفض يحيى أمير فاس وابن أخ علي بن يوسف الحضور ضمن الوفد المهنئ له عند مبايعته، فسار إليه الأخير وهدده حتى اضطر للقبول بالأمر الواقع وسلم له مدينة فاس، وبعث بيحيى إلى الجزيرة الخضراء وبقي بها حتى وفاته[1]. كما انفجر نزاع كبير حول منصب ولاية العهد بين أولاد الأمير علي بن يوسف، وتطلع بعض الأمراء إلى منصب الأمير علي ونازعوه عليه ؛ وكل ذلك سبب تمزقا سياسيا أخذ يتفاقم بتولي أمراء ضعاف بعد علي بن يوسف، وهم تاشفين بن علي، وإبراهيم بن تاشفين، وإسحاق بن إبراهيم.

ويعود بعض المؤرخين بانحلال جهاز الحكم المرابطي إلى وقت مبكر يبدأ مع وفاة يوسف بن تاشفين وتولي ابنه علي، وخاصة المراكشي الذي وصف الأخير

---

1 - سيد أحمد أبو زيد، سعيد : الحياة الاجتماعية في الأندلس : عصر دولتي المرابطين والموحدين، الطبعة الأولى، 1996، ص 44.

بأنه انصرف عن شؤون الحكم إلى حد كبير، وانشغل عنها بالزهد والعبادة، فكان يصوم النهار ويقوم الليل، مما أوقعه تحت تأثير الفقهاء البارزين في دولته، وكان لا يزيد عن كونه لعبة صغيرة في أيديهم[1].

ويردد المؤرخ الإسباني بيلا (B. Vila) نفس الرأي، فهو يصف عليا بن يوسف بأنه كان أضعف من مواجهة المشاكل الصعبة التي كانت تعرض له، فكان يلوذ بالهروب منها بالارتماء في أحضان الممارسات الدينية، في الصلاة، وفي الصوم، مهملا بطريقة يرثى لها مصالح الدولة[2].

ومن جهة ثانية بدأ التحلل يتسرب إلى الطبقة الحاكمة المرابطية المحيطة بالأمراء بعد يوسف بن تاشفين بانفتاح كثير من عناصر هذه الطبقة على الحياة الأندلسية وملذاتها ؛ فقد اتخذ هؤلاء القصور، وحازوا الضياع والإقطاعات، وملكوا الخدم والخول والعبيد والغلمان[3]، وتقرب إليهم الشعراء بالمدح والثناء، وقابلوا ذلك بوافر العطاء حتى غدت هذه العناصر صورة مكررة عن حياة أمراء الطوائف وما لابسها من صنوف البذخ والترف، ففقدت بذلك التجربة المرابطية وهجها وعنفوانها الذي اتسمت به في منطلقها، وفقد المشروع المرابطي كثيراً من مصداقيته ونقائه، وانصرف أصحابه عن الدعوة إليه وبثه، بل قدم كثير منهم صورة مناقضة لمبادئه ومرتكزاته، وأفسدت السياسة، بصراعاتها وتعقيداتها التدبيرية وما يلابسها من أخطاء وانحرافات ومؤامرات وتناقضات، دعاة المشروع المرابطي وزجت بهم في براثنها وحريقها اليومي.

وبإجمال، كان لهذا التحول الخطير أثره المدمر على المشروع المرابطي، سواء في أسسه ومرتكزاته التربوية والدعوية، أو في تطبيقاته وتنزيله على الواقع الأندلسي، مما أسهم كثيراً في انهيار الحكم المرابطي في الأندلس.

تسلط الفقهاء واستئثارهم بالسلطة والثروة واتساع نفوذهم

من المعروف أن الفقهاء والعلماء تبوؤوا مكانة ريادية في المشروع المرابطي في جميع مراحله، كما مر بنا سابقاً، وتبعاً لذلك تصدوا لأدوار طلائعية في هذا

---

1 - المراكشي : المعجب، ص 261.

2 - Bush Vila, *Los Almoravides*. P. 245.

3 - المقري : نفح الطيب، ج 3، ص 232.

المشروع، سواء من حيث التنظير والتقعيد لهذا المشروع، أو من حيث نشره والدعوة إليه وتنزيله في أرض الواقع، وكذا من حيث الذود عنه وحمايته.

لكن هذه الأدوار التي ظلت إيجابية في عهد التألق والازدهار، وساهمت إلى حد بعيد في ضمان النجاح والاستمرارية للمشروع المرابطي في الأندلس، سرعان ما تحولت إلى أدوار سلبية لما تداعى المشروع المرابطي إلى الانهيار والضعف، وكانت بذلك من بين أهم عوامل ترسيخ هذا الانهيار، والوصول به إلى نهاية المشروع المرابطي في الأندلس.

فعلى المستوى الفكري انشغل الفقهاء بفرعيات الأمور وأغفلوا أساسياتها، وأخذوا يؤلّفون المؤلفات ويعقدون المناظرات ويقسّمون التقسيمات في أمور لا ينبني عليها كثير عمل ولا كثير جدوى، بينما أغفلوا أمورًا لا يصحّ لهم أبدًا أن يتركوها أو يغفلوها[1].

ومن العواقب الوخيمة لهذا التحول للفقهاء على المستوى الفكري انتشار الجدل العقيم بين العلماء في عدد من الفرعيات، وعزلة العلماء عن مجتمعاتهم وهمومها، فتوسّعت الهوّة كثيرًا بينهم وبين مجتمعاتهم، وتخلى الفقهاء عن واجب الحسبة، فكانت الخمور تُباع وتُشترى بل وتُصنّع في البلاد ولا يتكلم أحد، وكانت الضرائب الباهظة، غير الزكاة، تُفرض على الناس وبغير وجه حق ولا يتكلم من العلماء أحد، وكان الظلم من الولاة لأفراد الشعب ولا يتكلم من العلماء أحد، وكانت هناك ملاهي الرقص لا تتستر، بل تعلن عن نفسها بسفور ولا يتكلم من العلماء أحد[2].

ومن هذه العواقب الأخرى اشتداد الاختلاف بين الفقهاء والصوفية، واستنزاف هذا الصراع لجهود الطرفين التي كان من الأولى أن توجه لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية. وقد وصل هذا الصراع أوجه في إصدار القاضي ابن حمدين لفتوى إحراق كتاب «الإحياء» للغزالي، وما جناه ذلك من انعكاسات سلبية على المشروع المرابطي برمته.

ونخلص مما سبق أن الخلل الفكري الذي ظهر عند فقهاء المرابطين بانشغالهم بالفروع والجزئيات، وصراعهم العبثي مع الصوفية، وجنوحهم إلى الانغلاق

---

1 - الصلابي: صفحات مشرقة من التاريخ الإسلامي، ص 430 - 431.

2 - نفسه، ص 431.

ومعارضة أي اجتهاد أو تجديد، كان ذلك كله وبالاً على المشروع المرابطي، لأنه من جهة أثر سلباً في الدور التربوي والتعبوي الذي كان هؤلاء الفقهاء يتصدون له في نشر ذلك المشروع وتربية الناس عليه. ومن جهة أخرى لأن هذا الخلل وفر لأعداء المرابطين مبرراً قوياً وشرعياً لانتقاد مشروعهم وتقويضه، وقد تجلى ذلك بشكل جلي في استناد الدعوة الموحدية على الطعن في عقيدة المرابطين ورميهم بالتحجر والتجسيم بسبب ذلكم الخلل، والطعن في جهازهم الإيديولوجي الممثل في الفقهاء، ورميهم بالفساد والانحراف، مما وفر لتلك الدعوة دعامة قوية ويسر لها الانقضاض على المشروع المرابطي.

وعلى المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، استغل الفقهاء ضعف الأمراء المتأخرين، فاستبدوا بالسلطة والثروة، وشكلوا فئة محظوظة على رأس الهرم الاجتماعي في الأندلس، وسكنوا القصور واتخذوا الحشم والعبيد؛ وعلى حد تعبير المراكشي: «لم يزل الفقهاء على ذلك وأمور المسلمين راجعة إليهم وأحكامهم صغيرها وكبيرها موقوفة عليهم طول مدتهم، فعظم أمر الفقهاء،... وانصرفت وجوه الناس إليهم فكثرت أموالهم واتسعت مكاسبهم»[1].

ومن صور اغتناء الفقهاء وكثرة أموالهم واتساع مكاسبهم ما روي عن القاضي أبي بكر حازم بن محمد بن حازم الذي ولي قضاء بياسة، حيث كان فيها ذا أموال عريضة[2]؛ وقاضي قرطبة أبي عبد الله محمد بن أصبغ بن المناصف الذي كان «يحرث له في ضياعه الموروثة بثمانمائة زوج في كل عام»[3].

وقد أثار استئثار كبار الفقهاء بالسلطة والثروة انتقادات لاذعة من الأندلسيين. ومن ذلك قول الشاعر الأندلسي ابن البني في تصويره لاستبداد الفقهاء وتوظيفهم للمذهب المالكي لجمع الثروة والاستئثار بالسلطة:

أهل الرياء لبستم ناموسكم ... كالذئب أدلج في الظلام العاتم
وملكتم الدنيا بمذهب مالك ... وقسمتم الأموال بابن قاسم
وركبتم شهب الدواب بأشهب ... وبأصبغ صبغت لكم في العالم[4]

---

1 - المراكشي: المعجب، ص 253.

2 - المغربي، ابن سعيد: المغرب في حلى المغرب، تحقيق شوقي ضيف، ج 72/2 رقم 388.

3 - نفسه، 163/1، رقم 108.

4 - المراكشي: المعجب، طبعة الاستقامة، ب ت، ص 171.

وحتى بعض الشعراء الذين سبق لهم أن مدحوا الفقهاء وساندوهم كثيرا مثل ابن خفاجة، لم يترددوا في التنديد بتحول الفقهاء إلى طبقة مستأثرة بالثروة، إذ يقول :

درسوا العلوم ليملكوا بجدالهم   فيها صدور مراتب ومجالس[1]

ومما زاد الطين بلة أن عنصراً آخر دخل على الخط في ظل ضعف الأمراء المرابطين، وساهم بدوره في تعقيد الوضعية واستفزاز أهل الأندلس، وهو العنصر النسائي.

فمن الرائج في الأسطوغرافيا الكلاسيكية أن النساء كان لهن دور معتبر في المشروع المرابطي، باعتبار المكانة المتميزة التي حظين بها عند المرابطين. ومثلت زينب النفزاوية زوج يوسف بن تاشفين خير مثال على ذلك، بما قامت به من أدوار مهمة في المسار السياسي العام للتجربة المرابطية.

وكما رأينا بالنسبة للفقهاء، فإن هذا الدور الإيجابي سرعان ما انقلب - في رأي بعض المؤرخين وخاصة المراكشي - إلى دور سلبي في عصر تدهور المرابطين، حيث استغلت بعض نساء القصور ضعف الأمراء المرابطين للتدخل في أمور الحكم لصالح أبنائهن، كما وقع بالنسبة لوالدة تاشفين بن علي التي لعبت دوراً مهماً في إيصاله إلى الحكم.

ويلخص المراكشي هذا الوضع السياسي المتدهور الذي آلت إليه السلطة المرابطية معدداً مظاهره ومركزاً على الدور السلبي لكل من الفقهاء والنساء في هذا التحول قائلاً : «واختلت أحوال أمير المسلمين رحمه الله بعد خمسمائة اختلالا شديداً، فظهرت في بلاده مناكر كثيرة، وذلك لاستيلاء أكابر المرابطين على البلاد ودعواهم الاستبداد، وانتهوا في ذلك إلى التصريح، فصار كل واحد منهم يصرح بأنه خير من علي أمير المسلمين وأحق بالأمر منه.

«واستولى النساء على الأحوال، وأسندت إليهن الأمور، وصارت كل امرأة من أكابر لمتونة ومسوفة مشتملة على كل مفسد وشرير وقاطع سبيل وصاحب خمر

1 - الجراري، عباس : «تطور الأدب الأندلسي في عهد المرابطين»، مجلة المناهل، عدد 16، السنة السادسة 1979، ص 50.

وماخور ؛ وأمير المسلمين في ذلك كله يتزيد تغافله، ويقوى ضعفه، وقنع باسم إمرة المسلمين، وبما يرفع إليه من الخراج، وعكف على العبادة والتبتل، فكان يقوم الليل ويصوم النهار، مشتهراً عنه ذلك، وأهمل أمور الرعية غاية الإهمال، فاختل لذلك عليه كثير من بلاد الأندلس، وكادت تعود إلى حالها الأول، لا سيما منذ قامت دعوة ابن تومرت بالسوس»[1].



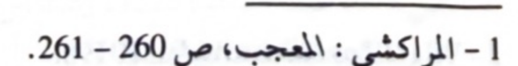
ولا يخفى على الباحث ما يشوب هذه الرواية من مبالغة باستحضار الخلفية المعارضة للمرابطين والمؤيدة للموحدين التي انطلق منها المراكشي في تأريخه للحركة المرابطية، لكنها يمكن أن تعتمد كمؤشر عام على الانهيار الذي أصاب المنظومة المرابطية في هذه الفترة.

اندلاع عدة ثورات وتمردات ضد الحكم المرابطي في الأندلس

أمام الاختلال الكبير الذي أصاب جهاز الحكم المرابطي، وما واكبه من تسلط الفقهاء وتزمتهم وانغلاقهم، وعلى خلفية الموقف المتحفظ لبعض الفئات الأندلسية من الوجود المرابطي في الأندلس، فجر هؤلاء كثيراً من الثورات ضد هذا الوجود مما أسهم في إنهائه.

ومن أشهر هذه الثورات ثورة قرطبة المعروفة في المصادر القديمة بفتنة قرطبة، التي اندلعت سنة 515 هـ / 1121 م، عندما خرج الناس في عيد الأضحى متفرجين، فاعتدى أحد عبيد والي المدينة المرابطي أبو بكر بن يحيى بن روادة على امرأة قرطبية، فاستغاثت بأهلها، فوقع شغب كبير، وأسخط هذا الاعتداء فقهاء قرطبة ووجهاءها الذين طالبوا بالقصاص من العبد المعتدي على حرمات نسائهم، لكن المرابطين رفضوا ذلك وحموا الفاعل، بل إنهم أصدروا سلسلة من العقوبات على المحتجين.

وأمام هذا التعنت من الوالي المرابطي، أقدم المحتجون القرطبيون على محاصرته في قصره ونهب ما وجدوه في طريقهم وإشعال النار حول القصر، فاضطر الوالي المرابطي إلى الفرار من قرطبة، وطرد منها البربر والعبيد.



1 - المراكشي : المعجب، ص 260 - 261.

ولما بلغت أخبار هذه الفتنة الأمير عليا بن يوسف، زاد من تأجيجها عوض احتوائها، حيث خاطب أهل قرطبة مخاطبة تقريع وتهديد، وحملهم المسؤولية فيما وقع، مما زاد من حدة الاحتجاج، فتوجه الأمير إلى قرطبة بجيشه وحاصرها، غير أن فقهاءها تدخلوا وأقنعوه بموقف أهل قرطبة وشرعية تمردهم، فلم يجد الأمير علي بداً من قبول ذلك، لكن مقابل تحميل الثوار دفع تعويضات الأضرار الناجمة عن ثورتهم[1].

ويعتبر المستشرق الإسباني بيلا Vila هذه الحادثة بمثابة الشرارة الأولى التي أشعلت لهيب الثورة في النفوس الحرة الأندلسية، والتي ما كانت - على حد تعبيره - لتدع الجور أن يمتد والأخطاء أن ترتكب من قبل راكبي الجمال الذين أتوا من الصحراء ليستولوا على السلطة[2].

وفعلا، بغض النظر عما تضمنه هذا الحكم من حقد في حق المرابطين لم يسلم منه حتى هذا المؤرخ رغم ما اتسمت به دراسته عنهم من مصداقية وموضوعية، فإن ثورة قرطبة كانت إيذاناً بانتقاض عرى المشروع المرابطي في الأندلس، وقد تلتها سلسلة من الثورات والتمردات التي أسهمت كثيراً في وضع حد لهذا المشروع.

ولعل أكبر هذه الثورات هي ثورة المريدين الشهيرة التي كانت بمثابة أخطر مسمار دُق في نعش المشروع المرابطي في الأندلس. فما هي ملابسات هذه الثورة؟ وما خلفياتها؟ وما مجرياتها ونتائجها على المشروع المرابطي في الأندلس؟

كانت هذه الثورة ذات خلفية صوفية ونزعة سياسية في نفس الآن، وقد تزعمها شيخ طائفة المريدين أبو القاسم أحمد بن الحسين المشهور بابن قسي بغرب الأندلس ضد المرابطين ثم ضد الموحدين لما سيطروا على الأندلس.

واختلف المؤرخون القدامى والمحدثون في خلفيات هذه الثورة وزعيمها ابن قسي اختلافاً كثيراً.

فالمراكشي، مثلاً، اتهمه بأنه من «دعاة الفتن ورؤوس الضلالات»، وأنه صاحب «حيل ورب شعبذة» ومدعي الولاية، كما اتهمه «بالجرأة على الله سبحانه

---

1 - مجهول: الحلل الموشية، ص 71.

2 - Vila : *Los Almoravides*. P. 198.

وتعالى والتهاون بأمر الولاية»، ونعته كذلك بأنه «كان مع هذا يتعاطى صنعة البيان، وينتحل طريق البلاغة ثم ادعى الهداية»[1].

وثاني مصدر أرخ لهذه الثورة، من حيث قربه الزمني منها بعد معجب المراكشي، هو الحلة السيراء لابن الأبار الذي توفي في 685 هـ/ 1259 م ؛ ويوافق هذا المصدر على نفس التقييم الذي رأيناه عند المراكشي لابن قسي، مع شيء من الاعتدال في الحكم على صاحبها، حيث يقول عنه أنه «أول الثائرين بالأندلس عند اختلال دولة الملثمين»، وأنه كان «مشتغلاً بالأعمال المخزنية، ثم تزهد بزعمه، وباع ماله وتصدق بثمنه، وساح في البلاد»، وأنه «لقي أبا العباس بن العريف بالمرية، قبل إشخاصه إلى مراكش»، وأنه «أقبل على قراءة كتب أبي حامد الغزالي في الظاهر، وهو يستجلب أهل هذا الشأن محرضاً على الفتنة، وداعياً إلى الثورة في الباطن، ثم ادعى الهداية مخرقة وتمويهاً على العامة وتسمى بالإمام»[2].

بينما نجد عند ابن خلدون، المتأخر عن عصر ابن قسي، تقييماً مناقضاً لابن قسي، حيث عده ضمن أكابر الصوفية حينما سرد بعض آرائه ضمن حديثه عن مذاهب الصوفية وتصنيفاتهم[3].

ومع ذلك لا يتردد ابن خلدون في إدراج بعض كتب ابن قسي ضمن كتب القوم التي يجب إحراقها في فتوى يقول فيها، بعد سرد نماذج من كتب متأخري الصوفية مثل «الفصوص» و«الفتوحات» لابن عربي، و«خلع النعلين» لابن قسي، و«عين اليقين» لابن برجان - يقول بصدد هذه المؤلفات الصوفية: «فالحكم في هذه الكتب وأمثالها إذهاب أعيانها متى وجدت بالتحريق بالنار والغسل بالماء، حتى ينمحي أثر الكتابة، لما في ذلك من المصلحة العامة في الدين. ويتعين على من كانت عنده التمكين منها للإحراق، وإلا ينتزعها منه ولي الأمر، ويؤدبه على معارضته في منعها، لأن ولي الأمر لا يُعارَض في المصالح العامة»[4].

---

1 - المراكشي : المعجب، ص 309 - 310.

2 - ابن الأبار : الحلة السيراء، تحقيق حسين مؤنس، ج 2، ص 197 - 202.

3 - انظر : تاريخ ابن خلدون، المجلد 6، القسم 3، طبعة بيروت، ص 485 - 489 ؛ ومقدمة ابن خلدون، الطبعة الثالثة، مطبعة بولاق، مصر، ص 307.

4 - وردت الفتوى في كتاب العلم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشايخ، لصالح بن مهدي المقبلي، ص 478، طبعة القاهرة 1328، وعند ابن تاويت الطنجي في ملحقة كتاب شفاء السائل لابن خلدون، ص 110، طبعة استانبول 1958.

أما الدراسات الحديثة، فإنها هي الأخرى لم تسلم من الاختلاف الكبير إلى حد التناقض في معالجتها لثورة ابن قسي، والحكم على صاحبها، ويصنف الأستاذ محمد الأمراني هذه الدراسات إلى ثلاثة نماذج[1] :

نموذج اعتبر ثورة المريدين ثورة قومية دون اتهام صاحبها أو تجريحه، ويمثله يوسف أشباخ[2]، وعبد الله عنان[3].

والنموذج الثاني سار على منوال أغلب المؤرخين القدماء في تجريح ابن قسي واتهامه بفساد الدين وانتحال الطريقة الصوفية، ووصف مريديه بالنهب والسلب والصعلكة، ويمثله حسين مؤنس[4]، وعصمت دندش[5]، وعبد الوهاب بن منصور[6].

أما النموذج الثالث فقد حاول استعراض ثورة المريدين بربطها بسياقها العام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ويمثله عز الدين أحمد موسى[7]، ولاكردير V. Lagarder[8]، وإبراهيم بوتشيش القادري[9].

وقد سار الأمراني صاحب هذا التصنيف[10] على درب النموذج الثالث، وحاول معالجة ثورة المريدين في سياقها السياسي والاجتماعي والاقتصادي العام.

---

1 - الأمراني، محمد : «ثورة المريدين : ابن قسي، ملامح من حياته السياسية والصوفية»، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش، العدد 12 - 13، نونبر 1993، ص 107 – 161.

2 - أشباخ، يوسف : تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين، تعريب عبد الله عنان، الفصل الثالث ص 206 وما بعدها.

3 - عنان، عبد الله : عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس، القسم الأول، ص 305 وما بعدها.

4 - مؤنس، حسين : «نصوص سياسية عن فترة الانتقال من المرابطين إلى الموحدين»، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية، مدريد، مجلد 3 / عدد 1953، ص 103 – 104.

5 - دندش، عصمت : الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين، عصر الطوائف الثاني، ص 449.

6 - ابن منصور، عبد الوهاب : أعلام المغرب العربي، ج 257/3، رقم 952.

7 - أحمد موسى، عز الدين : النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، ص 170 – 349.

8 - Lagarder V. : *Revue de l'Occident Musulmane et de la Méditerranée*, 1983. PP. 157- 170.

9 - القادري بوتشيش : المغرب والأندلس في عصر المرابطين، الطبعة الأولى، 126 - 163 - 172.

10 - الأمراني : «ثورة المريدين : ابن قسي، ملامح من حياته السياسية والصوفية»، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش، العدد 12 - 13، نونبر 1993، ص 107-161.

ويصنف ابنَ قسي ضمن الجناح الصوفي المتبني للثورة المسلحة، إلى جانب الجناح الصوفي المهادن والمسالم ممثلاً في ابنِ العريف، والجناح السياسي الذي اكتفى بالتحدي دون اللجوء إلى العنف ممثلاً في ابن برجان[1].

بينما نجد عند فرانسيسكو كوديرا أن السبب الرئيس لهذه الثورة إنما يعود إلى استخدام المرابطين لنفر من النصارى عرفوا باسم «الربرتير» في جيوشهم[2].

أما عن مجريات ثورة المريدين وتطوراتها، فقد انطلقت باستيلاء أحد مريدي ابن قسي على حصن منتقوط عام 538 هـ/ 1143 م، لكن المرابطين نجحوا في استرداد هذا الحصن وقتل صاحب ابن قسي، وإثر ذلك التجأ الأخير إلى جهة مرتلة في حصون الغرب، ليعاود الثورة في 539 هـ/ 1144 م بشكل منظم، فسيطر المريدون على قلعة مرتلة بزعامة ابن القابلة، واتخذ ابن قسي هذه القلعة قاعدة لنشر دعوته، فاستجاب له أهل يابرة بزعامة سيداري بن عبد الوهاب بن الوزير، وأهل شلب بزعامة محمد بن عمر بن المنذر[3].

إثر ذلك، بدأ ابن قسي في اتخاذ مظاهر الملك، فأقر سيداري على باجة وما والاها أميراً، وابن المنذر على شلب وما والاها، وتسمى بالإمام، وكتب إلى البلاد يندب الناس إلى الثورة على المرابطين[4].

وتمكن المريدون من السيطرة على ولبة، وتوجهوا نحو إشبيلية حيث اصطدموا بجيش المرابطين بقيادة أبي زكرياء يحيى بن علي بن غانية الذي ألحق بهم هزيمة كبيرة.

في هذه الأثناء تمرد ابن حمدين هو الآخر بقرطبة في 539 هـ/ 1145 م مما اضطر المرابطين إلى توجيه أنظارهم إلى هذا التمرد، وحاول المريدون هم أيضاً السيطرة على قرطبة، لكن أهلها سلموها لابن هود سيف الدولة[5].

---

1 - الأمراني : «ثورة المريدين : ابن قسي، ملامح من حياته السياسية والصوفية»، ص 150.

2 - مؤنس، حسين : نصوص سياسية عن فترة الانتقال من المرابطين إلى الموحدين، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000، ص 7.

3 - ابن الأبار : الحلة السيراء، ج 2، ص 198.

4 - ابن الخطيب : أعمال الأعلام، تحقيق ليفي بروفنسال، ص 250.

5 - ابن الأبار : الحلة السيراء، ص 206.

وحاول ابن قسي الاتصال بالموحدين أواخر 539 هـ / 1145 م من خلال سفيره بكر بن حبيس إلى عبد المؤمن بن علي الكومي، لكن الموحدين لم يجاوبوه[1].

ودخلت ثورة المريدين في عدها التنازلي بعد ذلك، حيث انقلب ابن الوزير على ابن قسي وصرف دعوته لابن حمدين، وتمكن من التغلب عليه، وخلعه من إمارة شلب ومرتلة.

وكانت الورقة الأخيرة التي وظفها ابن قسي هي التجاؤه إلى المغرب لطلب مساعدة الموحدين وتقديم الطاعة لهم، فلم يتردد عبد المؤمن بن علي من اغتنام هذه الفرصة للسيطرة على الأندلس، فوجه جيشه مع ابن قسي في 541 هـ / 1146م واكتسحوا الجزيرة الخضراء، ثم «قصدوا لبة وبها يوسف البطروجي، فقدم طاعته، ثم قصدوا مرتلة، وهي تحت طاعة صاحبها أحمد بن قسي، ثم قصدوا شلب فافتتحوها وأمكنوا منها ابن قسي. ثم نهضوا إلى باجة وبطليوس فأطاعهم صاحبها سيداري بن وزير، ثم فتحوا إشبيلية في 12 شعبان 541 هـ / 1147 م، وحضر الفتح ابن قسي وابن وزير وشاركا فيه بعساكرهما[2].

لكن هذا التحالف بين ابن قسي والموحدين سرعان ما انتهى، حيث حول الأخير تحالفه تجاه ملك البرتغال Alfonso Henrique[3]، في الوقت الذي قامت فيه عدة ثورات وتمردات ضد الموحدين في الأندلس والمغرب ما بين 542 و546هـ / 1147 و1151 م، مثل تمرد علي بن عيسى بن ميمون بقادس، ومحمد بن علي بن الحجام ببطليوس، ويوسف بن البطروجي بلبه، والقاضي عياض بسبتة، والماسي بتامسنا، ويحيى بن أبي بكر الصحراوي بدكالة وبرغواطة[4].

غير أن الموحدين تمكنوا من إخماد هذه الثورات بقوة، مما أرغم معظم زعمائها إلى مراجعة مواقفهم والإدانة بالطاعة للموحدين وتجديد بيعتهم في 546هـ / 1151م، ما عدا ابن قسي وأهل شلب الذين تخلفوا عن هذه البيعة مما أفضى إلى الفتك بابن قسي سنة 546 هـ / 1151 م من طرف بعض أتباعه بالتنسيق

---

1 – ابن خلدون : العبر، ج 6، ص 485.

2 – نفسه، ص 486.

3 – ابن الأبار : الحلة السيراء، ج 2، ص 200 ؛ ابن الخطيب، أعمال الأعمال، ص 251.

4 – ابن خلدون : العبر، ج 6، ص 477 ؛ وابن أبي زرع، القرطاس، ص 190.

مع الموحدين، كما يرجح ابن خلدون بقوله : «تخلف ابن قسي وأهل شلب عن هذا الجمع [يقصد جمع تجديد البيعة للموحدين بسلا في 546 هـ / 1151 م]، فكان سبباً لقتله من بعد»[1].

بينما يعلل ابن الأبار[2] وابن الخطيب[3] مقتل ابن قسي بتحالفه مع ملك البرتغال الذي أنكره عليه أهل شلب، ويرى المراكشي أن ذلك يعود إلى تآمر أصحاب ابن قسي عليه حيث أخرجوه من الحصن، فقبض عليه الموحدون الذين أخذوه إلى عبد المؤمن بالعدوة فعفا عنه، «ولم يزل بحضرته إلى أن قتله بعض أصحابه الذين كانوا معه في الأندلس»[4].

ومهما كانت أسباب مقتل ابن قسي زعيم ثورة المريدين وحيثياته، فإن هذه الثورة، رغم ما عرفته من تقلبات في تحالفاتها ومسارها السياسي العام، قد وجهت الضربة القاضية للوجود المرابطي في الأندلس، وأفضت في الأخير إلى سيطرة الموحدين على الجزيرة، ووضعت الحد النهائي للمشروع المرابطي في الأندلس.

ومن الثورات الأخرى التي اندلعت في الأندلس في أواخر العهد المرابطي وأسهمت في انهيار المشروع المرابطي بالجزيرة، ثورات الفقهاء التي مثلت في نفس الوقت أهم مظاهر ذلك الانهيار ونتائجه.

وتزخر كتب الحوليات والتراجم بأخبار هذه الثورات، حيث إن هذه الدعامة المهمة للدولة المرابطية (أي الفقهاء) سرعان ما تحولت إلى عنصر اضطراب وعامل إنهاك وانهيار وتفكك.

وقد وصل الأمر بكثير من هؤلاء الفقهاء إلى الانفصال ببعض المناطق وتأسيس إمارات مستقلة بها هي أشبه ما تكون بالإمارات الطائفية التي طالما انتقدوها واستدعوا المرابطين للقضاء عليها.

1 – ابن خلدون : العبر، ص 489.
2 – ابن الأبار : الحلة السيراء، ج 2، ص 200.
3 – ابن الخطيب : اعمال الأعلام، ص 251.
4 – المراكشي : المعجب، ص 309.



ففي قرطبة ثار الفقيه القاضي ابن حمدين، صاحب فتوى إحراق «الإحياء»، التي سببت حرجا كبيرا للمرابطين قديما وحديثا، وصارت إليه الرئاسة عند اختلال أمر الملثمين.

وفي مالقة انتزى الفقيه أبو الحكم بن حسون الكلبي، ودعا لنفسه واستبد بحكم المدينة.

وفي مرسية استقل الفقيه محمد بن عبد الرحمان بن طاهر القيسي، بعد أن استبد بها الفقيه أبو محمد بن الحاج اللورقي.

وأنشأ الفقيه أبو عبد الملك بن مروان بن عبد العزيز إمارة مستقلة بدانية، وضم إليها بلنسية وشاطبة ولقنت.

بالإضافة إلى الثورات السالفة، نجد عند المؤرخ الإسباني بيلا إشارة إلى دور المستعربين في خلخلة الوجود المرابطي بالأندلس، خاصة الدعم اللوجستي الواسع الذي وفره هؤلاء لملك أراغون ألفونسو المحارب (Alfonso le Batailleur) في حملته على غرناطة بعد أن استدعاه مستعربوها[1]، وقد أرخ ابن عذاري لهذه المؤامرة بقوله : «واستفزوه بأوصاف غرناطة ومالها من فضل على سائر البلاد»[2].

ويربط بيلا بين هذه الثورات وما عاشته التجربة المرابطية في الأندلس من أزمات تحت توالي الضغوط الموحدية، فهو يرى أن «الأزمة التي كانت تعيشها الإمبراطورية المرابطية في المغرب تحت الضغوطات الموحدية انعكست على الأندلس بظهور بعض الحركات الصوفية، كالتي كان يمثلها ابن العريف تلميذ بن مسرة في ألمرية، وابن برَّجان في إشبيلية، وابن الحسين الميورقي في غرناطة؛ والتي كانت تمثل خطرا على الحكومة المرابطية بأفكارها الصوفية، ولم يلبث أن تظاهر تلامذة ابن قسي تلميذ بن العريف، الذين سموا أنفسهم بالمريدين، واستولوا على حصن ميرطول.

---

1 - Bush, *Los Almoravides*. P. 233.

2 – ابن عذاري : البيان المغرب، ج 4، ص 69.

«هذه التحركات أسفرت عن ظهور تظاهرات أخرى بقيادة ابن حمدين في قرطبة فاستولى عليها، ثم ابن هود، وهكذا حاول قاضي كل منطقة الاستيلاء على الحكم فيها.

«بعد أن رأى ابن قسي أن وضعيته أصبحت مهددة استغاث بالموحدين وأقنعهم بالاستيلاء على الأندلس كله. فاجتازت جيوش الموحدين البحر إلى قادس التي انطلقوا منها نحو المدن الأندلسية، حيث استولوا عليها الواحدة تلو الأخرى باستثناء جزر الباليار التي بقيت تحت قيادة بني غانية الذين استطاعوا البقاء على هامش هذه الصراعات. وبذلك استطاع الموحدون الاستيلاء على المشهد الأندلسي في مارس سنة 1147م.»[1]

ثانيا : العوامل الاجتماعية والاقتصادية لانهيار المشروع المرابطي في الأندلس

يمكننا إجمال العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي ساهمت في نهاية الحكم المرابطي في الأندلس في ثلاثة عناصر أساسية :

الضغط الضرائبي والشطط في جباية الضرائب

نعلم من تتبعنا للمسار العام للمشروع المرابطي أن مسألة الضرائب كانت حاضرة بقوة في صميم هذا المشروع، ولعبت دوراً متميزاً في التمكين له وحشد التأييد الواسع له، سواء في العدوة المغربية أو في العدوة الأندلسية ؛ فقد كان شعار رفع الحيف الضرائبي والاكتفاء بالضرائب الشرعية من أبرز عوامل نجاح المشروع المرابطي، وبنفس القوة والعمق والتأثير أصبح نفس الشعار من الأسلحة الفتاكة التي وظفتها الدعوة الموحدية في زعزعة أركان المشروع المرابطي والإطاحة به.

ففي بداية التجربة المرابطية، أجمعت جل المصادر التاريخية على أن السياسة المالية للمرابطين قامت على الاكتفاء بالضرائب الشرعية، مع ما نجده هنا وهناك في نفس المصادر من أن يوسف بن تاشفين نفسه لم يتردد في فرض ضرائب جديدة لما استتب له الأمر، غير أن عمله الجهادي الجبار جعل المؤرخين يغفلون الوقوف عند

1 - Bush, *Los Almoravides*. PP. 296- 285.

ذلك، وجعلهم يخلطون بين إلغائه لبعض المغارم الجائرة التي سادت في عهد ملوك الطوائف في الأندلس والزناتيين في المغرب، وبين ما قام به من محاولات لإرجاع تلك المغارم نفسها دون الوصول إلى المستوى الذي كانت عليه قبله[1].

بل نجد في بعض هذه المصادر أن نفس السياسة الضرائبية القائمة على الاكتفاء بالضرائب الشرعية استمرت طيلة العهد المرابطي، ولم تتغير إلا عند ظهور الدعوة الموحدية التي اضطرت المرابطين لمراجعة هذه السياسة ؛ فابن أبي زرع نقل عن أبي القاسم بن جنون قوله :» كانت لمتونة أهل ديانة ونية صادقة خالصة وصحة مذهب... لم يجر في عملهم طول أيامهم رسم مكس ولا معونة ولا خراج في بادية ولا حاضرة. وخطب لهم على أزيد من ألفي منبر...ولم يكن في عمل من بلادهم خراج ولا معونة ولا تقسيط ولا وظيف من الوظائف المخزنية، حاشا الزكاة والعشر، وكثرت الخيرات في بلادهم، وعمرت البلاد، ووقعت الغبطة، ولم يكن في أيامهم نفاق ولا قطاع ولا من يقوم عليهم، وأحبهم الناس إلى أن خرج عليهم مهدي الموحدين في سنة خمس عشرة وخمسمائة»[2].

ونجد نفس الحكم عند ابن الخطيب الذي ذهب إلى أنه لم ينعقد بإيالته ما بين الأندلس والعدوة إلى جبل الذهب ببلاد السودان مكس[3].

لكن هذا الحكم المطلق على السياسة المالية للمرابطين يشكك فيه واقع التجربة المرابطية وتاريخها ؛ فمنذ عهد مبكر عرفت هذه السياسة تحولاً عميقاً وملحوظاً في اتجاه فرض ضرائب أخرى غير الضرائب الشرعية التي حكمت هذه المصادر بأنها الضرائب الوحيدة عند المرابطين، من ضيافة وإقامة وفريضة وتعتيب في عهد يوسف بن تاشفين نفسه، وقبالة الرحاب والقبالة على الأضحية وعلى الأكرية وباقي القبالات في عهد خلفائه، حتى شملت القبالات «كل شيء دق أو جل»[4].

---

1 - القادري بوتشيش : مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط 1، 1998، ص 205.

2 - ابن أبي زرع : الأنيس المطرب، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط 1973، ص 137.

3 - ابن الخطيب، لسان الدين : أعمال الأعلام، تحقيق أحمد مختار العبادي ومحمد إبراهيم الكتاني، دار الكتاب، الدار البيضاء 1964، ص 234.

4 - ابن عبدون : رسالته في القضاء والحسبة، نشر ليفي بروفنصال، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة 1955، ص 30 – 33.

وهناك ظروف جديدة استدعت هذا التحول في السياسة الضرائبية المرابطية، أهمها أن المرابطين بدأوا منذ العقد الثاني من القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي يفقدون مداخيلهم الأساسية من غنائم وجزية وخراج، في وقت وصلت فيه دولتهم إلى مرحلة البذخ والترف - حسب التحليل الخلدوني - مما تطلب مزيداً من المداخيل ؛ ولم يكن هناك سبيل لتوفير هذه المداخيل سوى إثقال كاهل الرعية بمزيد من الضرائب، بعدما أصبحت الحروب غير مربحة، بل غدت تتطلب تكاليف مالية باهظة[1].

ويمكننا أن نضيف لهذه العوامل تقلص حجم الأراضي العامة نتيجة نهج سياسة اقتطاع هذه الأراضي وفشل محاولات توسيعها[2].

ومما زاد الوضع الاجتماعي تأزماً أن هذا الثقل الضرائبي المجحف وقع أساساً على العامة من الرعية الأندلسية[3]، وأن جباية الضرائب اتسمت بكثير من صنوف القهر والظلم والتعسف، حيث إن مقادير الضرائب المفروضة تركت لتقديرات الجباة في الغالب مما فتح المجال لممارسة الرشوة، حتى أن ابن عبدون صب جام غضبه على هؤلاء الجباة، وتفنن في وصمهم بكل الرذائل، واعتبرهم فاتحي أبواب الضرر على المسلمين وغالقي أبواب الخير والنفع، وأنهم «فساق، أكلة سحت، أشرار، سفلة، لا خوف ولا حياء ولا دين، ولا صلاة لهم، إلا طلب الدنيا وأكل السحت والربا»[4].

وثالثة الأثافي - على حد تعبير المثل العربي[5] - هو توظيف السلطة المرابطية لعناصر ذمية نصرانية ويهودية في جباية الضرائب في كثير من المناطق بالأندلس

---

1 - القادري بوتشيش : مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، ص 206.

2 - الأمراني : ثورة المريدين، ص 121 - 122.

3 - القادري بوتشيش : مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، ص 207 - 208.

4 - ابن عبدون : رسالته في القضاء والحسبة، ص 5.

5 - المشهور في المثل قولهم : رماه الله بثالثة الأثافي، أي رماه بما لا يستطيع تحمله والفكاك من شره، وكأنه رُمي بصخرة من جبل لا يستطيع تفادي شرها. وثالثة الأثافي، في الأصل، هي الصخرة من الجبل يوضع بجنبها حجارتان أي أثفيتان لنصب القدر، ويكنى بها عن الأمر المعضل الذي له تبعات ثقيلة.

والمغرب، فاستذل هؤلاء الأعراض وصادروا الأموال[1]، وكانوا «يحقدون على المسلمين في مغامراتهم، ويأخذون منهم في نفقاتهم أكثر مما يجب»[2].

إن هذه السياسة الضرائبية بما اتسمت به من ثقل وتنوع في الضرائب وتعسف في جمعها ووقوع معظمها على العامة المستضعفة، كل ذلك سبب في عدة قلاقل في الأندلس، وأسهم بدور كبير في انهيار المشروع المرابطي بالأندلس.

ويكفي هنا أن نقف عند امتناع العامة في قرطبة عن أداء ضريبة التعتيب، الذي وصل إلى حد رجمهم لقاضيها ابن المناصف بالحجارة حتى أمر بالزج بهم في السجون، ونفس الشيء وقع في إشبيلية ضد قاضيها أبي بكر بن العربي عندما طالب الرعية بتقديم جلود الأضاحي لترميم أسوار المدينة التي جرفت السيول بعضها[3].

ولقد حاول المرابطون في أواخر عهدهم إيقاف هذا النزيف الاجتماعي الخطير، ومن ذلك إقدام علي بن يوسف على محاسبة عماله في بعض الأحيان، وإصدار رسائل وتوجيهات يحث فيها على العدل في الجباية والرأفة بالرعية[4]، لكن هذه المحاولات لم تفلح أمام اشتداد وطأة الضغط النصراني والثورة الموحدية اللذين فرضا مواصلة هذا الخيار، فكان هذا العامل من أشد العوامل فتكاً بالمشروع المرابطي في الأندلس، بما تسبب فيه من فقدانهم للسند الشعبي والمصداقية الشرعية، وباستغلال الدعوة الموحدية الذكي والواسع لهذا الخرم في الدعاية المضادة لذلك المشروع.

استنزاف الحروب لمالية الدولة

تطلب المجهود الحربي المتزايد، في إطار رد الحملات النصرانية ومواصلة الجهاد في الثغور الأندلسية، تكاليف مالية باهظة، لم يعد بإمكان السلطة المرابطية تأمينها.

---

1 – ابن الأثير : الكامل، ج 10، ص 573.

2 – ابن عذاري : البيان، تحقيق إحسان عباس، ج 4، ص 102 – 103.

3 – المقري : نفح الطيب، ج 2، ص 27.

4 – انظر عند ابن عذاري عزل علي بن يوسف لوالي غرناطة أبي عمر يناله اللمتوني : البيان المغرب، ج 4، ص 75 – 77.

فقد استطاع المرابطون تأمين هذه التكاليف سابقاً بفضل ما كانت تذره عليهم الانتصارات العسكرية المتتالية من غنائم وعائدات، وبفضل ما صادروه من ثروات ملوك الطوائف. لكن الأمر سرعان ما تغير مع بدء عهد الانهزامات وتوقف عائدات الغنائم، خاصة وأن الدولة المرابطية كانت أساساً دولة مغازي، على حد تعبير إبراهيم بوتشيش[5].

ولم تسعف المرابطين الضرائب الجديدة التي فرضوها لمواجهة هذه التكاليف، بل زادت من حدة هذه الأزمة أمام امتناع غالبية أهل الأندلس عن الوفاء بهذه الضرائب، وفتوى بعض فقهائها بعدم شرعيتها[6]. وكان لهذا العامل أثره البالغ في تعثر التجربة المرابطية في الأندلس، وفي التعجيل بسقوطها.

الكوارث الطبيعية وأثرها في تأزيم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأندلس

ازدادت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية تأزماً وتفاقماً بما عرفه العصر المرابطي الثاني من كوارث طبيعية متواصلة انضافت إلى الحروب الخارجية والثورات الداخلية مما سبب في أزمات اقتصادية خانقة.

وتستفيض المصادر في الإشارة إلى هذه الكوارث المدمرة، والسنوات العجاف التي مرت بالأندلس، خاصة في العهد المرابطي الأخير، حتى أصبحت صلوات الاستسقاء نغمة متواترة في حوليات الفترة المرابطية[7].

ومن ذلك الجفاف الذي ضرب المنطقة في عدة مرات مثل سنة 524 هـ / 1129م، وكذا في السنة الموالية[8]، حتى «جفت في الأرض مذانبها واغبرت

---

5 - القادري بوتشيش : الحياة الاجتماعية في المغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ الإسلامي، جامعة المولى لإسماعيل، كلية الآداب، مكناس، 1990-1991، ج 3، ص 919.

6 - انظر مثلا فتوى قاضي ألمرية أبي عبد الله بن الفراء في المعيار للونشريسي، ج 11، ص 132-133.

7 - القادري بوتشيش : مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، ص 199.

8 - نفسه.

جوانبها، وقلت المجابي[1]»، وما صاحب ذلك من غارات الجراد المتتالية ما بين 537 هـ / 1142م و541 هـ / 1146 م الذي أضر بالبلاد والعباد[2].

ونجمت عن هذه الكوارث عدة معاناة ومجاعات خاصة في صفوف العامة[3]، فخلا بذلك بيت المال، وأصبحت الدولة عاجزة عن تمويل الجيش، حتى أن الجند اضطروا إلى كراء دوابهم في آخر عهد علي بن يوسف.

يقول ابن عذارى في ذلك : «وكان علي بن يوسف في آخر أمره امتنع الإعطاء لأجناده، حتى رجع أكثرهم يكرون دوابهم»[4].

ثالثا : العوامل الخارجية التي ساهمت في انهيار المشروع المرابطي في الأندلس

اشتداد الضغط المسيحي وتوالي الهزائم

في ظل التحول السلبي الذي آل إليه المشروع المرابطي مع مطلع القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي، توالت الهزائم على المرابطين طيلة العقد الثاني من هذا القرن، وخاصة في الثغر الأعلى الأندلسي.

فقد انكسر الجيش المرابطي بقيادة أبي بكر بن تافلويت في سهل برشلونة أواخر 508 هـ / 1115 م أمام رامون بيير نجير صاحب برشلونة، وسقطت مدينة سرقوسطة - أكبر قاعدة إسلامية في شرق الأندلس - في يد ابن رذمير[5] المعروف بألفونس المحارب Alfonso elbatallador سنة 512هـ/ 1118م، وانهزم المرابطون انهزاما فضيعاً في موقعة كتندة بعد ذلك بسنتين في 514 هـ / 1120م، مما مكن ألفونس المحارب من السيطرة علي حصن كتندة الاستراتيجي وعلى بلدة دروقة وقلعة أيوب، وبالتالي أصبح باسطاً نفوذه على سهل الإبيرو الأعلى[6]، وفي سنة 523 هـ / 1129 م لقي المسلمون أيضًا هزيمة منكرة في موقعة القُليّعة.

---

1 - ابن عذاري : البيان المغرب، تحقيق الكتاني ومن معه، ص 16.

2 - ابن القطان : نظم الجمان، تحقيق محمود مكي، ص 197، 200 - 217 - 226.

3 - القادري بوتشيش : مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، ص 199 - 201.

4 - ابن عذاري : البيان، ج 4، ص 102.

5 - ابن أبي زرع : الأنيس المطرب، ص 163.

6 - مؤنس، حسين : «الثغر الأعلى الأندلسي في عصر المرابطين»، مجلة كلية الآداب، الإسكندرية، مجلد 11، ج 2، سنة 1949، ص 117.

ولا شك أن هذه الهزائم المتتالية شكلت خرماً كبيراً في المشروع المرابطي برمته، نظراً لارتكاز هذا المشروع على الجهاد، ولأن ما حظي به هذا المشروع من قبول ومصداقية ومشروعية في الأندلس، كان أساسها هو تصدي المرابطين لفريضة الجهاد، وإحرازهم للانتصارات المتتالية على النصارى.

هذا فضلاً على أن هذه الهزائم أطمعت المعارضين أكثر في المرابطين، سواء من المتمردين والثوار داخل الأندلس، أو من الثوار الخارجيين الذين مثلهم الموحدون.

الثورة الموحدية

كل العوامل السالفة وفرت المناخ الملائم لانطلاق الثورة الموحدية التي كانت نهاية المشروع المرابطي على يدها. وقد انطلقت هذه الثورة على نفس المسار الذي اتخذته الحركة المرابطية نفسها، حيث اتخذت طابع دعوة دينية تصحيحية، بزعامة ابن تومرت الملقب بالمهدي.

وبنت هذه الدعوة مبادئها على أساس نقض أركان المشروع المرابطي، حيث تضمن إطارها النظري الإيديولوجي نقداً لاذعاً للواقع الديني والفكري الذي آلت إليه التجربة المرابطية، وللفقهاء المسؤولين عن هذا الواقع، الذين وصفتهم الدعوة الموحدية بكل الرذائل والنقائص من مشبهة ومجسمة وأكلة الحرام والسحت، كما رفعت هذه الدعوة شعار العدل الاجتماعي في مواجهة ما سجلناه من اختلالات عميقة في المجتمع المرابطي وفي سياستهم الضرائبية.

ولم يكتف دعاة الحركة بالمعارضة الفكرية والدينية للمشروع المرابطي، بل طفقوا ينشرون دعوتهم بحماس كبير، ويؤلبون الناس على المرابطين، ثم سرعان ما انتقلوا إلى خيار المقاومة المسلحة، فأعلنوا الحرب الشاملة على المشروع المرابطي على جميع المستويات : الدينية بوصفهم بالمجسمة والمشبهة، والفكرية بوصمهم بالجمود على الفروع والانغلاق، والاجتماعية باتهامهم بالشطط في السياسة الضرائبية، والأخلاقية بنعت نسائهم بالسفور ورميهم بالانحراف...

فقد قام ابن تومرت بمقاتلة المرابطين، في وقائع عديدة، كان منها تسع وقائع ضخمة، انتهت سبع منها بانتصارهم على المرابطين، وهُزموا في اثنتين.

وبعد وفاة ابن تومرت، تولى قيادة الموحدين عبد المؤمن بن علي الذي استطاع تجميع الموحدين، وبعد ذلك اتجه لقتال المرابطين، فقاتلهم في أماكن كثيرة، واستطاع الانتصار عليهم، وقتل إسحاق بن علي بن يوسف بن تاشفين آخر حكام دولة المرابطين.

استمرّت المعارك والحروب بين الموحدين والمرابطين سجالاً نحو ثمان وعشرين سنة، وذلك منذ سنة 512 هـ/ 1118 م وحتى قيام دولة الموحدين في سنة 541 هـ/ 1146م. وخلال هذه المدة نجح الموحدون في السيطرة على المغرب ومد نفوذهم إلى الأندلس، وبذلك أجهزوا على الدولة المرابطية ووضعوا الحد النهائي للمشروع المرابطي.

وقد تعقب الموحدون فلول الجيش المرابطي في تلمسان ثم وهران بقيادة تاشفين بن علي، و«حصروه وضيقوا عليه، وأطلقوا النيران على محلته. فلما رأى ما لا طاقة له به، وعلم أنه مأخوذ، خرج هو وبعض أصحابه على فرسه، ففر كل واحد منهم على طريقه؛ فمنهم من قُتل ومنهم من حصل في القطائع، وحاف تاشفين من حافة عظيمة وهلك، ووجد ميتاً وذلك ليلة سبع وعشرين من رمضان من سنة تسع وثلاثين وخمسمائة»[1]. (539 هـ/ 1144 م).

وإثر هذه النهاية المأساوية لتاشفين بن علي، وفي ظل اشتداد الضغط الموحدي على المرابطين، دب الصراع على خلافته بين ابنيه إسحاق بن تاشفين وإبراهيم بن تاشفين، حيث تمت مبايعة الأخير في البداية، لكن اسحاق مدعوما من أمه ومحيطها تمكن من نقض هذه البيعة وأخذ الأمر لنفسه، فكان هذا الخلاف والتدابر عاملاً مساعداً على انقطاع دولتهم ودخول الموحدين عليهم[2].

ففي هذه الظرفية الحرجة، وصلت دعوة الموحدين إلى الأندلس، وأول من تبناها أهل مارتلة، ثم طلياطة، ثم عمت جميع الغرب الأندلسي وباقي المناطق، حتى صارت أكثر بلاد الأندلس في طاعة الموحدين[3].

---

1 – ابن عذارى: البيان المغرب، م. س، ص 104.

2 – نفسه، ص 105.

3 – نفسه، ص 105.

وكانت نهاية المرابطين الرسمية باقتحام الموحدين لعاصمتهم مراكش في 541هـ/ 1146 م وفتكهم بآخر أمير مرابطي بها وهو إسحاق بن تاشفين[1]. وبذلك أنهى الموحدون الملحمة المرابطية في الأندلس، ووضعوا الحد النهائي للمشروع الجهادي المرابطي في الأندلس، الذي استطاع أن يصمد أمام الزحف المسيحي لمدة طويلة، وأن يمد من عمر الوجود الإسلامي في الأندلس، بعدما هددت حروب الاسترداد هذا الوجود. ونتساءل بعد استعراض تطورات هذا المشروع عن علاقات التأثير والتأثر التي أسفرت عنه ما بين الكيانين المرابطي والأندلسي ؟

من خلال هذا الفصل تتبعنا التطورات الكبرى التي مر بها المشروع المرابطي في الأندلس بعد معركة الزلاقة، بالوقوف عند الجوازات المتتالية لابن تاشفين نحو الأندلس وما ترتب عنها من تحولات.

ورأينا أن المشروع المرابطي سرعان ما تحول من الهدف الجهادي المتمثل في نجدة ملوك الطوائف وصد الهجمات المسيحية، كما وقع في العبورين الأول المتوج بمعركة الزلاقة، والثاني المُفضي إلى محاصرة حصن لييط، إلى الهدف التوحيدي المتمثل في عزل ملوك الطوائف وضم بلاد الأندلس نهائيا إلى الدولة المرابطية.

وفي تتبعنا لهذا التحول الكبير وقفنا مليا عند حدث عزل ملوك الطوائف واستعرضنا تطوراته وملابساته ومبرراته، سواء بالنسبة لكل حالة من الحالات البارزة في عزل ملوك الطوائف وهي حالات عبد الله بن بلقين وأخيه تميم، والمعتمد بن عباد وابن صمادح، أو بالنسبة للحدث برمته؛ وخلصنا أن ذلك الخيار كان من صميم مقتضيات المشروع المرابطي القائم أساساً على الجهاد والتوحيد، وكان بمثابة تطور طبيعي لنمو وتقدم هذا المشروع.

كما رأينا أن ذلك الخيار لم يكن نقضا للعهود المبرمة مع ملوك الطوائف، بقدر ما كان تصديا لواجب ديني أملته التطورات الكارثية لبلاد الأندلس في ظل ملوك الطوائف، سواء في علاقتهم مع بعضهم البعض، التي بقيت متسمة بالصراع والتآمر كما كشفت تجربة محاصرة حصن لييط، أو في علاقتهم مع الممالك المسيحية التي سرعان ما عادت إلى ما كانت عليه قبل الزلاقة من تبعية

1 - نفسه، ص 108.

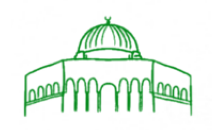
هؤلاء الملوك لألفونسو وخضوعهم له وتقديمهم لمزيد من الإتاوات له. وبذلك كان من البديهي أن يتوجه ابن تاشفين إلى استئصال أصل الداء الذي مثله هؤلاء الأمراء المتخاذلون ليتسنى له تنزيل مشروعه الجهادي التوحيدي في الأندلس.

وبعد هذا العزل، استمر المشروع المرابطي الجهادي في التقدم في الأندلس في عهد علي بن يوسف الذي خلف أباه، والذي واصل المعارك في كل الجبهات الأندلسية وتمكن من صد حروب الاسترداد المسيحية وإحراز انتصارات كبيرة على العدو مثلما وقع في موقعة إقليش التي لا تقل عن موقعة الزلاقة.

غير أن هذا التقدم للمشروع الجهادي في الأندلس على المستوى الجهادي بدأ في التراجع مع استشهاد كبار القادة المرابطين في تلك المعارك، مما شكل بداية نهاية ذلك المشروع في مستهل القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي.

وبعد ذلك تضافرت عدة تحديات في الإجهاز على هذا المشروع ووضع النهاية له في الأندلس. وقد اشترك في هذه التحديات ما هو داخلي مثل التحولات السياسية التي شهدها الحكم المرابطي بعد ابن تاشفين وما ترتب عنها من ثورات وتمردات، وكذا ما رافقها من تحديات اقتصادية وعسكرية واجتماعية؛ وما هو خارجي مثل اشتداد الحملات المسيحية التي تزعمها ألفونسو المحارب بعد وفاة ألفونسو السادس، وانطلاق الثورة الموحدية التي وجهت الضربة القاضية للمرابطين وأنهت كيانهم في الأندلس وكذا في المغرب.

وبعد هذا التتبع لتطورات المشروع المرابطي من بداية العبور المرابطي إلى الأندلس إلى إجهاز الموحدين عليه، نتساءل عن علاقات التأثير والتأثر بين الكيانين المرابطي والأندلسي ؟ وما حدودها واتجاهاتها ومعالمها؟ وكيف ساهمت هذه العلاقات في تنزيل المشروع المرابطي بالأندلس ؟





الفصل الرابع

علاقات التأثير والتأثر بين المرابطين والأندلس

بعد مرافقتنا للمشروع المرابطي في مرحلة تأسيسه في الفصل الأول من هذه الدراسة، وفي مرحلة زحفه نحو الأندلس في الفصل الثاني والفصل الثالث، ووقوفنا على أهم محطات النجاح والإخفاق لهذا المشروع في هذه المراحل، نحاول، متوكلين على الله عز وجل، أن نعود لهذا المشروع وقد استوى في الأندلس في الفصل الرابع ، لنبحث من جديد عن مظاهر النجاح والإخفاق لهذا المشروع ، وهو في خضم التدافع داخل الأندلس.

ونريد التركيز في هذا الفصل الأخير من هذه الدراسة على مظاهر التأثير والتأثر لهذا المشروع في الحياة الأندلسية بكل مناحيها الاجتماعية والفكرية والإدارية والعمرانية والقضائية، لنرى إلى أي حد حصل التفاعل بين الكيان الأندلسي بكل مميزاته وملابساته، وبين المشروع المرابطي بكل خصائصه وأهدافه ومبادئه.

ومن شأن هذا الفصل أن يسلط لنا مزيداً من الأضواء على الموضوع الرئيس في هذا الكتاب حيث سيمكننا من ملامسة جوانب جديدة من هذا الموضوع ، خاصة وأنه يدور حول التفاعل الذي حصل بينه وبين الكيان الأندلسي.

ولا يخلو هذا الجانب من الكتاب من بعض الإشكالات التاريخية المهمة التي خيمت على موضوع التجربة المرابطية وكانت سبباً في التجني عليها.

ومن ذلك، على مستوى الحياة الاجتماعية اتهام المرابطين بعدم الاندماج في المجتمع الأندلسي، وبأنهم بقوا عبارة عن جالية منعزلة ومنغلقة، وبأن باقي

الفئات المجتمعية الأندلسية ناصبتها العداء وقاطعتها. ومما يستدل به على ذلك ما عرف بقضية اللثام المرابطي وما فرضه من إشكالات أمنية وسياسية.

وعلى مستوى الحياة الفكرية، ما يروجه البعض من إعاقة المشروع المرابطي للنهضة الفكرية التي عرفتها الأندلس قبل حلول المرابطين فيها، ويتم التركيز هنا على إحراق كتاب الإحياء للغزالي، وعدم الاكتراث بالشعر والشعراء، ومعاداة علم الكلام والفلسفة وغيرها من التهم التي رمي بها المرابطون على هذا المستوى.

أما على المستوى الإداري والقضائي، فقد اتهم المرابطون أيضاً بأنهم شكلوا طبقة إدارية وقضائية منغلقة داخل الأندلس، أشبه ما تكون بأوليغارشية بلغة العصر، فعلى حد تعبير الدكتور القادري بوتشيش: «شكل العنصر اللمتوني الذي وفد على الأندلس أوليغارشية عسكرية احتكرت الوظائف العسكرية والسياسية دون غيرها من مكونات المجتمع الأندلسي، وأصبحت طبقة مترفعة عن سائر العناصر الأندلسية الأخرى»[1].

وعلى المستوى العمراني، اتهم المرابطون بتركيزهم على العمارة العسكرية باعتبارهم دولة مغازي أساساً[2]، واكتفوا بتقليد العمارة الأندلسية دون أي إبداع أو تجديد.

فإلى أي حد تصح هذه التهم التي رمي بها المشروع المرابطي في الأندلس؟ وما حدود تفاعل هذا المشروع مع الكيان الأندلسي تأثيراً وتأثراً؟ وما مظاهر نجاحه وإخفاقه في التنزيل على ذلكم الكيان؟

نحاول معالجة هذه التساؤلات في هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث.

في المبحث الأول نستعرض موضوع المرابطين داخل المجتمع الأندلسي مركزين على موقعهم بين فئات هذا المجتمع، ومدى اندماجهم أو انغلاقهم، وحدود تأثيرهم في هذا المجتمع وتأثرهم به.

ونخصص المبحث الثاني للمرابطين والحياة الفكرية في الأندلس، محاولين التأكد مما روجه البعض، قديما وحديثاً، من عرقلتهم لهذه الحياة وتزمتهم

---

1 - القادري بوتشيش: الحياة الاجتماعية في المغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، ج 2، ص 364.

2 - نفسه، ج 3، ص 919.

وانغلاقهم، معرجين على القضايا المهمة التي ترتبط بهذه التهمة وخاصة قضية إحراق كتاب الإحياء للإمام الغزالي، وقضية معاداة الشعر وعلم الكلام والفلسفة.

وفي المبحث الثالث والأخير من هذا الفصل نستعرض مظاهر التأثير والتأثر بين الكيانين المرابطي والأندلسي في الحياة الإدارية والعمرانية والقضائية، لنرى هل كان المرابطون فعلا مجرد طبقة حاكمة ومتغلبة استأثرت بالسلطة دون غيرها وهمشت باقي الكفاءات[1]، وهل كانت عمارتهم مجرد قلاع وحصون عسكرية، وهل كانت قمة في البداوة والبساطة؟ وإلى أي حد افتقرت هذه العمارة إلى الحس الفني الجمالي؟

المبحث الأول



المرابطون والحياة الاجتماعية في الأندلس

نريد في هذا الفصل أن نسلط الأضواء على مدى نجاح المشروع المرابطي في تغيير المجتمع الأندلسي، منطلقين من الفرضية التي بنينا عليها دراستنا، وهي ارتكاز التجربة المرابطية في أساسها على مشروع دعوي تربوي سياسي، يقوم على ثلاثة أهداف كبرى، هي تجديد الدين في النفوس وفي المجتمع، وتحقيق الوحدة بمعنييها المذهبي والسياسي، والتصدي للجهاد للذود عن حياض دار الإسلام وتوسيعها.

ويهمنا في هذا المبحث استقصاء مدى نجاح المرابطين في تحقيق الهدف الأول من مشروعهم هذا في المجتمع الأندلسي، ونتساءل بهذا الصدد عن حدود هذا النجاح؟ ومظاهره؟ والعوامل التي أثرت فيه سلباً وإيجابياً؟

وسنعالج هذه التساؤلات الرئيسة وما يرتبط بها من إشكاليات وقضايا اجتماعية من خلال استعراض بعض مظاهر المعاناة داخل المجتمع الأندلسي تحت الضغط الثنائي المتمثل في حكم ملوك الطوائف بما مثله من ظلم وقهر

---

1 - القادري بوتشيش : الحياة الاجتماعية في المغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، ج 2، ص 364.

وانحراف، وفي التسلط القشتالي بما مثله من تحد حضاري وابتزاز اقتصادي وخطر استراتيجي على الوجود الإسلامي برمته في الأندلس.

وبعد ذلك، نتطرق إلى أهم الخصائص التي تميز بها المجتمع الأندلسي، لنتخذها أرضية لبحث مدى تفاعل الوجود المرابطي مع تلك الخصائص تأثيراً وتأثراً.

ثم نستقصي موقع العناصر المرابطية داخل التركيبة الاجتماعية في الأندلس، مما يساعدنا على اكتشاف مدى تأثيرها وتأثرها في هذا المجتمع، واستقصاء العوامل التي حددت مسار التفاعل بين الكيانين الأندلسي والمرابطي على المستوى المجتمعي، وبالتالي تحليل مدى نجاح المرابطين في تنزيل مشروعهم داخل المجتمع الأندلسي.

أولا : بعض مظاهر المعاناة في المجتمع الأندلسي تحت ضغط حكم ملوك الطوائف والتسلط القشتالي

يجمع المؤرخون والدارسون للأندلس خلال القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي على أن الأوضاع العامة للمجتمع الأندلسي في هذه الفترة كانت غاية في الاختلال والتدهور. فبعد انفراط عقد الدولة الأموية، دب التمزق إلى كيان هذا المجتمع، كانعكاس طبيعي للحكم الطوائفي، القائم أساسا على التجزئة والصراع. وتفشت مظاهر هذه الطائفية في هذا الكيان المجتمعي مما زاده نخراً وضعفاً، وعانت معظم الفئات المجتمعية من عواقب ذلك.

ومن صور هذه المعاناة اشتداد الضغوط الاقتصادية على المجتمع الأندلسي في ظل السياسية الجبائية المجحفة التي سنها ملوك الطوائف من جهة، ومن جهة أخرى في ظل الجزية الباهظة التي فرضها ملوك النصارى على ملوك الطوائف، والتي ازدادت بشكل متفاقم وبشكل تناسبي مع ازدياد ضعف هؤلاء الأمراء، مقابل تقوي الأمراء المسيحيين، وخاصة ألفونسو ملك قشتالة الذي كان يحصل على ما لا يقل عن أربعين كيلوغراما من الذهب سنويا من هذه الجزية[1].

---

1 - Fossier, *Enfance d'Europe, Aspects économiques et sociaux* .Paris 1982. TI. P. 254.

حسب القادري بوتشيش، إبراهيم، «مواقف العلماء الأندلسيين من التحديات الصليبية بالأندلس في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي»، مجلة المؤرخ العربي، عدد 60، السنة 2001، ص 57.

وقد كانت هذه الجزية عاملا إضافيا في تشديد السياسة الضرائبية لملوك الطوائف على رعاياهم، فضلا عن متطلبات حياة البذخ والترف إلى حد المجون التي خيمت على قصور هؤلاء الملوك ومن يحيط بهم، والتي كانت على حساب ما يفرضونه من ضرائب باهظة على الرعية.

ومما زاد هذه الوضعية تأزما ما كانت تتعرض له مختلف المنشآت الاقتصادية من تخريب مستمر من جراء الصراعات الحدودية بين ملوك الطوائف بعضهم ضد بعض من جهة، وبسبب الحملات المسيحية المستمرة من جهة ثانية، وما كان يترتب على ذلك من عدم استقرار الأهالي، واضطرارهم للهجرة المستمرة من مناطق لأخرى بحثا عن الأمن المفقود.

ويصور لنا ابن بسام هذا التخريب في قوله : «فكانت نيران الفتنة [الصراعات السياسية والحدودية بين ملوك الطوائف] بينهم مشتعلة، والرعية مهملة، لأن جملة غلاتهم وجميع اعتمالاتهم تتلف بأيدي تلك الطواغيت»[1].

ونضيف لما سبق، العناء الشديد المترتب عما تعرضت له كثير من الحواضر الأندلسية من حصار شديد وطويل من قبل الممالك المسيحية.

ومن النماذج المعبرة عن ذلك العناء ما ينقله لنا ابن بسام نفسه في حديثه عن بلنسية (Valancia) وهي تعاني من حصار السيد القمبيطور، حيث يذكر أن أهلها عانوا أشد العناء، حتى اضطروا إلى أكل الميتة من الحيوان[2].

ثانيا : بعض خصائص المجتمع الأندلسي وأثر التدخل المرابطي عليها

يستفيض كثير من المؤرخين القدامى والمحدثين في تعداد ما تميز به المجتمع الأندلسي في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي، مما ورثه هذا المجتمع من العهد السالف، ومما كان نتيجة للتحولات الكبرى التي عرفها هذا المجتمع بقيام حكم ملوك الطوائف.

---

1 - Fossier, *Enfance d'Europe, Aspects économiques et sociaux* .Paris 1982. TI. P. 254.

حسب القادري بوتشيش، إبراهيم، «مواقف العلماء الأندلسيين من التحديات الصليبية بالأندلس في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي»، مجلة المؤرخ العربي، عدد 60، السنة 2001، ص 57.

2 - ابن بسام : الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت 1978/1979، 1981، ق 3، ج 1، ص 97.

ومقابل هذه الصورة التي تظهر ما تميز به المجتمع الأندلسي من تحضر وانفتاح تجاوز في كثير من الأحيان الحدود الشرعية، كانت صورة المجتمع المرابطي في منطلقه وأصله غاية في البساطة والبداوة والاستقامة.

فقد كان هذا المجتمع بدويا وقبليا في عاداته وتقاليده، يعتمد أهله أساساً على الرعي، ويعيشون حياة بسيطة في صحرائهم المترامية الأطراف.

والسؤال الذي يفرض نفسه هنا بإلحاح هو إلى أي حد استطاع المرابطون الحفاظ على تلك المواصفات ؟ وهل بقوا بمنأى عن تأثير مواصفات المجتمع الأندلسي الذي حلوا فيه بعد ضمهم للأندلس ؟ وهل أثروا في هذا المجتمع أم تأثروا به فقط دون أن يتمكنوا من تغيير مواصفاته السالفة ؟ وهل نجحوا في تطبيق برنامجهم الدعوي الإصلاحي على المجتمع الأندلسي ؟

في الواقع ، نجد في الأسطوغرافيا الإخبارية، وكذا في الدراسات الجديدة، نوعا من الإجماع على أن فئات واسعة من المرابطين سرعان ما ذابوا في المجتمع الأندلسي، وانخرطوا في عاداته وتقاليده، وبالمقابل قلما تلتفت هذه الدراسات إلى التأثير المرابطي في المجتمع الأندلسي.

ففي الجانب الأول، أي تأثر المرابطين بالمجتمع الأندلسي، تؤكد كثير من هذه الدراسات أن مظاهر المدنية الأندلسية سرعان ما غزت الجالية المرابطية في الأندلس.

فقد روي عن كثير من الولاة المرابطين في الأندلس أنهم أقبلوا على النعم والمتع كغيرهم من الأمراء الأندلسيين، فكانوا يقيمون الحفلات في قصورهم البديعة مثل قصر ابن تافلويت بسرقسطة، وقصر منية الزبير بقرطبة، وكان لعلي بن يوسف معرس يستجم فيه بإشبيلية لا يختلف عما كان للمعتمد. وقد وصفه ابن خاقان بقوله : «هو موضع مستبدع كان الحسن فيه مودع ، ما شئت من نهر ينساب انسياب الأراقم، وروض وشت البرود بدراقم، وزهر يحسد المسك رياه ، ويتمنى الصبح أن يسم به محياه»[1].

1 - ابن خاقان : قلائد العقيان، تحقيق محمد الطاهر بن عاشور، تونس، الدار التونسية للنشر، 1990، ص 178.

كما تأنق الأمراء المرابطون في تشييد القصور والمنيات[1]، وتفنن المهندسون الأندلسيون في زخرفة هذه القصور، التي امتلأت بالعبيد والخدم والإماء والجواري من الإفرنج والسودان[2] كغيرها من قصور الكبراء والمترفين.

إن المتأمل لهذه النصوص وغيرها من النصوص التي تنحو منحاه في وصف حياة كثير من الولاة المرابطين في الأندلس، ليخيّل إليه أنه أمام وصف لأحد قصور ملوك الطوائف، الذين وفد المرابطون إلى الأندلس لمحو منكرهم، فإذا بكثير منهم يواصلون نفس سيرتهم، على الأقل على مستوى الإقامات والبذخ في العيش والتوسع في التمتع بمتاع الدنيا.

وقد سار الوزراء والكتاب والأعيان على نفس المنحى، ونافسوا الولاة في حياة البذخ والترف.

ومن الصور المعبرة عن ذلك، ما نقله لنا ابن عذاري في وصف عرس من أعراس القائد المرابطي سير بن أبي بكر والي إشبيلية قائلاً: «خرج سير بن أبي بكر والي إشبيلية زَافّاً بنفسه فاطمة إلى أمير المُسْلِمين علي بن يوسف، ومشيعا لزوجه حواء بنت تاشفين... فخرجت حواء وأختها من إشبيلية، فلم يعهد مثل ذلك اليوم لهواً وكثرةً ونعماً، خرج فيه الجم الغفير إلى مضارب المحلة»[3].

ويزداد الاستغراب إذا علمنا أن هذا التأثر السلبي بنموذج حياة الترف والبذخ لم يقف عند فئة الولاة، التي يمكننا على كل حال أن نلتمس لها بعض العذر بالنظر إلى كونها خلفت ملوك الطوائف وورثت عنهم قصورهم ومتاعهم مما يغري بالاستمرار على نفس منوالهم في الحياة، بل إن بعض الفقهاء الذين استؤمنوا على المشروع الدعوي المرابطي، وكانوا دعاته وحماته، لم يسلموا هم أيضا من من هذا التأثر.

فقد اتخذ هؤلاء الفقهاء هم أيضا القصور والمنازل الفخمة، كما يروى عن قصر الفقيه ابن حمدين بقرطبة، وقصر ابن عبد العزيز ببلنسية. حيث حفلت

---

1 - انظر وصف ابن خاقان للمنية التي كان ينزلها علي بن يوسف في إشبيلية في قلائد العقيان، ص 194 و195.

2 - ابن عذاري: البيان المغرب، ص 23؛ ابن الخطيب: أعمال الأعلام، ج 3، ص 259.

3 - نفسه، ج 4، ص 57.

هذه القصور بمظاهر البذخ والترف المعروفة في الأندلس، مثلها مثل قصور الولاة والوزراء، من كثرة الخدم والحشم والبسط المزخرفة والأثاث النفيس[1].

ولنا أن نتساءل، بعد استعراض بعض مظاهر تأثر المرابطين بالمجتمع الأندلسي، عن الوجه الآخر للتفاعل المرابطي - الأندلسي، أي مظاهر تأثير المرابطين في المجتمع الأندلسي؟

فمن المعروف أن المشروع المرابطي انطلق أول الأمر باعتباره مشروعا دعويا إصلاحيا يتوخى تجديد الدين، والتوحيد والجهاد.

وقد رأينا أن المرابطين نجحوا إلى حد معتبر في تنزيل الشق التوحيدي والجهادي في الأندلس، بقضائهم على ملوك الطوائف ووضعهم الحد لواقع التجزئة الذي فرضه هؤلاء على الأندلس، وبترسيخهم للمذهب المالكي في الأندلس، وبإيقافهم - ولو مرحليا - للزحف المسيحي وتحريرهم لكثير من المواقع الإسلامية.

فما ذا كان حظ شق تجديد الدين من المشروع المرابطي في واقع المجتمع الأندلسي؟ وإلى أي حد نجح المرابطون في تطهير هذا المجتمع من الانحرافات التي تفشت فيه؟ وهل كان لدخولهم الأندلس أثر على الحياة الخلقية في المجتمع الأندلسي؟

يصعب الحسم في الإجابة عن هذه التساؤلات أمام قلة الإشارات التي تهتم بهذا الجانب من التجربة المرابطية في الأسطوغرافيا الإخبارية التي تركز على الأحداث السياسية والعسكرية، وعلى حياة الخاصة، ولا تلتفت إلا يسيراً لباقي مناحي الحياة الأخرى، ولحياة العامة من الناس.

لكن المصادر الدينية والأدبية تسعفنا في هذا الجانب إلى حد ما بما تضمنته من إشارات يمكنها أن توفر لنا أرضيات مناسبة لتحليل هذا الجانب.

ومن ذلك الفتاوى الفقهية التي تطفح بنوازل تتضمن إشارات مهمة في هذا الصدد.

---

1 - ابن الخطيب : الإحاطة، ج 1، ص 404.

وقد بدأ عدد من المؤرخين المعاصرين يهتمون بتوظيف هذه المصادر الدفينة في دعم البحوث والدراسات التاريخية حول الأندلس خلال القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي.

ومن هؤلاء الدكتور امحمد بنعبود ومصطفى بنسباع اللذان اشتغلا على نوازل ابن الحاج ونشرا سلسلة من البحوث القيمة في هذا الموضوع، مثل بحث»جوانب من المجتمع الأندلسي خلال عصري الطوائف والمرابطين من خلال نوازل ابن الحاج»[1]، وبحث»جوانب مالية في قرطبة في القرن الحادي عشر الميلادي من خلال نوازل ابن الحاج» المنشور في مجلة Sharq Al Andalus، وبحث «الخوصصة والإرث في الوثائق الأندلسية خلال عصر المرابطين».

وممن اشتغل أيضا على المصادر النوازلية في التأريخ للأندلس الدكتور إبراهيم القادري بوتشيش، خاصة في أطروحته لنيل شهادة الدكتوراه بجامعة المولى إسماعيل بمكناس بعنوان «الحياة الاجتماعية في المغرب والأندلس خلال عصر المرابطين»، وفي بحثه «الأسرة الأندلسية والحياة الزوجية من خلال كتب النوازل»، الذي قدم هو الآخر في ندوة «المجتمع الأندلسي من خلال كتب الفقه والنوازل».

كما تعد الدكتورة مرية خيسوس بيغيرا، الأستاذة بجامعة مدريد، من رواد هذا التوجه، وقد شاركت هي الأخرى في الندوة السالفة، كما سبق لها أن أنجزت لائحة بأهم المخطوطات المغربية في النوازل الفقهية بالرباط.

وسجل الأستاذ أحمد اليوسفي أطروحته لنيل الدكتوراه في تحقيق نوازل ابن الحاج في كلية الآداب بتطوان[2].

ومن خلال هذه الجهود العلمية الرصينة، وبالعودة إلى بعض كتب النوازل، يمكننا أن نستنتج أن المرابطين لم يتمكنوا من إحداث التغيير المتناسب مع طموح مشروعهم الدعوي الإصلاحي الذي ضحوا من أجله وحملوه إلى الأندلس.

---

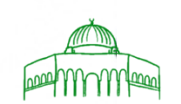
1 - قدم هذا البحث في الدورة الخريفية الثالثة لمركز الدراسات والبحوث الأندلسية بشفشاون حول موضوع «المجتمع الأندلسي من خلال كتب الفقه والنوازل» المنظمة بتاريخ 30 أكتوبر إلى فاتح نونبر 1992، ونشر هذا العرض في مجلة كلية الآداب بتطوان، العدد 7، السنة 1994، ص 45 – 61.

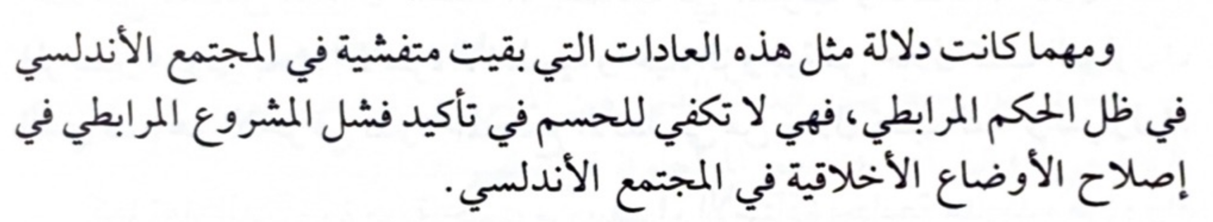
2 - بنعبود امحمد و بنسباع مصطفى : «جوانب من المجتمع الأندلسي خلال عصري الطوائف والمرابطين من خلال نوازل ابن الحاج»، مجلة كلية الآداب بتطوان، العدد 7، السنة 1994، ص 45 – 48.

فقد بقوا عاجزين عن تغيير كثير من العادات المنحرفة التي ابتلي بها المجتمع الأندلسي.

ومن ذلك ما أورده ابن عبدون في رسالته حول الحسبة من تفشي مظاهر اللهو الماجن في حفلات الزفاف، مثل عربدة الشباب المخمور، ورقص الراقصات على أنغام الموسيقى والطرب[1].

ومن دلائل انتشار هذه العادات توجيه مسألة في هذا الموضوع من قبل أحد القضاة الأندلسيين إلى الإمام القاضي عياض، جاء فيها : «سؤال عن رفع مناكر الأعراس، موفقا مُعانا إن شاء الله» وجاء في الجواب :» قرأت – وفقك الله وسددك وأعانك على ما قلدك – سؤالك وفهمت. فما ذكرته فيه من خبر السودان والسودانات ومشيهم في الأعراس، فينبغي أن يمنعوا من ذلك ويزجروا. ومن قام معتليا بهم ودانى عنهم، تعاقبه على قدر اجتهادك. والدفوف التي يلعبون بها ينظر في أمرها على ما توجبه السنة والحق، والله أعلم»[2].





ومهما كانت دلالة مثل هذه العادات التي بقيت متفشية في المجتمع الأندلسي في ظل الحكم المرابطي، فهي لا تكفي للحسم في تأكيد فشل المشروع المرابطي في إصلاح الأوضاع الأخلاقية في المجتمع الأندلسي.

لكن ما يشبه إجماع المؤرخين القدامى والمحدثين حول التحول السريع الذي طرأ على معظم النخبة المرابطية من حال البداوة والشظف إلى حال التحضر والترف، كما مر بنا، هذا التحول مما يعزز القول بمحدودية التأثير المرابطي على المجتمع الأندلسي.

ومع ذلك لن نعدم كثيراً من المظاهر التي تثبت أن المرابطين تركوا بصماتهم الواضحة على المجتمع الأندلسي، ومن ذلك التحول العميق الذي عرفه الشعر والأدب الأندلسيان في العهد المرابطي كما سنرى لاحقاً عند حديثنا عن الحياة الفكرية في الأندلس في العهد المرابطي.

---

1 - ابن عبدون : رسالة الحسبة، تحقيق لفي بروفنسال، ص 54، نقلا عن عبد الواحد بنصبيح : المرابطون بحث في السياقات، مكتبة سلمى الثقافية، ص 47.

2 - عياض : نوازله، مخطوط بالخزانة الملكية بالرباط، ظ ورقة 17، رقم 4042، نقلا عن بنصبيح : المرابطون بحث في السياقات، ص 47.

ولعل الذي يفسر حدود هذا التأثير هو مكانة الجالية المرابطية داخل المجتمع الأندلسي، ومدى اندماجها فيه سلبا أو إيجابا. فما هي إذن المكانة التي تبوأتها الجالية المرابطية داخل المجتمع الأندلسي؟ وما حدود اندماجها فيه؟

ثالثا : موقع المرابطين في المجتمع الأندلسي ومدى اندماجهم فيه ونجاحهم في تنزيل مشروعهم فيه

قبل البحث عن موقع المرابطين داخل المجتمع الأندلسي ومدى اندماجهم فيه ونجاحهم في تنزيل مشروعهم فيه، يجدر بنا أن نلقي نظرة مركزة على طبيعة هذا المجتمع، من حيث الفئات / الطبقات المكونة له، والعلاقات السائدة فيما بينها.

وفي هذا الصدد يمكننا التأسيس على اجتهادات الدكتور إبراهيم القادري بوتشيش في أطروحته السالفة الذكر، وفي غيرها من الدراسات والبحوث التي نشرت له في كثير من الدوريات التاريخية وغيرها.

فقد توصل هذا الباحث إلى أن المجتمع الأندلسي في ظل الحكم المرابطي اتسم بنوع من البناء الطبقي المتدرج، علماً أنه يعطي لعبارة الطبقة مفهوما خاصا بالحقل المفاهيمي الإسلامي بعيدا عن المفهوم الماركسي الموغل في المادية. ويستند في ذلك إلى ما تواتر في بعض الكتابات الإسلامية في العصر الوسيط من ربط عبارة الطبقة بالمفهوم المادي العمراني - بالمعنى الخلدوني للعمران - وخاصة ما أورده ابن خلدون في مقدمته حين قال :» كل طبقة من طباق أهل العمران من مدينة أو إقليم لها قدرة على من دونها من الطباق، وكل واحدة من الطبقة السفلى يستمد بذي الجاه من أهل الطبقة التي فوقه، ويزداد كسبه تصرفاً فيمن تحت يده على قدر ما يستفيد منه»[1].

وبناء على هذا المفهوم يورد لنا بوتشيش عدة إشارات إلى البناء الطبقي للمجتمع الأندلسي في ظل الحكم المرابطي من أقوال المؤرخين والفقهاء المعاصرين لهذه الفترة.

---

1 - ابن خلدون : المقدمة، ج 3، ص 910.

فابن الحاج الذي عايش هذا المجتمع فقيها ومفتياً للمرابطين قسمه إلى ثلاث طبقات : الأغنياء ومتوسطي الحال، والمقلين[1].

والقاضي عياض، الذي يعد من أكابر الفقهاء في ذلك العهد، حصر مكونات المجتمع الأندلسي في طبقتين : الخاصة والعامة[2].

بينما ذهب الحضرمي، وهو من كبار قضاة المرابطين، إلى تقسيم المجتمع الأندلسي إلى ثلاث طبقات : طبقة ينتسب أهلها إلى الوجاهة والكرم والفضل، وطبقة عُدَّ أهلها من اللئام والسفلة، وطبقة ثالثة تتوسطهما[3].

وينحو ابن باجة منحى فلسفيا في تقسيم طبقات المجتمع الأندلسي، وهو الفيلسوف الذائع الصيت في هذا العهد، مستندا إلى ما يسميه الأفعال الروحانية والجسمانية، فميز في هذا المجتمع بين الذين لا يهمهم سوى إشباع شهواتهم الحيوانية، والطبقة الوسطى التي تهتم بالمظهر كوسيلة للتقرب للأعيان جريا وراء مصلحتها، ثم الفقراء.

وإن كانت هذه الإشارات تغنينا في تأكيد الطابع التراتبي للمجتمع المرابطي، فإنها لا تخفي اختلاف أصحابها في هذا التصنيف تبعا للخلفية الفكرية والاجتماعية لكل واحد منهم؛ فمثلا الخاصة الذين اعتبرهم الحضرمي أهل الوجاهة والفضل والكرم، يصمهم ابن باجة باللاهثين وراء شهواتهم الحيوانية.

وإذا تجاوزنا هذه التصنيفات التراتبية، نجد المجتمع الأندلسي في العهد المرابطي مكونا من عدة فئات اجتماعية مختلفة ومتفاوتة في علاقتها بالمرابطين، ويمكننا تصنيف هذه الفئات على الشكل التالي :

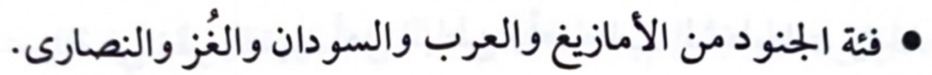
- فئة المرابطين التي تشمل الحكام وجاليتهم من الجنود والحرفيين والخدم.
- فئة الفقهاء ومنهم الوزراء والكتاب والقضاة وموظفو الدولة.

---

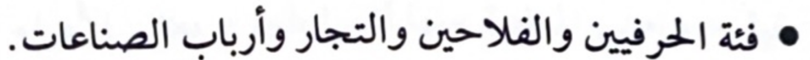
1 - ابن الحاج : نوازله، ص 90 – 91، نقلا عن بوتشيش، إبراهيم القادري : مباحث في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط 1، 1998، ص 118.

2 - عياض، القاضي : الغنية، ص 28، نقلا عن المرجع السابق.

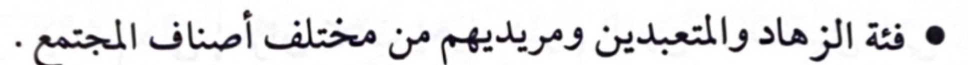
3 - الحضرمي : الإشارة في تدبير الإمارة، نقلا عن نفس المرجع.



- فئة الجنود من الأمازيغ والعرب والسودان والغُز والنصارى.



- فئة الحرفيين والفلاحين والتجار وأرباب الصناعات.



- فئة الزهاد والمتعبدين ومريديهم من مختلف أصناف المجتمع .
- فئة الأدباء والشعراء.
- فئة أهل الذمة من النصارى واليهود المتعاهدين[1].

وطيلة العهد الأول من الحكم المرابطي الذي غطى فترة حكم يوسف بن تاشفين وشطرا كبيرا من حكم خلفه علي بن يوسف، ساد التعايش والوئام بين هذه الفئات رغم تنوع أصولها وأعراقها وأديانها بفضل ما اتصف به هذا العهد من حكم عادل ومساواة بين فئات المجتمع الأندلسي.

لكن بدءا من العهد الثاني من هذا الحكم الذي بدأ في الشطر الثاني من حكم علي بن يوسف، بدأ الصراع يدب بين هذه الفئات، وتعرضت صورة الوحدة الاجتماعية التي خيمت على العهد الأول لكثير من الاهتزاز والاختلال، سواء تعلق الأمر بما وقع داخل الفئة الواحدة مثل الصراع والتنافس على الحكم الذي نخر طبقة الحكام المرابطين، والتنافس على الجاه والحظوة عند الولاة الذي هز طبقة الفقهاء، أو بما كان يندلع بين الطبقات الدنيا من فتن كان خطرها على الحكم المرابطي أشد وأنكى.

ويمكننا الوقوف عند كثير من هذه الفتن التي أسهمت في إفشال المشروع المرابطي في الأندلس، ووضع حد النهاية له في وقت مبكر.

ومن ذلك، الثورات التي فجرها الأندلسيون في وجه المرابطين على خلفية عنصرية تنطلق من أفضلية العنصر الأندلسي المتحضر على العنصر المرابطي الأمازيغي البدوي.

ومن ذلك أيضا، الصراع المرير الذي دب بين فئتي الفقهاء والمتصوفة على خلفية عقدية مذهبية، باعتبار الفقهاء أهل الظاهر الواقفين عند فروع الدين واللاهثين وراء متاع الدنيا من جاه وسلطان، في نظر غرمائهم من المتصوفة،

---

1 - بنصبيح : المرابطون : بحث في السياقات، ص 48 – 49.

وباعتبار المتصوفة في نظر الفقهاء أهل الباطن وأصحاب الشطحات والجاهلين بالأحكام الشرعية.

ولعل الإقدام على إحراق كتاب إحياء علوم الدين، والتضييق على كبار المتصوفة من أكبر تجليات هذا الصراع ، مما جعل المرابطين يدفعون ثمنا غاليا لهذا الصراع العقدي المذهبي، ومما جر عليهم سيلا من الانتقادات اللاذعة سواء في ذلك العهد من قبل غرمائهم الموحدين، أو في عصرنا من قبل بعض المؤرخين.

بل إن ثورة المريدين التي وجهت الضربة القاضية للحكم المرابطي في الأندلس كانت من تجليات هذا الصراع المرير.

ومن الفتن الداخلية التي نخرت المجتمع الأندلسي وعرقلت نجاح المشروع المرابطي في الأندلس، ما ترويه كتب التاريخ المرابطي من إخلال أهل الذمة بعهودهم مع المُسْلمين، إلى حد التآمر على الحكم المرابطي بالاستعانة بالقوى النصرانية وتقديم كَل الدعم التجسسي الاستخباراتي واللوجستكي لها في صراعها مع المرابطين، كما رأينا في مؤامرة النصارى في غرناطة ومحاولتهم استقدام القشتاليين. وقد كانت هذه المؤامرات دافعا للفقهاء في التشدد على أهل الذمة هؤلاء مما جر عليهم نقمة كثير من المستشرقين وتلامذتهم.

كما أن علاقة المرابطين بالمجتمع الأندلسي عرفت نوعاً من التحول من حالة التفاهم والتعاون إلى حالة الصراع والتدابر، أو على حد تعبير بوتشيش - الذي استمده من نظرية ابن خلدون - من «علاقة مشاركة ومساهمة بفضل وفرة مداخيل اقتصاد المغازي خلال فترة البداوة، إلى علاقة توتر وانفصام خلال فترة الترف لرغبة القبيلة السائدة [يقصد لمتونة] في الانفراد بالمجد، وتشددها في السياسة الجبائية لتعويض ما أصاب بيت المال من خلل بسبب سياسة التبذير والبذخ الذي أصاب هذه المرحلة»[1].

مما سبق نخلص إلى أن المرابطين تبوؤوا مكانة مرموقة داخل المجتمع الأندلسي، فكانوا على رأس الفئة الخاصة، واستأثروا بالمناصب العليا في الإدارة والجيش، وحازوا على القسط الأوفر من الثروات والإمكانيات، مع وجوب

1- بوتشيش : الحياة الاجتماعية في المغرب والأندلس خلال عهد المرابطين، ج 3، ص 919.

الانتباه إلى خطر تعميم هذا الحكم، باستحضار ما وصفت به كثير من المصادر التاريخية - وحتى المعادية منها للمرابطين - بعض الأمراء المرابطين من الزهد والتقشف، والحفاظ على الخصال التي تربى عليها الرعيل الأول من حملة المشروع المرابطي، وعلى رأس هؤلاء أمير المسْلمين يوسف بن تاشفين، الذي قيل عنه أنه كان ورعاً متقشفاً، لباسه الصوف، ومأكله الشعير ولحوم الإبل وألبانها[1]. وقد بقي وفيا لهذه الخصال وهو مقيم في الأندلس وسط مختلف أشكال المتع والإغراءات. ولم يبتعد خلفه علي بن يوسف كثيرا عن هذه البساطة فيما عرف عنه من زهد.

ومن جهة ثانية، يمكننا بشيء من التجاوز أن نستنتج مما مر بنا أن المرابطين شكلوا جالية شبه منغلقة، لم تندمج كليا داخل النسيج المجتمعي في الأندلس رغم انفتاح بعضهم على عادات هذا المجتمع وانسياقهم وراء ما عرفت به الخاصة من حياة البذخ والترف. ومن الأدلة التي يمكنها أن تدعم هذا الزعم ما نجده في المصادر التاريخية من تمسك المرابطين ببعض العادات المميزة لهم عن غيرهم، وعلى رأسها عادة التلثم.

ورغم أن هذه العادة جد عادية ومعروفة عند سكان الصحراء وخاصة المرابطين، حتى اعتبرها ابن عذاري وسيلة عادية للوقاية من شدة الحر صيفا، والبرد شتاء؛ وللاختفاء من الأعداء[2] فقد أثارت هذه العادة نقاشات فقهية في المجتمع الأندلسي مما يرفعها إلى مقام القضايا الاجتماعية الكبرى التي تستحق منا الالتفات في تحليلنا للموقع المرابطي داخل المجتمع المرابطي ومدى اندماجهم فيه.

فعادة اللثام عند المرابطين تحولت من رمزية الانتماء إلى مشكل أمني خطير استدعى استصدار الأمراء المرابطين لفتوى فقهية من أحد أكابر المراجع الفقهية آنذاك وهو الفقيه ابن رشد الجد لإضفاء الشرعية على تلك العادة وإزالة ما شابها من لبس وغموض.

---

1 - الناصري : الاستقصا، ج 2، ص 60.

2 - رحمة الله، مليحة : «الحياة الاجتماعية كما وردت في كتاب البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب لابن عذارى المغربي المراكشي»، مجلة المؤرخ العربي، عدد44، السنة 1991/1412، ص 116.

وقد استوقفت هذه القضية، بما لها من طرافة وأهمية، بعض الدارسين المعاصرين ممن يشتغل على توظيف المصادر النوازلية في الكتابة التاريخية، ومنهم الأستاذ حسن حافظي علوي في كتابه «المرابطون : الدولة، الاقتصاد، المجتمع»، حيث تناول فيه قضية لثام المرابطين بالتحليل المستفيض في موضوع شيق بعنوان «اللثام في العهد المرابطي : من رمزية الانتماء إلى المشكل الأمني»[1].

وانطلاقاً من هذه الدراسة، نقف على أن تمسك المرابطين وخدمهم باللثام قد أثار في المجتمع الأندلسي مشكلا أمنياً بالغ الخطورة، حيث غدا اللثام رمزا للرقي الاجتماعي الذي مثلته الطبقة المرابطية الحاكمة، مما حذا بالبعض إلى انتحال هذه العادة للترقي في السلم الاجتماعي، والاستفادة مما كان الملثمون المرابطون يحظون به من الشرف والمكاسب المادية والمعنوية.

ومن جهة ثانية، تمثل المشكل الأمني لظاهرة اللثام في استغلال بعض المنحرفين لها من أجل القيام بأعمال السرقة والسطو وتهديد الناس في أمنهم وعرضهم.

وقد سجل ابن عبدون الذي تقلد رئاسة خطة الحسبة بإشبيلية في عهد علي بن يوسف، هذا التجاوز في قوله : «يجب ألا يُلثم إلا صنهاجي أو لمتوني أو لمطي؛ فإن الحشم والعبيد ومن لا يجب أن يُلثم يلثمون على الناس ويهيبون ويأتون أبواباً من الفجور كثيرة بسبب اللثام وهماً، ويُكلم في ذلك السلطان، فإنهم عتاة، ويمتاز بذلك من عسى أن يُكرم أو يُوقر أو تُقضى له حاجة من المرابطين، لأن العبيد أو الحشم إذا تلثم وغَيَّر شكله حسِبْته رجلا مثيلاً، فتجري إلى بره وإكرامه، وهو لا يتأهل إلى ذلك»[2].

ويُمعن ابن عبدون في توضيح أبعاد هذه الظاهرة ووجوب إحاطتها بكل ما يلزم من إجراءات للحد من عواقبها الأمنية الخطيرة، فيقترح التمييز بين

---

1 - حافظي علوي حسن : المرابطون : الدولة الاقتصاد المجتمع، جذور للنشر، الطبعة الأولى 2007، الرباط، ص 119 - 134.

2 - ابن عبدون، محمد بن أحمد التجيبي : رسالة في القضاء والحسبة، مطبوعات المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة، نصوص وترجمات، تحقيق لفي بروفنسال، مجموعة 2، القاهرة، 1955، ص 28.

لثام أعيان المرابطين ولثام عبيدهم وحشمهم قائلاً : « عبيد المرابطين إن تلثموا، فتكون علامة يعرفون بها، مثل أن يتلثموا بخمار أو بمئزر وشبه ذلك، وكذلك الحشم والأتباع يكون شكلهم غير شكل المرابطين. وهذا أحسن إن قُدر عليه، وفيه منافع كثيرة»[1].

وقد بلغت هذه القضية درجة من الخطورة استدعت الالتجاء إلى مؤسسة الإفتاء لتقول كلمة الفصل فيها، ولتضع الحد من تشكيات المجتمع الأندلسي من العواقب الأمنية المتفاقمة لها.

ومن جهة ثانية، ساهم اتهام الموحدين غرماءهم المرابطين بالتشبه بالنساء بتمسكهم باللثام وتغطية وجوههم، بينما نساؤهم يخرجن سافرات الوجوه في التشهير بالمرابطين، وبالتالي في تسليط المزيد من الأضواء على هذه الظاهرة، مما عزز خطورة الظاهرة ورفع مقامها إلى مقام القضايا الاجتماعية الكبرى التي اكتنفت التعامل المرابطي مع المجتمع الأندلسي، وعرقلت اندماج المرابطين في هذا المجتمع .

ويضيف الباحث حافظي عاملا ثالثاً ساهم في تضخيم القضية، وهو استنكار المغاربة للتلثم في الصلاة، واعتبار بعض الصوفية هذه الظاهرة رمزاً للتكبر والاستعلاء[2]؛ ويستدل على ذلك بجواب أحد مشايخ الصوفية بمراكش لما سأله أحد زعماء المرابطين عن كيفية الالتحاق بأهل الطريق، فأمره بترك اللثام، ولما فعل، عقَّب عليه بقوله :«قد لحقت بأهل الطريق وزال عنك الكبر»[3].

كل العوامل السالفة أدت إلى رفع القضية، كما أسلفنا، إلى الفقيه الكبير ابن رشد من خلال سؤال جاء فيه : «هل يجب عليهم التزامه [يقصد المرابطين والتزام اللثام]، أو يستحب ذلك لهم، أو هو مكروه لهم، يستحب لمن قام على العبادة منهم أن يطرحه، أم يستحب ذلك؟

---

1 - نفس المصدر، ص 28.

2 - حافظي : المرابطون : الدولة الاقتصاد المجتمع ، ص 122.

3 - التادلي، ابن زيات : التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي، تحقيق أحمد التوفيق، منشورات كلية الآداب، الرباط، 1984، ص 254.

«فأجاب ابن رشد : تصفحت سؤالك ووقفت عليه. وقد خلق الله الخلق أجمعين، وجعلهم شعوبا وقبائل، وباعد بينهم في البلاد، وخالف بينهم في الأزياء والهيئات. فلا يجب على أحد منهم الرجوع عما اختاره في زيه وهيئته إلى زي سواه وهيئته، لأن ذلك من قبيل الجائز المباح للعباد. قال الله عز وجل : ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾[1].

«والتلثيم للمرابطين هو زيهم الذي اختاروه لأنفسهم ونشئوا عليه وتوارثوه ودرجوا عليه خلفا عن سلف، فلا كراهية فيه، بل يستحب لهم التزامه والمحافظة عليه، وتكره لهم مفارقته، لأنه شعارهم الذي تميزوا به من سائر الناس في أول أمرهم، إذا قاموا بدعوة الحق ونصرة الدين، ففي التزامهم إياه، لتظهر كثرتهم ويتوفر في أعين الناس عددهم، غيظ للمشركين وعز للمسلمين، لأنهم حماتهم الذابون عنهم والمجاهدون دونهم. ويكره لمن كان معروفا به منهم فنبذ الدنيا وأقبل على العبادة أن يطرحه تواضعا وزهادة ومن باب الشهرة؛ ولئلا ينسب إليه الرياء والسمعة، ومخافة أن يذكر بذلك حتى يشار إليه فيه بالأصابع ؛ فربما دخلت عليه داخلة من قبل الشيطان، لأنه يأتي الإنسان من كل وجه.

فقد روي عن النبي عليه السلام أنه قال : «ما استوى رجلان صالحان، أحدهما يشار إليه». وروي عنه عليه السلام أنه قال : «كفى بامرئ من الشر أن يشار إليه بالأصابع في دينه ودنياه إلا من عصم الله». فلا ينبغي أن يفعل ذلك إلا القوي في دين الله الراجي للقوة على دفع الشيطان عن نفسه في ذلك بفضل الله تعالى. ومن التزمه استحب له أن يزيله عند الصلاة، فإن صلى به تمت صلاته، ولم يكن عليه إثم ولا حرج، وبالله التوفيق»[2].

---

1 - سورة الأعراف، الآية 32.

2 - ابن رشد : فتاوى ابن رشد، تحقيق المختار بن الطاهر التيلي، دار الغرب الإسلامي، 1987، ج 2، ص 963-966؛ الونشريسي : المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1981، ج 1، ص 225.

ومن خلال استفاضة ابن رشد في الجواب عن سؤال اللثام، وحرصه البادي للعيان على تبرير التزام المرابطين به، ودحض حجج ودعاوي من يستنكره عليهم، ندرك أن هذه الظاهرة كانت مثاراً للنقاش، وأضحت قضية اجتماعية كبرى ومظهرا من مظاهر ضعف اندماج المرابطين في المجتمع الأندلسي، كما كانت في نفس الوقت دليلا على ما يكنه بعض الأندلسيين من تحفظ على الوجود المرابطي في الأندلس.

نخلص من هذا الاسترسال أن المرابطين شكلوا الطبقة الحاكمة في الأندلس، واستأثروا بالنعم والجاه والسلطة، ولم يندمجوا كليا داخل النسيج المجتمعي الأندلسي، وإن انساق كثير منهم وراء عاداته وتقاليده.

ومن الناحية المبدئية، يخال المرء أن هذه المكانة المرموقة التي حظي بها المرابطون داخل النسيج المجتمعي الأندلسي من شأنها أن توفر الدعم اللازم لإنجاح المشروع المرابطي داخل المجتمع الأندلسي، بما وفرته لحاملي هذا المشروع من وسائل التأثير والتوجيه والتحكم في القرار السياسي، فضلاً عن امتلاك وازع السلطان، إلى جانب وازع القرآن الممثل في الدعوة المرابطية ومشروعها الإصلاحي والتوحيدي والجهادي.

لكننا إزاء ما سبق أن سجلناه من محدودية نجاح هذا المشروع في التأثير على المجتمع المرابطي، بل انسياقه الملحوظ في مسارات ذلك المجتمع وخياراته وتقاليده؛ إزاء ذلك، يحق لنا أن نتساءل عن العوامل التي أفرزت هذا الفشل، والعراقيل التي حالت دون نجاح المرابطين في تنزيل مشروعهم الإصلاحي في المجتمع الأندلسي، في الوقت الذي تحققت لهم الفرص الداعمة لهذا المشروع؟

فهل يعود ذلك إلى خلل بنيوي في المشروع المرابطي الموصوف بالبساطة وافتقاد البعد الفلسفي والتقعيد النظري؟ أم يعود ذلك إلى أخطاء حملة المشروع من الأمراء المرابطين الذين فرطوا في واجبهم في بث هذا المشروع وترسيخه، وانشغلوا بالمواجهة العسكرية اليومية مع الأعداء، ومن الفقهاء الذين وصفوا بالتكالب على الدنيا والسلطة والجاه وبالانشغال بالتفريعات

الفقهية؟ أم أن مرد هذا الإخفاق هو طبيعة المجتمع الأندلسي بما اتصف به من تحضر وتعقيد وانفتاح مما استعصى معه انقياده للمشروع الدعوي المرابطي؟ أم يعود الأمر إلى التحديات الداخلية المتمثلة في الفتن والثورات والمؤامرات، وضخامة التحديات الخارجية المتمثلة في تهديدات الممالك النصرانية المستمرة وفي الثورة الموحدية؟

في الحقيقة، يصعب تغليب أي من العوامل السالفة في تفسير إخفاق الدعوة المرابطية في إحداث تغيير كبير في المجتمع الأندلسي. فكل هذه العوامل تضافرت في إفراز تلك النتيجة، وإن تفاوتت في درجة تأثيرها.



المبحث الثاني

المرابطون والحياة الفكرية في الأندلس

إن موضوع «المرابطون والحياة الفكرية في الأندلس»، الذي سنتناوله في هذا المبحث، يُعد موضوعاً شائكاً للغاية؛ لأنه شكل الموضوع الأساس لانتقاد التجربة المرابطية والتهجم عليها وتجريحها، بل وتجريمها قديماً وحديثاً، وراجت فيه عدة أطروحات مغلوطة[1]، تستوجب ضرورة المراجعة والتصحيح.

فقد اتهمت الدولة المرابطية بعرقلة نمو الحياة الفكرية في الأندلس قديما وحديثا، واستغل أصحاب هذه التهمة قضايا مختلفة لدعمها، مثل إحراق كتاب: «إحياء علوم الدين» للإمام أبي حامد الغزالي، والموقف المتحفظ من علم الكلام والفلسفة، وعدم الاهتمام بالشعر والشعراء، وغيرها من القضايا الشائكة التي تلقي بظلالها السوداء على هذا الموضوع.

ونحاول في هذا الفصل تحليل هذه القضايا، وحتى تكون المعالجة موضوعية، نتعرض للحملة ضد المرابطين، من حيث تاريخها، وخلفياتها، ومضمونها في المبحث الأول، ثم نحاول استجلاء الحقيقة من خلال رصد ملامح الحياة الفكرية

---

1 - انظر تفاصيل هذه الجملة في : حسن جلاب : الدولة المرابطية: قضايا وظواهر، الوراقة الوطنية، مراكش، الطبعة الأولى، 1997م، ص 107 وما بعدها.

وتطورها في العهد المرابطي في المبحث الثاني، على أن نعرج على الحياة الأدبية ومظاهر ازدهارها في المبحث الثالث، لنختم ببعض خلاصات الكتاب ونتائجه في هذا الفصل.

أولاً : الحملة ضد المرابطين : تاريخها وخلفياتها ومضمونها

تاريخ الحملة على المرابطين وخلفياتها

لم تتعرض دولة مغربية لمثل ما تعرض له المرابطون من انتقاد لاذع استهدف النيل من أسسها، وغمطها حقها وقدرها ضمن الدول التي توالت على حكم المغرب، رغم ما قدمته هذه الدولة من خدمات جليلة لإسلام والمسلمين في المغرب والأندلس وبلاد السودان[1]. مما خلف صورة حالكة السواد لفترة حكمهم، أهم مميزاتها أنهم قوم بدو جفاة، لا هم لهم سوى الغزو والنهب، وأنهم كانوا وبالا على الغرب الإسلامي عامة وعلى الأندلس خاصة بما تسببوا فيه من عرقلة النمو الحضاري طيلة فترة حكمهم التي لم تتجاوز - لحسن الحظ عند هؤلاء المنتقدين - أكثر من قرن واحد.

وإذا تتبعنا مصادر هذه الحملة والمبررات التي تسوقها هذه المصادر للترويج لها، نكتشف بسهولة ويسر أن وراءها خلفيات واضحة وأسبابا ظاهرة.

فقديما انطلقت هذه الحملة أساساً مع بعض شعراء بلاطات ملوك الطوائف الذين لم يتوانوا في قرض أشعار هجائية لاذعة في حق المرابطين، من أمثال اليكي وابن اللبانة، صاحب المعتمد، والتطيلي، وابن حمديس وابن عبد الصمد وغيرهم.

ومن هذه الأشعار الهجائية قول أبي بكر يحيى بن سهل اليكي، الذي اشتهر بالهجاء والتندر في هذا العصر :

في كل من ربط اللثام دناءة ... ولو أنه يعلو على كيوان
ما الفخر عندهم سوى أن ينقلوا ... من بطن زانية لظهر حصان

---

1 - أمليد، محمد : «الدولة المرابطية أو الجماعة المفترى عليها»، مجلة الفرقان، عدد 14، السنة 1988، ص 49.

المنتمون لحمير لكنهم وضعوا القرون مواضع التيجان
لا تطلبن مرابطا ذا عفة واطلب شعاع النار في الغدران[1]

ويعود سبب حملة هؤلاء الشعراء على المرابطين إلى ما لحق بهم من عواقب وخيمة بعد ضم المرابطين للأندلس وعزلهم لملوك الطوائف، حيث فقدوا - من جراء ذلك - ما كانوا ينعمون به من امتيازات في كنف أولياء نعمتهم، وحرموا حياة البذخ والترف التي كانوا يعيشونها في بلاطات هؤلاء.

ومن جهة أخرى وجد هؤلاء الشعراء أنفسهم في العهد المرابطي في شبه بطالة، نتيجة التحول الذي أحدثه المرابطون في مسار الحياة الفكرية والأدبية، مما سنتعرض له في هذا الفصل. ومن ذلك عدم اتخاذ مجالس رسمية للشعر والغناء التي تعودها هؤلاء الشعراء في العهد الطائفي، وعدم الاكتراث كثيرا بمدح الشعراء المتملقين، وصبغ الفنون الشعرية بصبغة الجدية والجهاد.

وهناك طرف ثان من أهل الأندلس ساهم في هذه الحملة ضد المرابطين، ويتعلق الأمر هنا ببعض أدباء الأندلس الذين لم يتورعوا عن اختلاق القصص الغريبة لتأكيد أفضلية عدوة الأندلس على عدوة المغرب في إطار المباهاة والمفاخرة بين العدوتين، ورمي المغاربة عامة، والمرابطين خاصة، بكل أنواع الشتم.

ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه الشقندي[2] الذي خلف أكثر عبارات الاستهزاء والسخرية والتنقيص في حق المرابطين، في رسالته المشهورة، التي وضعها في مناظرته مع أبي يحيى بن المعلم الطنجي خلال حكم الناصر الموحدي في بلاط يحيى بن أبي زكريا حاكم سبتة[3]، حول التفاضل بين العدوتين، بيد أن مداخلة الطنجي ضاعت، بينما انتشرت مداخلة الشقندي وذاع صيتها، وقد جاء فيها: «فما كان أعظم مباهاتهم [يقصد المرابطين] إلا قول العالم الفلاني عند الملك

---

1 - المغربي، ابن سعيد : المغرب في حلى المغرب، ج 2، ص 266.

2 - هو أبو الوليد إسماعيل بن محمد، المنسوب إلى شقندة (Secunda)، وهي قرية مطلة على نهر قرطبة مجاورة لها من جهة الجنوب؛ عاصر العهد الموحدي وتوفي عام 629هـ، وقد نشرت رسالته هاته في نفح الطيب، ط مصر، ج 4، ص 177-208.

3 - Hespperis Tamuda. 1936. T22. P.133، حسب جلاب، حسن: «مواقف من رجالات الدولة المرابطية وأدبها»، مجلة حوليات كلية اللغة العربية، عدد 8، 1996، ص 197.

الفلاني، والشاعر الفلاني مختص بالملك الفلاني. وليس منهم من بذل وسعه في المكارم [...] وقد سمعت ما كان من الفتيان العامرية مجاهد ومنذر وخيران، وسمعت عن الملوك العربية بنو عباد وبنو صمادح وبنو الأفطس وبنو ذي النون وبنو هود، كل منهم قد خلد فيه من الأمداح ما لو مدح به الليل لصار أضوأ من الصباح.». يقصد هنا التنويه بازدهار شعر المدح عند ملوك الطوائف.

ويواصل الشقندي نقده اللاذع للمرابطين خاصة وللأمازيغ الذين ينتسبون إليهم عامة، مخاطبا إياهم بكل تقريع : «وبالله ألا سميت لي بمن تفخرون قبل هذه الدعوة المهدية؟ أبسقوت الحاجب، أم بصالح البرغواطي؟ أم بيوسف بن تاشفين الذي لولا توسط ابن عباد لشعراء الأندلس في مدحه، ما أجروا له ذكراً، ولا رفعوا لملكه قدراً.

«وبعد ما ذكروه بوساطة المعتمد بن عباد، فإن المعتمد قال له، وقد أنشدوه : أيعلم أمير المُسْلمِين ما قالوه؟ قال : لا أعلم، ولكنهم يطلبون الخبز!!.

«ولما انصرف عن المعتمد إلى حضرة ملكه، كتب له المعتمد بن عباد رسالة فيها :

بنتم وبنا فما ابتلت جوانحنا شوقا إليكم ولا جفت مآقينا

حالت لفقدكم أيامنا فغدت سودا وكانت بكم بيضا ليالينا

«فلما قرئ على يوسف بن تاشفين هذان البيتان، قال للقارئ : يطلب منا جواري سوداً وبيضاً، فقال له القارئ : لا يا مولانا، ما أراد إلا أن ليله كان بقرب أمير المُسْلمِين نهاراً، لأن ليالي السرور بيض، فعاد نهاره ببعده ليلاً، لأن ليالي الحزن ليالٍ سود. فقال له يوسف : والله جيد، أكتب له في جوابه : أن دموعنا تجري عليه، ورؤوسنا توجعنا من بعده»؛ ويعلق الشقندي ببالغ السخرية على هذا الزعم قائلا : «فليث العباس بن الأحنف قد عاش حتى يتعلم من هذا الفاضل رقة الشوق»[1]. ولا يخفى للناقد المتفحص ما في هذه الرسالة من مبالغات وتهافت كبير في حق المرابطين، على خلفية طائفية عنصرية انطلق منها الشقندي ومن ماثله.

1 - المقري : نفح الطيب، ج 4، ص 181 – 188.

ولقد تأججت هذه الحملة أكثر في العهد الموحدي، وكانت من المعاول التي استخدمتها الدعاية الموحدية بكفاءة عالية في تقويض أركان المشروع المرابطي برمته، وتشويه سمعة القائمين عليه.

وقد اتخذت الحملة ضد المرابطين في هذا العهد أشكالاً مختلفة[1]، وساهمت فيها أطراف متعددة.

أهم هذه الأشكال وأخطرها وأشدها على التجربة المرابطية، ما تصدى له المهدي بن تومرت نفسه مما يمكننا تسميته بالهجوم الإيديولوجي أو المذهبي الذي استهدف تقويض الأسس المبدئية للمشروع المرابطي، حيث أباح لنفسه رمي المرابطين بكل النقائص والمثالب، وصولاً إلى حد رميهم بالكفر والزندقة، وما يقتضيه ذلك في حكم الشرع من إباحة دمائهم وأملاكهم.

ومن أشكال هذه الحملة ضد المرابطين في العهد الموحدي كذلك، ما قام به كثير من مؤرخي الموحدين من تشويه متعمد للتاريخ المرابطي، إرضاء لملوكهم من الموحدين، فنسبوا إلى المرابطين كثيرا من النقائص والشنائع. ويمثل عبد الواحد المراكشي في كتابه «المعجب» نموذجا واضحا لهذا الشكل.

ومع ذلك فمن الموضوعية أن نعترف بأن بعض هؤلاء المؤرخين - بمن فيهم المراكشي نفسه - أنصفوا المرابطين في كثير من إشاراتهم، خاصة في بداية حكمهم، واعترفوا بما قدموه من جهود جبارة لإنقاذ الوجود الإسلامي في الغرب الإسلامي.

وحديثا، استمرت هذه الحملة على يد بعض المستشرقين - مع استثناءات[2] - وخاصة الإسبان منهم، الذين عمدوا إلى توظيف سلبي لنصوص القدامى دون تمحيص وتدقيق، واتخاذها مطية لرمي التجربة المرابطية بكل أنواع التنقيص والتحقير. وذلك تحت وطأة التعصب الديني وكراهية المجهود الجهادي الجبار الذي بذله المرابطون في مواجهة الزحف النصراني في الأندلس، كما هو الحال بالنسبة لفيليب حتى؛ ومعاداة للطابع الديني الذي اتسمت به التجربة المرابطية،

1 - الجراري، عباس: «تطور الأدب الأندلسي في عهد المرابطين»، مجلة المناهل، عدد 16، السنة السادسة 1979، ص 40.

2 - من المستشرقين المنصفين: انخل جنثالت بالنثيا، انظر كتاب: تاريخ الفكر الأندلسي، ترجمة حسين مؤنس، الطبعة 1، القاهرة 1955.

والدور الطلائعي للفقهاء والعلماء في هذه التجربة، كما هو الحال بالنسبة لدوزي الذي يعد بحق متزعم هذه الحملة في صفوف المستشرقين.

ونجد صنفا آخر من المؤرخين الإسبان الذين ناصبوا الدولة المرابطية أشد العداء، وينتمي هؤلاء إلى القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وينطلقون من خلفية متعصبة للقومية الإسبانية، تنبني على أطروحة استمرارية السيرورة التاريخية لإسبانيا المسيحية، دون اعتبار للفترة الإسلامية وللعنصر الأندلسي المرتبط بها، على أساس أنه دخيل. وأشهر ممثلي هذا الاتجاه المؤرخ الإسباني كلاوديو سانشيت البورنوث (Claudio Sanchez Albornoz)[1] الذي عاش خلال النصف الأول من القرن العشرين، والذي يعتبر الفتح الإسلامي للأندلس كارثة وطنية وخطأ تاريخيا أوقف التطور الإسباني في الاتجاه الأوربي[2]؛ ومن المؤيدين لهذه الأطروحة المستعرب الإسباني إمليو غارسيا غوميث الذي يرفض هو الآخر اعتبار الكيان الأندلسي جزء من تاريخ إسبانيا[3].

ويمكننا أن نضيف هنا الحملة التي شنتها أطراف كثيرة قديما وحديثا على المرابطين، انطلاقا من خلفية التعاطف مع المعتمد بن عباد فيما أصابه من نكبة على يد يوسف بن تاشفين، ولا سيما الدارسين المشارقة ذوي النزعة القومية، الذين اعتبروا ابن عباد ممثلا لهذه النزعة بأصله العربي ضد المرابطين الأمازيغ، وببراعته الشعرية العالية مقابل عدم اكتراث المرابطين بالشعر وعدم تذوقهم لفنونه. وأشهر ممثلي هذا التوجه عبد الله عنان، الذي لا يرى في الدولة المرابطية «سوى دولة دينية عسكرية قبل كل شيء، ولم تكن بطبيعتها البدوية الخشنة تميل إلى الأخذ بأساليب التمدن الرفيعة أو تتجه إلى رعاية العلوم والآداب «ليستخلص «إن ما عمدت إليه الحكومة المرابطية في مطاردة البحوث الكلامية والفلسفية كان له اثره في صد الحركة الفكرية وفي تأخرها»[4].

---

1 - ابن عبود، محمد : «يوسف بن تاشفين عند المؤرخين الإسبان : خاسنطو بوش فيلا نموذجا»، ندوة يوسف بن تاشفين، العدد 1، أبريل 2000، سلسلة منشورات مؤسسة البشير، ص 23-24.

2 - Claudio Sanchez Albornoz : *De la Invasion Islamica al Estado Continental* (entre la creaciov y el ensayo) . Madrid 1985. P. 17.

3 - ابن عبود : «يوسف بن تاشفين عند المؤرخين الإسبان : خاسنطو بوش فيلا نموذجا»، ص 25-26.

4 - عنان، عبد الله : عصر المرابطين والموحدين بالأندلس، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر 1964، ج 2، ص 438.

بعد استعراضنا للأطراف التي شاركت في الحملة على المرابطين، وتعرفنا على الخلفيات التي أطرت هذه الحملة، والتي يمكننا تصنيفها إلى :

- خلفية تعارض المصالح (وفي هذا الإطار تدخل حملة شعراء ملوك الطوائف).
- خلفية التعصب القومي (وضمنها يمكن إدراج حملة بعض أدباء الأندلس القدامى وبعض الدارسين المشارقة المحدثين).
- الصراع الإيديولوجي (وتدخل في هذا الإطار حملة المهدي بن تومرت ومؤرخي دولته).
- التعصب الديني والحضاري (وتندرج في هذا الإطار أحكام بعض المستشرقين).
- التقليد الأعمى (ويندرج في هذا الفصل ما ردده بعض الدارسين العرب المتأثرين بالدراسات الاستشراقية).

بعد هذا الاستعراض، نتساءل عن مضامين هذه الحملات، وما علاقتها بموضوع هذا الفصل وهو المرابطون والحياة الفكرية في الأندلس؟

مضامين الحملة على المرابطين

عموماً، يمكننا إجمال مضامين هذه الحملات في ثلاث تهم أساسية وجهت إلى المرابطين، ولها ارتباط وثيق بالفصل الذي نحن بصدده.

أما التهمة الأولى، فهي تكتسي بعدا حضاريا، ومفادها رمي الدولة المرابطية بكونها دولة بدوية همجية، لا قبل لها بالحضارة السامقة التي مثلتها الأندلس، ولم يتقن القائمون عليها سوى الإغارة والحرب والنهب.

ويعد المستشرق دوزي رائد هذه التهمة، وهو الذي تولى كبرها، حيث ذهب إلى أن دخول المرابطين إلى الأندلس «كان نذيرا بانقلاب بعيد المدى، فقد دالت دولة الحضارة، وقامت الهمجية على أنقاضها. أما حسن الإدراك فقد حلت محله الخرافات... فبدلا من أن نسمع مساجلات العلماء في دور العلم، ومناقشتهم

في الفلسفة، ونشيد الشعراء، وغناء أهل الموسيقى؛ بدأنا لا نسمع إلا أصوات الفقهاء وصليل السيوف»[1].

وفي العبارة الأخيرة من هذا النص [لا نسمع إلا أصوات الفقهاء وصليل السيوف] إشارة واضحة إلى خلفية موقف دوزي السالفة، وهي معاداة ارتكاز المشروع المرابطي على دور الفقهاء والعلماء، وتصديه للجهاد ضد النصارى.

ونجد عند عبد الله عنان - تقريبا - نفس الموقف، ولو بحدة ألطف، حين يقول: «لم تكن [الدولة المرابطية] سوى دولة دينية عسكرية قبل كل شيء، ولم تكن بطبيعتها البدوية الخشنة تميل إلى الأخذ بأساليب التمدن الرفيعة، أو تتجه إلى رعاية العلوم والآداب»[2].

وباعتبار الحياة الفكرية مبنية أساساً على المستوى الحضاري، تتأكد العلاقة بين هذه التهمة الحضارية التي رمي بها المرابطون وموضوع فصلنا هذا.

أما التهمة الثانية التي رمي بها المرابطون، فهي أشد ارتباطا بموضوع هذا الفصل؛ وهي ذات بعد فكري صرف، ومفادها كون المرابطين قوما جهالا، عملوا على تقريب الفقهاء واحتفوا بفقه الفروع السطحي، وبالعلوم النقلية النصية، وعادَوْا العلوم العقلية من فلسفة وغيرها، وحاربوها بلا هوادة.

فحسب المراكشي، دان المرابطون «بتكفير كل من ظهر منه الخوض في شيء من علوم الكلام، وقرر الفقهاء عند أمير المؤمنين تقبيح علم الكلام وكراهية السلف له»[3].

ونفس الحكم تردده بعض الدراسات الاستشراقية والعربية، وخاصة عند المستشرق دوزي الذي يلح على أن المرابطين لم يولوا كبير عناية لأمر العلوم[4]، وعند أشباخ الذي يتهم المرابطين بأنهم طاردوا العلوم الفلسفية والكلام التي تنكرُها تعاليمُهم، وحظروا قراءة الكتب التي تحتويها وأحرقوها علنا[5].

---

1 - جلاب: «مواقف من رجالات الدولة المرابطية وأدبها»، حوليات كلية اللغة العربية، م. س، ص 115.

2 - نفسه.

3 - نفسه، ص 114.

4 - نفسه، ص 115.

5 - نفسه، ص 116.

أما عبد الله عنان، فيذهب أبعد من ذلك حينما يلح على أن ما عمدت إليه السلطة المرابطية من مطاردة البحوث الكلامية والفلسفية كان له أثره في عرقلة الحركة الفكرية في الأندلس خلال العهد المرابطي وفي تأخرها[1].

ويستند هؤلاء غالباً في تهمتهم هاته على قضيتين سلطت عليهما كثير من الأضواء في الحياة الفكرية بالأندلس خلال العهد المرابطي، وهما قضية إحراق كتاب إحياء علوم الدين للغزالي، وقضية نكبة ابن العريف وابن برجان.

أما التهمة الثالثة التي تشكل مضمون الحملة على المرابطين، فهي ذات بعد أدبي؛ ومؤداها اتهام المرابطين بالجهل باللغة العربية وفساد ذوقهم الأدبي، وعدم اكتراثهم بالشعر والفنون الرفيعة التي تحتاج إلى ذوق رفيع عَدِمه المرابطون في نظر من اتهمهم بذلك، وسعيهم إلى تحطيم الروح الشعرية التي عرفتها الأندلس قبل تدخلهم فيها، نتيجة طبيعتهم البدوية الصحراوية الخشنة.

وبناء على هذه الاعتبارات التي بنى عليها هؤلاء تهمتهم هاته، كان لزاما في نظر الشكعة - الذي مثل هذا الاتجاه إلى حد بعيد - «أن ينتكس الشعر ويهبط مستواه حتى يتم تقريبه إلى أذهان المرابطين العوام»[2].

ولعل الشكعة يقصد هنا بانتكاس الشعر الأندلسي في عهد المرابطين، ابتعاده عن المدح التملقي والغزل المستهتر والمتهتك والمجون المكشوف، ويقصد بتقريب الشعر من العوام اهتمام هذا الشعر بالتحريض على الجهاد، ومدح المجاهدين، والتغني بمكارم الأخلاق !

وقديما، بلغت الجرأة بالشقندي - مدفوعا بالتعصب الأعمى لأهل الأندلس - إلى رمي المرابطين في شخص يوسف بن تاشفين بالجهل المطلق باللغة العربية، وعدم فهمه للشعر العربي، وبأن شعراء الأندلس قد ترفعوا عن مدحه، وعزفوا عن ذلك، لولا توسط المعتمد بن عباد. بل تجاوز الشقندي هذا كل حدود المروءة لينعت هذا القائد العظيم بالبغل والمغاربة بالحمر...[3]

---

1 - جلاب : «مواقف من رجالات الدولة المرابطية وأدبها»، حوليات كلية اللغة العربية، م. س، ص 117.

2 - نفسه، ص 117.

3- نفسه، ص 212.

ونفس النعوت القدحية والأحكام القيمية الجزافية، يرددها كثير من المستشرقين، وعلى رأسهم دوزي الذي لم يتورع عن وصف يوسف بن تاشفين «بالرجل التافه»[1].

وينطلق هؤلاء - غالباً - في هذه الأحكام من قضية نكبة المعتمد بن عباد ونفيه إلى أغمات، وما اكتنفها من حرمانه مما كان يتمتع به من حياة الترف والبذخ، واضطرار بناته للغزل للناس لضمان قوتهن، وغيرها من الملابسات التي اعتبرها هؤلاء دليلاً قاطعاً على بداوة المرابطين ومجافاتهم للشعر والفنون.

تلكم إذن، هي مجمل التهم التي رمي بها المرابطون في ارتباطهم بالحياة الفكرية في الأندلس خلال عهدهم، وقد تبينا خلفياتها وأسبابها ومضامينها.

وبقي لنا أن نسبر أغوار الكتاب في مصادر الفكر والأدب والتاريخ، استثمارا للبعد التوثيقي التاريخي للنصوص، واستنطاقها بحثا عن الحقيقة، وذلك من خلال رصد مظاهر الحياة الفكرية في الأندلس خلال العهد المرابطي، وإلقاء الضوء على ما تعلق بها من إشكالات وقضايا، ثم نردف ذلك بالكتاب عن مظاهر التدخل المرابطي في الحياة الفكرية بالأندلس.

ثانيا : مظاهر تأثير المرابطين في الحياة الفكرية في الأندلس

من الطبيعي أن يخلف المرابطون بصماتهم على الحياة الفكرية في الأندلس، من خلال مختلف مظاهر تدخلهم في هذه الحياة وتأثيرهم فيها.

ويمكننا رصد ذلك في ثلاثة مظاهر أساسية تمثل بوضوح أشكال التأثير المرابطي في الحياة الفكرية بالأندلس؛ وهي إعلاء مكانة الفقهاء، والتحفظ على بعض العلوم والفنون، وصبغ الحياة الفكرية بصبغة جديدة.

استرجاع الفقهاء لمكانتهم بفضل رعاية المرابطين لهم

فبخصوص المظهر الأول، فهو يعود أساساً إلى طبيعة المشروع المرابطي في ارتباطه الوثيق بالفقهاء الذين شكلوا على الدوام دعامته الأساسية، حيث يجمع

1 - أنخل بالنثيا، المرجع السابق، ص 21.

الباحثون على أن الدعوة المرابطية في أصلها دعوة دينية إصلاحية، قائمة على أسس شرعية، لذلك منحت مكانة خاصة ومتميزة للفقهاء والعلماء، الذين كان لهم الدور الطلائعي في حياتها الفكرية، تصحيحا لمسارها، وتحديدا لاتجاهاتها وتياراتها، وتوجيها لمجالاتها المختلفة.

وبالنظر إلى هذه الطبيعة المتميزة للدولة المرابطية ومكانة الفقهاء فيها، اتهم الكثيرون هذه الدولة بأنها خضعت لاستبداد الفقهاء، وتحكمهم في مراكز القرار فيها، ومصادرتهم للرأي الآخر؛ وكل ذلك خلف انعكاسات سلبية على أثر المرابطين في الحياة الفكرية خاصة بالأندلس، وطبع هذه الحياة بطابع الجفاء والجمود والسطحية والبداوة.

لتوضيح هذا الإشكال، لابد أن نبرز دور الفقهاء في المشروع المرابطي، ثم نعرج على القضايا الشائكة التي يفرضها هذا الدور، محاولين إبراز آثار ذلك على الحياة الفكرية في الأندلس.

تكاد كل الدراسات المهتمة بالدولة المرابطية تتفق، في تتبعها لمسار بناء هذه الدولة وتطورها، على الدور الريادي الذي قام به الفقهاء على طول هذا المسار، إن على مستوى النشأة، وقد كانت الانطلاقة بمبادرة من عدد من فقهاء المالكية، وبزعامة الفقيه عبد الله بن ياسين، أو على مستوى عوامل التوسع والاستمرار، إذ كان الفقهاء دعاة الحركة وطلائع الفتح وسند السلطة التنفيذية، أو خلال مسالك الارتداد، وقد أرجع البعض سقوط الدولة إلى استبدادهم وتحجرهم.

يبدو واضحا أن المرابطين عملوا، ككل التجارب الإسلامية، على توظيف الفقهاء والعلماء في مشروعهم الإصلاحي، لكنهم تجاوزوا حد التوظيف العادي، ليجعلوا من الفقهاء ركنا أساسا في دعوتهم وسياستهم، وركيزة يقوم عليها مشروعهم.

ولم يكن ذلك من منطلق مقتضيات سياسية عامة فقط، بل كان أيضا عن منطلق الحاجة الماسة والملحة إلى ذلك[1].

1- حمادي، علي : الفقهاء في عصر المرابطين، ص 588.

وقد برزت هذه الحاجة منذ الخطوات الأولى للحركة المرابطية، وازدادت مع توسع هذه الحركة وتحولها إلى دولة مترامية الأطراف.

فقد تبنى ابن ياسين منذ البداية سياسة تقوم على استمالة الفقهاء، حيث يحدثنا ابن أبي زرع عن مبادرته في بعث مال عظيم، مما اجتمع عنده بعد الانتصارات الأولى في الصحراء من الزكاة والأعشار والأخماس، إلى طلبة بلاد المصامدة وقضاتها، مما جعل أمر المرابطين يشتهر في جميع بلاد الصحراء، وبلاد القبلة، وبلاد المصامدة، وسائر بلاد المغرب[1].

وتبدو الأهداف من هذه المبادرة واضحة وهي تهيئة جو عام في المناطق المزمع فتحها، وجعل الفقهاء دعاة موالين للحركة وسندا لتوسعاتها.

وقد أثمرت هذه السياسة بسرعة، إذ يذكر ابن أبي زرع وابن خلدون أن دخول المرابطين في مناطق المغرب كان بدعوة من فقهاء سجلماسة ودرعة، رغبة في تطهيرها من ظلم بني مغراوة.

وقد تكررت نفس العملية في دخول فاس وسبتة والأندلس، حيث تلقى المرابطون في كل هذه المناطق دعوات صريحة من الفقهاء بالقدوم، ووجدوا فيهم كل المساعدة والتأييد.

أما في الأندلس - الذي يهمنا في هذه الدراسة - فبعد الانتصار الكاسح الذي أحرزه المرابطون في الزلاقة، ازدادوا مهابة ومكانة في أعين أهل الأندلس، وقد أكد المراكشي ذلك قائلا «فسُرَّ بهم أهل الأندلس وأظهروا التيمن بأمير المُسْلِمِين، والتبرك به، وكثر الدعاء له في المساجد وعلى المنابر»[2].

وبذلك أذكى التدخل المرابطي بالأندلس روح الجهاد في أهلها وخاصة الفقهاء، الذين زاد هذا التدخل من رصيدهم المعنوي ومن اعتبارهم المبدئي، ورفع من مكانتهم الاجتماعية.

فالمصادر تجمع على أن الفقهاء كانوا يميلون إلى المرابطين، إما لدوافع خاصة تتعلق بتهميشهم من قبل جل ملوك الطوائف، أو لدوافع عامة تفسرها الدعوة

---

1 - ابن أبي زرع : روض القرطاس، ص 126.

2 - المراكشي : المعجب، ص 129.

المرابطية التجديدية وسياستهم الإصلاحية العادلة، وانتصارهم للمذهب المالكي. ومن عوامل ميل فقهاء الأندلس إلى المرابطين أيضاً، الوضعية العامة للأندلس تحت ملوك الطوائف، وما عرفت به من ضعف وتمزق وانحلال، وحال هؤلاء الملوك من البذخ والانحراف والترف والظلم وضعف الوازع الديني، فضلا عن التقاتل والصراعات الشخصية المريرة التي تغذيها أطماع التملك والتوسع ليس إلا، وبالمقابل كانت تتردد عن المرابطين صورة سلوك مخالف تماما يتسم بالاستقامة والورع والتدين الشديد والعدل. ويضيف البعض ما يصل إلى أسماع الفقهاء حول المكافأة المالية، التي كان يقدمها المرابطون للفقهاء الموالين لهم، وهذا اعتبار قد يبدو ضعيفا إذا علمنا أن ما كان يغدقه أمراء الطوائف على فقهائهم أعظم بكثير من تلك المكافأة إذا صح حصولها[1].

أما العوامل الخاصة، فبعض المصادر تشير إلى سعي بعض الفقهاء إلى إسقاط حكم أمراء الطوائف بما كان لهم من ثارات شخصية معهم، حيث أن بعضهم ينتمي لعائلات نكل بها أمراء الطوائف. منهم المحدث أبو القاسم الحسن بن عمر الهوزني، رئيس بني الهوزني الأشبيلي؛ حيث يذكر المقري أن هذا الفقيه حرض أمير المسْلمين على المعتمد حتى أزال ملكه[2]، بدافع التنافس الواقع بين البيت الهوزني والبيت العبادي؛ فقد كان عمر الهوزني والد أبي القاسم ضمن المجلس الرباعي الذي اختاره أهل إشبيلية لتسيير شؤونهم، عند انتهاء العهد الأموي، لكن ابن عباد استأثر بالسلطة دون بقية الأعضاء، وزاد من إذكاء هذه العداوة قتل المعتضد بن عباد لأبي حفص عمر الهوزني والد أبي القاسم في ظروف جد شنيعة[3].

وهذه الرواية تثبت أن النظام الطائفي رافقته عدة نكبات، وخلف عددا كبيرا من الناقمين، خاصة بين العائلات العلمية الكبرى، التي لاشك أنها تحمست كثيرا لوضع الحد لهذا النظام الفاسد.

ومن هذه العائلات يمكن ذكر بيت بني مغيث، وهو من أكبر بيوتات قرطبة، وقد نكل العباديون برئيسه الوزير أبي الحسن مغيث بن محمد بن يونس بن عبد

1- حمادي: دور الفقهاء في العصر المرابطي، ص 117.

2 - المقري: نفح الطيب، ج 3، ص 336.

3 - ابن بشكوال: الصلة، ج 1، ص 863.



الله، الذي توفي في سجنهم بإشبيلية سنة 469 هـ عن عمر يناهز ستا وسبعين سنة. وهذا البيت يضم عددا من كبار الفقهاء الذين احتلوا مكانة مهمة في العهد المرابطي، أمثال يونس بن عبد الله؛ وكذا بيت بني مخلد القرطبي، وهم أحفاد محدث الأندلس ابن مخلد، حيث نكب العباديون، بأحد أفراد العائلة القاضي محمد بن أحمد بن مخلد[1]. وكذا بيت بني حزم أبناء الفقيه المشهور ابن حزم الظاهري، حيث اضطهد العباديون والدهم، وأحرق المعتمد كتبه[2]، وقد شارك أحد أفراد هذه العائلة في الزلاقة، واستشهد فيها، وهو أبو رافع الفضل.

ويمكننا أن نستشف من بعض المصادر وجود عامل آخر مهم ساهم كثيرا في استمالة الفقهاء إلى المرابطين وهو وجود سياسة مرابطية خفية كانت تخطط على ما يبدو، وببطء وبدقة، لإسقاط أمراء الطوائف، وكانت تعتمد أساسا على دور الفقهاء كوسطاء بينهم وبين أهل الأندلس.

ففي كتاب التبيان يمكننا أن نستشف التصعيد الذي أحدثه التدخل المرابطي في أزمة أمراء الطوائف، وخاصة في الجانب المالي، فيذكر ابن بلقين أن وجود الحامية المرابطية كان يكلف هؤلاء مصاريف طائلة، في الوقت الذي يشجع فيه هذا الوجود العامة على عدم دفع الضرائب غير الشرعية، وعلى التظلم ضد أمرائهم، وذلك كله حرض المرابطين على إظهار موقف الحياد، لكنهم فتحوا أبوابهم للفقهاء واتخذوهم واسطة مع الرعية.

يقول ابن بلقين: «كانت تلك فترة أخرج الله فيها أضغان سلاطين الأندلس، ورعيتهم في ذلك يأتون أفواجا شاكين لما وجدوا لمن أسندوا إليه، فالراضي فيهم يلتمس الزيادة، والساخط يرجو الانتقام، وجعلوا في شكاويهم فقهاءهم وسائط، يقصدون نحوهم، منهم الفقيه ابن القليعي، الذي صار ضياؤه بتلك المحلة مغناطيسا لكل صادر ووارد، يجد بهم السبيل إلى الطلب للقدر الذي قدره الله.

«ورأى سلاطين الأندلس عند ذلك من تحامق رعاياهم وامتناعهم من مغارم الإقطاع التي كانت عليهم، مع احتياجهم إلى الإنفاق، ما قلق به وساء الظن

1 - نفسه، ج 2، ص 385.

2 - المقري: نفح الطيب، ج 2، ص 287.

من أجله : جيش يكلفونه كل عام، [يقصد الحاميات المرابطية المرابطة على ثغور الأندلس]، ومجاملات تلزم المرابطين كثيرة، وتحف متوالية. لو فرط فيها في شيء لانحرفت عليهم الأحوال، ثم رعايا تمتنع من تأدية ما تقوم به الحال الموصوفة... ولقد كان القليعي المذكور في تلك المحلة يخاطب إخوانه بحضرتنا ألا يعطونا شيئا ويعدهم بما كان...»[1].

فهل وصل الأمر - حسب ما نفهم من هذا النص - إلى تجريد أمراء الطوائف من جزء من سلطتهم وسيادتهم، ونقلها مرحليا إلى الفقهاء، خاصة أننا نجد نفس الدور الذي تصدى له القليعي في غرناطة عند فقهاء آخرين، مثل أبي مطرف الشبعي قاضي مالقة، الذي كان يتصل بيوسف بن تاشفين، ليبلغ شكوى سكان هذه المدينة ضد أميرها تميم بن بلكين[2].

ومما زاد من استعادة الفقهاء لمكانتهم في هذا العهد أن بعض ملوك الطوائف انتبهوا إلى هذه الوساطة التي يقوم بها الفقهاء بين العامة والمرابطين، فنحوا إلى التقرب بدورهم إلى هؤلاء الفقهاء، لنيل الحظوة عند المرابطين.

ويمكننا أن نلتقط بعض الإشارات التي تفيدنا في تأكيد ذلك من بعض المصادر، ومنها أن ابن بلقين الذي أورد أن المعتمد بن عباد أحكم مع الفقهاء فتواهم ضد ابن رشيق صاحب مرسية، التي كانت في نفس الوقت لصالح المرابطين؛ وذكر مثلا أن يوسف بن تاشفين أعمل عقله فيما دار بين المعتمد وهذا الأخير «ودبره برأيه، وقال وما ينبغي لنا مفاسدة ابن عباد من أجل ابن رشيق لاحتياجنا إليه فيما نحن بسبيله، ونحن لم نأمن أمر الرومي، والأوكد علينا في هذا الوقت مداراة ابن عباد حتى ترينا الأمور وجوهها، فنتعسف على ابن رشيق في الذي أظهر من الخلاف على صاحبه... وصنع مجلسا أفتوا فيه بإزاحته عن المُسْلمين»[3].

عموما، يمكننا أن نجزم بأن دعوة المرابطين، مثل سياستهم، أعادت للفقهاء مكانتهم الريادية داخل الأندلس، ووضعتهم في طليعة إدارة الحياة الفكرية وتوجيهها حسب ما اقتضته فلسفتهم في الحياة ومصالحهم.

---

1 - ابن بلقين : التبيان، ص 109 - 110.

2 - ابن الخطيب : أعمال الأعلام، ص 236.

3 - ابن بلقين : التبيان، ص 111-112.

وقد حرص الفقهاء على مكافأة المرابطين على هذا الفضل من خلال الدعاية الواسعة النطاق والبالغة الأثر التي قاموا بها لصالحهم، منذ ظهور دعوتهم في العدوة المغربية؛ وكذا من خلال تزعمهم في الأندلس لتيار الاستنجاد بالمرابطين لمواجهة الزحف القشتالي.

لكن المكافأة الكبرى على هذا الدور، وفي نفس الوقت الأثر الأكبر لهذه المكانة الجديدة التي أصبح الفقهاء يتبوءونها داخل المجتمع الأندلسي، هي سلسلة الفتاوى التي أصدرها فقهاء الأندلس وزملاؤهم في باقي أنحاء العالم الإسلامي، والقاضية بخلع ملوك الطوائف والبت النهائي في مصيرهم.

وعلى كل حال، فإن أول أثر خلفه التدخل المرابطي في الأندلس على حياتها الفكرية، هو استعادة الفقهاء لمكانتهم الريادية في المجتمع الأندلسي، التي فقدوها خلال العهد الطائفي لصالح شعراء ملوك الطوائف وندمائهم.

وهذا التحول كانت له انعكاسات كبيرة على المسار العام لهذه الحياة الفكرية، وأهمها تحديد طبيعة هذا المسار وتوجهاته.

وسنتناول هذا الأثر من خلال استكشاف الملامح العامة لهذا المسار، والوقوف عند قضية حرق الإحياء، التي كان لها، ولا شك، الأثر البالغ في تقييم أثر المرابطين على الحياة الفكرية في الأندلس.

التحولات التي أحدثها التدخل المرابطي على الحياة الفكرية في الأندلس

بخصوص الملامح الكبرى لأثر التدخل المرابطي في الحياة الفكرية في الأندلس، وبالتركيز على فن الشعر الذي كان أساس الحياة الفكرية في الأندلس آنذاك، يمكننا تسجيل مجموعة من التحولات التي أحدثها هذا التدخل.

أول هذه التحولات يتجسد على مستوى الموضوعات التي تناولها الشعر الأندلسي تحت التأثير المرابطي. فقد تراجعت إلى حد كبير موضوعات اللهو والمجون والخمر والغزل الفاحش المرتبطة بطبيعة الحياة في ظل ملوك الطوائف الذين شجعوا التعاطي لهذه الموضوعات، وحل محلها تيار شعري ديني وخلقي جاد، يقوم على التغني بالورع والتقوى والشجاعة والجهاد في سبيل الله، وغيرها من القيم والمثل التي انبنى عليها المشروع المرابطي.

وفي طليعة الشعراء الذين جسدوا هذا التحول في أشعارهم، نذكر أبا عامر بن أرقم، وأبا بكر بن رحيم، وابن وهبون، وابن عطية، وابن الصيرفي، وابن خفاجة، والسنتمري...

ويبدو هذا التحول طبيعيا، بالنظر إلى طبيعة المشروع الذي حمله المرابطون إلى الأندلس، وارتكازه على الجهاد والتقوى والورع.

ومن هذه التحولات أيضاً، تراجع فن المدح الذي ذاع صيته في عهد ملوك الطوائف، وما نتج عن ذلك من غياب المجالس الرسمية للشعر في بلاطات الأمراء المرابطين، خلاف ما كان عليه الأمر بالنسبة لبلاطات ملوك الطوائف؛ لكن، مع ذلك، واكب كثير من الشعراء تحركات الأمراء المرابطين، وسطروا ملاحمهم الجهادية في قصائدهم، حتى قال ابن عذاري، متحدثاً عن يوسف بن تاشفين: «وقد امتدحه الشعراء في حركاته وغزواته، وصدوره وروده، فأجزل لهم العطاء»[1].

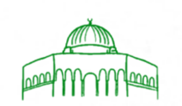
وإذا كان البعض يفسر هذا التراجع لفن مدح الملوك والأمراء إلى جهل هؤلاء باللغة العربية، وعدم تذوقهم لفن الشعر، بسبب أصلهم الأمازيغي وبداوتهم - كما مر بنا سالفاً - فمن الإنصاف تفسير ذلك بجدية هؤلاء الأمراء وترفعهم عن التملق والتزلف، وانشغالهم بالجهاد، عوض الانغماس في مجالس الشعر والمدح والغناء والمجاملات.

ومن هذه التحولات كذلك، ظهور موجة جديدة اكتسحت الشعر الأندلسي في هذه الفترة، وكانت انعكاساً لطبيعة المشروع المرابطي، وهي موجة الزهد والمدح النبوي.

ويمثل أبو إسحاق الألبيري، بحق، تيار الزهد في هذا العصر، بزهدياته المشهورة التي تنم عن روح دينية إيجابية مشبعة بالورع والتقوى، وليس عن روح انهزامية تلوذ بالزهد فراراً من قساوة ظروف الحياة، كما هو الحال عند كثير من شعراء الزهد؛ ومن أشعار الألبيري نذكر:

1 - ابن عذارى: البيان المغرب، طبعة بيروت 1967، ج 4، ص 47.

يا أيها المغتر بالله   فر من الله إلى الله
ولذ به واسأله من فضله   فقد نجا من لاذ بالله[1]



ومن ذلك أيضاً قوله :

ويل لأهل النار في النار   ماذا يقاسون من النار
تتقد من غيظ فتغلي بهم   كمرجل يغلي على النار[2]

أما تيار النبويات الذي علا نجمه في هذا العهد، فقد شمل مدح الرسول، صلى الله عليه وسلم، وآل بيته رضي الله عنهم، والتغني بمكارمهم. ومن رواد هذا التيار ابن أبي الخصال، خاصة في قصيدته المعروفة بـ «معراج المناقب ومنهاج الحسب الثاقب»، التي نقتطف منها :

فمن لي وأنى لي بريح تحطني   إلى ذروة البيت الرفيع المطنب
إلى الهاشمي الأبطحي محمد   إلى خاتم الرسل المكين المقرب[3]

ومن التحولات الأخرى التي عرفها الشعر الأندلسي نتيجة التدخل المرابطي في الأندلس، يمكننا أن نضيف ازدهار شعر الموشحات والأزجال، الذي اعتمد على اللغة العامية، على يد عدد من الشعراء، أمثال أحمد التطيلي، ويحيى بن بقى، وأبي بكر بن باجة، وابن قزمان، وغيرهم. ولا ينم هذا الازدهار عن هبوط الذوق، وعجز عن التعبير باللغة الفصيحة، كما يرى من يتهم المرابطين بعرقلة الحياة الفكرية في العهد المرابطي، بقدر ما يعبر ذلك عن انفتاح على الحياة اليومية، وقدرة على التجديد، خاصة وأن رواد هذا الفن هم أنفسهم من أبدع في الشعر العربي الفصيح[4].

ونختم حديثنا عن أثر التدخل المرابطي في الحياة الفكرية في الأندلس، بالإشارة إلى ازدهار لون آخر من الشعر، يعبر عن المستجدات السياسية

---

1 - الألبيري، أبو إسحاق: ديوان الألبيري، تحقيق إحسان عباس، طبعة بيروت، ص 114.

2 - نفسه.

3 - الجراري عباس : «تطور الأدب الأندلسي في عهد المرابطين»، مجلة المناهل، عدد 16، السنة السادسة 1979، ص 45.

4 - نفسه، ص 47.

التي طرأت على الأندلس في ذلك العهد، وهو شعر المعارضة السياسية والفكرية.

وقد تضمن هذا الشعر أربعة اتجاهات :

• الاتجاه الأول ضد ملوك الطوائف، وأهم رواده أبو الحسن بن الجد، وابن سارة، وأبو بكر بن الروح الإشبيلي، وعبد الجبار صاحب الأرجوزة المشهورة التي يقول فيها عن ملوك الطوائف :

فأهملوا البلاد والعبادا وعطلوا الثغور والجهادا
واشتغلت أذهانهم بالخمر وبالأغاني وسماع الزمر
وزادهم في الجهل والخذلان أن ظاهروا عصابة الصلبان
فاستولت الروم على البلاد واستعبدوا حرائر العباد[1]

• والاتجاه الثاني من هذا الشعر السياسي المعارض، وجه ضد الأمراء المرابطين أنفسهم، على يد جماعة من الناقمين عليهم، وفي طليعتهم الشاعر الهَجَّاء أبو بكر اليكي، ومن أهاجيه هذه الأبيات :

إن المرابط لا يكون مرابطا حتى تراه إذا تراه جبانا
تجلو الرعية من مخافة جوره لجلائه اذ يلتقى الأقرانا
إن تظلمونا ننتصف لنفوسنا يجني الرجال فنأخذ النسوانا[2]

ومن تقلبات الشعراء أن نفس الشاعر هو الذي مدح المرابطين بقوله :

قوم لهم شرف العلا من حمير وإذا انتموا صنهاجة فهم هم
لما حووا إحراز كل فضيلة غلب الحياء عليهم فتلثموا[3]

• وكان الاتجاه الثالث من هذا الشعر موجها ضد الفقهاء، لما كان لهم من حظوة لدى المرابطين، ومن متزعمي هذا الاتجاه ابن البتى الذي يقول في نقد لاذع لهؤلاء الفقهاء :

---

1 - ابن بسام : الذخيرة، ق 1، المجلد 2، ص 430.

2 - ابن سعيد : المغرب، طبعة دار المعارف، ج 2، ص 268.

3 - نفسه.

أهل الرياء لبستم نامـوسكم كالذئب أدلج في الظلام العاتم
فملكتم الدنيا بمذهـب مالك وقسمتم الأموال بابن القاسم
وركبتم شهب الدواب بأشهب وبأصبغ صبغت لكم في العالم[1]

ونجد نفس النقد اللاذع للفقهاء حتى عند بعض الشعراء الموالين للمرابطين أمثال ابن خفاجة الذي يقول عنهم :

درسوا العلوم ليملكوا بجدالهم فيها صدور مراتب ومجالس[2]

• الاتجاه الرابع في هذا الشعر السياسي المعارض الذي ازدهر في الأندلس نتيجة التدخل المرابطي فيها، هو التعاطف مع المعتمد بن عباد بما يمثله عند أصحاب هذا الاتجاه من جبهة مضادة للمرابطين، ومن بُعْدٍ أندلسي مقابل البعد المغربي للمرابطين.

ويتجسد هذا الاتجاه في شعر المعتمد نفسه الذي صدر عنه في منفاه بأغمات، وكذا في شعر شيعته الذين لم يتوقفوا عن زيارته في منفاه والتعبير عن مدى تعاطفهم معه، إلى جانب رثائه بعد وفاته.

ويمثل كل من الشاعرين ابن اللبانة وابن عبد الصمد هذا الاتجاه، ومن ذلك مطلع قصيدة ابن اللبانة وهو يخاطب نديمه السابق المعتمد في منفاه قائلا :

رويدك سوف توسعني سرورا إذا عاد ارتقاؤك للسـرير
وسوف تحـلني رتب المعالي غداة تحل في تلك القصور[3]

ونلمس في هذا البيت أن ابن اللبانة لا يخفي أمله في استعادة نديمه المعتمد لملكه، ليغدق عليه من رتب المعالي، كما عوده يوم كان ملكا على إشبيلية؛ وفي ذلك ما فيه من معارضة بادية وقوية للوجود المرابطي في الأندلس.

ونشير أيضاً إلى مرثية ابن عبد الصمد في المعتمد بن عباد، التي يقول في مطلعها :

---

1 - المراكشي : المعجب، ص 171.
2 - المراكشي : المعجب، ص 171.
3 - نفسه، ص 157.

ملك الملوك أسامع فأنادي أم قد عدتك عن السماع عوادي[1]

ولعل مرد هذا التعاطف الكبير الذي حظي به المعتمد بن عباد، والذي شكل مستندا مهما للحملة ضد المرابطين، يرجع في بعض أسبابه إلى ما صدر عن المعتمد وعن أصحابه من شعر حزين يصفون فيه ذل الأسر والمنفي.

ولا شك أن ازدهار هذا النوع من الشعر في الأندلس إبان الحكم المرابطي، رغم ما يمثله من معارضة قوية وصريحة لهذا الحكم، يعد دليلاً ساطعاً على ما توفر في ذلك العصر من حرية التعبير، التي جعلت أصوات شعراء المعارضة مسموعة ومرعية. وفي ذلك أيضا حجة ضد من يتهم المرابطين بالتحجر والتضييق على الشعراء وخنق أنفاس المعارضين.

وعموما، عرف شعر الأندلس تحت الحكم المرابطي تحولات نوعية بنيوية اقتضتها طبيعة المشروع الذي حمله المرابطون إلى الأندلس؛ فعلى حد تعبير المستشرق غرسية غومت : «إن الشعر الأندلسي لم يمت في عصر المرابطين، وكل ما حدث أنه كيَّف نفسه بما يلائم الظروف الجديدة التي أحاطت به. بيد أن من الإنصاف أن نقرر أن خلفاء يوسف بن تاشفين لم يلبثوا أن استسلموا لسلطان الثقافة الأندلسية القاهرة، وأصبحوا أقرب إلى الأندلسيين منهم إلى الأفارقة»[2].

ومن الجدير بالإشارة هنا أن التحولات التي أحدثها التدخل المرابطي على الحياة الفكرية في الأندلس، لم تقتصر على الشعر، وإن كانت أكثر وضوحاً فيه لما كانت له من أهمية في ذلك العصر؛ لكنها شملت باقي جوانب الحياة الفكرية الأخرى.

ومن ذلك ازدهار النثر، وخاصة في أبواب كانت لها صلة وثيقة بنمط الحياة الجديدة الذي فرضه الوجود المرابطي في الأندلس، مثل الكتابات المتعلقة بالسيرة النبوية، على غرار رسالة ابن أبي الخصال المعروفة ب «ظل الغمامة

---

1 - ابن خاقان : قلائد العقيان، طبعة أولى، مصر 1320، ص 13.

2 - غرسية، جومت : الشعر الأندلسي، ترجمة د. حسين مؤنس، القاهرة 1952، ص 27-28.

وطوق الحمامة»، ومذكرات السيرة الذاتية، التي مثلتها مذكرات الأمير ابن بلقين المشهورة بكتاب التبيان، وأدب الرسائل الديوانية الذي ازدهر كثيراً في هذا العهد، بمساهمة كبار أعيان كتاب الأندلس الذين ضمهم المرابطون إلى دواوينهم، أمثال عبد الله بن أبي الخصال وأخيه أبي مروان، وأبي القاسم بن الجد المعروف بابن الأحدب، وأبي بكر بن محمد المعروف بابن القبطرنة.

وفي هذا الموضوع، يعترف المراكشي - الذي رأينا أنه كان من متزعمي الحملة على المرابطين - أن يوسف بن تاشفين اجتمع له «من أعيان الكتاب وفرسان البلاغة ما لم يتفق اجتماعه في عصر من الأعصار»[1]. ومن هؤلاء الأعيان عبد الرحمن بن أسباط، ومحمد بن عبد الغفور، وعبد المجيد بن عبدون، وأبو بكر بن القصير.

ويكرر المراكشي نفس الشهادة في حق الأمير علي بن يوسف الذي بالغ في انتقاده، قائلاً عنه أنه كان «يستدعي أعيان الكتاب من جزيرة الأندلس، وصرف عنايته إلى ذلك، حتى اجتمع له منهم ما لم يجتمع لملك»[2].

وتبقى قضية إقدام المرابطين على إحراق الإحياء ملقية بظلالها القاتمة على الحياة الفكرية في الأندلس خلال العهد المرابطي، مما يوجب علينا الوقوف عند هذه القضية واستجلاء حقيقتها، والدوافع التي أدت إليها في آخر هذا الفصل.

ثالثا : ملابسات إحراق كتاب «إحياء علوم الدين»، وأثر ذلك على الحياة الفكرية في الأندلس خلال العهد المرابطي

سبق أن بينا حقيقة المرجعية الفكرية للحركة المرابطية وخصائصها، واتضح لنا أن هذه الدولة قامت أساساً على مرجعية فقهية مالكية، بمساهمة كبار فقهاء المالكية في الغرب الإسلامي، وذلك وفق فهم عملي يبتعد عن الإغراق في الجانب الفلسفي العقائدي النظري، ويركز على الجانب التطبيقي الفروعي.

---

1 - المراكشي : المعجب، ص 164.

2 - نفسه، ص 173.

فهل يعني ذلك أن المرابطين انغلقوا على هذه المرجعية وقاموا بمصادرة الرأي المخالف، كما قد نفهم من إقدامهم على حرق كتاب الإحياء وبَطْشِهم بابن عريف، وابن برجان؟

لقد كان يوسف بن تاشفين على صلة طيبة بأبي حامد الغزالي، صاحب كتاب «إحياء علوم الدين»، كما يدل على ذلك استفتاؤه إياه في أحد عظائم الأمور كخلع ملوك الطوائف.

كما كان الغزالي يقدر يوسف بن تاشفين أيما تقدير، حتى قيل إنه أعجب به ورحل إليه، فلما وصل الإسكندرية علم بوفاته فعدل عن رحلته[1].

لكن في عهد ابنه علي، وبالضبط في سنة 503هـ، تم نسف هذه الصلة الطيبة بين الطرفين، بموافقة هذا الأمير على فتوى ابن حمدين، قاضي قضاة قرطبة في ذلك العهد، القاضية بإحراق كتاب الإحياء.

وقد أثارت هذه القضية نقاشا حادا قديما وحديثا[2]، فبالغ البعض في ذلك إذ اتخذوها ذريعة للطعن في عقيدة المرابطين، واتهامهم بالمروق عن الدين، كما هو

---

1 - عنان : دولة الإسلام بالأندلس، ص 78.

2 - من الذين تناولوا هذا الموضوع، نخص بالذكر:
- يوسف أشباخ : تاريخ الاندلس في عصر المرابطين والموحدين، ص 493.
- المستشرق كارل بروكلمان : تاريخ الشعوب الإسلامية، الجزء 2، ص 322.
- الشيخ عبد الله كنون : النبوغ المغربي، ج 1، ص 76-77.
- الأستاذ محمد ابن تاويت الطنجي : مقدمة كتاب ترتيب المدارك للقاضي عياض، ومجلة المناهل، عدد 19، ص 26-27.
- الأستاذ محمد اليعقوبي البدراوي : «إحراق كتاب الإحياء في المغرب الإسلامي»، مجلة المناهل، عدد 9، سنة 1977.
- داريو كبانلاس : مجلة الأندلس، سنة 1952، ص 223-232.
- عباس الجراري : «التيار الفقهي المرابطي ومدى تأثيره على الأدب»، مجلة دعوة الحق عدد 4 و5، السنة 16.
- محمد رضا الشبيبي : أدب المغاربة والأندلسيين، طبعة 2، ص 64 وما بعدها.
- حسن السايح : «موقف عياض من الإمام الغزالي»، في «ندوة الإمام مالك: دورة القاضي عياض، بمراكش، مارس 1981، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، الجزء الثاني، ص 241.
- عبد السلام شقور في رسالته الجامعية : القاضي الأديب، نشر دار الفكر المغربي سنة 1983، ص 44. 47.

الشأن عند ابن تومرت وشيعته، واعتبرها البعض سببا في زوال ملك المرابطين واستئصال شأفتهم[1]؛ وجعلها آخرون حجة لوصم عصرهم بالانحطاط الثقافي، والجمود الفكري، والتعصب المذهبي، كما نجد عند بعض المستشرقين، ومن نحا منحاهم من المعاصرين.

وفي المقابل سعت بعض الدراسات لتبرئة المرابطين مما نسب إليهم، وإضفاء الشرعية على تصرفهم في قضية الإحراق، فسقطت في اتهام الإمام الغزالي حجة الإسلام بما يوجب فعلاً إحراق مؤلفه الإحياء.

وما بين هذين الموقفين المتناقضين، نتخذ مسلكا وسطا في محاولتنا لتبين وجه الحق فيما وقع.

ونتساءل في هذا التحليل عن حقيقة كتاب «إحياء علوم الدين» للإمام أبي حامد الغزالي وطبيعته؟ وما الذي أثار المرابطين في مضامينه؟ وهل انفردوا وحدهم بالتحفظ على هذا الكتاب؟ وهل كانت قضية إقدامهم على حرقه في ذلك العصر في مستوى الخطورة والشناعة التي وضعها فيها منتقدوها؟

يدور موضوع كتاب «إحياء علوم الدين» حول تهذيب النفس وتطهيرها من الدنس ومجاهدتها، وأخذها على الاستقامة، بالإقبال على العبادة وسلوك طريق الصالحين، وهو من أوله إلى آخره دفاع مستميت عن مذهب أهل الحقيقة، ودعوة إلى الزهد والعبادة والمجاهدة والتصوف.

ومع ذلك لا يخلو كتاب «الإحياء» من مسحة كلامية فلسفية، مردها إلى الخلفية الفكرية لمؤلفه حجة الإسلام أبي حامد الغزالي. فقد تميز في عصره بالنبوغ في مختلف العلوم من فقه وأصول وحديث وكلام ومنطق وفلسفة، والاطلاع الواسع على مذاهب الغلاة والزنادقة بمختلف أصنافها.

كما اشتهر بإتقان الجدال والمناظرة، باعتباره من كبار أئمة المذهب الشافعي ومذهب المتصوفة، فكان ينتصر للشافعية في الشطر الأول من حياته، وللمتصوفة في الشطر الثاني منها.

---

1 - اليعقوبي البدراوي، محمد : «إحراق كتاب الإحياء في الغرب الإسلامي»، مجلة المناهل، عدد 9، السنة 1977، ص 316.

ومن المحددات الأخرى للخلفية الفكرية للغزالي التي تركت بصماتها الواضحة في كتاب» الإحياء»، ما كان له من خصوم وحساد، بحكم منصبه في المدرسة النظامية الذائعة الصيت.

ونظراً لما سبق، تميز كتاب «الإحياء» بهجوم كلامي لاذع على فقهاء الفروع وأصحاب المذاهب، ممن وصمهم الغزالي بطلاب الدنيا وعلماء القشور، وبحضور قوي للجدال والمناظرة، ونزوع بارز إلى علوم الباطن والمكاشفة، مع تفضيل هذه العلوم على علوم الفروع التي نعتها الكتاب بالعلوم الدنيوية، استصغاراً لها وتنقيصاً من شأنها.

وباستحضار هذه المميزات التي ميزت كتاب «الإحياء»، يمكننا فهم موقف أبي عبد الله بن حمدين قاضي قضاة قرطبة، الذي رأى أنه مخالف للخلفية الفكرية للمرابطين التي رأينا أنها تقوم على نقيض هذه المميزات، بارتكازها على الفقه العملي الميسر والبعيد عن المساجلات الكلامية الفلسفية، ونأيها عن البعد الباطني التصوفي.

وقد أقنع ابن حمدين جل فقهاء الأندلس بهذا الموقف، فأصدروا فتواهم بوجوب حرق الإحياء ؛ وباعتبارهم يمثلون ما يمكننا تسميته بلغة اليوم بالسلطة التشريعية في الدولة المرابطية، لم يجد الأمير المرابطي علي بن يوسف - وهو القائم على الجهاز التنفيذي - بُدّاً من تنفيذ فتواهم هاته؛ فأصدر أمره بحرق الإحياء، وتوعد كل من يتداوله بأشد الوعيد.

ويصف ابن القطان حادثة الإحراق فيقول : «في أول عام 503هـ، عزم علي بن يوسف عن إجماع قاضي قرطبة أبي عبد الله محمد بن علي بن حمدين وفقهائها علي إحراق كتاب أبي حامد الغزالي - رحمه الله تعالى - المسمى «الإحياء»؛ فأحرِق في رحبة مسجدها على الفصل الغربي على هيئته بجلوده بعد إشباعه زيتا، وحضر لذلك جماعة من أعيان الناس، ونفذت كتبه إلى جميع بلاده آمراً بإحراقه حيثما وجد»[1].

---

1 - ابن القطان : نظم الجمان، ص 16-17.

ويرى عبد الواحد المراكشي أن الفتيا صدرت بإحراق كل كتب الغزالي، وليس الإحياء فحسب، إذ يقول: «ولما دخلت كتب أبي حامد الغزالي- رحمه الله – المغرب أمر أمير المُسْلمين (علي بن يوسف) بإحراقها، وتقدم بالوعيد الشديد من سفك الدم واستئصال المال إلى من وُجد عنده شيء منها واشتد الأمر في ذلك»[1].

وسار الأمير تاشفين بن علي على نفس السياسة، فكان من جملة ما أصدره في هذا الشأن: «... ومتى عثرتم على كتاب بدعة أو صاحب بدعة وخاصة - وفقكم الله - كتب أبي حامد الغزالي فليُتتبع أثرها، وليُقطع بالحرق المتتابع خبرها، ويُبحث عليها، وتُغلظ الأيْمان على من يتهم بكتمانها»[2].

وحتى تتضح صورة هذه القضية وملابساتها أكثر، ولإدراك أن الأمر لا يتعلق بموقف موحد ونهائي، نشير ابتداء إلى أن بعض فقهاء المغرب والأندلس المقربين من المرابطين عارضوا فتوى ابن حمدين وفقهاء قرطبة في حق كتاب الإحياء. ومن هؤلاء الفقيه أبو الفضل النحوي من علماء الجزائر، وأبو الحسن البرجي من فقهاء ألمرية، وعلي ابن حرزهم من فقهاء فاس، إلى درجة أن الفقيه أبا الحسن البرجي أوجب تأديب من أحرق نسخ الإحياء وتغريمه قيمتها لأنها من مال المُسْلمين، ووافقه على ذلك فقهاء ألمرية. فلما بلغ هذا الخبر ابن حمدين اغتاظ وعزلَ قاضي ألمرية الفقيه مروان بن عبد الملك لمعارضته لفتواه، فكان عزله سببا في زهده وعزوفه عن المناصب»[3].

والملاحظ أن هؤلاء الذين عارضوا فتوى الإحراق، وانتصروا للغزالي، هم فقهاء عُرفوا بالتصوف وبميلهم إلى علوم المكاشفة، وهي العلوم التي استند إليها الغزالي في كتابه.

ومما يخفف من حدة هذه القضية أيضاً، التي هوجمت التجربة المرابطية كثيرا بسببها، أن معارضة كتاب الإحياء لم تقتصر على فقهاء الغرب الإسلامي

1 - المراكشي: المعجب، ص 255.

2 - مؤنس، حسين: نصوص سياسة، ص 113.

3 - كنون، عبد الله: النبوغ المغربي، ج 1، ص 77.

فحسب، وإنما شملت العالم الإسلامي كله واستمرت بمرور العصور، ومن الذين انتقدوا كتب الغزالي، وخاصة «الإحياء»، نذكر :

- قاضي القضاة عبد الله ابن حمدين (ت 521 هـ).
- الفقيه أبو عبد الله محمد المازري (ت 536 هـ).
- الفقيه أبو بكر ابن العربي (ت 543 هـ).
- القاضي عياض اليحصبي (ت 544 هـ).
- الفقيه أبو الوليد الطرطوسي (ت 535 هـ).
- عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي (ت 529 هـ).
- أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت 597 هـ).
- أبو عبد الله شمس الدين الذهبي (ت 548 هـ).
- أبو عمرو ابن الصلاح (ت 643 هـ).
- الإمام أحمد ابن تيمية (ت 728 هـ)[1].

ونقتطف بعض النقول من هؤلاء، مثل قول أبي الفرج الجوزي «وأخذ في تصنيف كتاب الإحياء في القدس ثم أتمه بدمشق، إلا أنه وضعه على مذهب الصوفية، وترك فيه قانون الفقه... وذِكْرُ مثل هذا على سبيل التعليم للمريدين قبيح لأن الفقه يحكم بقبح ذلك... وذَكَر في كتاب الإحياء من الأحاديث الموضوعة ما لا يصح غير قليل، وسبب ذلك قلة معرفته بالنقل. فليته عرض تلك الأحاديث على من يعرف، وإنما نقل نقل حاطب ليل»[2].

ومن هذه النقول قول أبي بكر الطرطوشي : «شحن أبو حامد الإحياء بالكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلا أعلم كتابا على بسيط الأرض أكبر كذبا منه، ثم شبّكه بمذاهب الفلاسفة ومعاني رسائل إخوان الصفا، وهم يرون النبوة مكتسبة وزعموا أن المعجزات حيل وتخاريف»[3].

---

1 - انظر كتاب : سيرة الغزالي وأقوال المتقدمين فيه، لعبد الكريم عثمان طبعة دار الفكر، دمشق.

2 - نفسه.

3 - عن، بنصبيح، عبد الواحد، «قضية إحراق الإحياء: الملابسات والمبررات»، مجلة الإحياء، عدد 6، السنة 1995، ص 117.

ومقابل هذه الانتقادات التي انصبت على كتاب الإحياء، بالغ المنتصرون للغزالي في تمجيد «الإحياء»، ومن أقوالهم فيه[1] :

- قال الإمام النووي : «كاد الإحياء أن يكون قرآنا».
- وقال الشيخ الكازروني : «لو محيت جميع العلوم لاستخرجت من الإحياء».
- وقال علي بن أبي بكر السقاق : «لو قلب أوراق الإحياء كافر لأسلم».

وعموما نخلص إلى أن كتاب الإحياء قد أثار ردود فعل متباينة إلى حد التناقض الصريح، ومن هنا ندرك نسبية قضية إحراقه، وكونها مسألة عادية بالنظر إلى هذه الردود، وبالنظر أيضا إلى انتشار قضية حرق الكتب المتحفظ عليها في ذلك العهد.

ومن الكتب التي ألفت حول الإحياء ذماً أو مدحا له :

- كتاب إعلام الأحياء بأغلاط الإحياء لأبي الفرج ابن الجوزي.
- كتاب الكشف والإنباء عن كتاب الإحياء لأبي عبد الله المازري.
- كتاب تعريف الأحياء بفضائل الإحياء للعلامة عبد القادر باعلوي.
- فصل لأبي بكر السبكي بعنوان «ذكر كلام الطاعنين على هذا الإمام ونقض عرى باطله وحده» ضمن كتابه» الطبقات الشافعية الكبرى».
- كتاب المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار للعلامة زين الدين العراقي
- فصل لأبي بكر السبكي جمع فيه ما وقع في كتاب الإحياء من الأحاديث التي لم يجد لها إسنادا.

ويمكن تصنيف مواقف هؤلاء العلماء من كتاب الإحياء في ثلاثة اتجاهات :

- اتجاه معارض ينحصر في فقهاء الشريعة، وعلى رأسهم ابن حمدين الذي أفتى بحرق الكتاب.

---

1 - هارون، عبد السلام، تهذيب إحياء علو م الدين، ص 7.

• اتجاه مؤيد يمثله المتصوفة، وفي طليعتهم أبو الحسن البرجي الذي عارض فتيا ابن حمدين.

• اتجاه معتدل يضم أغلبية العلماء في المشرق والمغرب، ومن بينهم المزري وابن العربي والقاضي عياض وابن تيمية.

وباستقراء النصوص التي وردت في شأن «الإحياء» نجد أن ما عيب على الغزالي فيه :

• موقفه السلبي من علوم الشريعة، إذ كان لا يقر سوى علوم المكاشفة.

• اعتماده كثيراً على أحاديث وآثار ضعيفة بل موضوعة، دون ذكر سندها.

• في الكتاب حكايات من أغاليط الصوفية مجافية للسنة النبوية

• اعتماده على الجدال والمناظرة العقلية التي قد تسيء إلى العقيدة.

• عرضه لآراء الفلاسفة والشيعة الباطنية وأقوال الزنادقة.

وعبر الإمام ابن تيمة عن هذه الأسباب جميعا في إحدى فتاويه حيث قال : «والإحياء فيه فوائد كثيرة، لكن فيه مواد مذمومة؛ فإنه فيه مواد فاسدة من كلام الفلاسفة تتعلق بالتوحيد والنبوة والمعاد، فإذا ذكر معارف الصوفية كان بمنزلة من أخذ عدوا للمسلمين ألبسه ثياب المُسْلِمِين، وقد أنكر أئمة الدين على «أبي حامد» هذا في كتبه، وقالوا مرَّضه «الشفاء» يعني شفاء ابن سينا في الفلسفة، وفيه أحاديث وآثار ضعيفة، بل موضوعة كثيرة، وفيه أشياء من أغاليظ الصوفية وترهاتهم، وفيه مع ذلك من كلام المشايخ الصوفية العارفين المستقيمين»[1].

نخلص مما سلف أن إحراق الإحياء - الذي ينطلق منه من يتهم المرابطين بعرقلة الحياة الفكرية في الأندلس - لم يكن صادرا عن موقف مضاد للفكر والعلم، كما يغمز بعض المؤرخين والدارسين، كما أنه لم يكن موقفا سياسيا للحكام المرابطين من فكر معين. إنما كان مجرد اجتهاد فقهي لابن حمدين ومن وافقه من فقهاء الأندلس والمغرب يتأسس على التعارض المعروف بين الفقهاء

1 - ابن تيمية، تقي الدين : فتاويه، ج 10، ص 551.

والمتصوفة. وبغض النظر عن مجانبة هذا الاجتهاد للصواب، فمثل هذه المواقف لن نعدمها في دول أخرى وتجارب أخرى؛ فمثلا الموحدون الذين استغلوا هذه القضية كثيرا في محاربتهم للمرابطين أقدموا على إحراق عدة مصنفات في المذهب المالكي لا لشيء إلا لأنها لا تتفق مع مذهبهم[1].

وهناك قضيتان أخريان يرتكز عليهما من يتهم المرابطين بعرقلة الحياة الفكرية في الأندلس، هما حادثة اعتقال المتصوفَيْن الكبيرين ابن الحكم ابن برجان وأبي العباس بن العربي.

وبخصوص ذلك، تؤكد بعض الدراسات المعاصرة أن خلفية هذا الاعتقال والتضييق على الرجلين لم تكن خلفية فكرية، بقدر ما كانت لأسباب سياسية صرفة[2]. فالأمر يتعلق بالتمرد الذي قاده ابن برجان، الذي أمَّ الناس وحصل على تأييد عدد من المدن والقرى الأندلسية، وهو قبول شعبي يحظى به عموما الصوفية الصادقون. ولا شك أن هذا التأييد الواسع كان مصدر قلق كبير للسلطة المرابطية، ودفعها إلى محاولة الحد منه باعتقال ابن برجان.

ونفس الشيء يمكننا قوله بالنسبة لأبي العباس بن العربي الذي اعتبر المرابطون ذيوع صيته وما حظي به من قبول شعبي خطراً على سلطتهم، مما كان سببا في محنته ونكبته هو الآخر.

رابعا : بعض مجالات ازدهار الحياة الفكرية في الأندلس تحت الحكم المرابطي، ومحدودية التفاعل بين المرابطين والأندلس في الحياة الفكرية

بعض مظاهر ازدهار الحياة الفكرية في الأندلس

كما أثر المرابطون في المسار العام للحياة الفكرية بالأندلس، فإنهم تأثروا بهذه الحياة، واستفادوا من المستوى الرفيع الذي احتفظت به الأندلس في

---

1 - اليعقوبي : «إحراق كتاب الإحياء في الغرب الإسلامي»، مجلة المناهل، عدد 9، السنة 1977، ص 313.
2 - حمادي : الفقهاء في العصر المرابطي، ص 537.

الجانب الفكري، رغم التجزئة السياسية التي خيمت عليها خلال القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي.

ومن مجالات هذا المستوى الرفيع الاهتمام الواسع بالتعليم ونشره؛ فرغم أن هذا الاهتمام شكل إحدى وسائل نشر الدعوة المرابطية وتعميمها منذ انطلاقها؛ ومن مظاهر ذلك إقبال المرابطين على الكتاتيب والمدارس في شغف، واعتناؤهم بنشرها في أنحاء المغرب. وليس أدل على ذلك من أن ابن تومرت، قبل سفره للمشرق، قد حفظ القرآن الكريم وجوده، وألم بقدر من علوم الدين واللغة بمسجد قريته ايجلي الواقعة بجبال الأطلس ببلاد السوس[1]، مما يدل على انتشار معاهد العلم حتى داخل القرى النائية والواقعة وسط الجبال.

فرغم هذا الاهتمام المبكر بنشر العلم عند المرابطين، فقد ساهم احتكاكهم بالحضارة الأندلسية في ترسيخ هذا التوجه ودعمه؛ حيث تفتحت أمامهم آفاق جديدة في العلم، فاهتموا بتربية أبنائهم وتعليمهم منذ نعومة أظفارهم، ولم يكن التعليم مقصورا على الأولاد، بل شمل البنات أيضا.

وقد ساهمت الرحلات المتجهة من عدوة المغرب نحو العدوة الأندلسية في ذلك، فكان الطلبة المغاربة إذا سمعوا بأستاذ مبرز في علم من العلوم، رحلوا إليه ليسمعوا منه ويكتبوا عنه أو ليجيزهم. وبذلك اشتد الإقبال من أبناء العدوة المغربية على الرحلة إلى الأندلس لينهلوا من التقدم الفكري والحضاري الذي عرفت به الأندلس.

وتصور كتب الطبقات والتراجم هذه العلاقات التي نشأت بعد التوحيد بين المغرب والأندلس، من خلال الحديث بإسهاب عن أهل المغرب الذين وفدوا على الأندلس والتحقوا بمدارسها، وجلسوا إلى فقهائها وعلمائها وأدبائها وشعرائها، وعادوا إلى بلادهم بذخيرة علمية عظيمة ينفعون الناس، كما أن كثيرا من كتاب الأندلس وفقهائها وعلمائها وشعرائها شدوا الرحال إلى حاضرة مراكش يعرضون مواهبهم وخدماتهم، وتجولوا بمدنه يحيط بهم الطلاب، يروون عنهم، ويأخذون منهم ويتعلمون على أيديهم، يمهد لهم الأمراء السبيل، ويحيطونهم بالرعاية

---

1 - ابن القطان: نظم الجمان، ص 37.

والتكريم. وكان ملوك المرابطين وأمراؤهم يستقدمون أعلام الفقهاء والعلماء لتأديب أبنائهم وحضور مجالس مشورتهم، وتعليم أهل المغرب وتأديبهم[1].

ومن المفيد هنا أن نسرد بعض النماذج التي تظهر تأثر المرابطين بالحياة الفكرية في الأندلس.

فقد رحل الناس إلى أبي عبد الله بن الفرس في مرسية من شرق الأندلس وغربه ومن العدوة يتدارسون الفقه، ويتذاكرون بين يديه ويسمعون الحديث عليه، ويتلقون كتاب الله بالقراءات السبع[2].

وتسابق الناس في الرحلة إلى أبي عبد الله بن ذي النون الحجري، لعلو إسناده، ومتانة حفظه، للسماع منه والأخذ عنه، واستدعي إلى حظرة السلطان بالمغرب ليسمع عليه هناك، فتوجه إلى مراكش، وأقام بها حينا، فحدث عنه عالم من الجلة الأعلام من الأندلس والعدوة[3].

بينما تنافس الطلبة في الأخذ عن أبي بكر بن صاف كبير المقرئين بإشبيلية، فكان لا يقرأ مع القرآن شيئا من النحو والأدب إلا يوما أو يومين في الجمعة[4].

وصار دكان أبي بكر بن علي بن خلف مألوفا من طلبة العلم بإشبيلية، وكان أكابر شيوخه يقصدونه من المغرب وغيره بموضعه، ويغتنمون مجالسته والمذاكرة معه والاستفادة منه لتبريزه في حفظ القرآن واستبحاره في الذكر لمسائله وشدة عنايته بالحديث وروايته[5].

وهذا أبو الحسين سراج بن سراج يجتمع إليه للسماع الأربعون والخمسون من رؤساء الملثمين ومهرة الكتاب، فأبو عبد الله بن أبي الخصال قال عنه ابن الأبار: «خاتمة أولي البيان وصدر أعيانها العلماء»[6]. وكان من أكمل أهل عصره مروءة وصيانة وأوسعهم مالا وجاها وأكثرهم مهابة.

---

1 - محمود، حسن أحمد : قيام دولة المرابطين، ص 430.

2 - ابن الأبار : التكملة، ج 2، رقم 1394.

3 - نفسه، رقم 2080.

4 - ابن عبد الملك، أبو عبد الله محمد بن محمد الأنصاري، الذيل والتكملة على كتابي الموصول والصلة، تحقيق محمد بن شريفة، طبعة الرباط 1984 سفر 6، رقم 535.

5 - ابن الأبار : التكملة، ج 1، رقم 1053.

6 - ابن الأبار : المعجم، رقم 295.

ومن الملاحظ أن جل الاهتمام في التعليم كان منصبا على قراءة القرآن بالروايات السبع والحديث والفقه. وللفقه رونق ووجاهة عند المرابطين، وسمة الفقيه عندهم جليلة، حتى أنهم كانوا يسمون الأمير العظيم منهم الذي يريدون التنويه به بالفقيه، وكان لقب الفقيه يطلق على أي عالم في أي فرع من فروع العلم[1].

ومما ساعد على نمو الحركة العلمية النشاط في حركة اقتناء الكتب وتأسيس المكتبات، فقد انتشرت المكتبات ليس في المدن الكبرى فقط، بل في القرى الصغيرة أيضا، وتنافس الأغنياء في جمع الكتب الجديدة وضمها إلى مكتباتهم، ولم يكن تأسيس المكتبات مقصورا على الأثرياء وحدهم، بل إننا نجد هذه الرغبة أيضا عند الطبقات الفقيرة[2].

وكان لبعض أمراء المرابطين اهتمام بالعلم فتنافسوا في اقتناء الكتب، وحدثنا ابن الأبار عن الأمير المنصور بن محمد بن الحاج اللمتوني بقوله: «كان ملوكي الأدوات سامي الهمة، نزيه النفس، راغبا في العلم، منافسا في الدواوين العتيقة والأصول النفسية، جمع من ذلك ما عجز أهل زمانه»[3].

ولم يقتصر جمع الكتب على الرجال وحدهم، بل شاركتهم النساء في ذلك، ولم تكن المرأة في هذا العصر كما تخيلها كثيرون - على حد تعبير المقري - جالسة مسترخية على الوسائد الوثيرة، تستنشق عبير البخور المتصاعد من المواقد، قابعة داخل الحريم[4]، بل شاركت في الحياة الفكرية طلباً للعلم، ونشراً له، وإنشاء للمكتبات.

واشتهرت بعض النساء اللائي تتلمذ عليهن طلبة العلم مثل الحرة تاج النساء بنت رستم التي قرأ عليها عدد من الطلبة، منهم الفقيه العالم عمر بن عبد المجيد بن خلف، وروى قراءة وسماعا عن أم الفتح فاطمة بنت أبي قاسم الشراط ابنها القاسم بن محمد بن سليمان الأنصاري الأوسي[5].

---

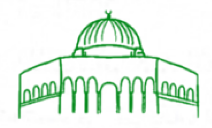
1 - المقرى: نفح الطيب، ص 221.

2 - إحسان، عباس: الأدب الأندلسي، ص 49.

3 - نفسه.

4 - المقري: نفح الطيب، ج 1، ص 462.

5 - ابن الأبار: التكملة، ج 1، رقم 1090.



وأخذ عن أم العفاف نزهة بنت أبي الحسين سليمان اللخمي القراءات، وتلا عليها حفيدها محمد بن أحمد بن يحيى أبي القاسم سيد الناس، فتلا عليها بالتسع والسبع المشهورة، وقرائتي يعقوب وابن محيض[1].

وقد شارك الأمراء المرابطون في طلب العلم بشكل واسع[2]، وتحدثنا كتب التراجم التي سجلت أعمالهم عن بعضهم مثل المنصور بن محمد بن الحاج داود بن عمر الصنهاجي اللمتوني الذي سمع بقرطبة من أبي محمد بن عتاب وأبي بحر الأسد، وبمرسية من أبي علي الصدفي، مع أنه من رؤساء لمتونة وأمرائها فقد برع في معرفة الأخبار والسنن والآثار، وصحب العلماء للسماع، بل نافس في الدواوين والأصول العتيقة، وجمع ذلك ما لم يجمعه أحد من أهل زمانه، وهو فخر صنهاجة ليس مثله[3].

وتتلمذ الأمير عمر بن إمام بن معتز الصنهاجي أمير ألمرية على الشيخ أبي علي الصدفي، وبلغ من علمه أن سمي بالفقيه القائد[4]. وأخذ الأمير أبو اسحق إبراهيم بن يوسف بن تاشفين على نفس العامل أبي علي الصدفي أثناء إمارته على مرسيه. وأخذ الأمير ميمون بن ياسين الصنهاجي اللمتوني عن شيوخ ألمرية، ووصل إلى مكة، وحدث الناس بالأندلس، وسمع منه الناس بإشبيلية[5].

بينما نجد أمير المُسْلِمِين على بن يوسف استجاز له عبد الله الخولاني جميع رواياته لعلو إسناده، وبرَع الأمير أبو بكر سير الصنهاجي في العلم وتبحر فيه، فلما توفي كتب على شاهد قبره هذا قبر الشيخ الفقيه الخطيب الحاج أبي بكر الصنهاجي[6].

وذاع صيت طائفة من هؤلاء الملثمين في أواخر القرن الخامس وأوائل السادس الهجري مما يدل بوضوح على أن الملثمين لم يكونوا أعداء للعلم أو

---

1 - نفسه، ج 8، رقم 267.

2 - دندش، عصمت عبد اللطيف : «معاهد العلم والتعليم بالأندلس في عهد المرابطين»، مجلة دعوة الحق، عدد 259، السنة 1986، ص 97.

3 -دندش، عصمت عبد اللطيف : ن م، ج 1، ص 163.

4 - ابن الأبار: المعجم، رقم 40.

5 - ابن الأبار: التكملة، ج 2، رقم 1823.

6 - محمود، حسن أحمد : قيام دولة المرابطين، ص 439.

للثقافة، فاشتهر منهم زاوي بن مناد بن عطية الله بن المنور الصنهاجي المعروف بابن تقسوط، الذي كان من أعلام مدرسة دانية وجلة شيوخها[1] وخلوف بن خلف الله الصنهاجي الذي سمع بقرطبة وولي قضاء غرناطة، وغيرهم كثير[2].

محدودية التفاعل بين المشروع المرابطي والأندلس في الحياة الفكرية

نخلص من هذا الفصل إلى أن موضوع المرابطين والحياة الفكرية كان من المواضيع الشائكة التي سلطت الأضواء أكثر على انتقاد التدخل المرابطي في الأندلس، واتهام المرابطين بأنهم كانوا سببا في عرقلة النمو الحضاري، وخاصة الفكري، في الأندلس.

لكن، من خلال تتبعنا لمباحث هذا الفصل، تبين لنا أن هناك مبالغة كبيرة، وتجنيا واضحا في هذا الحكم.

صحيح، خلف التدخل المرابطي في الأندلس بصمات واضحة على حياتها الفكرية، وهذا شيء طبيعي بالنسبة لدولة تحمل مشروعاً إصلاحيا مثل المرابطين.

لكن هذه التأثيرات التي حصرناها في رعاية المرابطين لفئة الفقهاء، وإحداثهم تحولات على مستوى موضوعات الشعر والنثر، وتحفظهم على علم الكلام والفلسفة والتصوف - هذه التأثيرات لم تكن سببا في عرقلة الحركة الفكرية بالأندلس، بقدر ما كانت عاملا في تصحيح مسار هذه الحياة وإعادة توجيهها، لتتماشى مع طبيعة المشروع المرابطي الإصلاحي الجهادي.

وبغض النظر عن مدى نجاح المرابطين في إحداث هذه الحركة التصحيحية، فلا يمكننا بأي حال أن نجعل من هذه المحاولة سببا في رمي المرابطين بمعاداة الحياة الفكرية وعرقلة نموها، لا لشيء إلا لأنهم لم ينساقوا وراء التيار الجارف الذي طبع هذه الحياة خلال عهد ملوك الطوائف، بما تميز به من انفتاح مبالغ فيه، ومن انغماس في موضوعات اللهو والمجون والمدح والتملق.

1 - ابن الأبار: المعجم، رقم 75.

2 - ابن القاضي: جذوة الاقتباس، ص 84.

ولسنا هنا بصدد الدفاع عن البصمات التي خلفها المرابطون على الحياة الفكرية بالأندلس، بقدر ما نتوخى توضيح ملابسات هذه البصمات، واكتشاف اتجاهاتها العامة، وتلمس مدى مساهمتها في إنجاح المشروع المرابطي في الأندلس.

وبهذا الصدد، يمكننا أن نرجح بأن التحولات التي أحدثها التدخل المرابطي في الحياة الفكرية بالأندلس، رغم وضوح اتجاهاتها والمجهودات التي بذلت في ترسيخها، دعماً للمشروع الجهادي الإصلاحي المرابطي في الأندلس - رغم ذلك فقد كان نجاح هذه التحولات محدوداً، إن على المستوى الموضوعي والمجالي، أو على المستوى الزمني.

وهناك كثير من العوامل تفسر محدودية نجاح هذه التحولات، أبرزها قصر المدى الزمني للحكم المرابطي في الأندلس، إذ لم يكد يستتب أمر هذا الحكم في عهد يوسف بن تاشفين، بعد عزل ملوك الطوائف، وضم المرابطين للأندلس، حتى بدأ في العد التنازلي مع انطلاق سلسلة الهزائم أمام الزحف المسيحي، كعامل خارجي، ومع انطلاق الثورات والتمردات الداخلية، ووصول طلائع الدعوة الموحدية، كعامل خارجي.

ومن العوامل الأخرى التي أدت إلى محدودية نجاح المشروع المرابطي في علاقته بالحياة الفكرية بالأندلس، تركيز المرابطين على الجهاد ومواجهة التحديات المسيحية، التي كانت تهدد الوجود الإسلامي في الأندلس باستمرار، على حساب المجهودات التربوية والدعوية التي بإمكانها توفير فرص التمكين لهذا المشروع، وذلك فضلا عن الانشغالات الإدارية والتنظيمية التي ساهمت بدورها في استنزاف طاقات المرابطين.

ويمكننا هنا أيضا استحضار التحول السريع للمشروع المرابطي من طابع الدعوة إلى طابع الدولة، إذ سرعان ما ذابت الدعوة في الدولة، وتحولت إلى وسيلة لشرعنة عمل الدولة، بعد أن كانت غاية، وبالمقابل تحولت الدولة من وسيلة للتمكين للدعوة إلى هدف استبد بالدعوة وأفقدها مركز الرعاية والتوجيه والتعبئة الذي كانت تتمتع به في بداية المشروع.

وهذا مطب كبير سقطت فيه جل الحركات الدعوية على امتداد التاريخ الإسلامي، ولم تسلم منه حتى التجربة الإسلامية في انطلاقتها الأولى، بعد عهد النبوة والخلافة الراشدة.

ويمكننا أن نستحضر كذلك، في معرض هذا التحليل، مدى التناقض الصارخ بين النموذج الفكري الذي خلفه ملوك الطوائف، والنموذج الفكري الذي جاء به المرابطون، وذلك تبعا لما بين المشروعين من تناقض في عدة مستويات.

ومما لا شك فيه أن هذا التناقض يستلزم بذل مجهودات كبيرة من طرف المرابطين لتجاوز النموذج الطوائفي وترسيخ نموذجهم الفكري محله، وهذا ما لم يتأت للمرابطين بالنظر إلى الإكراهات السالفة الذكر.

أضف إلى ما سبق، أن تيار الحضارة الأندلسية الأقوى والجارف، سرعان ما جرف، إلى حد معتبر الجالية المرابطية في أواخر وجودها في الأندلس - على الأقل - فبدأت تنسلخ من سالف مبادئها، وتتحول من البداوة إلى التحضر - على حد تعبير ابن خلدون - مع ما يقتضي هذا التحول من الاسترخاء والدعة وكل المعاني المشابهة التي لا يمكن معها ترسيخ المشروع المرابطي في الأندلس القائم أصلاً على الجدية والصلابة والخشونة.

ومهما كانت هذه العوامل التي أثرت على نجاح المشروع المرابطي في الأندلس، في علاقته بالحياة الفكرية، فلا ينبغي أن يصل بنا الاعتقاد أن هذا المشروع فشل فشلاً ذريعاً وشاملاً، وأنه كان وبالاً على الحياة الفكرية في الأندلس بما سبب لها من عرقلة.

كلا، لقد حقق هذا المشروع ما يمكن تحقيقه باستحضار التحديات السالفة، وكان له الأثر البالغ، ليس في عرقلة الحياة الفكرية بالأندلس، بل في تصحيح مسارها وضخ دماء جديدة فيها، هي دماء الجهاد والورع والتقوى، مما كان له الإسهام الكبير في استمرار الوجود الإسلامي وتألق الحضارة الإسلامية في الأندلس بعد المرابطين زهاء ثلاثة قرون.

المبحث الثالث

المرابطون والحياة الإدارية والقضائية والعمرانية في الأندلس

من خلال ما سبق من مباحث في هذا الفصل، استنتجنا أن المشروع المرابطي تأرجح بين النجاح والإخفاق في علاقته بالحياة الاجتماعية والفكرية في الأندلس.

ففي الجانب الاجتماعي، وقفنا على التحديات الكبرى التي أخلت بتنزيل المشروع الدعوي المرابطي في المجتمع الأندلسي، وأسهمت في كثير من صور إخفاق ذلك المشروع، حيث لم ينجح المرابطون في بسط دعوتهم التجديدية في ربوع المجتمع الأندلسي إلى أبعد الحدود المرتقبة من دعوة تغييرية مثل الدعوة المرابطية، التي تبنت كثيراً من قيم التجديد في مواجهة مجتمع طافح بكثير من الممارسات المتناقضة مع تلك القيم والمثل.

وعلى العكس من هذا الاستنتاج، توصلنا في الفصل الثاني المتعلق بالجانب الفكري، إلى أن المشروع المرابطي حقق كثيراً من المكاسب، حيث أحدث تغييرات وتحولات ملحوظة في كثير من المسارات الفكرية والأدبية في الأندلس، ومنح للحياة الفكرية زخما جهاديا جديدا لا شك أنه أسهم في ترسيخ الوجود الإسلامي بالأندلس وفي تمديده ومده بقيم الصمود والمواجهة.

ومع ذلك، رأينا أن كثيراً من الدراسات التاريخية، قديما وحديثا، صبت جام غضبها على هذا الجانب واعتبرته مؤشراً قوياً على تهافت المشروع المرابطي، بما اتهمته به من عرقلة لنمو الحياة الفكرية في الأندلس، وصبغها بطابع التزمت والانغلاق.

ونريد في هذا المبحث الأخير من دراستنا أن نستوفي تحليلنا للمشروع المرابطي في الأندلس بين النجاح والإخفاق باستحضار جوانب ثلاثة لا تقل أهمية عن الجوانب السالفة، وهي جانب الحياة الإدارية بالتركيز على مظاهر التأثير والتأثر بين الكيانين المرابطي والأندلسي في هذا الجانب، مما يمكنه أن يدعم المسار العام لموضوع هذه الدراسة في الجانب الإداري البالغ الأهمية.

والجانب الثاني هو الجانب القضائي، الذي سيقدم لنا هو الآخر وجهاً آخر لعلاقات التأثير والتأثر بين المرابطين والأندلس، خاصة وأن هذا الجانب، بارتباطه القوي بالدين، كان له الحضور المتميز داخل المشروع المرابطي.

ثم نتناول الجانب العمراني الذي سنرى أنه شكل إطاراً مثاليا لعلاقات التأثير والتأثر بين المرابطين والأندلس، وأسهم في رسم المسار العام لعمارة الغرب الإسلامي، ليس فقط في الأندلس وفي المغرب، وليس فقط في ذلك العصر المؤطر لهذه الدراسة، بل في عموم الغرب الإسلامي وعلى امتداد باقي العصور التي تلت ذلك العصر.

أولا : المرابطون والحياة الإدارية في الأندلس

يمكننا أن نستنتج من تحليلنا السابق لموقع الجالية المرابطية في الأندلس أن هذه الجالية مثلت طبقة حاكمة، أوليغارشية بتعبير بوتشيش[1]، وأنها استأثرت بالمناصب الإدارية الكبرى للدولة، مما كان مثار تذمر بعض العناصر الأندلسية من هذه التجربة.

لكن إطلاق مثل هذا الحكم يجب أن يتوخى كثيراً من الحذر والاحتياط؛ فهل فعلاً شكل المرابطون طبقة حاكمة منغلقة في تدبيرها للإدارة المرابطية في الأندلس؟ وهل نأت هذه الطبقة بنفسها بعيداً عن الاستفادة من باقي العناصر، وخاصة الأندلسية، في إدارة دفة الحكم بالأندلس؟

وفي حالة التأكد من إشراك هذه العناصر، هل ينم ذلك عن روح تفاعلية إيجابية تتوخى الانفتاح على الآخر والاستفادة مما راكمه من تجارب، أم أن الأمر يعود - كما يغمز بعض منتقدي التجربة المرابطية - إلى عجز وتقصير من العناصر المرابطية في تدبير دفة الحكم والإدارة في الأندلس، بما كان لها من تقدم، وبما طفحت به من تعقيدات، مما اضطرهم لتسليم بعض المسؤوليات الإدارية لغرمائهم الأندلسيين؟

---

1 - بوتشيش : الحياة الاجتماعية في المغرب والأندلس خلال العصر المرابطي، ج 2، ص 364.

بصدد التساؤل الأول تتحفنا المصادر والمراجع بكثير من الأدلة التي تثبت الانفتاح الواسع للمرابطين على العناصر الأندلسية في تسيير دفة الحكم بالأندلس.

فقد استعان المرابطون بكثير من الأطر الأندلسية في مختلف المناصب الإدارية، إلى حد يجعلنا نتصور أن الحكم المرابطي أبقى على جل الجهاز الإداري الموروث عن عهد ملوك الطوائف، واكتفى فقط بالمناصب السيادية.

وينطبق هذا الحكم خاصة على ديوان الرسائل والإنشاء، الذي يعد بمثابة العمود الفقري للجهاز الإداري المرابطي في الأندلس، بما كان يضطلع به من أدوار ريادية في تسيير دفة الحكم، وبما مثله من ثقل على صعيد الموارد البشرية - بلغة اليوم - سواء على المستوى السياسي أو الفكري أو الأدبي.

فقد أولى المرابطون لهذا الديوان عناية فائقة، نظراً لأهميته تلك، ونظراً لمدى توقف المشروع المرابطي على هذا الديوان من أجل تحقيق التواصل السريع والواسع الذي تتطلبه الجهود الحربية المتواصلة للمرابطين من جهة[1]، وتتطلبه أيضا شساعة مساحة البلاد التي كان المرابطون يحكمونها من جهة ثانية.

ولذلك كله، حرص المرابطون على أن يتولى هذا الديوان رجال من أشهر الأدباء والفقهاء في تلك الفترة وجلهم أَنْدَلُسيون.

ومن ذلك أن الأمير يوسف بن تاشفين بمجرد ما استتب له الأمر في الجزيرة، بعد القضاء على حكم ملوك الطوائف، بادر إلى جلب الأدباء والبلغاء والفقهاء لهذا الديوان؛ ولم يمنعه ما كان بينه وبين هؤلاء الملوك من عداء، وما كان بين حكمهم والمشروع المرابطي من تناقض من الاستفادة من كُتّابهم.

ومع امتداد رقعة دولة المرابطين، توسع ديوان الرسائل أكثر، وانتفع المرابطون انتفاعًا كبيراً بخبرة الأندلسيين في هذا المجال، وأصبح ديوان الأمير يوسف لا يقل عما كان معروفاً في باقي الدول الإسلامية.

---

1 - بلقاسم، نور الدين : «البريد في الأندلس على العهدين المرابطي والموحدي»، مجلة الحياة الثقافية، عدد 182، السنة 2007، ص 47.

وسار خلفه الأمير علي بن يوسف على نفس المسار، بل قام بتطوير ديوان الرسائل أكثر، وجلب له كتابًا في غاية البلاغة ودقة الأسلوب، وجلهم من كتاب ملوك الطوائف.

ومِن أشهر أولئك الكتاب والأدباء والبلغاء مُحَمَّد بن سليمان الكلاعى المتوفى عام 508 هـ، الذي وصفه ابن خاقان بقوله: «غرة في جبين الملك، ودرَّة لا تصلح إلا لذلك السلك، باهت به الأيام، وتاهت في يمينه الأقلام، واشتملت عليه الدول اشتمال الكمام على النور، وانسربت إليه أماني انسراب الماء على الغور»[1]؛ ويقول عنه ابن الصيرفي: «الوزير الكاتب الناظم الناشر، القائم بعمود الكتابة، والحامل للواء البلاغة، والسابق الذي لا يشق غباره، ولا تخمد أبدًا أنواره، اجتمع له براعة النشر، وجزالة النظم، رقيق النسيج حصيف المتن رقعته وما شيت؟ في العين واليد»[2].

ومن هؤلاء الكتاب الأندلسيين الذين انضموا إلى البلاط المرابطى أبو مُحَمَّد عبد المجيد بن عبدون المُتَوَفى سنة 520 هـ، وأبو القاسم محَمَّد بن عبد الله بن الجد الفهرى المتوفى في عام 515 هـ، وابن أبى الخصال الغافقى المُتَوَفي 540 هـ، وأبو زكريا بن مُحَمَّد بن يوسف الأنصارى الغرناطى المُتَوَفى عام 570 هـ في غرناطة، وأحمد بن أبى جعفر بن محَمَّد بن عطية القضاعى الذى نكبه عبد المؤمن بن على خليفة الموحِّدين، وغير هؤلاء كثير من الأدباء والكتَّاب الذين عملوا في خدمة دولة المرابطين زمن أمير المُسْلِمين علي بن يوسف[3].

ولم يكن تأثر المرابطين بالأندلسيين في حياتهم الإدارية منحصراً في استعانتهم بكبار أدباء الأندلس في ديوان الرسائل، بل شمل ذلك أيضا تقليدهم لعدد من فقهائها وعلمائها كبار المناصب الإدارية والسياسية.

فقد توسَّع الأمير علي بن يوسف في اتخاذ الوزراء والمستشارين من الفقهاء وكبار العلماء، وكان من أخصِّ وزرائه الفقيه مالك بن وهيب الإشبيلى الذى شارك في جميع العلوم، ونظم الشعر، وكتب مؤلفات في الفلسفة والتَّارِيخ.

---

1 - ابن خاقان: قلائد العقيان، ص 104.

2 - المراكشي: المعجب، عن ابن الصيرفي، ص 164.

3 - انظر: تاريخ المغرب والأندلس، للدكتور حمدى عبد المنعم، ص 270-271.

وهذا الفقيه هو الذي أشار على علي بن يوسف بقتل مُحَمَّد بن تومرت زعيم دولة الموحِّدين فيما بعد، حيث تفرَّس فيه حدة نفسه وخطورة مشروعه، فأشار على أمير المُسْلِمين بقتله أو اعتقاله، قبل أن يستفحل خطره، غير أن عليا بن يوسف توقف في قتله واعتقاله، وأبى ذلك عليه دينه، لعدم ثبوت التهمة عليه[1] .

ونخلص مما سبق أن المرابطين انفتحوا إلى حد بعيد على الأندلسيين في الجانب الإداري، وتأثروا بهم غاية التأثر؛ لكنهم حرصوا على الاحتفاظ بالمناصب السيادية العليا التي من شأنها أن تُبقيَ الزمام في أيديهم.

ويمكننا هنا أن نتساءل عن السر في اعتماد المرابطين كثيراً على الأندلسيين في جهازهم الإداري، هل يعود ذلك إلى قصورهم في جانب ديوان الرسائل والإنشاء، باعتبارهم من أصل أمازيغي ولا يجيدون اللغة العربية إلى الحد الذي يجعلهم في مستوى هذه المهمة ؟ أم أن ذلك ينم عن روح تفاعلية وتشاركية اتسم بها المرابطون، وجعلتهم ينفتحون على الأندلسيين ويستفيدون من تجربتهم الرائدة في هذا المضمار؟

يميل إلى الجواب الأول بعض المؤرخين ممن عرفوا بعدائهم للتجربة المرابطية، ورميها بكل قصور ومثلبّة، وخاصة المؤرخين الموالين للموحدين.

بينما يرجح آخرون الجواب الثاني، ومنهم الأستاذ إبراهيم حركات[2] الذي يفسر لجوء المرابطين إلى الكتاب الأندلسيين بثلاثة عوامل، كلها تدخل في خانة الافتراض الثاني.

أولى هذه العوامل، حسب حركات، اعتبار الأندلس في السياسة الخارجية للمرابطين بمثابة نقطة الارتكاز الأساسية، مما دفعهم إلى الاستعانة بكتابها وأطرها الذين يعرفون دخائل النصارى وأسرار علاقاتهم بالأندلس.

وثاني هذه العوامل أن المرابطين لم يتبنوا سياسة عنصرية تجاه الأندلسيين، بل حرصوا على إشعارهم بأنهم أهل البلد، ولهم الحق في تقلد مناصبها الأساسية.

---

1 - الصلابي : صفحات مشرقة، ص 372.

2 - إبراهيم حركات : النظام السياسي والحربي في عهد المرابطين، منشورات مكتبة الوحدة العربية، الدار البيضاء، ص 94-95.

وثالث هذه العوامل أن الأطر العليا الأندلسية التي وظفها المرابطون في إدارتهم، في مجملها من الأطر الموروثة عن عهد ملوك الطوائف، وقد أصبحت عاطلة بعد ذلك، وكانت تحظى بالعطف وبالغ العناية في بلاطات ملوك الطوائف؛ وكل ذلك اضطر المرابطين إلى احتضان هؤلاء والحرص على عدم إشعارهم بالفراغ، واستمالتهم إلى جانبهم.

ولعل مما يدعم هذا الحكم أن المرابطين وضعوا ثقتهم الكاملة في الكتاب الأندلسيين، وأعطوهم هامشاً واسعاً من الحرية، وخاصة في كتابة المراسلات، إلى درجة أن أحد كبار هؤلاء الكتاب الأندلسيين، وهو ابن أبي الخصال، لم يتورع عن كتابة رسالة شديدة اللهجة ضَمَّنها انتقادات لاذعة للمرابطين، وعبارات تحط من قدرهم. والغريب أن هذه الرسالة، رغم ذلك، وُقعت باسم الأمير علي بن يوسف.

وهذه الرسالة كانت موجهة إلى الجند المرابطين في بلنسية على إثر انهزامهم أمام النصارى وما أسفر عنه ذلك من سقوط سرقوسطة في يد النصارى.

وقد أصبحت هذه الرسالة مادة لتَنَدُّر الأندلسيين وفرصة لانتقادهم للمرابطين؛ ومما جاء فيها : «من أمير المُسْلمين وناصر الدين. أما بعد : يا فرقة خبُثت سرائرها، وأتفكت مرائرها؛ وطائفة انتفخ سحرها، وغاض على حين مده بحرها، فقد آن للنعم أن تفارقكم، وللأقدام أن تطأ مفارقكم، حين ركبتموها جلواء عارية، وأصبحتم في أدراع عارها سواسية».

ثم أردفت الرسالة بلهجة أشد سخرية واستهزاء وأكثر تصريحاً في الإشارة إلى المرابطين قائلة : «ومن لرعاة الإبل بالجد المقبل، لقدماً ما أذهبتم الطارف والتالد، وعجت عجيجاً يمز جذامى المطارف، وأنتم قدحتم في ملكنا، وآذنتم بانتشار ملكنا، فلولا من لدينا من ذويكم، وضراعتكم إلينا فيكم، لألحقناكم عجلاً بصحرائكم، وطهرنا الجزيرة من رحضائكم، بعد أن نوسعكم عقاباً. . . .

«فاللؤم تحت عمائمكم، والوهن والفشل على عزائمكم، لكل ما جبلنا عليه من الأناة، وتوخيناه قدما من إيقاظ ذوي الهيئات، يكفنا عن استئصالكم، ويحملنا على شحذ نصالكم. . .»[1].

1 - المراكشي : المعجب، ص 176.

ورغم هذه العبارات الساخرة من المرابطين برمتهم، فإن عليا بن يوسف لم ينتبه إليها، حتى ذاع خبر الرسالة عند العامة، وطفق أهل الأندلس يحفظونها عن ظهر قلوبهم؛ وآنذاك فقط انتبه الأمير المرابطي إلى خطورة هذه الرسالة، ونحّى كاتبَها ابن أبي الخصال عن الكتابة[1].

وإذا كانت هذه الحادثة تنم عن الثقة الكبيرة التي وضعها الأمراء المرابطون في الكتاب الأندلسيين، مما يعبر عن مدى انفتاحهم عليهم، فإنها يمكن من جانب آخر أن تكون دليلاً يدعم ما ذهب إليه مَن فسر التجاءَ المرابطين إلى استعمال الكتاب الأندلسيين بعجزهم عن الارتقاء إلى المستوى الرفيع من الكتابة الذي يتطلبه ديوان الرسائل.

ومهما يكن الأمر، فالذي يهمنا هنا هو التأكيد على مدى تأثر المرابطين بالأندلسيين في الجانب الإداري أكثر من الجوانب الأخرى؛ وبالمقابل نتساءل هل كان للمرابطين أثر على الحياة الإدارية في الأندلس ؟

من الطبيعي أن يكون للمرابطين تأثيرهم على الحياة الإدارية في الأندلس، خاصة أنهم حرصوا على الاحتفاظ بالمناصب السيادية الكبرى - مثل القيادة العسكرية ومنصب الولاة - التي مكنتهم من التمسك بزمام الأمور.

فقد كان الحكم في دولة المرابطين قائماً على أسس عسكرية، وكان الجهاد يتبوأ المكانة الأولى في المشروع المرابطي، فأمير المسْلمين هو قائد الجيش الأعلى، ومعاونوه هم قواد الجيش، لهذا كان من الطبيعي أنَ يحتفظ المرابطون بالمناصب العسكرية؛ ولذلك بقي الحكم المرابطي للأندلس مصطبغاً بالطابع العسكري، وأضحى المرابطون أشبه ما يكونون بالطبقة العسكرية الأوليغارشية المنغلقة، كما عبر بعض الباحثين المعاصرين[2].

لكن الذي يهمنا هنا هو أن احتفاظ المرابطين بهذه المناصب السيادية الحساسة مكنهم بلا شك من التأثير الكبير على مجريات الحياة الإدارية في الأندلس رغم إشراكهم الواسع - كما رأينا - للعناصر الأندلسية في إدارتهم للأندلس.

---

1 - إبراهيم حركات : النظام السياسي والحربي في عهد المرابطين، ص 97.

2 - انظر : القادري بوتشيش: الحياة الاجتماعية في المغرب والأندلس خلال عهد المرابطين، ج 2، ص 364.

ورغم هذه العبارات الساخرة من المرابطين برمتهم، فإن عليا بن يوسف لم ينتبه إليها، حتى ذاع خبر الرسالة عند العامة، وطفق أهل الأندلس يحفظونها عن ظهر قلوبهم؛ وآنذاك فقط انتبه الأمير المرابطي إلى خطورة هذه الرسالة، ونحَّى كاتبَها ابن أبي الخصال عن الكتابة[1].

وإذا كانت هذه الحادثة تنم عن الثقة الكبيرة التي وضعها الأمراء المرابطون في الكتاب الأندلسيين، مما يعبر عن مدى انفتاحهم عليهم، فإنها يمكن من جانب آخر أن تكون دليلاً يدعم ما ذهب إليه مَن فسر التجاءَ المرابطين إلى استعمال الكتاب الأندلسيين بعجزهم عن الارتقاء إلى المستوى الرفيع من الكتابة الذي يتطلبه ديوان الرسائل.

ومهما يكن الأمر، فالذي يهمنا هنا هو التأكيد على مدى تأثر المرابطين بالأندلسيين في الجانب الإداري أكثر من الجوانب الأخرى؛ وبالمقابل نتساءل هل كان للمرابطين أثر على الحياة الإدارية في الأندلس ؟

من الطبيعي أن يكون للمرابطين تأثيرهم على الحياة الإدارية في الأندلس، خاصة أنهم حرصوا على الاحتفاظ بالمناصب السيادية الكبرى - مثل القيادة العسكرية ومنصب الولاة - التي مكنتهم من التمسك بزمام الأمور.

فقد كان الحكم في دولة المرابطين قائماً على أسس عسكرية، وكان الجهاد يتبوأ المكانة الأولى في المشروع المرابطي، فأمير المسْلمين هو قائد الجيش الأعلى، ومعاونوه هم قواد الجيش، لهذا كان من الطبيعي أن يحتفظ المرابطون بالمناصب العسكرية؛ ولذلك بقي الحكم المرابطي للأندلس مصطبغاً بالطابع العسكري، وأضحى المرابطون أشبه ما يكونون بالطبقة العسكرية الأوليغارشية المنغلقة، كما عبر بعض الباحثين المعاصرين[2].

لكن الذي يهمنا هنا هو أن احتفاظ المرابطين بهذه المناصب السيادية الحساسة مكنهم بلا شك من التأثير الكبير على مجريات الحياة الإدارية في الأندلس رغم إشراكهم الواسع - كما رأينا - للعناصر الأندلسية في إدارتهم للأندلس.

---

1 - إبراهيم حركات : النظام السياسي والحربي في عهد المرابطين، ص 97.

2 - انظر : القادري بوتشيش: الحياة الاجتماعية في المغرب والأندلس خلال عهد المرابطين، ج 2، ص 364.

ثانيا : المرابطون والحياة القضائية في الأندلس

نظراً لطبيعة المشروع المرابطي القائم أساسا على أسس دينية متينة منذ انطلاقه على شكل دعوة تجديدية رفعت لواء تجديد الدين في النفوس والحياة، والجهاد في سبيله، والتوحيد؛ نظراً لهذا الاعتبار أولى المرابطون الحياة القضائية اهتماماً فائقاً، وكان القضاء إحدى أهم وسائل تنزيل مشروعهم ذلك في الأندلس.

ومما أسهم في إيلاء المرابطين القضاء مثل هذه الأهمية ما كان عليه هذا الجانب من اختلال في عهد ملوك الطوائف، وهو الاختلال الذي جاء المرابطون لإصلاحه، ومن ثم تقديم نموذج مغاير له.

فتبعاً لما عرفه عهد ملوك الطوائف من اختلالات كثيرة على مختلف الأصعدة، لم يسلم القضاء من ذلك، وهو المعروف بكونه المرآة العامة للحكم، فالعدل الذي وضع القضاء لتطبيقه هو أساس الملك، كما عبر ابن خلدون في مقدمته.

ومن أبرز الاختلالات التي خيمت على القضاء في عهد ملوك الطوائف انسياق القضاة وراء أهواء ملوك الطوائف، وتحول كثير منهم إلى ندماء لهؤلاء الملوك، يجارونهم في مجالس اللهو والغناء، ويعيشون معهم وفي أكنافهم في حياة الترف والبذخ.

وبذلك اختلت موازين العدل وحُرم الناس النصَفَة، وتاقت نفوسهم إلى من يحقق لهم ذلك؛ ولعل هذا العامل من العوامل الكبرى التي منحت المشروع المرابطي المشروعية الكبرى والمصداقية الواسعة، مقابل سحب هذه المشروعية والمصداقية من حكم ملوك الطوائف. فإلى أي حد وَفّى المرابطون بما بثه دعاتهم من نشر العدل وإصلاح اختلالات القضاء.

كان لمنصب القضاة أهمية كبيرة في الحكم المرابطي لا تقل عن أهمية القيادة السياسية والعسكرية، ولذلك حرص أمراء المرابطين على تعيين القضاة ممَّن اشتهروا بالعلم والفقه، وتميزوا بالاستقامة والقبول عند العامة، دون الاستناد إلى العصبية القبلية، حتى أصبح أكثر القضاة من غير قبيلة صنهاجة، التي شكلت عصبيتهم، بل من خارج المغرب الذي انطلق منه مشروعهم.

وتبعا لذلك كان لشخصية القاضي حضور متميز في المجتمع الأندلسي إبان الحكم المرابطي، وله مشاركة قوية في معالجة مختلف القضايا الاجتماعية والسياسية وغيرها[1].

وحرص المرابطون على منح القضاء حرمته واستقلاليته، كما تنص تعاليم الإسلام الحنيف؛ فكان منصب القضاء يحظى باستقلالية كبيرة، وهو فوق سلطة الأمراء والولاة والقادة العسكريين، ولا يمكن لأحد أن يعترض على أحكامه.

فرغم أن القضاة كانوا يستمدون نفوذهم من سلطة الدولة نفسها، ويحكمون وفق مذهب الدولة الرسمي الممثل في المذهب المالكي، فإن الولاة والحُكَّام المحليين كانوا في الواقع خاضعين لسلطة هؤلاء القضاة، ويقومون بتنفيذ أحكامهم دون تردد.

فقد كانت السُّلطَة القضائية تتمتع باستقلال كبير عن السُّلطَة التنفيذية، وكان تعيين القاضي يصدر بمرسوم عن أمير المُسْلِمِين، وكذلك عزله.

ومع ذلك لم يكن القضاة في ظل الحكم المرابطي للأندلس منعزلين عن الدولة ومشروعها، فقد شاركوا في تنزيل هذا المشروع، سواء في شقه الجهادي، أو في شقه التوحيدي، أو في شقه التجديدي.

على مستوى الهدف الجهادي لهذا المشروع، شارك بعض القضاة في معارك الجهاد في الأندلس، واستشهد بعضهم في معركة الزِّلاقَة، منهم القاضي عبد الملك المصمودي قاضي مراكش[2].

وعلى مستوى الهدف التوحيدي، ساهم القضاة في ترسيخ الوحدة المذهبية للأندلس بسيرهم وفق تعاليم المذهب المالكي، كما كان بعضهم ممن ساهم في استقدام المرابطين والتمكين لهم في الأندلس، مثل قاضي قرطبة الذي ترأس أول وفد أندلسي للاستنجاد بالمرابطين[3]. أما بخصوص الهدف التجديدي للمشروع

---

1 - الصمدي، محمد : «خطة القضاء بالأندلس على عهد المرابطين من خلال نوازل الأحكام في مذاهب الحكام»، مجلة كلية الآداب، عدد 8، السنة 1997، ص 211.

2 - الصلابي : صفحات مشرقة، ص 374.

3 - انظر الباب الثاني من هذا البحث.

المرابطي، فقد تصدى له القضاة بالأندلس من خلال حرصهم على العدل في أحكامهم، ورد المظالم، وتطبيق الشرع في كل النوازل.

ويعد انخراط القضاة في المشروع المرابطي خير مثال على تأثير المرابطين في هذا الجانب المهم من الحياة في الأندلس. لكن رغم هذا التأثير البين، فإن المرابطين لم يلغوا ما وجدوه في الأندلس من ترتيبات تنظيمية لجهاز القضاء، مما يوضح تأثرهم الإيجابي بالأندلس في هذا الجانب. فقد احتفظوا تقريباً بالتنظيم القضائي الموروث عن ملوك الطوائف، وقبلهم عن العهد الخليفي، واكتفوا بتغيير مضمون القضاء وجوهره.

وكان على رأس هذا التنظيم القضائي منصب قاضي الجماعة في الأندلس، الذي يعتبر أرفع المناصب القضائية في الأندلس؛ فقد كان صاحبه يشرف على القضاء في جميع أنحاء الأندلس، وكان يتمتع بسلطات واسعة، تضاهي - وأحياناً تفوق - سلطة كبار المسؤولين من الولاة والقادة العسكريين.

ورغم أهمية هذا المنصب وحساسيته، فإن المرابطين لم يترددوا في إسناده لقضاة أندلسيين، مما يعطينا برهاناً آخر على انفتاحهم على الأندلس واحتضانهم لكفاءاتها وأطرها، عكس ما يروج له من يزعمون أن المرابطين بقوا طبقة حاكمة منغلقة ومنعزلة عن محيطها في الأندلس.

فمن أشهر من تقلد هذا المنصب الحساس أبو القاسم أحمد بن مُحَمَّد بن على بن مُحَمَّد بن عبد العزيز التغلبى، الذى وجَّهه الأمير يوسف بن تاشفين إلى اتباع الحق في الأحكام دون أن يخاف في الله لومة لائم، فكتب له: «ولا تُبالِ برغم راغم، وتشفق من ملامة لائم، فآس بين النَّاس في عدلك ومجلسك حتى لا يطمع قوي في حيفك؛ ولا ييأس ضعيف في عدلك، ولا يكن عندك أقوى مِن الضعيف حتى تأخذ الحق له، ولا أضعف مِن القوى حتى تأخذ الحق منه..»[1].

ومن قضاة الجماعة في الأندلس في عصر علي بن يوسف أبو الوليد مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أحمد بن رشد المالكى، وأبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن خلف إبراهيم التجيبى المعروف بابن الحاج[2].

---

1 - ابن بسام: الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، ابن بسام، ج 2، ص 106.

2 - الصلابي: صفحات مشرقة، ص 374.

ولم يقف تأثر المرابطين بالأندلس في الحياة القضائية عند حد تعيين الفقهاء الأندلسيين على رأس هذا الجهاز في الأندلس، بل إنهم أسندوا المناصب القضائية العليا للأندلسيين حتى في العدوة المغربية.

فمقابل قاضي الجماعة في الأندلس، فقد كانت رئاسة القضاء في المغرب في زمن دولة المرابطين تسند إلى قاضى الجماعة بمراكش، الذي كان يُسمى بقاضي قضاة المغرب أو بقاضي الحضرة؛ ومن أشهر مَن تولى هذا المنصب أبو مُحَمَّد عبد الله بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن قاسم بن منصور اللخمي، وأبو الحسن علي بن عبد الرحمن المعروف بابن أبي حقون، وأبو سعيد خلوف بن خلف الله، وكلهم من الأندلس[1].

وإلى جانب ذلك، قطع المرابطون في تنظيم القضاء شوطًا أبعد من مجرد تقسيم قضاء الأندلس والمغرب وجعل زعامة القضاء في كل منهما لقاضى القضاة، أحدهما يختص بالأندلس والآخر بالمغرب، بل إن المرابطين اتخذوا فقيهًا له السُّلطَة العليا على قضاء المغرب والأندلس على السواء، ومن المرجح أن زعامة القضاء في العدوتين كانت أحيانًا من نصيب قاضى مراكش أو قاضى سبتة أو طنجة، وأحيانًا أخرى لقاضى الجماعة بقرطبة[2].

ومما أبدعه المرابطون في الحياة القضائية في الأندلس وكان من بصماتهم الواضحة على هذه الحياة ما يسميه بعضهم بمجلس الشورى القضائي[3].

فقد كان لكل قاض مجموعة، من فقهاء البلد الذى تولَّى القضاء فيه، ليشاورهم في الأحكام والنوازل، وكان قاضي المدينة يتولى اختيار هؤلاء الفقهاء من أهل مدينته، مِمَّن يُعرفون بالورع والتقوى والتبحر في الفقه والعلوم الدينية، ويحدد ابن عبدون هؤلاء الفقهاء والمشاورين في أربعة : اثنان يشتركان في مجلس القاضي، واثنان يقعدان في المسجد الجامع[4].

---

1 - الصلابي : صفحات مشرقة، ص 376.

2 - حمدي، عبد المنعم محمد : تاريخ المغرب والأندلس في عصر المرابطين، مؤسسة شباب الجماعة، طبعة 1986، ص 288.

3 - الصلابي : صفحات مشرقة من التاريخ الإسلامي، ص 376.

4 - ابن عبدون : رسالة الحسبة؛ حسب حمدي : تاريخ المغرب والأندلس في عصر المرابطين، ص 289.

ومن الإضافات المرابطية للحياة القضائية في الأندلس كذلك منصب القضاء العسكري. فبحكم موقع الجهاد في المشروع المرابطي حيث يعد عموده الفقري، أحدث المرابطون منصب القضاء العسكري الذي كان يمارسه قضاة مختصون بحلِّ مشاكل الجند في مواضع خاصَّة بالمعسكرات، كما كانوا يشتركون في القتال بحثِّ الجند وتشجيعهم على القتال. وكانٍ هؤلاء القضاة يسمون بقضاة المحلة أو قضاة الجند. وممن ذكرهم التاريخ فيمن تولَّوا منصب القضاء العسكري عبد الرحيم بن إسماعيل الذي عُيِّن قاضيًا في معسكر أمير المُسْلِمِين على بن يوسف بمدينة سلا[1].

وحتى تكون صورة المرابطين والحياة القضائية في الأندلس مكتملة، نعرج على قضاء أهل الذمة في الأندلس خلال الحكم المرابطي.

وبصدد هذا الجانب يسجل المؤرخون، بمن فيهم المستشرقون، للمرابطين أن هؤلاء منحوا الذميين كامل الحرية في ممارسة تعاليمهم وشعائرهم الدينية بما فيها التحاكم لشريعتهم، رغم ما وُصفوا به من تزمت وانغلاق، ورغم الصراع المرير الذي خاضه المرابطون مع النصارى بدعم من اليهود، ورغم أن بعض الذميين في الأندلس لم يتورعوا عن التواطؤ المكشوف مع إخوانهم النصارى في هذا الصراع كما مر بنا.

فقد كان رجال الدين النصارى واليهود يتولونِ القضاء بين ذويهمٍ، دون أي تدخل من القضاة المُسْلِمِين، وأجاز الفقهاء تقليد الذِّمي القضاء لأهل الذِّمة.

وفي الأندلس خصص المرابطون لأهل الذِّمة قاضيًا يعرف بقاضي النصارى أو قاضي العجم، أما إذا كانت الخصومة بين ذمي ومسلم، فإن قضاة المُسْلِمِين يتولون الفصل بينهما؛ وفي هذا الصدد يشير أشباخ إلى أن النصارى كَانوا «يتمتعون بحرية الشعائر ويحتفظون ببعض القوانين القوطية ولهم أساقفتهم وقضاتهم»[2].

نخلص من هذا المبحث أن المرابطين انفتحوا كثيراً على الأندلس في الجانب القضائي، حيث قلدوا الفقهاء الأندلسيين المناصب القضائية الكبرى داخل

---

1 - حمدي : تاريخ المغرب والأندلس في عصر المرابطين، ص 291.

2 - أشباخ : تاريخ المرابطين والموحدين، حسب نفس المرجع، ص 212.

الأندلس، وحتى في العدوة المغربية، وحافظوا على التنظيم القضائي الموروث عن العهدين الخليفي والطوائفي.

وبالمقابل ترك المرابطون بصمات واضحة في هذا الجانب، حيث استحدثوا مناصب قضائية جديدة تتماشى مع طبيعة مشروعهم، مثل القاضي العسكري، ومجلس الشورى القضائي، كما تتجلى هذه البصمات في الانخراط الواسع للقضاة في تنزيل المشروع المرابطي بأهدافه الثلاثة، التجديد والتوحيد والجهاد، باعتبارهم من الفقهاء الذين قام هذا المشروع على كواهلهم. وفي كلمة واحدة كان للمرابطين تفاعل إيجابي تأثيراً وتأثراً في الحياة القضائية بالأندلس؛ فهل كان الأمر كذلك في الحياة العمرانية ؟



ثالثا : المرابطون والحياة العمرانية في الأندلس

في الواقع تعد الحياة العمرانية الإطار المثالي لعلاقات التأثير والتأثر بين المشروع المرابطي والأندلس، بما طبعها من مظاهر فنية وثقافية كانت وليدة التفاعل الإيجابي بين الكيانين.

فقد تأثرت العمارة الأندلسية كثيراً بالمشروع المرابطي ذي الطبيعة الدينية والحربية، ولذلك كانت معظم منشآتهم العمرانية في الأندلس محافظة، إلى حد بعيد على هذين الطابعين وجامعة بين الوظيفتين الدينية والجهادية.

فمجمل هذه المآثر كان عبارة عن مساجد ورباطات وقلاع وأسوار وحصون، سواء في المغرب أو في الأندلس.

مع العلم أن المرابطين تأخروا في الاهتمام بالأسوار، على الأقل في عدوة المغرب، بسبب الاستقرار الداخلي الذي نعموا به قبل ظهور الدعوة الموحدية؛ أما في الأندلس، فبحكم كونها قاعدة أمامية للصراع الإسلامي - النصراني، فقد وجدها المرابطون مليئة بالأسوار والحصون والقلاع، فلم يكن لهم بد من مواصلة هذه السياسة، سواء بترميمهم لهذه المنشآت أو بإقامة منشآت أخرى مماثلة لها.

وفي ذلك كله كانت العمارة المرابطية مزيجاً خَلاَّقاً بين العمارتين المغربية والأندلسية، فقد أطَّرها من جانب المرابطين طابعُ البساطة والاعتدال والبعد

عن التكلف والبذخ مما اقتضته طبيعة المشروع المرابطي؛ ومن الجانب الأندلسي أضفيت على هذه العمارة كثير من المظاهر الفنية التي اتسمت بها العمارة الأندلسية من زخارف وأشكال هندسية، فكسبت بهذا المزيج جمالا مميزا رغم بساطته.

ويمكننا رصد أهم المميزات العمرانية والفنية لهذه العمارة المرابطية - الأندلسية من خلال استعراض أهم ملامحها التالية :

- استخدام الفسيفساء الخزفية في الزخرفة على شكل لوحات في واجهات المباني أو المآذن، مع استمرار الزخرفة بالنقش على الجص، ولقد بلغت النقوش الجصية أرقى مستوى لها في العمارة المرابطية.
- اعتمدت المواضيع الزخرفية على الأشكال الهندسية والعروق النباتية والأشرطة الكتابية التي اعتمدت بشكل رئيسي على الخط الكوفي.

ونجد هذه الملامح الفنية في ما خلفه المرابطون من آثار معمارية بارزة، مع العلم أن كثيراً من هذه المآثر قد ضاع بسبب تخريب الموحدين لها إمعاناً منهم في مسح كل ما له علاقة بالمشروع المرابطي.

ومن أبرز هذه المآثر التي صمدت في وجه الموحدين وبقيت قائمة في معظمها، نذكر ما يلي :

- جامع القرويين

يعد من أهم المساجد الجامعة في بلاد المغرب وأكثرها شهرة لكونه جامعة إسلامية عريقة ضاربة بجذورها في أعماق التاريخ، وكانت هذه الجامعة تقارع الأزهر الشريف وجامع قرطبة في العلم وتخريج الدعاة والعلماء والفقهاء.وقد مرَّ هذا الجامع بثلاثة أدوار، يهمنا منها الدور الأخير الذي كان في العهد المرابطي؛ وهذه الأدوار هي : الدور الأول عند تأسيسه سنة 254 هـ / 859 م، والثانى عند الزيادة فيه سنة 345 هـ / 956 م، والثالث عندما زيدت مساحته في عصر علي بن يوسف سنة 530 هـ / 1135 م.

وتولّى مشروع زيادة مسجد القرويين وتوسيعه في العهد المرابطي القاضى أبو عبد الله مُحَمَّد بن داود بسبب ضيق المسجد بالنَّاس، واضطرارهم للصلاة في الشوارع والأسواق في يوم الجمعة، وحرص على أن يكون المال من أوقاف مساجد المسْلمين، وأشرف القاضي أبو عبد الله بنفسه على هذا المشروع الحضاري العظيم، وكانَ تمام التوسعة عام 538هـ[1].

- المسجد الجامع بتلمسان

كان هذا المسجد من كبريات مدارس نشر المذهب المالكي في الغرب الإسلامي خلال العصور الوسطى، وتم بناؤه عام 530 هـ في إمارة علي بن يوسف، وكانت هندسته المعمارية في غاية الجمال ودقة الإتقان، ورأى بعض المؤرخين أن البنيةَ المعمارية لمسجد تلمسان فيها لمسات أَنْدَلُسية، وفنون معمارية قرطبية، بل بعضهم يرى أن عرفاء مسجد تلمسان قلَّدوا جامع قرطبة تقليدًا مباشرًا في لوحتي الرخام اللتين تكسوان إزار واجهة المحراب بتلمسان، وكذلك سقف المسجد الخشبى شبيه بسطح مسجد قرطبة، وكذلك البلاط شبيهٌ به أيضًا[2].

- الآثارُ الحربية

اهتم المرابطون بالحصون والقلاع، ولذلك انتشرت في المدن والثغور. وزاد الاهتمام بالتحصينات العسكرية في زمن علي بن يوسف أمام اشتداد الخطر المسيحي من جهة، وخطر الدعوة الموحدية من جهة ثانية.

فقد تميز هذا العهد بالإكثار من الأسوار والقلاع والحصون للدفاع عن الكيان المرابطي ضد الخطرين : الخطر الداخلي الموحدي، والخطر الخارجي النصراني.

ومن أروع آثار المرابطين الحضارية الحربية أسوار مراكش، التي تأخر إنشاؤها بسبب ما نعم به المرابطون من استقرار وأمن داخليين إلى عهد الأمير علي بن يوسف، حيث شرع في بناء سور المدينة عام 520 هـ وأتمه عام 522 هـ.

---

1 - الصلابي : صفحات من التاريخ الإسلامي، ص 401.

2 - الصلابي : ن م، ص 402.

ويبدو أن فكرة بناء الأسوار لم تكن واردة في المشروع المرابطي في البداية، ربما لِمَا يمكن أن توحي به من عظمة واستعلاء مما كان المرابطون يأنفون منه بدليل إقدامهم على هدم السور القديم الفاصل بين عدوتي فاس إبان فتحهم لها[1].

لكن مستجدات الصراع مع الموحدين واشتداد المواجهة مع النصارى فرضت على المرابطين التخلي عن هذا التصور، فشرعوا في ترميم الأسوار وغيرها من العمارات الحربية وترميمها.

وانتشرت فكرة بناء الأسوار في الأندلس، وفرضت الدولة على رعاياها ضريبة تنفق على هذا الهدف الاستراتيجى الجهادى الدفاعي، عرفت بضريبة التعتيب التي أثارت نقاشاً فقهياً واسعاً، وأسهمت في تدني سمعة المرابطين في الأندلس، كما رأينا في حديثنا عن عوامل انهيار الحكم المرابطي في الأندلس في الفصل الثالث من هذه الدراسة[2].

ومِن أشهر الأسوار التى بنيت أو أعيد ترميمها في الأندلس، أسوار ألمرية وأسوار قرطبة التى امتازت بأبراجها المستطيلة الضخمة المتقاربة، وأسوار إشبيلية من جهة نهر الوادى الكبير. وجل هذه الأسوار بنيت أو رممت بالأموال المحصلة من ضريبة التعتيب التي استحدثها المرابطون لهذا الغرض بعدما اشتدت الضغوط المسيحية على الأندلس[3].

وبنى المُرَابطون في المناطق الوعرة حصونًا بالحجر، وشحنوها بالجنود والأقوات، لكى تصمد للحصار مدة طويلة. ومن أشهر قلاع المرابطين في الأندلس قلعة منتقوط التي تقع على بساتين مرسية وتعرف حاليا بالقصير Elcastillejo[4].

أما في المغرب، فمن أشهر قلاع المرابطين قلعة تاسغيموت التى تقع على بعد ثلاثة كيلومترات جنوب شرق مراكش، وعلى بعد نحو عشرة كيلومترات شرق

---

1 - عثمان إسماعيل : «فلسفة المرابطين ومؤثرات الفن الإسلامي في الطراز المغربي الأندلسي»، مجلة المنهل، عدد 472، المجلد 50، ذو الحجة 1409 / يوليوز 1989، ص 43.

2 - انظر : عوامل انهيار الحكم المرابطي في الأندلس في الباب الثالث من هذه الدراسة.

3 - حمدي : تاريخ المغرب والأندلس في عصر المرابطين، ص 357-376.

4 - نفسه، ص 376.

أغمات على سطح هضبة أطرافها ذات أجراف وعرة شديدة الانحراف، يصعب على الغازين ارتقاؤها، وأسوارها تمتد على حافة الهضبة نفسها.

وعموماً نصل إلى أن العمارة المرابطية تأثرت كثيراً بنظيرتها الأندلسية في جوانبها الفنية والجمالية، وبالمقابل أثر المرابطون في العمارة الأندلسية من حيث إضفاء الطابعين الديني والعسكري عليها، ومن حيث الابتعاد عن مظاهر البذخ والإسراف في الزخرفة والنقش.

وبتضافر هذين التأثيرين تشكلت ملامح الطراز المعماري المغربي - الأندلسي الذي لم يقف عند العدوتين فقط، بل طبع المنشآت العمرانية في كل أقطار الغرب الإسلامي، كما أن هذا الطراز لم ينحصر في القرنين الخامس والسادس الهجريين / الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين، بل امتد إلى باقي العصور التي تلت هذه الفترة، وأسهمت الدول التي حكمت الغرب الإسلامي بعد تلك الفترة في تطوير هذا الطراز المعماري المتميز.

وهذا الطراز المعماري المغربي الأندلسي أسهم بدوره في إضفاء طابع خاص ومتميز على الحضارة الإسلامية في الغرب الإسلامي على مر العصور.

وصفوة القول، من خلال ما مر بنا في هذا الفصل الرابع من هذه الدراسة نكون قد رصدنا أهم مظاهر التأثير والتأثر التي نشأت بين الكيانين المرابطي والأندلسي، على مستوى الحياة الاجتماعية والإدارية والقضائية والعمرانية؛ ونستنتج أن هذين الكيانين تميزا بعلاقة تفاعلية واسعة في هذه المجالات، جعلت كل واحد منهما يؤثر في الآخر ويتأثر به في نفس الوقت.

وهناك عوامل كثيرة ساعدت على هذا التفاعل الإيجابي، على رأسها الانتماء المذهبي المشترك، والقبول الواسع الذي حظي به المشروع المرابطي لدى العديد من الأوساط الأندلسية، على الأقل في المرحلة الأولى من الوجود المرابطي في الأندلس، وكذا الروح التشاركية والمنفتحة التي تميز بها المشروع المرابطي على العموم.

مع ذلك لا يمكننا إغفال ما خيم على هذه العلاقات من نزوع إلى الانغلاق وتهميش العناصر الأخرى لدى المرابطين، بسبب ما فرضته التطورات التي عرفتها

الأندلس، سواء على مستوى العلاقات الداخلية بين المرابطين والأندلسيين، أو على مستوى التحديات الصليبية التي ألزمت المرابطين بنوع من الحذر واليقظة، باستحضارهم لما كانت عليه علاقات النخبة الأندلسية مع الأمراء المسيحيين من تفاهم في عهد ملوك الطوائف.

وفي نفس الوقت يمكننا أن نسجل هنا أن الأندلسيين ساهموا فيما خيم على العلاقات بين الطرفين من حذر وتحفظ، بنزعة بعضهم الاستعلائية التي رأينا نموذجا لها في رسالة الشقندي، وبما اتسم به الواقع الأندلسي من انفتاح كبير لا يمكن للمرابطين الانسياق معه حسب تعاليم دعوتهم الإصلاحية والمحافظة.

وباستحضار مسؤولية الطرفين في التسبب في محدودية علاقات التفاعل بين الكيانين، نخلص في هذا الفصل أنه يمكننا الجزم بأن المشروع المرابطي حقق في الأندلس، على المستويات المعالجة في هذا الفصل، حداً كبيراً من النجاح بما أحدثه من تحولات عميقة في هذه المستويات، تتماشى مع مقتضيات ذلكم المشروع، مثل تأثيرهم الإيجابي على أخلاق المجتمع الأندلسي، ووقوفهم في وجه ما اكتنفها من ميول جارفة نحو اللهو والبذخ والمجون، ومثل تأثيرهم على المسار الفكري العام في الأندلس بطبعه بطابع الجد والجهاد. وكذا تأثير المرابطين على مسارات الحياة الفكرية في الأندلس بطبعها بطابع الجدية والورع والابتعاد عن المجون واللهو.

بيد أن الإخفاق كان حليف المشروع المرابطي في الأندلس في جوانب أخرى من هذه المستويات، مثل فشلهم في الاندماج الإيجابي في المجتمع الأندلسي، والتصحيح الواسع لنزعاته التي تتنافى مع مقتضيات مشروعهم، ومثل تقلص دورهم التربوي والدعوي وذوبانه أمام الاهتمامات الأخرى التي زاحمته. ويمكننا أن نضيف هنا بشيء من التجاوز ما ينسب للمرابطين من عرقلة الحياة الفكرية؛ رغم ما سبق أن سجلناه في تحليل هذا الموضوع من تجن واضح في هذا الحكم.

ومن جهة أخرى رأينا بأن الحياة الإدارية والقضائية والعمرانية مثلت نموذجا مثاليا لعلاقات التأثير والتأثر بين الكيانين المرابطي والأندلسي رغم ما شوش على ذلك من استئثار المرابطين بالمناصب السيادية في هذه المجالات.

خاتمة

انطلق هذا الكتاب من فرضية مفادها أن الحركة المرابطية كان لها مشروع دعوي سياسي يقوم على ثلاثة أبعاد، هي: إصلاح الأوضاع الدينية، والتوحيد ببعديه السياسي والديني، والجهاد. وتساءلنا عن مدى نجاح هذه الحركة في تنزيل هذا المشروع في الأندلس؟

وقد بُنيت هذه الفرضية على تتبع مسارات تطور الحركة المرابطية منذ نشأتها في الصحراء بتحالف العصبية الصنهاجية ودعوة الشيخ عبد الله بن ياسين، حتى استواء أمرها على شكل دولة مترامية الأطراف وحدت تحت نفوذها المغرب الأقصى وجزء مهما من المغرب الأوسط، والأندلس، فضلا عن أطراف مهمة من بلاد السودان.

ومن خلال هذا التتبع، تأكدت لنا صحة هذه الفرضية من خلال استهداف الحركة المرابطية لهذه الركائز التي افترضنا قيام مشروعها عليها، والتي شكلت الإطار العام لتحركاتها سواء في فترة المغرب، حيث عمل المرابطون على توحيده سياسيا ومذهبيا، وتمكنوا من القضاء على الكيانات السياسية والمذهبية التي كانت تتقاسمه؛ أو في فترة الأندلس، حيث عمل المرابطون على رفع لواء الجهاد عاليا منذ عبورهم الأول الذي أفضى إلى معركة الزلاقة الشهيرة، وطيلة وجودهم في الأندلس الذي تميز بالمواجهات الدائمة بينهم وبين الممالك المسيحية.

وبخصوص ركيزة التوحيد، توصلنا إلى أن المرابطين في العبور الثالث لزعيمهم يوسف بن تاشفين تمكنوا من عزل ملوك الطوائف وتحقيق الوحدة السياسية لبلاد الأندلس التي افتقدتها منذ سقوط الدولة الأموية بها.

وبما زاد من تأكيد هذه الفرضية التي انطلق منها الكتاب ما ميز السياق العام والخاص الذي نشأت فيه التجربة المرابطية، في خضم التحولات التي عرفتها منطقة الغرب الإسلامي بالنسبة للسياق الخاص، وفي خضم التحولات التي عرفها العالم الإسلامي عامة بالنسبة للسياق العام.

فبخصوص السياق الخاص، رأينا أن منطقة الغرب الإسلامي خلال القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي، شهدت تجزئة سياسية ومذهبية كبيرة، مثلتها الإمارات المغراوية والبورغواطية وغيرها سياسيا، والمذاهب والطوائف الدينية بالنسبة للمغرب، وممالك الطوائف بالنسبة للأندلس؛ مما منح المصداقية والمشروعية لتبني المرابطين لشعار التوحيد ببعديه السياسي والمذهبي.

وبخصوص السياق العام، رأينا أن العالم الإسلامي خلال القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي شهد اشتداد الصراع المذهبي بين المد الشيعي الذي جسدته الدولة الفاطمية، والمد السني الذي تراجع أمام المد الأول إثر تدهور الدولة العباسية، فجاء السلاجقة ليتصدوا لمهمة الدفاع عن السنة وإيقاف الزحف الشيعي، وأتى بعدهم الأيوبيون للحسم في هذا الصراع لصالح المذهب السني؛ بينما تصدى المرابطون لهذه المهمة في الجناح الغربي من العالم الإسلامي مما جعل بعض الباحثين[1] - كما رأينا في هذه الدراسة - يرجحون أن الحركة المرابطية تدخل في سياق هذا التدافع، وتجسد محاولة السُنَّة المالكية استعادة زمام الأمور، ومواصلة التصدي للزحف المسيحي في الأندلس.

أما ما يتعلق بركيزة الجهاد التي افترضنا أنها شكلت إحدى الركائز المهمة للمشروع المرابطي، فقد أكد ذلك الحضورُ القويُّ لهذا الأمر في مراحل الحركة المرابطية، سواء في مرحلة الانطلاقة التي تُوجت بالجهاد ضد الممالك الوثنية في جنوب الصحراء، أو في مرحلة الزحف نحو الشمال في مواجهة البورغواطيين الذين اعتبرهم المرابطون خارجين عن الملة الإسلامية، أو في مرحلة التدخل

1 - انظر مثلا : عمر بن حمادي : الفقهاء في عصر المرابطين، جامعة تونس، كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية، تونس1987؛ والعروي، عبد الله، تاريخ المغرب محاولة في التركيب، ترجمة روفان قرقوط، بيروت، 1977.

المرابطي التي كانت كلها جهادا متواصلا ضد الزحف المسيحي المهدد للوجود الإسلامي في الأندلس.

ومن نتائج هذه الدراسة أيضا أن المشروع المرابطي في الأندلس تأرجح بين النجاح والإخفاق، وإن كانت مظاهر نجاحه أكبر. مما يجعلنا نتساءل عن مظاهر ذلك النجاح والإخفاق وعن العوامل المسؤولة عن ذلك؟

فيما يخص مظاهر نجاح المشروع المرابطي في الأندلس، فقد تجلت على الخصوص فيما حققه المرابطون على الجبهتين السياسية والعسكرية، أو بتعبير آخر، إذا أردنا أن نبقى لصيقين بركائز ذلكم المشروع، فإن مظاهر نجاحه تتجسد أكثر على مستوى ركيزتيه الأساسيتين وهما التوحيد والجهاد.

فقد أفلح المرابطون إلى أبعد الحدود في تنزيل البعد الجهادي لمشروعهم في الأندلس، من خلال ما حققوه من انتصارات متتالية في مواجهتهم المستمرة والمتصاعدة للزحف المسيحي، وكانت معركة الزلاقة الشهيرة أول إنجاز حققه المرابطون في ذلك منذ عبورهم الأول، ثم تتالت الإنجازات الأخرى طيلة عهد يوسف بن تاشفين وجزء كبير من عهد خلفه علي بن يوسف؛ ليبدأ العد العكسي لذلك مع نهاية عهد علي بن يوسف.

ومن خلال ذلك تمكن المرابطون من إيقاف الزحف المسيحي المتربص بالأندلس، وتحرير كثير من المواقع الإسلامية التي استهدفها ذلك الزحف، وبالتالي التمديد من عمر الوجود الإسلامي في الأندلس لمدة تزيد عن ثلاثة قرون.

أما نجاح المرابطين على مستوى البعد التوحيدي فيتمثل في توحيدهم للأندلس بعد عزل ملوك الطوائف الذين فرضوا عليها واقع التجزئة منذ نهاية حكم الأمويين بها، وكذا توحيد العدوتين وإعادة ربطهما بمركز الدولة الإسلامية بالمشرق من خلال اعتراف المرابطين بتبعيتهم للعباسيين، وتأكيد العباسيين لهذه التبعية كما مر بنا.

ولعل العوامل الرئيسة المسؤولة عن هذا النجاح تعود أساساً إلى تركيز المشروع المرابطي على هذين البعدين منذ انطلاقته الأولى في الصحراء، ومدى تحمس حملة المشروع المرابطي من القادة السياسيين والعسكريين والفقهاء

والعلماء لهذين البعدين لارتباطهما الشديد بالمنظومة الإسلامية التي انطلقت منها الحركة المرابطية.

ومن جهة أخرى يمكننا تفسير هذا النجاح بمدى انسجام هاتين الركيزتين مع التحولات العامة التي كانت الأندلس تمر بها في هذه الفترة، والتي كان عنوانها البارز هو التجزئة السياسية والتكالب المسيحي؛ بمعنى أن المشروع المرابطي نجح في الاستجابة للتحديين الخطيرين الذين عرفتهما الأندلس في هذه الفترة؛ وهما تحدي الزحف المسيحي الذي واجهوه بالجهاد، وتحدي التجزئة السياسية الطائفية الذي واجهوه بتوحيد الأندلس وعزل ملوك الطوائف.

ونضيف إلى ما سبق، وجود عدة قواسم مشتركة بين العُدوتين مما وفر الجو الملائم لنجاح المشروع المرابطي في الأندلس.

أما بخصوص مظاهر إخفاق المشروع المرابطي في الأندلس والعوامل المسؤولة عن ذلك، فقد اتضح لنا أن أكبر تلك المظاهر تمثل في عدم اندماج المرابطين كليا في النسيج الاجتماعي والثقافي الأندلسي، حيث بقوا بمثابة جالية منعزلة أو بتعبير القادري بوتشيش أوليغارشية منعزلة ومتميزة بلغتها ولباسها وعاداتها، مع العلم أن بعض هذه الجالية ذاب في الأندلس واصطبغ بصبغته، لكن في الاتجاه السلبي.

ومن هذه المظاهر أيضاً اتهام المرابطين بعرقلة الحركة الفكرية في الأندلس بمواقفهم المحافظة تجاه علم الكلام والفلسفة والتصوف، وبإقدامهم على حرق كتاب الإحياء للإمام الغزالي وعدم تشجيع الشعر، وكذا اتهامهم بالقساوة في التعامل مع ملوك الطوائف وخاصة المعتمد بن عباد.

ورغم أننا تحفظنا كثيرا على هذه الاتهامات التي رميت بها الحركة المرابطية قديما وحديثا، وبيّنا بأن المرابطين لم يعرقلوا تطور الحياة الفكرية في الأندلس بقدر ما حاولوا تصحيح مساراتها وإخضاعها لمنظومتهم الخاصة؛ وبأن تعاملهم مع المعتمد بن عباد ومع كتاب الإحياء كان تعاملا طبيعيا وعاديا إذا وضعناه في سياقه العام، رغم ذلك فلا يمكننا إخفاء ما اتسم به تنزيل المشروع المرابطي على هذه المستويات من إخفاقات استوقفت كثيرا من الباحثين، ولو أن بعضهم بالغ في تصويرها. فما هي يا ترى العوامل المسؤولة عن هذه الإخفاقات؟

هل يعود ذلك إلى خلل بنيوي في المشروع المرابطي الموصوف بالبساطة وافتقاد البعد الفلسفي والتقعيد النظري؟ أم يعود ذلك إلى أخطاء حَمَلة المشروع من الأمراء المرابطين الذين فرطوا في واجبهم في بث هذا المشروع وترسيخه، وانشغلوا بالمواجهة العسكرية اليومية مع الأعداء، ومن الفقهاء الذين وصفوا بالتكالب على الدنيا والسلطة والجاه وبالانشغال بالتفريعات الفقهية؟ أم أن مرد هذا الإخفاق هو طبيعة المجتمع الأندلسي بما اتصف به من تحضر وتعقيد وانفتاح مما استعصى معه انقياده للمشروع الدعوي المرابطي؟ أم يعود الأمر إلى التحديات الداخلية المتمثلة في الفتن والثورات والمؤامرات، وفي الثورة الموحدية، وضخامة التحديات الخارجية المتمثلة في تهديدات الممالك النصرانية المستمرة؟

في الحقيقة، يصعب تغليب أي من العوامل السالفة في تفسير مظاهر إخفاق المشروع المرابطي في الأندلس. فكل هذه العوامل تضافرت في إفراز تلك النتيجة، وإن تفاوتت في درجة تأثيرها.

ويمكننا إعادة تركيب هذه العوامل وتصنيفها إلى نوعين من العوامل الكبرى وهما: عوامل ذاتية تتعلق بطبيعة المشروع المرابطي، وبحملته، وعوامل موضوعية ترتبط من جهة بطبيعة بلاد الأندلس وتركيبة مجتمعه وبناه السياسية والاجتماعية والثقافية، وما اضطرم فيه من فتن واكتنفه من اختلالات، ومن جهة أخرى بالتحديات الخارجية و الداخلية ممثلة في الخطرين المسيحي والموحدي.

فبخصوص العوامل الذاتية، مر بنا في الفصل الأول من هذه الدراسة أن الدعوة المرابطية، كما قعدها مؤسسها الأول عبد الله بن ياسين، هي في أصلها دعوة مبنية على البساطة والسذاجة التي تصل أحيانا إلى حد السطحية.

وفي كلمة واحدة، كانت الدعوة المرابطية في أصلها دعوة عملية براغماتية، بلغة اليوم إذا صح لنا هذا الإطلاق، وقد استعاضت عن البعد النظري الفلسفي، الذي لابد منه لكل دعوة تغييرية، بالارتكاز الكلي على المذهب المالكي المعروف هو الآخر، بمقارنته بباقي المذاهب، بنزوعه إلى الجانب العملي التعبدي أكثر من الجانب النظري الفلسفي.

وساعدت النزعة الواقعية العملية للعنصر الأمازيغي الذي ينتمي إليه المرابطون في تكريس هذه الطبيعة، كما كان للوسط الصحراوي البسيط

والبدوي دوره الكبير في هذا التكريس. ويمكننا أن نضيف تأثير الوسط المغربي عامة الذي كان مستواه التمديني في ذلكم العهد متواضعاً بالمقارنة مع ما كانت عليه العدوة الأندلسية.

ودعوة هذه طبيعتها يصعب لها أن تجد القبول الكبير في مجتمع معقد ومشبع بالنزعات الفكرية والفلسفية، والمتميز بمستوى تمدني متقدم مثل المجتمع الأندلسي في ذلكم العصر.

وربما ساهم في عدم تقبل الأندلسيين كثيرا لهذه الدعوة، سعي المرابطين إلى فرض مقتضيات هذه الدعوة التي تتنافى مع ما كانت عليه الأندلس من عادات وتفتح، وهذا ما رجحه المؤرخ الفرنسي Joseph Péréz في كتابه «تاريخ إسبانيا»، حيث يرى أن المرابطين سرعان ما اصطدموا مع المجتمع الأندلسي ذي العادات والحريات المختلفة عن التعنت والتشدد الديني الذي طبع المرابطين. فمنذ الوهلة الأولى عمل المرابطون على فرض مجموعة من الشروط أهمها: اللغة العربية، وتطبيق الشريعة الإسلامية، واضطهاد اليهود والنصارى، هذا ما جعلهم يتميزون دائما بالغرابة داخل الأوساط الأندلسية[1].

ولا يخفى للباحث الموضوعي ما تحمله عبارات هذا المؤرخ الفرنسي من تحامل على المرابطين، وتصوير خاطئ للواقع الأندلسي، وكأنه غير خاضع للإسلام قبل تدخل المرابطين.

ويمكننا إضافة عامل ذاتي آخر ساهم في عرقلة المشروع المرابطي في الأندلس، وهو عامل حملة المشروع المرابطي.

فسواء تعلق الأمر بالأمراء أو الفقهاء المرابطين الذين حملوا المشروع المرابطي إلى الأَنْدَلُس، فقد كان من الطبيعي جداً أن يتأثر الطرفان معاً بالطابع السالف الذكر للدعوة المرابطية، وأن يبقوا أسارى خصائص الإطار البشري لهذه الدعوة - أي العنصر الأمازيغي - والإطار المجالي وهو الصحراء خاصة والمغرب عامة.

1 - Joseph Péréz : *Historia de Espana*. Barcelona. P. 50. Ed. Critica. 1999.

ومن جهة أخرى، نستنتج مما سلف بنا أن هذين العنصرين سرعان ما طرأت عليهما تحولات كبيرة في خضم التدافع مع المجتمع الأندلسي من جهة، ومع الخطر المسيحي من جهة ثانية.

فقد انصرف الأمراء كليا إلى معارك المواجهة شبه اليومية مع الخطر المسيحي منذ أن وطِئت أقدامهم أرض الأَنْدَلُس، ولم يسمح لهم هذا التصدي، بما تطلبه منهم من مجهودات جبارة ومن تضحيات كبيرة بالالتفات، إلى واجب بث دعوتهم في صفوف المجتمع الأندلسي.

أما الفقهاء الذين استُؤْمنوا على هذه الدعوة، والمرشحون مبدئيا لنشرها وترسيخها بما توفر لهم من سلطة معنوية ومكانة مرموقة وقبول عند عامة فئات المجتمع، هؤلاء الفقهاء زُج بهم في حريق التدبير السياسي اليومي الذي تكتنفه كثير من المزالق مثل الدخول في الصراع مع المجتمع، والسقوط في إغراءات السلطة، وتغليب مصالح الدولة الآنية الصراعية على مصالح الدعوة الاستراتيجية.

فانطلاقا من طبيعة المشروع المرابطي المرتكز على إيلاء الفقهاء الدور الريادي في الدعوة والدولة، انخرط الفقهاء إلى أبعد الحدود في المناصب السياسية والإدارية. وبذلك وقع المرابطون، في الخطأ الاستراتيجي القاتل الذي وقعت وتقع فيه كثير من الحركات الدعوية التغييرية؛ ألا وهو ذوبان الدعوة في الدولة، وبالتالي افتقاد الدعوة لتوهجها ونقائها ولدورها التوجيهي، حيث تنقلب بهذا التحول من مركز التوجيه والمراقبة والتسديد إلى مركز التنفيذ والتدبير وما يكتنفه من أخطاء وصراعات. وبالمقابل تصبح الدولة التي كانت مجرد وسيلة لتنفيذ المشروع الدعوي هدفاً يطغى على الدعوة ويخضعها للحسابات السياسية اليومية الصراعية، وتتحول الدعوة التي كانت هدفاً إلى وسيلة لشرعنة عمل الدولة وفرض هيمنتها وبطشها.

أما بخصوص العوامل الخارجية التي أسهمت في التأثير السلبي في نجاح المشروع المرابطي في الأندلس، فهي ترتبط أساساً بالتحديات الكبرى التي واجهها هذا المشروع في خضم تدافعه مع كثير من الأطراف الأخرى التي تفاعل معها على ساحة الأَنْدَلُس.

ومن هذه التحديات الضغوط المترتبة عن الصراع اليومي مع الخطر المسيحي، الذي انبنى عليه الحضور المرابطي في الأَنْدَلُس أصلا، والذي لم يهدأ يوماً منذ أن عبرت الجيوش المرابطية المضيق نحو العدوة الأندلسية.

فإن كان هذا الصراع فرصة سانحة للمرابطين لتنزيل الشق الجهادي من مشروعهم، والرفع من مكانتهم السياسية والمعنوية، وتقوية رصيدهم من المشروعية والمصداقية، وذيوع صيتهم على امتداد العالم الإسلامي، حتى تقاطرت عليهم رسائل التأييد والتنويه من كبار المراجع العلمية في المشرق والمغرب الإسلاميين؛ لئن كانت لهذا الصراع كل هذه النتائج الباهرة، فإنه للأسف استنزف جهود المرابطين وقوتهم، حيث لم يتمكنوا من التوزيع المتكافئ لجهودهم بين الجبهتين الداخلية والخارجية، الدعوية والجهادية، ولذلك جر عليهم هذا الصراع المرير كثيراً من المصاعب مثل التضحية بكبار رواد المشروع وحملته الذين استشهدوا تباعا في المعارك ضد المسيحيين، واستنزاف الموارد المالية في النفقات العسكرية، والاضطرار إلى مراجعة سياستهم الجبائية - التي نذكر أنها مثلت إحدى أبرز نقط القوة في المشروع المرابطي - لما فرضوا ضريبة التعتيب وغيرها من الضرائب الأخرى، واضطروا إلى مصادرة أملاك بعض الأعيان والوجهاء للحصول على الموارد المالية اللازمة لمواجهة الخطر المسيحي.

ويبقى المجتمع الأندلسي بحد ذاته من أهم هذه التحديات، بما مثله من نموذج متناقض إلى حد ما مع مطالب المشروع المرابطي في قيمه ونزوعاته ومستواه المتمدن، وبما اكتنفه من صراعات طائفية لم يستطع المشروع المرابطي احتواءها، إن لم نقل أنه زاد من تأجيجها بما أثاره من صراع طائفي بين الأمازيغ والعناصر الأخرى المكونة للمجتمع الأندلسي.

ومن صور هذا التحدي ما تقدمه لنا المصادر التاريخية من مظاهر تذمر الأندلسيين من الحكم المرابطي بسبب نعرتهم الأندلسية - الأرستقراطية، إذا صح هذا التعبير - والمستعلية على المرابطين، حيث اعتبروهم برابرة غرباء، لا قبل لهم بالمستوى التمدني المتألق للأندلس.

وبالمقابل لم ينجح المرابطون، بسبب انغلاقهم في الطبقة الحاكمة ولاستغراقهم في المشروع الجهادي اليومي، في تجاوز هذه الروح الطائفية؛ بل ربما أسهموا في

تغذيتها ببعض التصرفات التي صدرت من بعض رجالاتهم، مثل ما وقع في ثورة أهل قرطبة لما اعتدى بعض خدمهم على حرمات أهل قرطبة، كما مر بنا في استعراض عوامل نهاية الحكم المرابطي في الأَنْدَلُس.

وقد تمخضت هذه النزعة الطائفية عن كثير من محاولات الثورة على الحكم المرابطي التي شاغبت على المشروع المرابطي في الأَنْدَلُس.

وكانت الثورة الموحدية الوجه الثالث لتلكم التحديات الخارجية التي عرقلت نجاح المشروع المرابطي بالأندلس، بما حملته من شعارات براقة استهدفت تقويض سمعة المرابطين، وبما اتسمت به من عمق عقائدي وفلسفي رأينا افتقار الدعوة المرابطية له، وما تبنته من آراء ومواقف مناقضة لاختيارات الدعوة المرابطية، فضلاً عن التحدي الإضافي الذي مثلته الدعوة الموحدية من حيث طبيعة العنصر البشري المتبني له والمتمثل في عصبية مصمودة التي لم تكن على وئام تام مع عصبية صنهاجة الحاملة للمشروع المرابطي.

وتبقى هذه الدراسة محاولة متواضعة لملامسة قضية المشروع المرابطي في الأندلس بين النجاح والإخفاق.

ولا يخالجني أدنى شك في أن الموضوع يحتاج لمزيد من الدراسة والتحليل خاصة فيما يتعلق بمدى اندماج المرابطين في النسيج الاجتماعي والثقافي والقيمي الأندلسي، وما يفرضه ذلك من قضايا اجتماعية وثقافية وسياسية، ولا أزعم أنني وفيت الموضوع ما يستحق من بحث وتنقيب وتحليل وحسبي أنني أثرت الموضوع، ليواصل البحث فيه من يسبر أغواره أكثر؛ نظرا لما لهذا الموضوع من أهمية في فهم السيرورة التاريخية والسياسية والدعوية للحركة المرابطية خاصة ولتاريخ الغرب الإسلامي والعالم المتوسطي خلال الفترة الوسيطة عامة.


واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا

لائحة المصادر والمراجع

أولاً : لائحة المصادر

1 - ابن الأبار، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي : التكملة لكتاب الصلة، تحقيق عبد السلام الهراس، الدار البيضاء، دار المعرفة.

2 - ابن الأبار، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي : الحلة السيراء، تحقيق حسين مؤنس، طبعة القاهرة، 1963.

3 - ابن أبي زرع، علي الفاسي : الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصور بالرباط، 1972.

4 - ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني : الكامل في التاريخ، المجلد الثامن، طبعة دار الفكر، بيروت 1978.

5 - ابن بسام، أبو الحسن علي : الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار الثقافة 1997.

6 - ابن بشكوال : الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم، نشر وتصحيح الحسني، عزت العطار، مصر، 1955.

7 - ابن بلقين، عبد الله : كتاب التبيان، تحقيق بروفنسال، دار المعارف بمصر، 1955.

8 - ابن حزم : رسائل ابن حزم، تحقيق د/إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1987.

9 - ابن خاقان، الفتح أبو النصر محمد بن عبد الله : قلائد العقيان، تحقيق محمد الطاهر بن عاشور، تونس، الدار التونسية للنشر، 1990.

10 - ابن خاقان، الفتح أبو النصر محمد بن عبد الله : مطمع الأنفس ومسرح التأنس في ملح أهل الأندلس، مطبعة السعادة، القاهرة، 1907.

11 - ابن الخطيب، الوزير لسان الدين محمد بن عبد الله :

- الإحاطة في أخبار غرناطة، نشر وتحقيق محمد عبد الله عنان، ج 2، الطبعة الأولى القاهرة، 1974.

- أعمال الأعلام في من بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام، تحقيق وتعليق أ. ليفي بروفنسال، بيروت، دار المكشوف، طبعة 1956.

12 - ابن خلدون :

- مقدمة ابن خلدون، الطبعة الثالثة، مطبعة بولاق، مصر.

- كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربرومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ج 6، دار الكتب العلمية، المجلد السادس، بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1413 / 1992.

13 - ابن رشد الجد، أبو الوليد : فتاوى ابن رشد، تحقيق المختار بن الطاهر النيلي، دار الغرب الإسلامي، 1987.

14 - ابن زيات، التادلي : التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي، تحقيق أحمد التوفيق، منشورات كلية الآداب، الرباط، 1984.

15 - ابن سعيد، علي بن موسى بن محمد بن عبد الملك : المُغرب في حُلى المغرب، وضع حواشيه خليل المنصور، بيروت، دار الكتب العلمية، 1997م.

16 - ابن سعيد، علي بن موسى بن محمد بن عبد الملك : المغرب من أشعار أهل المغرب، دار المعارف، مصر 1955.

17 - ابن صاحب الصلاة : تاريخ المن بالإمامة على المستضعفين بأن جعلهم الله أئمة وجعلهم الوارثين، تحقيق عبد الهادي التازي، دار الأندلس، بيروت، الطبعة الأولى، 1964.

18 - ابن عبد البر، أبو عمر يوسف النمري القرطبي : القصد والأمم في التعريف بأصول أنساب العرب والعجم، نشره حسام الدين القدسي، طبعة القاهرة، 1350 هـ.

19 - ابن عبد الملك، أبو عبد الله محمد بن محمد الأنصاري، الذيل والتكملة على كتابي الموصول والصلة، تحقيق محمد بن شريفة، طبعة الرباط، أكاديمية المملكة المغربية، 1984، ج 8.

20 - ابن عبدون : رسالة في القضاء والحسبة، نشر ليفي بروفنصال ضمن ثلاث رسائل في الحسبة والمحتسبين، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة 1955.

21 - ابن عذاري، أبو العباس أحمد بن محمد : البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، الأجزاء الثلاثة الأولى، تحقيق ومراجعة ج. س. كولان وإ. ليفي بروفنسال، بيروت، دارالثقافة، طبعة 1980 / الجزء الرابع، تحقيق ومراجعة د. إحسان عباس، بيروت، دار الثقافة، طبعة 1980.

22 - ابن الفرضي : تاريخ علماء الأندلس، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، 1966.

23 - ابن القاضي، جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس، طبعة الرباط،1973.

24 - ابن القطان، أبو الحسن علي بن محمد الفاسي : نظم الجمان في أخبار الزمان، تحقيق محمود المكي، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة المهدية بتطوان.

25 - ابن الكردبوس : تاريخ الأندلس لابن الكردبوس ووصفه لابن الشباط، نصان جديدان، تحقيق أحمد مختار العبادي، مدريد، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية، 1966.

26 - الإدريسي، الشريف، محمد : نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، الجزائر1957.

27 - الألبيري، أبو إسحاق : ديوان الألبيري، تحقيق إحسان عباس، طبعة بيروت.

28 - البكري، أبو عبيد عبد الله : المغرب في ذكر بلاد المغرب، قطعة مستخرجة من كتاب المسالك والممالك، باريس 1965.

29 - الحميدي : جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، تحقيق محمد بن تاويت الطنجي، مصر، 1952.

30 - الحميري، محمد بن عبد المنعم : الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق إحسان عباس، بيروت، مكتبة لبنان، ط 1984.

31 - الضبي، ابن صفوان : بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، تحقيق روحية عبد الرحمن السويفي، بيروت، دار الكتب العلمية، 1997.

32 - عياض، القاضي : ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، ضبطه وصححه محمد سالم هاشم، بيروت، دار الكتب العلمية، 1998.

33 - عياض، القاضي : نوازل القاضي عياض، مخطوط بالخزانة الملكية بالرباط، ظ ورقة 17، رقم 4042.

34 - مؤلف مجهول : الاستبصار في عجائب الأمصار، تحقيق سعد زغلول عبد الحميد، منشورات جامعة الإسكندرية، 1958.

35 - مؤلف مجهول : الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، تحقيق د. سهيل زكار وعبد القادر زمامة، دار الرشاد الحديثة، البيضاء، ط 1979.

36 - مؤلف مجهول : مفاخر البربر، نشر وتصحيح ليفي بروفنسال، طبعة الرباط، 1934.

37 - المراكشي، عبد الواحد : المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي، القاهرة، 1949.

38 - المقري التلمساني، أحمد بن محمد : نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين الخطيب، شرحه وضبطه وعلق عليه وقدم له د. مريم قاسم طويل ود. يوسف علي طويل، بيروت، دار الكتب العلمية، 1995.

39 - الناصري، أبو العباس أحمد بن خالد : الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى، تحقيق جعفر ومحمد الناصري، الدار البيضاء، دار الكتاب، 1954-1956

40 - الونشريسي : المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1981.

ثانيا : لائحة المراجع

1 - ابن بية، محمد محمود عبد الله : الأثر السياسي للعلماء في عصر المرابطين، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، 2000م.

2 - ابن تاويت الطنجي : ملحق كتاب شفاء السائل لابن خلدون، طبعة استانبول 1958.

3 - ابن حمادي عمر : الفقهاء في عصر المرابطين، جامعة تونس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس1987.

4 - ابن عبود، امحمد : جوانب من الواقع الأندلسي في القرن الخامس الهجري، طبعة تطوان، 1987.

5 - إحسان، عباس : تاريخ الأدب الأندلسي، دار الثقافة، بيروت، 1985.

6 - أشباخ، يوسف : الأندلس في عهد المرابطين والموحدين، ترجمه ووضع حواشيه محمد عبد الله عنان، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1958.

7 - بالنثيا، أنخل جنثالث : تاريخ الفكر الأندلسي، نقله إلى الإسبانية حسين مؤنس، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، طبعة 1955.

8 - بنصبيح، عبد الواحد : المرابطون : بحث في المكونات السياقية، مكتبة سلمى الثقافية.

9 - جرادة، غازي سعيد : الحياة الاقتصادية والاجتماعية في العصر المرابطي بالمغرب، أطروحة دكتوراه قدمت إلى كلية الآداب بالرباط، 1992، ومحفوظة بخزانة الرسائل بالكلية تحت رقم 50ر959.

10 - جلاب، حسن : الدولة المرابطية : قضايا وظواهر، الوراقة الوطنية، مراكش، الطبعة الأولى، 1997.

11 - الجمل، إبراهيم محمد حسن : أمير المسلمين يوسف ابن تاشفين : قاهر الصليبيين في الغرب وموحد المغرب و الأندلس، 400-500 هـ، القاهرة، دار الشعب، 1976.

12 - حافظي علوي، حسن، المرابطون : الدولة الاقتصاد المجتمع، جذور للنشر، الطبعة الأولى2007 الرباط.

13 - الحجي، عبد الرحمن علي : التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة (92هـ / 897 هـ)، دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة، 1407 / 1987.

14 - حركات، إبراهيم : النظام السياسي والحربي في عهد المرابطين، منشورات مكتبة الوحدة العربية، الدار البيضاء.

15 - حمدي، عبد المنعم محمد حسين : التاريخ السياسي والحضاري للمغرب والأندلس في عصر المرابطين، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1997.

16 - حمدي، محمد عبد المنعم محمد حسين : تاريخ المغرب والأندلس في عصر المرابطين، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، 1986.

17 - دندش، عصمت عبد اللطيف : دور المرابطين في نشر الإسلام في غرب إفريقيا، 430-515 هـ / 1058-1121م، نشر وتحقيق رسائل أبي بكر بن العربي، بيروت، 1988.

18 - الزركلي، خير الدين : الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة العاشرة.

19 - سيد أحمد أبو زيد، سعيد : الحياة الاجتماعية في الأندلس : عصر دولتي المرابطين والموحدين، الطبعة الأولى، 1996.

20 - شعيب، عبد الواحد : دور المرابطين في الجهاد بالأندلس، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ط 1، 1990.

21 - شعيرة، محمد عبد الهادي : المرابطون : تاريخهم السياسي 430-539هـ، مكتبة القاهرة الحديثة، الطبعة الأولى 1969.

22 - شقور، عبد السلام : القاضي الأديب، نشر دار الفكر المغربي، 1983.

23 - الشكعة، مصطفى : الأدب الأندلسي : موضوعاته وفنونه، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة السادسة، 1986.

24 - الصَلاَّبي، علي محمد محمد، صفحات مشرقة من التاريخ الإسلامي، دار الإيمان، الاسكندرية.

25 - ضيف، شوقي : الأندلس : عصر الدول والإمارات، القاهرة 1983.

26 - العبادي، أحمد مختار : دراسات في تاريخ المغرب والأندلس، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

27 - العبادي، أحمد مختار : في تاريخ المغرب والأندلس، بيروت 1978.

28 - عباس، إحسان : تاريخ الأدب الأندلسي، دار الثقافة، بيروت 1985.

29 - عثمان، عبد الكريم : سيرة الغزالي وأقوال المتقدمين فيه، طبعة دار الفكر، دمشق.

30 - العروي، عبد الله : تاريخ المغرب، محاولة في التركيب، ترجمة روفان قرقوط، بيروت، 1977.

31 - عصمت عبد اللطيف : دور المرابطين في نشر الإسلام في غرب إفريقية، دار الغرب الإسلامي، دمشق، الطبعة الأولى، 1988.

32 - عنان، محمد عبد الله : دولة الإسلام في الأندلس، العصر الثالث، القسم الأول، عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط 3، 1411 - 1990.

33 - عنان، محمد عبد الله : دول الطوائف منذ قيامها حتى الفتح المرابطي، القاهرة 1960.

34 - عنان، محمد عبد الله : عصر المرابطين والموحدين بالأندلس، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر 1964.

35 - غرسية، جومث : الشعر الأندلسي، ترجمة د. حسين مؤنس، القاهرة 1952.

36 - القادري بوتشيش، إبراهيم : إضاءات حول تراث الغرب الإسلامي وتاريخه الاقتصادي و الاجتماعي، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 2002.

37 - القادري بوتشيش، إبراهيم : تاريخ المغرب الإسلامي، دار الطليعة، بيروت، سنة 1994.

38 - القادري بوتشيش، إبراهيم : الحياة الاجتماعية في المغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ الإسلامي، جامعة المولى لإسماعيل، كلية الأداب، مكناس، 1991-1990.

39 - القادري بوتشيش، إبراهيم : مباحث في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط 1، 1998.

40 - القادري بوتشيش، إبراهيم : المغرب والأندلس في عصر المرابطين، الطبعة الأولى.

41 - مؤنس، حسين : سبع وثائق جديدة عن دولة المرابطين وأيامهم في الأندلس، مكتبة الثقافة الدينية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2000 / 1420.

42 - مؤنس، حسين : نصوص سياسية عن فترة الانتقال من المرابطين إلى الموحدين، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى 2000

43 - محمود، حسن أحمد : قيام دولة المرابطين، صفحة مشرقة من تاريخ المغرب في العصور الوسطى، دار الفكر العربي، القاهرة. ب ت.

44 - مكي، الطاهر أحمد : دراسات أندلسية في الأدب والتاريخ والفلسفة، ط3، القاهرة، 1987.

ثالثاً : لائحة الدراسات والمقالات

1 - ابن تاويت الطنجي، محمد : مقدمة كتاب ترتيب المدارك للقاضي عياض، مجلة المناهل، عدد 19.

2 - ابن عبود، امحمد، وبنسباع، مصطفى : «جوانب من المجتمع الأندلسي خلال عصري الطوائف والمرابطين من خلال نوازل ابن الحاج»، مجلة كلية الاداب بتطوان، العدد 7، السنة 1994.

3 - ابن عبود، امحمد : «قضية استنجاد ملوك الطوائف بيوسف ابن تاشفين وعبور الجيوش المرابطية إلى الأندلس من سبتة إلى الزلاقة» مجلة الآداب بتطوان، عدد خاص بندوة التاريخ والتراث، س 3 ع 3، 1410هـ / 1989م.

4 - الأمراني، محمد : «ثورة المريدين : ابن قسي، ملامح من حياته السياسية والصوفية»، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش، العدد 13-12، نونبر 1993.

5 - أمليد، محمد : «الدولة المرابطية أو الجماعة المفترى عليها»، مجلة الفرقان، عدد 14، السنة 1988.

6 - بلقاسم، نور الدين : «البريد في الأندلس على العهدين المرابطي والموحدي»، مجلة الحياة الثقافية، عدد 182، السنة 2007.

7 - بنصبيح، عبد الواحد : «قضية إحراق الإحياء : الملابسات والمبررات»، مجلة الإحياء، عدد 6، السنة 1995.

8 - بنميرة، عمر : «فتاوى سياسية من العصر المرابطي : قضية استنزال ملوك الطوائف»، ندوة يوسف بن تاشفين، مراكش، أبريل2000، مؤسسة البشير للتعليم الحر.

9 - بوتشيش القادري، إبراهيم : «المرابطون وسياسة التسامح مع نصارى الأندلس : نموذج من العطاء الحضاري الأندلسي»، في مجلة دراسات أندلسية، عدد 11، السنة 1994.

10 - بوتشيش القادري، إبراهيم : «مواقف العلماء الأندلسيين من التحديات الصليبية بالأندلس في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي»، مجلة المؤرخ العربي، عدد 60، السنة 2001.

11 - بوتشيش القادري، إبراهيم : «وثائق حول التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للمغرب والأندلس في العصر الوسيط»، مجلة دار النيابة، عدد13، السنة 1987.

12 - التازي، عبد الهادي : «يوسف بن تاشفين والمعتمد بن عباد»، قمة مراكش، العلم الثقافي، 3 فبراير 1996.

13 - جاد الرب، عبد القادر عثمان محمد : «المرابطون وعزل ملوك الطوائف»، مجلة دراسات إفريقية، ع 27، السنة 2002.

14 - جاد الرب، عبد القادر عثمان محمد : «المرابطون ومعركة الزلاقة»، دراسات إفريقية، عدد 25، السنة 2001.

15 - جاد الرب، عبد القادر عثمان محمد : «وقفات على مذكرات الأمير عبد الله، دفين أغمات، مجلة دراسات إفريقية، عدد 28، السنة 2002.

16 - الجراري، عباس : «تطور الأدب الأندلسي في عهد المرابطين»، مجلة المناهل، عدد 16، السنة السادسة 1979.

17 - الجراري، عباس : «التيار الفقهي المرابطي ومدى تأثيره على الأدب»، مجلة دعوة الحق عدد 4 و5، السنة 16.

18 - جلاب : «مواقف من رجالات الدولة المرابطية وأدبها»، مجلة حوليات كلية اللغة العربية، عدد 8، السنة 1996.

19 - حديدة، أحمد : «بيان الوهم والإيهام في ما رمي به المرابطون من الاتهام : قراءة في كتاب حسن جلاب «الدولة المرابطية : قضايا وظواهر أدبية»، حوليات كلية اللغة العربية، عدد 11، السنة 1998.

20 - حركات، إبراهيم : «تضحيات المغرب من أجل الأندلس»، مجلة المقاومة وجيش التحرير، العدد 16، السنة 1986.

21 - دندش، عصمت عبد اللطيف : «رباط ابن ياسين»، مجلة المناهل، عدد11، السنة 1978.

22 - دندش، عصمت عبد اللطيف : «معاهد العلم والتعليم بالأندلس في عهد المرابطين»، مجلة دعوة الحق، عدد 259.

23 - رحمة الله، مليحة : «الحياة الاجتماعية كما وردت في كتاب البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب لابن عذارى المغربي المراكشي»، مجلة المؤرخ العربي، عدد 44، السنة 1412 / 1991.

24 - الزياني، عبد الرحمن : «هل كان المرابطون يعوقون سير الحركة الأدبية؟»، الأنيس، عدد 73، السنة 1953.

25 - السايح، حسن : «موقف عياض من الإمام الغزالي»، في «ندوة الإمام مالك : دورة القاضي عياض، بمراكش، مارس 1981، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية.

26 - الشكري، أحمد : «عبد الله بن ياسين مؤسس الدولة المرابطية»، مجلة المغرب الإفريقي، العدد 1، السنة2000.

27 - الشيخلي، صباح إبراهيم : «بعض مصادر تأريخ المغرب في عصر الدولة المرابطية»، في العصور، مجموعة 4، عدد 1، السنة 1989.

28 - الصمدي، محمد : «خطة القضاء بالأندلس على عهد المرابطين من خلال نوازل الأحكام في مذاهب الحكام»، مجلة كلية الآداب، عدد8، السنة 1997.

29 - الطالبي، محمد : «البيئة التي أنشأت سحنون»، دراسات تاريخية إفريقية، الجامعة التونسية 1982.

30 - عثمان، عثمان إسماعيل : «فلسفة المرابطين ومؤثرات الفن الإسلامي في الطراز المغربي الأندلسي»، مجلة المنهل، عدد 472، المجلد 50، ذو الحجة 1409 / يوليوز1989.

31 – فياض، صالح محمد أبو دياك : «نظام الإدارة في المغرب والأندلس أيام المرابطين»، مجلة المؤرخ العربي، عدد 35، السنة 1988.

32 – مؤنس، حسين : «الثغر الأعلى الأندلسي في عصر المرابطين»، مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة، الإسكندرية، المجلد 11، الجزء 2، سنة 1949.

33 – مؤنس، حسين : «نصوص سياسية عن فترة الانتقال من المرابطين إلى الموحدين»، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية، مدريد، مجلد 3، عدد 1953.

34 – المغراوي، محمد : «نظرات في تاريخ المرأة الأندلسية»، مجلة كراسات أندلسية، العدد 11، السنة 2006.

35 – اليعقوبي البدراوي، محمد : «إحراق كتاب الإحياء في الغرب الإسلامي»، مجلة المناهل، عدد 9، السنة 1977.





تم الطبع بمطابع أفريقيا الشرق 2016
159 مكرر، شارع يعقوب المنصور، الدار البيضاء
الهاتف 04 95 25 0522 / 13 98 25 0522
الفاكس 20 29 25 0522 / 80 00 44 0522
مكتب التصفيف الفني.39 زنقة علي بن أبي طالب - الدار البيضاء.
الهاتف 54 / 53 67 29 0522 الفاكس 72 38 48 0522
البريد الإلكتروني E-Mail africorient@yahoo.fr
www.afrique-orient.com


واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا

المشروع المرابطي في الأندلس

بين النجاح والإخفاق

يعيد هذا الكتاب استنطاق المشروع المرابطي السياسي الإصلاحي الوحدوي، بصفته مشروعا مغربيا متعدد المسارات، تم إنتاجه في ظرفية دقيقة كانت الخلافة في المشرق الإسلامي تعيش خلالها انطواء تاريخيا، وأعطابا سياسية، وكانت الأندلس تشهد بدورها ذروة حركة الاسترداد المسيحي، وتفاقم التشرذم السياسي، وارتفاع إيقاع الاحتراب بين كيانات قزمية مهترئة، في الوقت الذي كان المجال المتوسطي على وشك الانفلات من السيادة الإسلامية.

في سياق قراءة هذا المشروع، يقدم مؤلف الكتاب د. عمر أمكاسو منظورا يروم إيجاد الضوابط والآليات المتحكمة في بنيته، وينطلق في سبيل تحقيق ذلك من إعادة بناء ما تداولته الدارسات السابقة التي نظرت إلى التدخل المرابطي في الأندلس كحلقة تندرج ضمن سيرورة طبيعية في تاريخ الأندلس، ويقترح البديل من خلال تحليله كاستراتيجية سياسية اجتماعية دينية متكاملة، مسنودة بتخطيط محدد الأهداف، ومندرج ضمن منظومة إصلاحية تقوم على المثلث الإشكالي الحضاري المتكون من الدين والمذهب والجهاد. ومن خلال تفكيك نسيج هذا المثلث الإشكالي، سعى المؤلف إلى دحض المقولة النمطية الرائجة حول كبوة المرابطين ومسؤوليتهم في التراجع الحضاري للأندلس...

إبراهيم القادري بوتشيش

ISBN 9954-630-80-8

9 789954 630808